

MÂAREF

معارف

Revue académique

مجلة علمية دولية محكمة

تصدر عن جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة (UAMOB)

قسم: العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

Partie: Sciences Economiques Commerciales et des Sciences de Gestion

Numéro : 22

العدد: الثاني والعشرون

Jun 2017

جوان 2017

12^{ème} Année

السنة الثانية عشرة

PRÉSIDENT d'honneur:

Pr. Moussa ZEREG

DIRECTEUR de Publication :

Dr.FEREDJ Chaabane

Rédacteur en Chef:

Pr. DJEMIL Ahmed

Vice Rédacteur en Chef:

Dr.GUERROUMI Hamid

Membres du Comité de Rédaction :

Pr.AMAROUCHE Ahcene

Dr.FERRAH Rachid

Dr.OUAIL Miloud

Dr.ALLAM Athmane

Dr. OUKIL Rabah

Dr. GACHI Youcef

الرئيس الشرفي:

أ.د. موسى زيرق

المدير مسؤول النشر:

د. فرج شعبان

رئيس التحرير:

أ.د. جميل أحمد

نائب رئيس التحرير:

د. قرومي حميد

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. عماروش احسن

د. فراح رشيد

د. وعيل ميلود

د. علام عثمان

د. أوكيل رابح

د. قاشي يوسف

Secrétaire de Rédaction

Dr. HAIDOUCHI Achour

أمانة التحرير:

د. حيدوشي عاشور

Dépot Légal : 1369 . 2006

الإيداع القانوني:

ISSN : 1112 . 7007

ر. د. م. د. د.

☎ : 0558205578

☎ : 0558205578

www.univ-bouira.dz

موقع الجامعة على الانترنت :

Revue.eco.maaref@gmail.com

البريد الإلكتروني للمجلة:

جامعة آكلي محمد أولحاج
البويرة - الجزائر

Université Akli Mohand Oulhadj- Bouira- ALGERIE



❖ معايير النشر في المجلة:

يشترط في البحوث والمقالات التي تنشر في مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية ما يأتي:

- 1- أن يكون البحث مبتكراً أو أصيلاً ، وبشكل إضافة نوعية في الاقتصاد .
- 2- أن تتوفر فيه الأصالة والعمق وصحة الأسلوب .
- 3- أن يلتزم بالقيم الإنسانية وبمعايير البحث العلمي وبخاصة ما يلي:
 - الأبعاد عن التحريج والتعريض للآخرين .
 - مراعاة المنهجية العلمية .
 - كتابة الهوامش (بخط حجم 12 بالنسبة للعربية و حجم 10 بالنسبة للاتينية) أسفل النص في نفس الصفحة.
 - إعداد قائمة بمصادر البحث ومراجعته.
- 4- أن تكون مكملات البحث من خرائط أو جداول في صورتها الأصلية.
- 5- أن تقدم سيرة ذاتية للباحث في ورقة مستقلة عن البحث .
- 6- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الاقتصادية لكافة الأساتذة والباحثين من الجزائر وخارجها شريطة أن لا يكون البحث قد سبق نشره .
- 7- عدد كلمات البحوث النظرية بين 3000 و 5000 كلمة حسب المقاييس الدولية ، أي (بين 10-20 صفحة بمعدل 300 كلمة / صفحة) فيرجى التقيد بذلك .
- 8- ترقق بالبحث ملخصات باللغات الثلاث (العربية ، الانجليزية و الفرانسوية) بما لا يتجاوز صفحة لكل لغة .
- 9- أن يكون نص المداخلة خالياً من أي خطأ لغوي أو مطبعي ، وأن يكون قد تم إمراره على المدقق اللغوي والنحوي قبل إرساله إلى المجلة.
- 10- تخضع البحوث للتقويم العلمي واللغوي من طرف باحثين من جامعات جزائرية وأجنبية ويعلم الباحث بالنتيجة ، كما أنها تخزن في أرشيف المجلة ، ولا ترجع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 11- تعبر البحوث عن آراء كتابها وحدهم ، فهم المسؤولون عن صحة المعلومات وأصالتها ، و التوصيات والآراء التي يعبر عنها الباحثون لا تلزم سوى أصحابها.
- 12- تكتب المقالات بالـ WORD على ورق A4 و بخط Traditional Arabic بمجم 16 باللغة العربية ، وبخط Times New Roman بمجم 12 للمداخلات باللغة الأجنبية ، و بالأبعاد 02,5 سم على كامل الاتجاهات.
- 13- أن يقدم لإدارة المجلة مطبوعاً على الورق ومخزناً في قرص مدجج CD أو في وسيلة من وسائل استقباله في جهاز الحاسوب .
- 14- على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله ، و نذبه أن كل مقال يخالف شروط النشر لن يقبل .

اللجنة العلمية (لجنة القراءة):

- د. يحيى سميح (البويرة)	- د. أ. براق محمد (م ع ت)
- د. حمداني محي الدين (المدينة)	- د. أ. شطاب نادية (عناية)
- د. بن العايب بوبكر (م وع إيات)	- د. أ. رميدي عبد الوهاب (المدينة)
- د. حميدي عبد الرزاق (البويرة)	- د. أ. مغاري عبد الرحمان (بومرداس)
- د. بن ثابت علال (الأغواط)	- د. أ. كورتل فريد (سكيكدة)
- د. عوينان عبد القادر (البويرة)	- د. أ. أوسري منور (بومرداس)
- د. طالبي بدر الدين (م وع إيات)	- د. أ. خليل عبد القادر (المدينة)
- د. بلعباس رابح (المسيلة)	- د. أ. آيت محمد جمال (تيزي وزو)
- د. حيش علي (البويرة)	- د. أ. بوشنافة الصادق (المدينة)
- د. مزبود ابراهيم (المدينة)	- د. أ. حشمان مولود (الجزائر 3)
- د. بوسبعين تسعديت (البويرة)	- د. أ. كيسرى مسعود (الجزائر 3)
- د. سفير محمد (البويرة)	- د. أ. بوزيدة حميد (بومرداس)
- د. بن حميدة هشام (بومرداس)	- د. شينخي بلال (بومرداس)
- د. الطيب بولحية (جيجل)	- د. بن عناية جلول (خميس مليانة)
- د. فيلاي حمزة (البويرة)	- د. تتهان موراد (المدينة)
- د. العراقي حمزة (البليدة 2)	- د. بختي فريد (البويرة)
- د. بلقاسم رابح بن موسى (البويرة)	- د. آيت عكاش سميح (البويرة)
- د. بوبكر أبوسالم (ميلة)	- د. عقون شراف (ميلة)
- د. فقير سامية (بومرداس)	- د. رواسكي خالد (م وع إيات)
- د. طويطي مصطفى (البويرة)	- د. شين لزهرة (بومرداس)
- د. غزيباون علي (البويرة)	- د. شاهد إلياس (الوادي)
- د. يعقوب محمد (معسكر)	- د. بلقاسم رابح بن سعيد (البويرة)
- د. حاج عيسى سيد أحمد (البليدة 2)	- د. جدي طارق (م وع إيات)
- د. ضيف أحمد (البويرة)	- د. بن ناصر محمد (البويرة)
- د. حواس مولود (البويرة)	- د. خليفي رزقي (بومرداس)
- د. مداني لخضر (البويرة)	- د. شلالتي عبد القادر (البويرة)
- د. حاكمي بوحفص (وهران)	- د. عزور أحمد (البويرة)
- د. شدرى معمر سعاد (البويرة)	- د. طكوش صبرينة (الجزائر 3)
- د. بن قشوة جلول (الأغواط)	- د. مولوج كمال (المدينة)
- د. عية عبد الرحمان (تيارت)	- د. رشام كهينة (البويرة)
- د. هدير عبد القادر (الجزائر 3)	- د. محمد الناصر حميداتو (الوادي)

الهيئة الاستشارية الوطنية:

د. علي زيان محند أو عمر (البويرة)	د. أ. أقاسم قادة (الجزائر 3)
د. بن العايب بوبكر (م وع إيات)	د. أ. قدي عبد المجيد (الجزائر 3)
د. بختي فريد (البويرة)	د. أ. باشي أحمد (الجزائر 3)
د. سمير آيت عكاش (البويرة)	د. أ. زكان أحمد (م وع إيات)
د. يحيوي سمير (البويرة)	د. أ. كورتل فريد (سكيكدة)
د. طوماش رشيد (م وع إيات)	د. أ. بن موسى كمال (الجزائر 3)
د. فرحي كريمة (البويرة)	د. أ. رزيق كمال (البليدة 2)
د. شيخني بلال (بومرداس)	د. أ. شطاب نادية (عنابة)
د. حميدي عبد الرزاق (البويرة)	د. أ. آيت محمد جمال (تيزي وزو)
د. آيت محمد مراد (الجزائر 3)	د. أ. بوجلال محمد (المسيلة)
د. حيدوشي عاشور (البويرة)	د. أ. صوار يوسف (سعيدة)
د. يحيوي نصيرة (بومرداس)	د. أ. أوكل نسيم (بومرداس)
د. بلقاسم راجح بن موسى (البويرة)	د. أ. براق محمد (م ع ت)
د. طالبي بدر الدين (م وع إيات)	د. أ. زبيري راجح (الجزائر 3)
د. عزوز أحمد (البويرة)	د. أ. فرحي محمد (الأغواط)
د. حبار عبد الرزاق (الشلف)	د. أ. خليل عبد القادر (المدية)
د. عوينان عبد القادر (البويرة)	د. أ. بوكساني رشيد (بومرداس)
د. شاهد إلياس (الوادي)	د. أ. كيسري مسعود (الجزائر 3)
د. رشام كهينة (البويرة)	د. أ. رميدي عبد الوهاب (المدية)
د. شدري معمر سعاد (البويرة)	د. أ. خرشي هنية (م وع إيات)
د. زين يونس (الوادي)	د. أ. مغاري عبد الرحمان (بومرداس)
د. بن ناصر محمد (البويرة)	د. أ. مخلوف عبد السلام (بشار)
د. حبيش علي (البويرة)	د. أ. ماضي بلقاسم (عنابة)
د. سفير محمد (البويرة)	د. أ. راتول محمد (الشلف)
د. بلقاسم راجح بن سعيد (البويرة)	د. أ. غزالي عمر (البليدة 2)
د. شالي عبد القادر (البويرة)	د. أ. زبيري بلقاسم (وهران)

الهيئة الاستشارية الدولية:

- أ.د علي عباس (جامعة الشرق الأوسط الأردن)
- أ.د جعارة عمر (الجامعة الأمريكية الأردن)
- أ.د جفلاط عبد القادر (جامعة ليل - فرنسا)
- أ.د الخطيب يوسف (الأردن)
- أ.د منصور الرجا (جامعة غفار سلطنة عمان)
- أ.د تميم ختام (جامعة الشارقة - الإمارات)
- أ.د رحمانية ناجي (جامعة ليل - فرنسا)
- أ.د قرماط شريف (جامعة جنوب إنجلترا- المملكة المتحدة)
- أ.د ظاهر شاهر القشي (الأردن)
- أ.د سمير محمد مصطفى (مصر)
- أ.د علي كنعان علي (سوريا)
- أ.د بلجاج عبد الله (تونس)
- أ.د محمد كريم الكواز (العراق)
- أ.د محمد عواد الزيادات (الأردن)
- أ.د محمد الزحيلي (سوريا)
- أ.د منار ابراهيم القطاونة (الأردن)
- أ.د بوعلام عليوات (فرنسا)
- أ.د باسم يوسف برقاوي (الإمارات)
- أ.د موسى العرياني (ماليزيا)
- أ.د الحبيب الدقاق (المغرب)
- أ.د نوزاد عبد الرحمان الهيتي (قطر)

فهرس الموضوعات

- 9..... كلمة هيئة التحرير
- أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة 1999 - 2013
- 10..... أ.د. جهاد أحمد أبو السندس / أ.د. سليمان أحمد اللوزي.....
- دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة
- 39..... أ. فضالة خالد / د. قرومي حميد.....
- علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية
- 58..... د. بناي فتيحة.....
- القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول
- 75..... أ. ساعو باية.....
- دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية المنتجات التأمينية التكافلية مقابل التقليدية - دراسة حالة سوق التأمين الأردني خلال الفترة 2008/2014-
- 95..... أ. أسامة عامر / د. زهير عماري.....
- التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات
- 115..... أ.د. نادية شطاب / أ. زكرياء حمزة.....
- أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات
- 129..... أ. كريم قوبة.....
- نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية
- 143..... أ. لكحل ليلي.....
- معالجة العجز الموازي في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل
- 160..... أ. رقيب نريمان.....
- التمكين كأسلوب لتحقيق الرضا الوظيفي للعامل
- 172..... د. مرماط نبيلة.....
- مساهمة الذكاء التسويقي في دعم الميزة التنافسية لمؤسسة كوندور
- 187..... أ. زواغي سامية / د. قاشي خالد.....

- معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة عينة من الجامعات الجزائرية
أ.ضيف الله نسيمه / أ.د بن زيان إيمان203
- تأثير محددات الجودة المدركة للخدمات على ولاء الزبون
د. بوداود حميدة.....219
- فاعلية رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات في ظل إقتصاد اللامهوسات
"دراسة حالة بعض النماذج من الشركات"
د. محمد لين علون / د. ريحة قوادرية.....237
- مكانة فرع الإيواء والإطعام في الحسابات الاقتصادية الوطنية الجزائرية (2000-
2015)
- أ. براهيم شاوش توفيق.....252
- قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر
د. رسول حميد271
- دور نظام الذكاء التسويقي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية -دراسة حالة
عينة من المؤسسات بالجزائر-
أ. فيصل دلال283
- التخطيط الاستراتيجي للأزمات في ظل إدارة العلاقات العامة
د. باية وقنوني.....298
- تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات
أ. راشدة عزرو / أ.د بن علي بلعزوز.....315
- دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي
د. محمد طرشي / د. نبيل بوفليح327
- الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة
(الجزائر، تونس والمغرب)
أ. عيساني ربيع / أ. بوراوي ساعد.....340
- نحو تحيين اتهاقية تفادي الإزدواج الضريبي بين دول المغرب العربي من خلال
النماذج العالمية الحديثة
أ. يوسف نور الدين354
- دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر: عرض وتقييم
د. حليلة شابي374

الإفصاح المالي وأثره على كفاءة بورصة الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق الأسهم السعودية

- د. مختار عيواج 397
تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
أ. عريج وليد 420
تحليل واستشراف نظام التكوين من وجهة نظر الفاعلين دراسة حالة
المديرية الجهوية لمسح الأراضي - وهران -
أ. سماس أمينة / أ. د. ثابتي الحبيب 439

La dimension des stratégies technologiques et de l'avantage concurrentiel en économie de marché : cas de l'entreprise algérienne

GODIH Djamel Torqui / LAZREG Mohamed3

Obstacles à la Création et la Pérennité des PME/TPE dans la wilaya de Bouira

Hamitouche Siham / Kherbachi Hamid36

Climat des affaires et flux entrants d'IDE en Algérie : évolution et causalité

ALOUACHE Ouarda / AIT TALEB Abdelhamid55

كلمة التحرير

يأتي هذا العدد من مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و كلنا عزم على العمل الجاد ، كي نساهم في التطور العلمي و المعرفي حتى نتميز ونحقق أهدافنا، وستبقى رسالتنا تحمل شعار التميز الأكاديمي والتفوق العلمي من أجل الرقي والتطور حتى نساهم في رفع راية العلم والبحث بالجزائر. و بهذه المناسبة يتشرف كل من رئيس الجامعة و عميد الكلية و هيئة التحرير بالشكر والعرفان لكافة الأساتذة على مساهمتهم بوصول المجلة إلى هذا العدد بصفة منتظمة، وكذا في إثراء هذا العدد بمختلف المواضيع العلمية، مع الشكر لأعضاء الهيئة الاستشارية و العلمية و لجنة القراءة على مجهوداتهم و تعاونهم في تقديم الآراء و النصائح.

هيئة التحرير

أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة 1999 - 2013

أ.د/ جهاد أحمد أبو السندس * أ.د/ سليمان أحمد اللوزي **

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1999 ولغاية 2013، وتحليل اتجاه الأهمية النسبية للانفاق العام بشقية الرأس مالي والجاري حسب اقسام التصنيف الوظيفي المعتمد في الموازنة العامة، وتحليل اتجاه الأهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي حسب مساهمات القطاعات الاقتصادية السلعية والخدماتية. حيث استخدم أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وفق منهج الاقتصاد القياسي في تقدير نسب واتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات المدروسة المتمثلة بوظائف الانفاق العام ومساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.

توصلت الدراسة الى أن تأثير الانفاق العام لسته وظائف حكومية كان ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي، وهي الخدمات العمومية العامة، والدفاع، والشؤون الاقتصادية، والترفيه والثقافة والشؤون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية. فيما كان تأثيره على اربعة وظائف حكومية سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي، وهي النظام العام وشؤون السلامة العامة، والاسكان ومرافق المجتمع، والصحة، وبرامج التحول الاقتصادي والاجتماعي. وهذه النتيجة محصلة تأثير الانفاق العام لجميع الوظائف الحكومية في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية وهي الزراعة والقنص وصيد الاسماك، والمناجم والمحاجر، والصناعات التحويلية، والكهرباء والمياه، والانشاءات، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات، والخدمات الاجتماعية والشخصية.

كلمات دالة: النفقات، الايرادات، الناتج المحلي الاجمالي، القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، النمو الاقتصادي.

* جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن .

** جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن .

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of public expenditure in GDP during the period 1999 to 2013, and analysis of the trends of the relative importance of public current and capital expenditures according to functional classification adopted in the general budget, and analyze the trends of the relative importance of GDP by the contributions of economic sectors of goods and services. The study used the multiple linear regression analysis at the least squares method and econometric approach to estimate the rates and trends of causal relationships between study variables, which represent functions of public spending and contributions of economic sectors in the GDP .

The study found that the effect of public spending on the six functions of government was positive in GDP, which are: a general public services; defense; economic affairs; entertainment, culture and religious affairs; education and social protection. On other hand, the effect of public spending on the four functions of government was negative in GDP, which are: public system and public safety affairs; housing and community facilities; health and program of social-economic transformation. This result is the outcome of the effect of public expenditures for all government functions in the domestic production of the economic sectors, which are: agriculture, hunting and fishing; mining and quarrying; manufacturing; electricity and water; construction; wholesale and retail; restaurants and hotels; transport, storage and communications; services of finance, insurance and real estate; social and personal services.

Key Words: Expenditures, Revenues, GDP, Social – Economics Sectors, Economics Growth.

أولاً: مقدمة

يعتبر الإنفاق الحكومي أداة فعالة من أدوات السياسة المالية، ويستخدم في تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الوطني، ويشكل محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية لجميع

عناصر الانتاج الوطنية، وخاصة عند توجيه الانفاق العام بصورة صحيحة نحو أكثر قطاعات الاقتصاد حيوية، ويكون مردود اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي فعال ومؤثر بشكل إيجابي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤدي بالحصلة في زيادة الإيرادات العامة، وتقلل من عجز الموازنة العامة، وتعالج مثل هذه الحالة تجنب حصول ركود في الاقتصاد الوطني على الامد الطويل.

تلعب السياسات المالية دوراً مهماً في الاقتصاد القومي كوسيلة للتخلص من الأزمات والتقلبات الاقتصادية سعياً منها لتحقيق الاستقرار والنمو والتطور للمجتمعات ورفع قدراتها الإنتاجية، وفي حال إستخدام الحكومة سياساتها بطريقة غيرمدروسة أو بعيدة عن الواقع الميداني لتطلبات تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فربما تترك آثاراً سلبية كبيرة على الإقتصاد الوطني. لذا يفترض ان تضع الحكومة اهدافها بدقة وشمولية وقابلة للتحقيق والقياس، واتباع اسلوب التخطيط المبرمج والمرتبط ببرامج عمل محددة من قبل جميع اقسام الانفاق العام على الوظائف الحكومية في جميع الوحدات التنظيمية.

وتسترشد الحكومات احيانا بنصائح وسياسات صندوق النقد الدولي او البنك الدولي حول كيفية استخدام أداة الإنفاق العام كسياسة مالية لتوجيهها نحو أكثر التدابير والقرارات ايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي، وغالباً تكون محصورة حسب شروط صندوق النقد او البنك الدوليين في بعض الأمور التي تمس حياة ومعيشة المواطنين وخاصة الفقراء منهم او تمس موازنات بعض الوحدات الحكومية باتباع سياسات تقشفية في مخصصات بنود بعينها وغالباً تكون في ترشيد نفقات استهلاكية كالطاقة والقرطاسية وما شابه، او انها تمس وبشكل كبير جداً في موازنات العديد من المشاريع الرأسمالية التي تكون بالعادة موجهة نحو دعم مشاريع البنى التحتية التي تحتاجها الاستثمارات والتوسع في جذبها وتوطينها، ومن أكثر هذه السياسات او الاجراءات التي تتبعها ما يلي:

- الغاء دعم بعض السلع الضرورية وتحرير أسعارها لتخضع لآليات قوى العرض والطلب في السوق المحلي.
- توقف التعيين في الوظائف الحكومية وحصرها في وظائف معينة ولا يمكن الاستغناء عنها مثل الوظائف في التعليم والصحة، وذلك بهدف تقليل بند النفقات الجارية على الاجور والرواتب، وربما تقوم بالاستغناء عن خدمات بعض العاملين عند الوصول الى سن التقاعد او عند تطبيق برامج خصصة بعض مؤسسات القطاع

العام، وقد يكون هذا الاجراء سليم في حال تم استيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين في سوق العمل بوظائف في القطاع الخاص.

حيث يستخدم الإنفاق العام كأداة سياسة مالية في تحقيق التوازن في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك تجنباً لمشكلة البطالة في حالة اللاتوازن في الدخل بحيث يقل الطلب الكلي عن العرض الكلي، وتجنباً لمشكلة التضخم في حالة اللاتوازن في الدخل بحيث يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي، وإن ما يهمنا هنا هو كيف يمكن للحكومة ان تتجنب مثل هذه المشاكل التي تحصل في حالي اللاتوازن في الدخل باتباع السياسة المالية والتي من أهم أدواتها الايرادات ويمكن تمثيلها بالضرائب والنفقات وكلاهما يمثلان جانبي الموازنة العامة، ففي حالة تساويهما فالموازنة العامة متوازنة وفي حالة كانت الايرادات أكبر من النفقات فيوجد فائض في الموازنة العامة، وفي حالة كانت الايرادات أقل من النفقات فيوجد عجز في الموازنة العامة¹. إذن كيف يمكن استخدام اداة النفقات العامة لتحقيق التوازن في الاقتصاد وتجنب حصول مشكلتي البطالة والتضخم ونحافظ على تحقيق معدلات نمو متزايدة في الاقتصاد الوطني؟

حيث يقصد بالسياسة المالية أن تقوم الحكومة بتحديد مصادر دخل الموازنة العامة وأوجه إنفاق هذا الدخل بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها²:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار للحد من مشكلة التضخم، والتي تنجم عندما يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي.
2. تحقيق التوظيف شبه الكامل لعناصر الانتاج المتاحة في الاقتصاد الوطني، وذلك تجنباً لحدوث مشكلة البطالة، والتي تنجم عندما يقل الطلب الكلي عن العرض الكلي.
3. إضافة إلى سياسات مالية أخرى منها إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والحفاظ على التوازن عن طريق فرض اقتطاعات ضريبية على اصحاب الدخل المرتفعة، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، وبالتالي زيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

¹ زين العابدين ناصر، مبادئ علم المالية العامة. 2006 / 2007 عبد الله الصعيدي، الضرائب والتنمية: دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام بمصر. القاهرة: دار النهضة العربية، 1990.

² البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2008. عمان، الأردن.

تتطلب عملية إعداد الموازنة العامة التخطيط الشامل مع اليدئة الاقتصادية وتكوين السياسات المالية والنقدية، ووضع الآلية المناسبة لمراقبة تدفق النفقات والإيرادات، وتقدير اثر الحجم للإنفاق المالي على النشاطات والوظائف والمهام المختلفة للدولة¹. ومن أهم وظائف الموازنة التي تحتاج الى جهود مستمرة هي التخصيص والاستقرار والتوزيع².

إن استمرار لجوء الدول إلى الاقتراض محلياً ودولياً لتغطية عجز الموازنة العامة سوف يسهم إلى زيادة النفقات العامة، وتحصل مثل هذه الحالة عادة عند زيادة الانفاق الخاص بالشؤون العسكرية والامنية، ويترتب على ذلك زيادة في خدمة الدين وبالتالي زيادة الاقساط السنوية وفوائدها، وربما تزداد الصعوبة مع مرور الزمن في خفض او ضبط بنود الانفاق العام³. ويزداد خوف الحكومة من أية انعكاسات سلبية قد تتجم عن زيادة عجز الموازنة وخاصة إذا شكلت قيمة النفقات العامة نسبة مرتفعة تفوق 80% من الناتج المحلي الاجمالي، مما يتطلب الأمر اتباع سياسات حازمة تؤدي أولاً إلى إستقرار قيمة النقود والمحافظة عليها لضمان مستوى حقيقي للنفع المتحقق من النفقات العامة، وثانياً إعادة النظر بطريقة اعداد الموازنة العامة والحسابات العامة وتخصيص الإيرادات العامة والاعتماد أكثر على الموارد المحلية وتعزيز المشاركة للحكومات والمجتمعات والفعاليات المحلية وتفعيل دور القطاع الخاص وفق مبدأ اللامركزية في سلطة الادارة واتخاذ القرارات وتحديد احتياجات التنمية المحلية على أسس مالية وادارية تكاملية بين اصحاب المصالح المشتركة⁴. وكانت أكثر الدراسات ذات الصلة بالموضوع على النحو التالي:

1. دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السعودية والكويت والامارات⁵:

1 محمد موسى النجار، العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابه، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاسلاميه غزة.

2 غازي عبد الرزاق النقاش، المالىه العامه: تحليل أسس الاقتصاديات المالىه: عمان: دار وائل للنشر، 2003.

3 Vito tanzi fiscal policy for growth and stability in developing countries. In international monetary fund, 1990.

4 ماهر موسى درغام وإبراهيم الشيخ، مدى فاعليه الموازنات كأداة للتخطيط والرقابه في بلديات قطاع غزة من وجهه نظر القائلين على اعداد وتنفيذ الموازنات، المجله الاردنيه للعلوم التطبيقية، العدد، مجلد 11، العدد2، 2008.

5 العيسى، سلوى. أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السعودية والكويت والإمارات.

تهدف الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في كل من السعودية والكويت والإمارات، وتم تقدير جميع المتغيرات بالأسعار الثابتة (عام ١٩٨٤ كسنة اساس)، واستخدم المنهج الوصفي لتحليل تطور حجم الإنفاق العام والموازنة باتباع المنهج الكمي في بناء النموذج القياسي لأثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، حيث تضمن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات المستقلة وهي الإنفاق الحكومي وعرض النقود M2 والتكوين الرأسمالي الثابت الخاص، ومتغير وهمي يحدد المراحل الاقتصادية الناجمة عن التغيرات في أسعار النفط العالمي. وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بتفسيرات عامة نظرية او غير قياسية حول أثر الانفاق الحكومي في نمو الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته، وهذا التفسير يمثل آراء بعض المدارس الاقتصادية حول بعض الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول مثل اعتمادها على النفط وعدم التنوع في إنتاجها واعتمادها على الايدي العاملة المستوردة، وقد فسرت مراحل تطور الموازنات العامة وأسعار النفط وحجم إيراداته وربطها بتطورات سياسات هذه الدول في تحقيق اصلاحات في بعض البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي انعكاس ذلك على إتجاهات التأثير للانفاق العام الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي في الدول الثلاثة.

2. دراسة توجهات الانفاق العام في الأردن¹:

غطت الدراسة القطاعات الانتاجية الرئيسة والمتمثلة في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والنقل والتنمية الاجتماعية، وهدفت إلى مدى مساهمتها في تحسين كفاءة الانفاق العام وزيادة فعالية برامج التخصيص للموارد وفق الاهداف الوطنية، حيث اعتمدت الدراسة أكثر من منهجية في تناول أثر كل قطاع اقتصادي بشكل دقيق استنادا على بيانات الإنفاق العام من لمصادرها المختلفة، وركزت على مواءمة الاحتياجات مع استراتيجيات وبرامج الموازنات العامة وفرص تعزيز الأداء بهدف تحسين عملية تخصيص مصادر الموازنة العامة، واقترحت توجهات للإنفاق العام تساعد في انتقال الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة من الاستدامة المالية والازدهار الاقتصادي، وتم تحديد مجالات تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي للحفاظ على الموارد العامة المحدودة.

رسالة ماجستير غير منشورة. اشرف د. حمد بن عبد العزيز التويجري. قسم الاقتصاد، كلية العلوم الادارية. جامعة الملك سعود، 2006.

¹ جالاجر، مارك وآخرون. دراسة توجهات الإنفاق العام في الأردن. بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية: USAID بتفيذ مشروع الاصلاح المالي الثاني. كانون ثاني 2011. عمان، الأردن.

3. دراسة أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (حالة تطبيقية على دولة الامارات للسنوات 1990-2009)¹:

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة 1990 - 2009، وتقدير نسب إسهام الإنفاق العام في إحداث التغيرات التي يمكن ان تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، وتناولت هذا الأثر في مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسة والثانوية، وكذلك تقدير نسب إسهام الإنفاق العام في تفسير تغيرات كل منها. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل تطور الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومكوناته، وذلك باتباع المنهج القياسي الكمي في بناء نموذج لتفسير أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي. وقد كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها حول أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي، بإنها تفسر 90% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي يمكن ان يؤدي زيادة الانفاق العام بمقدار مليون درهم إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 4.159 مليون درهم، وهذا يعني بأن الأثر كان بدلالة احصائية لجميع مكونات الناتج المحلي الاجمالي الرئيسة والثانوية.

مشكلة الدراسة:

تعاني الموازنة العامة في الأردن من عجز مستمر، وتلجأ الحكومة لتغطية أو تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الوطنية او الدولية، وأحياناً تلجأ إلى اصدار ما يعرف بالسندات الحكومية، ويبيعها على المواطنين او على المؤسسات المالية وهو ما يسمى بالدين العام². وتحتم هذه الحالة البحث عن سبل وبدائل أخرى يمكن من خلالها إما تقلييل حجم الانفاق العام أو رفع الكفاءة الاقتصادية للانفاق العام او اختيار أفضل البدائل لأوجه الانفاق العام التي تحقق أقصى درجة او اعلى مستوى من المنافع العامة بإقل تكلفة ممكنة أو ان نبحث عن آلية حكومية سليمة للانفاق العام تعتمد على منهج الرشد والعقلانية في استخدامها لأدوات السياسة المالية، بحيث تؤدي بالفعل إلى تحقيق زيادة إيجابية في الناتج المحلي الاجمالي ومن مساهمات جميع القطاعات الاقتصادية حتى يتحقق نمو حقيق في

¹ المزروعى، علي. نجمة، الياس. أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي- حالة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28- العدد1، 2012.

² سليمان اللوزي، تحليل الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية 1997-1998.

الاقتصاد الوطني، والتي تفرض علينا ضرورة تحديد أوجه او مجالات الانفاق العام ذات التأثير الايجابي في الناتج المحلي الاجمالي¹.

كما لم يتم ربط التخطيط بالموازنة العامة عند تقدير النفقات والارادات ويعاني من سوء التنظيم الإداري على مستوى المؤسسة وضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة ذات المهام الادارية المشتركة تكاملياً، مما يزيد عجز الموازنة عند مواكبة التطور تقنياً وعلمياً، ويضاف إلى ذلك وجود تخمة في أعداد الموظفين عن حاجة العمل الفعلية، ويوجد إصراف في ملحقات الوظائف والاثاث والقرطاسية والسيارات والطاقة وغيرها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الانفاق الحكومي، ومثل هذه الزيادة في النفقات العامة لا تؤدي بالفعل إلى زيادة المساهمة في الناتج المحلي بالرغم انّها تشكل زيادة حقيقية في النفقات العامة وتؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، إلا أنّها غير منتجة بقيمة حقيقية في المنافع العامة وهي اقرب إلى النفقات التحويلية أكثر من النفقات الحقيقية².

يتوقف تحقيق التوازن في الدخل على التدابير والسياسات المالية التي تتخذها الحكومة في الاوقات الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ومن اهم ادوات السياسة المالية هي اداة الانفاق العام الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي، فكما كان موجهاً نحو الوظائف العامة، التي تساهم في زيادة القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي تحقق العوائد والمنافع التي تشبع حاجات المجتمع كلما كان الانفاق العام مجدياً اقتصادياً وذو كفاءة مالية. حيث ان غياب هذه السياسة كما نعاني منها في الأردن ستكون مدار بحثنا، كحالة لايجاد اجابات وافية لبعض الاستفسارات المحيطة بها، وعدم توفرها تمثل مشكلة حقيقية تستحق الدراسة حتى تتمكن توفير الاجابة عليها، ومن اهمها ما يلي:

1. ما أثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الاجمالي؟
2. ما أثر واتجاه العلاقة بين اقسام ومجموعات التصنيف الوظيفي للنفقات العامة في مساهمات القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي؟
3. ما هو التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقترح الذي تساهم جميع عناصره ايجاباً في نمو الناتج المحلي الاجمالي؟

¹ Feremy Hope and Robin Fraser, Beyond Budgeting, How Managers can Break Free from the Annual performance Trap, H.B.S, 2003.

² سليمان اللوزي وآخرون، ادارة الموازنات العامة: بين النظرية والتطبيق، عمان: دار المسيرة، 1997.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف الرئيسة التالية:

1. تطور حجم والاهمية النسبية للانفاق العام بشقيه الرأسمالي والجاري حسب اقسام ومجموعات التصنيف الوظيفي المعتمدة في الموازنة العامة في الأردن.
2. تطور حجم والاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي حسب مساهمات القطاعات الاقتصادية (السلعية والخدمات) المعتمدة في حسابات الناتج المحلي اجمالي في الأردن.
3. قياس أثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الاجمالي.
4. تحديد اتجاه العلاقة بين اقسام ومجموعات التصنيف الوظيفي للنفقات العامة والقطاعات الاقتصادية وقياس اثر مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي؟
5. التعرف على التصنيف الوظيفي للنفقات العامة التي تساهم ايجاباً في نمو الناتج المحلي الاجمالي؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية دراسة أثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الاجمالي كحاجة ملحة في قياس مدى مساهمة استراتيجية الموازنة العامة في تحقيق تطلعاتها التي كانت تسعى من خلالها نحو تطوير الاقتصاد الاردني ليكون مزدهراً وأكثر انفتاحاً على الاسواق الإقليمية والعالمية بتحفيزها المستمر للنمو الاقتصادي، وذلك بالتركيز على الانفاق العام الموجه نحو مشروعات البنية التحتية الكبرى، وهذا التوجه في ظل تفاقم عجز الموازنة يكون من الصعب تحقيقه ما لم تقوم الحكومة بتبني سياسة تقشفية واضحة ومحددة تساهم بالفعل في ضبط الانفاق العام وتوجيهه وفق الأولويات الوطنية، وان تحافظ على مستوى آمن لعجز الموازنة العامة كنسبة مقبولة من الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن البدء في تقليل حجم الدعم المخصص إلى المؤسسات الحكومية وبشكل متدرج¹.

منهجية الدراسة:

استخدم أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression بواسطة طريقة المربعات الصغرى Least Square Method، القائم على اساليب الاقتصاد القياسي في تقدير نسب واتجاهات العلاقات القائمة بين المتغيرات المدروسة المتمثلة بو ظائف الانفاق العام ومساهمات القطاعات

¹ دائرة الموازنة العامة. ائطلة الاستراتيجية 2010 - 2013. عمان، الأردن.

الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، وتم إجراء الاختبارات اللازمة لقيم المعلمات الإحصائية المقدرة للتحقق من صحة الفرضيات التي يقوم عليها اختبار الانحدار الخطي المتعدد، والتي تتمثل في التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي والمتعدد واستقلالية الخطأ والعلاقة الخطية.

كما تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي Test of Normality حسب مقياس Shapiro-Wilk كون عدد المشاهدات أقل من 50 مشاهدة، فإذا كانت قيمته المحسوبة عند sig. تساوي 5% فأكبر، فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك للاستفادة منها في تحديد الاختبارات الاحصائية المناسبة سواء كانت معلمية تتبع التوزيع الطبيعي او غير المعلمية لا تتبع التوزيع الطبيعي. كما استخدمت الرسوم البيانية وتقديرات الذسب والمتوسطات في تحليل البيانات وتوضيح مدلولاتها والكشف عن بعض الحقائق الاقتصادية وتفسيراتها العامة، وروعي في تطبيق المنهجية إتباع الخطوات البحثية التالية:

1. تقدير القيم الحقيقية لجميع المتغيرات بالاسعار الثابتة تجنباً لإثر التضخم في الأسعار، حيث اعتمدت بيانات عام 1994 كسنة أساس في هذا البحث.

2. تم تحليل واختبار البيانات باستخدام برنامج SPSS لتحديد افضل نموذج انحدار متعدد مطابق لتمثيل بيانات المتغيرات المدروسة، وذلك بالصيغة التالية: Y_i

$$= B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \dots + B_nX_{im} + U_i$$

حيث أن:

Y_i = المتغير التابع

X_i = المتغير المستقل

B_0 = نقطة تقاطع خط أو مستوى الانحدار بالمحور Y

B_1 = معامل الانحدار الجزئي Y على x_i عند جعل بقية المتغيرات المستقلة ثابتة

U_i = قيمة الخطأ العشوائي أو المتبقي

1. اختبرت الدلالات القياسية المفسرة للعالم الإحصائية المقدرة، والتي تعبر عن قوة التأثير واتجاه العلاقة ضمن الحدود المقبولة باعتماد مقاييس اختبارات:

Multiple Test¹، Student Test²، Durbin Watson Test²، Fisher Test¹، Correlation Coefficient

¹ يستخدم مختبر F في قياس حسن مطابقة تقدير معاملات النموذج.

² نخصر حدود قيم DW الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 بين (1.96=du,dl=0.83)، وعند مستوى معنوية 0.01 بين (1.55=du,dl=0.72)، اذا قابلت 21 مشاهده و5 معلم . فإذا زادت

وتم استخدام معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted أو ما يعرف بمعامل جودة المطابقة R^2 الذي يدل على نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، ويقاس نسبة التغير في المتغير التابع التي تحصل بسبب تغير المتغيرات المستقلة، والتي تنجم عن تغيرات سببية. كما تعبر قيم معاملات بيتا² Beta Coefficient على الدلالة على اتجاه تأثير معاملات الانحدار، وتفسير مدلول قوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

2. استخدم مقياس معامل المرونة النسبي في تقدير نسبة تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع، وجمع قيم معاملات المرونة النسبية لكل المتغيرات المستقلة ذات التأثيرات الإيجابية والسلبية بعد إضافة حاصل قسمة قيمة الثابت على متوسط قيم المتغير التابع فإنه يساوي 100%³.

3. تم تحديد المتغيرات التي اعطت نتائج معنوية باتباع طريقة Stepwise Regression واستبعاد المتغيرات المستقلة التي لم يظهر لها أي تأثير أو استجابة من النماذج الاقتصادية.

ثانياً: تحليل بيانات الدراسة

يكون دور الدولة منتجاً وفعالاً في حال تم التوسع في وظائفها التوجيهية نحو أكثر مجالات الانفاق كفاءة في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق تصنيف وظيفي محدد بدقة للنفقات العامة حسب الأقسام والمجموعات الوظيفية الأكثر تأثيراً إيجابياً في زيادة نمو الاقتصاد الوطني، وخاصة إذا تم التوسع في الانفاق الرأسمالي الذي يساهم في زيادة الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الذي يؤدي إلى تحقيق سياسة إعادة توزيع الدخل، وبالتالي سيكون استخدام الانفاق العام من قبل الحكومة كأداة سياسة مالية تتوافق مع آراء العديد من الاقتصاديين الذي اثبتوها في نظرياتهم الاقتصادية الحديثة وأهمها النظرية الكينزية للخروج من

القيمة المحسوبة ل DW عن الحد الأعلى للقيمة الجدولية تعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج، أما وقوع القيمة المحسوبة بين الحدين تعني وجود ارتباط ذاتي، وانخفاضها عن الحد الأدنى تعني عدم وجود تفسير لها.

¹ قيمة T تساوي حاصل قسمة معامل الانحدار لكل متغير على الخطأ المعياري له أي $T=B / S.E.M$. جميع المتغيرات وتفسر درجة تأثير كل متغير في المتغير التابع حيث تزداد بزيادة قيمته.

² Beta Coefficient = Reg. Coefficient * SDV (X) / SDV (Y).

³ $h = \text{Reg. Coefficient} * (\ddot{X}) / (\ddot{Y})$

أزمة الكساد العالمي الكبير في عقد الثلاثينات من القرن الماضي. حيث اتبعت منهجية التحليل القياسي للنود البحثية التالية:

أ- متغيرات نموذج الدراسة:

حيث اعتمدت جميع اقسام التصنيف الوظيفي لإجمالي النفقات العامة كما هي واردا في الموازنة العامة كمتغيرات مستقلة، واعتمدت مساهمات جميع قطاعات الانتاج السلعية والخدمات في إجمالي الناتج المحلي كمتغيرات تابعة، وذلك لتحليل واختبار وتفسير العلاقات السببية بين جميع متغيرات الدراسة وفق النموذج التالي:

نموذج الدراسة:

المتغير التابع (مساهمات قطاعات الانتاج السلعية والخدمات في إجمالي الناتج المحلي)	المتغيرات المستقلة (اقسام التصنيف الوظيفي لإجمالي النفقات العامة)
GDP ₁ الزراعة والقنص وصيد الاسماك	X1 الخدمات العمومية العامة
GDP ₂ المناجم والمحاجر	X2 الدفاع
GDP ₃ الصناعات التحويلية	X3 النظام العام و شؤون السلامة العامة
GDP ₄ الكهرباء والمياه	X4 الشؤون الاقتصادية
GDP ₅ الانشاءات	X5 حماية البيئة
GDP ₆ تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	X6 الاسكان ومرافق المجتمع
GDP ₇ النقل والتخزين والاتصالات	X7 الصحة
GDP ₈ خدمات المال والتأمين والعقارات	X8 الترفيه والثقافة والشؤون الدينية
GDP ₉ الخدمات الاجتماعية والشخصية	X9 التعليم
	X10 الحماية الاجتماعية
	X11 مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

ب- تقديرات النماذج القياسية

تم قياس أثر الإنفاق العام (باعتداد وظائف الوحدات الحكومية وعدد 11 وظيفة كمتغيرات مستقلة) في إجمالي الناتج المحلي، وذلك باتباع طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لكل قطاع انتاجي كمتغير تابع، وعددها 9 قطاعات انتاجية تمثل مجموعها إجمالي الناتج المحلي في الأردن خلال الفترة 1999 ولغاية 2013. وتم التوصل الى افضل النماذج

الاقتصادية باختيار أكثر المتغيرات المستقلة للانفاق العام للوظائف الحكومية تأثير في تقدير الناتج المحلي لكل قطاع انتاجي، وذلك باستخدام اختبارات احصائية لحسن مطابقة النموذج الاقتصادي، ومدى ملائمة معاملات المتغيرات المستقلة بتفسير قوة واتجاه علاقتها مع المتغير المتابع، وكذلك اختبار مدى وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة، إضافة التي تقدير معامل المرونة النسبي لجميع المتغيرات المستقلة في كل نموذج اقتصادية لتحديد نسبة تأثير كل منها ومعرفة أكثر المتغيرات تفسيراً للمتغيرات التي تحدث في المتغير التابع. نورد تالياً نتائج التحليل القياسي لنماذج قطاعات الانتاج التي تم التوصل اليها والاختبارات الاحصائية اللازمة لتبني النموذج في التقدير والتنبؤ ورسم السياسات المالية، وهي حسب المتغيرات المستقلة المكونة لكل نموذج اقتصادي وتفسير طبيعة واتجاه علاقتها بالمتغير التابع على النحو التالي:

1. الزراعة والقنص وصيد الاسماك GDP1

يتكون نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع الزراعة والقنص وصيد الاسماك من خمسة متغيرات مستقلة الأكثر تأثيراً وبدلالة معنوية في تفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي لهذا القطاع، وكان اثنين منها بعلاقة طردية، حيث كان أثر الانفاق العام عليها ايجابياً فزيادته يؤدي الى زيادة الناتج المحلي لقطاع الزراعة والقنص وصيد الاسماك وهي متغير X_3 الانفاق على النظام العام وشؤون السلامة العامة، ومتغير X_4 الانفاق على الشؤون الاقتصادية.

فيما كان أثر الانفاق العام لثلاثة متغيرات سلبياً على الناتج المحلي لقطاع الزراعة والقنص وصيد الاسماك وهي متغير X_7 الانفاق على الصحة، ومتغير X_{10} الانفاق على الحماية الاجتماعية، ومتغير X_{11} الانفاق على مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.

	=	0.681	+ 0.363	- 0.854	- 0.327	- 0.063
GDP1	193.392	X_3	X_4	X_7	X_{10}	X_{11}
t	17.689	12.372	12.629	-9.865	-7.399	-4.546
Sig.	.000	.000	.000	.000	.000	.000
ERC	0.720	1.150	0.420	-0.430	-0.650	-0.210
			R^2	F		
DW	2.054	R .997	.994	288.433	Sig. .000	

إن جميع قيم الاختبارات كانت دالة معنوياً عند مستوى خطأ 5% اي بدرجة ثقة 95%، حيث تدل قيمة F المحسوبة 288.433 على حسن مطابقة النموذج، وان قيمة R^2 معامل التحديد او معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة

في النموذج تفسر 99.4% من التغيرات في المتغير التابع وباقي النسبة 0.6% هي للمواقي، وكما كانت قيم اختبار t المحسوبة التي تقابل جميع معاملات المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية عند 5%، مما تدل على وجود علاقة تأثير سببية قوية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بنموذج الانتاج المحلي لقطاع الزراعة والقنص وصيد الاسماك، وبلغت DW بنحو 2.054 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

ويفيد ERC معامل المرونة النسبي في تقدير الاهمية النسبية لكل متغير مستقل في النموذج، حيث تشكل نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج المتغير التابع وهي الحد الثابت بنسبة 72%، والمتغير X_3 بنسبة 115%، والمتغير X_4 بنسبة 65%، فيما كانت تشكل نسب التأثير السلبية وهي المتغير X_7 بنسبة -43%، ومتغير X_{10} بنسبة -65%، ومتغير X_{11} بنسبة -21%، وعند تقدير حاصل جمع جميع الذسب الموجبة والسالبة نجدها تساوي واحد صحيح، وهي تعبر عن أكثر المتغيرات تأثيراً في المتغير التابع، فكان متغير الانفاق على النظام العام وشؤون السلامة العامة الأكثر ارتباطاً وإيجابياً فزيادته بوحدة واحدة تزيد قيمة الناتج في قطاع الزراعة والقنص وصيد الاسماك بمقدار 1.15 وحدة، بالمقابل نجد بأن زيادة الانفاق على الحماية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة ستقلل قيمة الناتج في قطاع الزراعة والقنص وصيد الاسماك بمقدار 0.65 وحدة. مما يعني ضرورة توجيه الانفاق على الوظائف الحكومية التي تؤدي الى زيادة الانتاج المحلي في قطاع الزراعة والقنص وصيد الاسماك.

2. المناجم والمحاجر GDP_2

كما تضمن نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع المناجم والمحاجر خمسة متغيرات مستقلة، وكان تأثيرها في المتغير التابع بدلالة معنوية في تفسير التغيرات التي تحصل في قيمة الناتج المحلي لقطاع المناجم والمحاجر، وكان تأثير ثلاثة منها بعلاقة طردية، أي ان زيادة الانفاق العام على وظائفها يؤثر إيجابياً في الناتج المحلي لقطاع المناجم والمحاجر، وهي متغيرات X_2 الدفاع، X_6 الاسكان ومرافق المجتمع، X_{11} مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.

فيما كان أثر الانفاق العام لإثنين من المتغيرات سلبياً على الناتج المحلي لقطاع المناجم والمحاجر، وهي متغير X_7 الانفاق على الصحة، ومتغير X_{10} الانفاق على الحماية الاجتماعية.

	=	+ 0.285	+ 1.744	-0.507	+ 0.087	
GDP2	157.080	X ₂	X ₆	-0.238 X ₇	X ₁₀	X ₁₁
t	4.770	4.335	2.858	-1.974	-2.656	1.957
Sig.	.001	.002	.019	.080	.026	.082
ERC	1.00	1.170	0.270	-0.200	-1.740	0.500
DW	3.184	R .849	R ² .721	F 4.652	Sig. .022	

إن جميع قيم الاختبارات كانت دالة معنوياً عند مستوى خطأ 5% أي بدرجة ثقة 95%، حيث تدل قيمة F المحسوبة 4.652 على حسن مطابقة النموذج، وان قيمة R² معامل التحديد او معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 72.1% من التغيرات في المتغير التابع وباقي النسبة 27.9% هي للمواقي بتأثير متغيرات أخرى، وكما كانت قيم اختبار t المحسوبة التي تقابل جميع معاملات المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية عند 5%، مما تدل على وجود علاقة تأثير سببية قوية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بنموذج الانتاج المحلي لقطاع المناجم والمحاجر، كما افادت قيمة DW بـ 3.184 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

ويفيد ERC معامل المرونة النسبي في تقدير الاهمية النسبية لكل متغير مستقل في النموذج، حيث تشكل نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج المتغير التابع وهي الحد الثابت بنسبة 100%، والمتغير X₂ بنسبة 170%، والمتغير X₆ بنسبة 27%، والمتغير X₁₁ بنسبة 50%، فيما كانت تشكل نسب التأثير السلبية وهي المتغير X₇ بنسبة -20%، ومتغير X₁₀ بنسبة -174%، وعند تقدير حصل جمع جميع النسب الموجبة والسالبة نجدتها تساوي واحد صحيح، وهي تعبر عن أكثر المتغيرات تأثيراً في المتغير التابع. نجد بان اثر الانفاق على متغيري الصحة والحماية الاجتماعية كان تأثيرهما سلباً على الناتج المحلي لقطاع المناجم والمحاجر، والملفت للانتباه هو ان تأثيرهما كان سلباً على الناتج المحلي لقطاع المناجم والمحاجر.

3. الصناعات التحويلية GDP₃

وفيما يتعلق بنموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية فقد تضمن ايضاً خمسة متغيرات مستقلة، وتأثير ثلاثة منها كان باتجاه طردي في المتغير التابع وهو قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية، فزيادة الانفاق العام على وظائفها يؤثر ايجابياً في الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية، وهي متغيرات X₄ الشؤون الاقتصادية، X₈ الترفية والثقافة والشؤون الدينية، X₉ التعليم. وكان تأثير

المتغيرين الآخرين عكسياً في المتغير التابع، وهما متغير X_7 الانفاق على الصحة، ومتغير X_{11} الانفاق على مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.

	=	0.551	+ -3.126	+ 2.006	+ 7.409	-0.177
GDP3	305.665	X_4	X_7	X_8	X_9	X_{11}
t	5.568	3.132	-7.370	7.070	5.210	-2.591
Sig.	.000	.012	.000	.000	.001	.029
ERC	0.230	0.130	-0.310	0.640	0.430	-0.120
			R^2	F		
DW	2.535	R	.993	.989	243.583	Sig. .000

ومن جانب آخر، نجد بأن جميع قيم الاختبارات الاحصائية كانت بدلالة معنوية عند مستوى α تساوي 5% اي بدرجة ثقة 95%، حيث تدل قيمة F المحسوبة 243.583 على حسن مطابقة النموذج لغايات التقدير والتنبؤ ورسم السياسات، وان قيمة R^2 معامل التحديد او معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 98.9% من التغيرات في المتغير التابع وباقي النسبة 1.1% فقط لباقي المتغيرات الأخرى، وكما كانت قيم اختبار t المحسوبة التي تقابل جميع معاملات المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية عند 5%، مما تدل على وجود علاقة تأثير سببية قوية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بنموذج الانتاج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية، كما افادت قيمة DW بـ 2.535 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

4. الكهرباء والمياه GDP_4

دلت نتائج التحليل بأن نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع الكهرباء والمياه اعتمد على ثلاثة متغيرات مستقلة، وكان اثنين منهما بإتجاه ايجابي، فزيادة الانفاق العام على وظائفهما يزيد من قيمة الناتج المحلي لقطاع الكهرباء والمياه، وهما متغير X_8 الترفية والثقافة والشؤون الديدنية، ومتغير X_{10} الحماية الاجتماعية. فيما كان تأثير متغير X_7 الصحة عكسياً في المتغير التابع.

GDP4	=83.767	-0.070 X_7	+ 0.151 X_8	+ 0.061 X_{10}	
t	23.099	-3.147	7.125	3.469	
Sig.	.000	.009	.000	.005	
ERC	0.490	-0.050	0.380	0.190	
			R^2	F	
DW	2.790	R	.994	.989	Sig. .000

أكدت الاختبارات الاحصائية على معنوية النموذج عند مستوى α تساوي 5% اي بدرجة ثقة 95%، حيث تدل قيمة F المحسوبة 4.568 على حسن مطابقة النموذج لغايات التقدير والتنبؤ ورسم السياسات، وان قيمة R^2 معامل التحديد او معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 99.4% من التغيرات في المتغير التابع وباقي النسبة 0.6% فقط لباقي المتغيرات الأخرى، وكما كانت قيم اختبار t المحسوبة التي تقابل جميع معاملات المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية عند 5%، مما تدل على وجود علاقة تأثير سببية قوية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بنموذج الانتاج المحلي لقطاع الكهرباء والمياه، كما أفادت قيمة DW بنحو 2.79 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

كما اشار معامل المرونة النسبي ERC إلى الاهمية النسبية للميل الحدي لكل متغير مستقل في إحداث التغير في المتغير التابع، حيث تشكل نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج المتغير التابع وهي الحد الثابت بنسبة 49%، والمتغير X_8 بنسبة 38%، والمتغير X_{10} بنسبة 19%، فيما كان تأثير السليبي للمتغير نفسه وهو X_7 بنسبة 5%.

5. الانشاءات GDP_5

تضمن نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع الانشاءات اربعة متغيرات مستقلة، وكان تأثير اثنين منهما بإتجاه ايجابي واثنين بإتجاه سلبي في قيمة الناتج المحلي لقطاع الانشاءات، فالعلاقة الطردية كانت مع متغير X_8 الترفية والثقافة والشؤون الدينية، ومتغير X_9 التعليم. فيما كانت العلاقة عكسية مع متغير X_7 الصحة و متغير X_3 الانفاق على النظام العام وشؤون السلامة العامة.

GDP_5	$= 72.008$	$- 0.514 X_3$	$- 0.210 X_7$	$+ 0.804 X_8$	$+ 2.880 X_9$
t	2.834	-4.114	-2.457	8.053	4.065
Sig.	.018	.002	.034	.000	.002
ERC	0.190	-0.620	-0.070	0.910	0.590
DW	2.434	R .991	R^2 .981	F 130.537	Sig. .000

حيث كانت قيمة F المحسوبة 130.537 دالة معنوياً على حسن مطابقة وقوة النموذج للتقدير والتنبؤ عند مستوى α تساوي 5%، وان قيمة R^2 معامل التحديد او معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 99.4% من التغيرات في المتغير التابع وباقي النسبة 0.6% فقط لباقي المتغيرات الأخرى، وكما كانت قيم اختبار t المحسوبة التي تقابل جميع معاملات المتغيرات المستقلة ذات

دلالة معنوية عند 5%، مما تدل على وجود علاقة تأثير سببية قوية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بنموذج الانتاج المحلي لقطاع الانشاءات، كما افادت قيمة DW بنحو 2.434 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

كما اشار معامل المرونة النسبي ERC إلى الاهمية النسبية للميل الحدي لكل متغير مستقل في إحداث التغير في المتغير التابع، حيث تشكل نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج المتغير التابع وهي الحد الثابت بنسبة 49%، والمتغير X_8 بنسبة 38%، والمتغير X_{10} بنسبة 19%، فيما كان تأثير السلي للمتغير نفسه وهو X_7 بنسبة 5%.

6. تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق GDP_6

يتكون نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من سبعة متغيرات مستقلة، وكان تأثير اربعة باتجاه ايجابي وثلاثة باتجاه سلبي في قيمة الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، حيث كانت العلاقة الطردية مع متغيرات X_1 الخدمات العمومية العامة، X_8 الترفيهية والثقافة والشؤون الدينية، X_9 التعليم، X_{10} الحماية الاجتماعية. والعلاقة العكسية مع متغيرات X_3 النظام العام وشؤون السلامة العامة، X_6 الاسكان ومرافق المجتمع، X_7 الصحة.

	=	+	-0.332	-1.514	-0.358	+ 0.642	+ 2.311	+ 0.450
GDP	200.00	0.159X	X_3	X_6	X_7	X_8	X_9	X_{10}
6	4	1						
t	4.448	2.190	-2.306	-2.490	-2.273	3.945	3.291	2.550
Sig.	.003	.065	.054	.042	.057	.350	.0230	.0310
ERC	0.260	0.160	-0.190	-0.050	-0.060	0.350	0.230	0.310
		R	R ²	F	Sig.			
DW	2.735	.998	.997	322.653	.000			

من ناحية اخرى، كانت قيمة F المحسوبة 322.653 دالة معنوياً على حسن مطابقة النموذج للتقدير عند مستوى α تساوي 5%، وان قيمة R² معامل التحديد او معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 99.8% من التغيرات في المتغير التابع وباقي النسبة 0.2% فقط لباقي المتغيرات الأخرى، وكما كانت قيم اختبار t المحسوبة التي تقابل جميع معاملات المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية عند 5%، مما تدل على وجود علاقة تأثير سببية قوية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بنموذج الانتاج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق،

كما افادت قيمة DW بنحو 2.735 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

كما اشار معامل المرونة النسبي ERC إلى الاهمية النسبية للميل الحدي لكل متغير مستقل في إحداث التغير في المتغير التابع، حيث تشكل نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج المتغير التابع وهي الحد الثابت بنسبة 26%، والمتغير X_1 بنسبة 16%، والمتغير X_8 بنسبة 35%، والمتغير X_9 بنسبة 23%، والمتغير X_{10} بنسبة 31%، فيما كان تأثير السليبي للمتغيرات X_3 بنسبة -19%، X_6 بنسبة -5%، X_7 بنسبة -6%.

7. النقل والتخزين والاتصالات GDP7

يتكون نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع النقل والتخزين والاتصالات من ستة متغيرات مستقلة، وإن تأثير اربعة منها كان باتجاه ايجابي واثنين باتجاه سلبي في قيمة الناتج المحلي لقطاع النقل والتخزين والاتصالات، حيث كانت العلاقة طردية مع متغيرات X_4 الشؤون الاقتصادية، X_8 الترفية والثقافة والشؤون الديدية، X_9 التعليم، X_{10} الحماية الاجتماعية. فيما كانت علاقة عكسية مع متغيري X_7 الصحة، X_{11} برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.

	=	+ 0.208	- 1.810	+ 0.983	+ 5.902	+ 0.169	- 0.100
GDP7	475.173	X_4	X_7	X_8	X_9	X_{10}	X_{11}
t	23.818	3.571	-13.065	9.989	11.596	2.268	-4.383
Sig.	.000	.007	.000	.000	.000	.053	.002
ERC	0.400	0.050	-0.210	0.360	0.390	0.080	-0.080
		R	R ²	F	Sig.		
DW	2.842	.999	.998	863.323	.000		

افادت قيمة F المحسوبة 863.323 على حسن مطابقة النموذج بدلالة معنوية عند مستوى α تساوي 5%، وان قيمة R^2 معامل التحديد او معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 99.9% من التغيرات في المتغير التابع، وكما كانت قيم اختبار t المحسوبة التي تقابل جميع معاملات المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية عند 5%، مما تدل على وجود علاقة تأثير سببية قوية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بنموذج الانتاج المحلي لقطاع النقل والتخزين والاتصالات، كما افادت قيمة DW بنحو 2.842 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

ويدشير معامل المرونة النسبي ERC إلى الاهمية النسبية للميل الحدي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، حيث تشكل نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج

المتغير التابع وهي الحد الثابت بنسبة 40%، والمتغير X_4 بنسبة 5%، والمتغير X_8 بنسبة 36%، والمتغير X_9 بنسبة 39%، والمتغير X_{10} بنسبة 8%، فيما كان تأثير السلبي للمتغيرات X_7 بنسبة -21%، X_{11} بنسبة -8%.

8. خدمات المال والتأمين والعقارات GDP₈

يتضمن نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات ثلاثة متغيرات مستقلة، وكان تأثير اثنين منها بإتجاه ايجابي وهما X_8 الترفية والثقافة والشؤون الدينية، X_9 التعليم، وتأثير واحد بإتجاه سلبي وهو متغير X_7 الصحة في قيمة الناتج المحلي لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات.

GDP8	= 430.038	-1.409 X₇	+ 1.555 X₈	+ 7.209 X₉	
t	15.809	-7.084	11.151	7.858	
Sig.	.000	.000	.000	.000	
ERC	0.290	-0.130	0.450	0.380	
					Sig.
DW	2.842	R .997	R ² .994	F 653.473	.000

ودلت قيمة F المحسوبة 653.473 على حسن مطابقة النموذج عند مستوى α تساوي 5%، ودلت قيمة R² معامل التحديد على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 99.7% من التغيرات في المتغير التابع، وان جميع قيم t المحسوبة التي تقابل معاملات المتغيرات المستقلة كانت دالة على وجود علاقة تأثير قوية في المتغير التابع المتمثل بقيمة الانتاج المحلي لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات، كما افادت قيمة DW بنحو 2.842 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة. كما اشار معامل المرونة النسبي ERC إلى ان نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج المتغير التابع كانت في قيمة الحد الثابت بنسبة 29%، والمتغير X_8 بنسبة 45%، والمتغير X_9 بنسبة 38%، فيما كان تأثير السلبي في المتغير X_7 بنسبة -13%.

9. الخدمات الاجتماعية والشخصية GDP₉

افدت نتائج التحليل القياسي بان نموذج تقدير الانتاج المحلي لقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية يتكون من ستة متغيرات مستقلة، وكان تأثير ثلاثة منها بإتجاه سلبي، وهي X_6 الاسكان ومرافق المجتمع، X_7 الصحة، X_{11} برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، وثلاثة بإتجاه ايجابي، وهي X_8 الترفية والثقافة والشؤون الدينية، X_9 التعليم، X_{10} الحماية الاجتماعية.

	=	-0.602	-0.230	+ 0.287	+ 1.118	+ 0.291	-0.051
GDP9	28.380	X ₆	X ₇	X ₈	X ₉	X ₁₀	X ₁₁
t	1.643	-1.952	-2.749	4.154	3.658	2.484	-2.266
Sig.	.139	.087	.025	.003	.006	.038	.053
ERC	0.090	-0.050	-0.10	0.410	0.290	0.520	-0.150
			R ²	F	Sig.		
DW	2.630	R	.998	.996	363.896	.000	

تفيد قيمة F المحسوبة 363.896 على حسن مطابقة النموذج بدلالة احصائية عند مستوى α تساوي 5%، وان قيمة R² معامل جودة المطابقة على ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 99.8% من التغيرات في المتغير التابع. وان جميع قيم t المحسوبة كانت دالة معنوية على وجود علاقة تأثير سببية فيما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو الانتاج المحلي لقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، كما افادت قيمة DW بنحو 2.630 على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة. كما اشار معامل المرونة النسبي ERC إلى الاهمية النسبية للميل الحدي لكل متغير مستقل في إحداث التغير في المتغير التابع، حيث تشكل نسب التأثير الايجابية في مكونات نموذج المتغير التابع وهي الحد الثابت بنسبة 9%، والمتغير X₈ بنسبة 41%، والمتغير X₉ بنسبة 29%، والمتغير X₁₀ بنسبة 52%، فيما كان تأثير السلي للمتغيرات X₆ بنسبة -5%، X₇ بنسبة -10%، X₁₁ بنسبة -15%.

ت-مصنوفة قياس أثر الانفاق العام في اجمالي الناتج المحلي GDP

إن محصلة تأثير جميع اقسام الانفاق العام للوحدات الوظيفية على الناتج المحلي لجميع القطاعات الاقتصادية ستؤدي إلى التأثير غير المباشر في الناتج المحلي الاجمالي، وان قياس هذا التأثير يكون من خلال جمع قيم المعاملات المقدرة لجميع المتغيرات المستقلة عامودياً والتي تكرر حسابها في جميع نماذج قطاعات الانتاج الاقتصادية افقياً، والتي شكلت مصنوفة من 10 متغيرات مستقلة كانت تشكل مكونات ذات دلالة معنوية في قياس نماذج الانحدار لـ 9 متغيرات تابعة، وتم التوصل الى النموذج النهائي للناتج المحلي الاجمالي التالي:

$$\text{GDP} = 1945.507 + 0.159 X_1 + 0.285 X_2 - 0.165 X_3 + 1.122 X_4 - 0.372 X_6 - 8.305 X_7 + 6.428 X_8 + 26.829 X_9 + 0.137 X_{10} - 0.304 X_{11}$$

بما ان محصلة التأثير للانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي كانت ذات دلالة معنوية حسب مقاييس الاختبار الاحصائية للنموذج ومعاملات المتغيرات

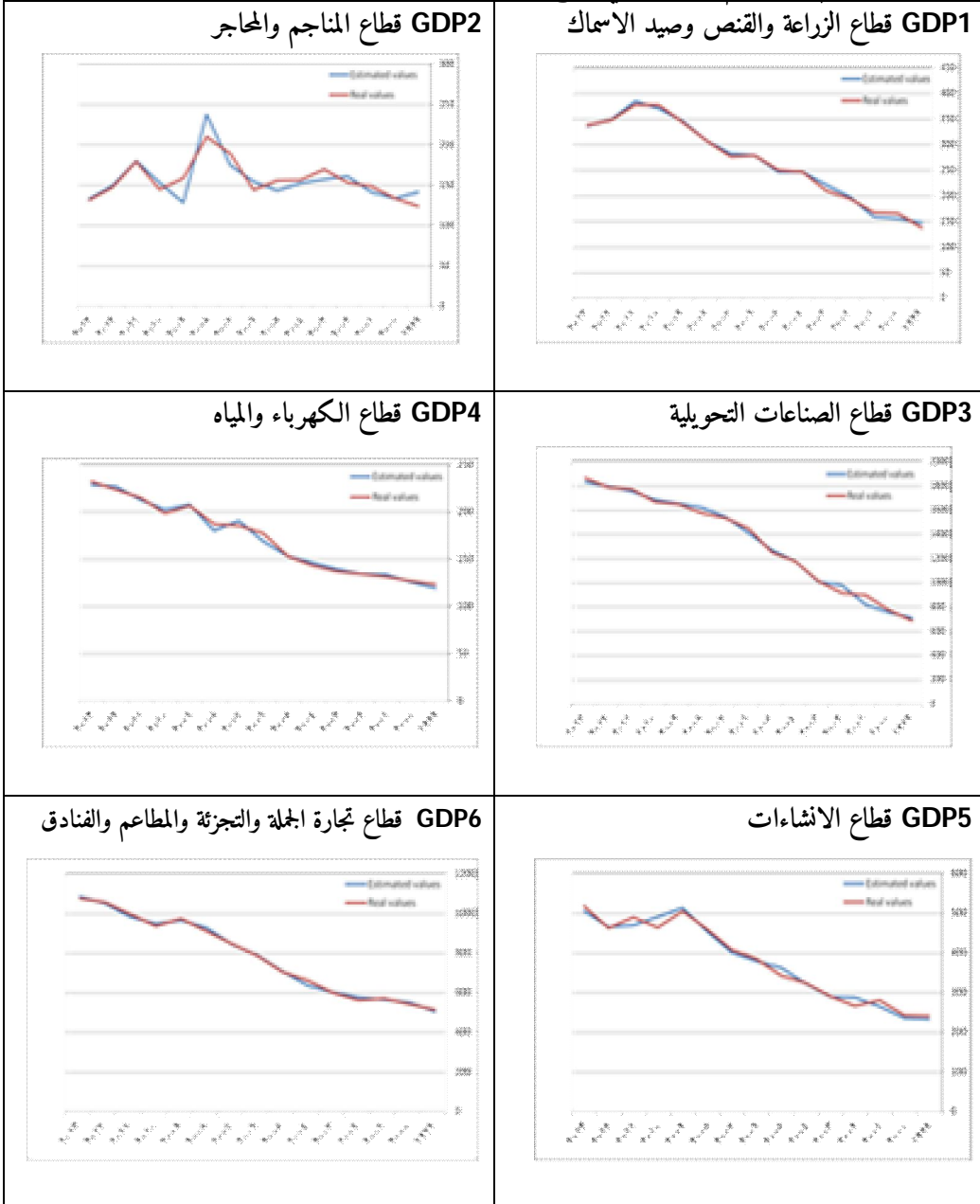
المستقلة والعلاقات السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فإن ذلك يعني بيان استخدام نموذج المقدر للنتائج المحلي الاجمالي يعطي نتائج قابلة للتقدير والتنبؤ ورسم السياسات.

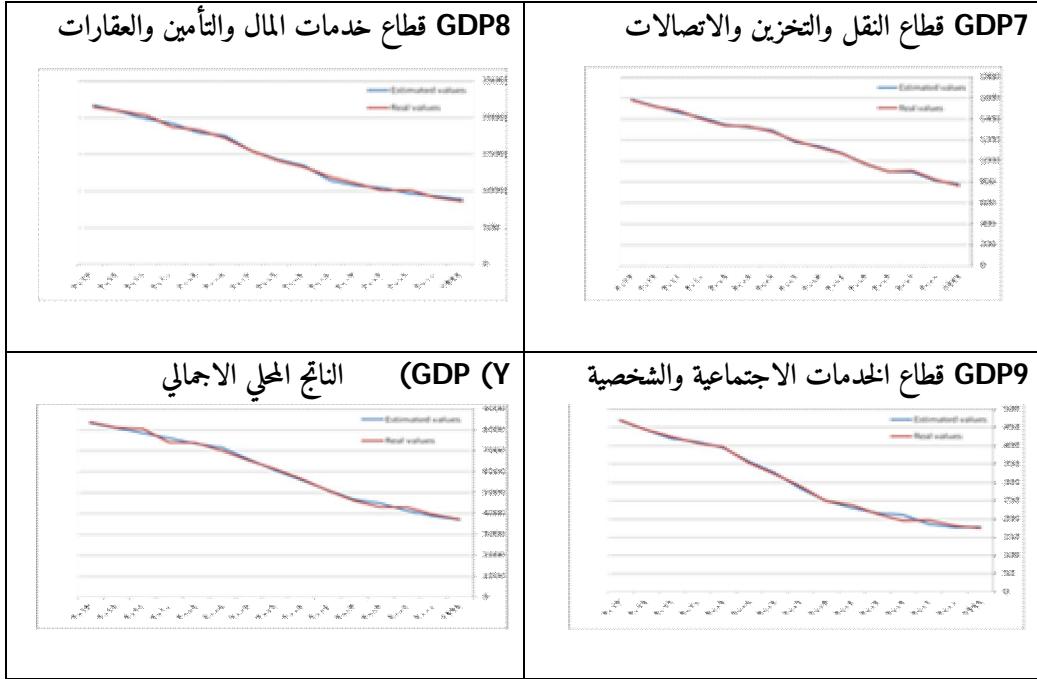
أما المتغيرات المستقلة التي كان لها تأثير ايجابي وفعال في الناتج المحلي الاجمالي، أي ان زيادة الانفاق العام عليها ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وهي الانفاق العام على متغير X_1 الخدمات العمومية العامة (وتشمل الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشؤون المالية العامة والشؤون الخارجية، المعونة الاقتصادية الأجنبية، خدمات عامة، البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر، ومعاملات الدين العام)، والانفاق العام على متغير X_2 الدفاع (وتشمل الدفاع العسكري، الدفاع المدني، البحوث والتطوير في مجال الدفاع)، والانفاق العام على متغير X_4 الشؤون الاقتصادية (وتشمل الشؤون التجارية وشؤون العمالة العامة، الزراعة والحراجه والصيد البحري والبري، الوقود والطاقة، التعدين، والصناعات التحويلية والتشديد، النقل، الاتصالات، صناعات اخرى، شؤون اقتصادية غير مصنفة في مكان اخر)، والانفاق العام على متغير X_8 الترفية والثقافة والشؤون الدينية (وتشمل الخدمات الرياضية، الخدمات الثقافية، خدمات إذاعة، ونشر خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى، شؤون ثقافه والدين غير مصنفة في مكان آخر)، والانفاق العام على متغير X_9 التعليم (وتشمل التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة للتعليم، شؤون التعليم غير مصنفة في مكان آخر)، والانفاق العام على متغير X_{10} الحماية الاجتماعية (وتشمل المرض والعجز، الشيخوخة، الأسرة والطفل، الاسكان، الحماية الاجتماعية غير المصنفة في مكان آخر).

ث- التمثيل البياني لقيم الناتج المحلي الاجمالي المقدره والحقيقية

وضح الشكل رقم (6) التمثيل البياني للبيانات الحقيقية والمقدرة باستخدام نماذج الانتاج المحلي لجميع القطاعات الاقتصادية، حيث تؤكد اتجاه جميع البيانات في الاشكال البيانية على تطابقها وان حاصل الفرق بين مجاميعها كان يساوي صفراً، مما يعني بان النماذج لجميع القطاعات الاقتصادية المقدره ذات دلالة على حسن مطابقة تقديراتها لقيم الناتج المحلي الاجمالي مع القيم الحقيقية، وهذا يفيد في التخطيط والتنبؤ ورسم السياسات المالية، باستخدام ادواتها وخاصة اداة الانفاق الحكومي في التأثير على اتجاه ومعدلات نمو مساهمات القطاعات الاقتصادية في اجمالي الناتج

المحلي الاجمالي، مما يرفع ذلك من كفاءة الانفاق العام مع المحافظة على مستوى كمية ونوعية المنفعة التي يحصل عليها المجتمع او العائد الذي يحصل عليه المواطن. الشكل رقم (6) قيم الناتج المحلي لجميع القطاعات الاقتصادية الحقيقية والمقدرة





ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة الى النتائج الرئيسة التالية:

1. تكونت مصفوفة نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمكونات نماذج قياس الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية من متغيرات الانفاق العام على الوظائف الحكومية ذات التأثير الايجابي والتأثير السلبي:

النموذج القياسي / القطاع	الانفاق على الوظائف العامة ذات التأثير الايجابي	الانفاق على الوظائف العامة ذات التأثير السلبي
الزراعة والصيد والاسماك	X ₃ النظام العام وشؤون السلامة العامة X ₄ الشؤون الاقتصادية	X ₇ الصحة X ₁₀ الحماية الاجتماعية X ₁₁ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي
المناجم والحاجر	X ₂ الدفاع X ₆ الاسكان ومرافق المجتمع X ₁₁ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	X ₇ الصحة X ₁₀ الحماية الاجتماعية
الصناعات التحويلية	X ₄ الشؤون الاقتصادية X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₉ التعليم	X ₇ الصحة X ₁₁ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

X ₇ الصحة	X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₁₀ الحماية الاجتماعية	الكهرباء والمياه
X ₇ الصحة X ₃ النظام العام وشؤون السلامة العامة	X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₉ التعليم	الانشاءات
X ₃ النظام العام وشؤون السلامة العامة X ₆ الاسكان ومرافق المجتمع X ₇ الصحة	X ₁ الخدمات العمومية العامة X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₉ التعليم X ₁₀ الحماية الاجتماعية	تجارة الجملة والتجزئة المطاعم والفنادق
X ₇ الصحة X ₁₁ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	X ₄ الشؤون الاقتصادية X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₉ التعليم X ₁₀ الحماية الاجتماعية	النقل والتخزين والاتصالات
X ₇ الصحة	X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₉ التعليم	خدمات المال والتأمين والعقارات
X ₆ الاسكان ومرافق المجتمع X ₇ الصحة X ₁₁ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₉ التعليم X ₁₀ الحماية الاجتماعية	الخدمات الاجتماعية والشخصية
X ₃ النظام العام وشؤون السلامة العامة X ₆ الاسكان ومرافق المجتمع X ₇ الصحة X ₁₁ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	X ₁ الخدمات العمومية العامة X ₂ الدفاع X ₄ الشؤون الاقتصادية X ₈ الترفيه والثقافة والشؤون الدينية X ₉ التعليم X ₁₀ الحماية الاجتماعية	الناتج المحلي الاجمالي GDP

نستنتج مما سبق ما يلي:

- ✓ إن الانفاق العام على وظيفة الصحة كان تأثيره سلبياً في الناتج المحلي لجميع القطاعات الاقتصادية وبالحصيلة العامة كان تأثيره سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ إن تأثير الانفاق العام على وظيفة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي كان سلبياً في الناتج المحلي لإربعة قطاعات اقتصادية وإيجابياً في قطاع واحد، وبالحصيلة كان تأثيره سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة النظام العام وشؤون السلامة العامة كان تأثيره سلبياً في الناتج المحلي لقطاعين اقتصاديين وإيجابياً في قطاع واحد، وبالمحصلة العامة كان تأثيره سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة الاسكان ومرافق المجتمع كان تأثيره سلبياً في الناتج المحلي لقطاعين اقتصاديين وإيجابياً في قطاع واحد، وبالمحصلة العامة كان تأثيره سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة الترفيه والثقافة والشؤون الدينية كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي لسبعة قطاعات اقتصادية وبالمحصلة العامة كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة التعليم كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي لستة قطاعات اقتصادية وبالمحصلة العامة كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة الشؤون الاقتصادية كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي لثلاثة قطاعات اقتصادية وبالمحصلة العامة كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة الحماية الاجتماعية كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي لإربعة قطاعات اقتصادية وسلبياً في قطاعين، وبالمحصلة العامة كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة الخدمات العامة العمومية كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي لقطاع اقتصادي، وبالمحصلة العامة كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ إن الانفاق العام على وظيفة الدفاع كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي لقطاع اقتصادي، وبالمحصلة العامة كان تأثيره إيجابياً في الناتج المحلي الاجمالي.
وبناء على الاستنتاجات اعلاة توصي الدراسة بما يلي:

1. إتباع سياسة التنوع في الانتاج بالاعتماد أكثر على قطاعات الانتاج السلعي وخاصة قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة والقمص وصيد الاسماك لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان الطابع العام للاقتصاد الأردني هو خدمي.

2. زيادة حصة النفقات العامة الرأسمالية في الموازنة العامة المخصصة لوظيفتي الشؤون الاقتصادية والتعليم لأثرهما الايجابي بدلالة معنوية في الناتج المحلي الاجمالي.

3. إعادة النظر بسياسات وآليات الانفاق العام على وظيفة الصحة لتأثيرها السلبي في جميع قطاعات الانتاج الاقتصادية وعلى الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن اجراء دراسة جدوى اقتصادية ومالية لخصصة وظيفة الخدمات الصحية.
4. ان تترئث الحكومة وتقوم بإجراء دراسة شاملة ودقيقة حول اي مشروع مقترح وشبيه لمشروع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي لسلبية تأثيره في الناتج المحلي الاجمالي، ومثل هذه المشاريع القيمة المضافة لها غير مباشرة ويصعب تقديرها الا اذا كانت موجه لقطاع انتاجي محدد ويدستند على مؤشرات انجاز قابلة لقياس جميع أنشطة خطة برامج العمل.
5. إعلان الحكومة لخطة استراتيجية فعالة وسريعة لمواجهة ازمة مالية خانقة قد تعصف بالاقتصاد الأردني وتؤدي الى فقدان الثقة بالسياسات المالية والنقدية ينجم عنها تدهور مفاجيء وحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والسبب يعود إلى الارتفاع الكبير في نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت لنحو 89.3% في عام 2013.
6. توجيه المنظمات والجهات الدولية الممولة لدعم مشاريع حماية البيئة التي تساهم في زيادة الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية، حيث تخفض نسبة الانفاق العام عليه دون 1%.
7. توجيه الانفاق العام نحو الوظائف الحكومية التي كان تأثيرها ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي وهي وظائف الخدمات العمومية العامة، والدفاع، والشؤون الاقتصادية، والترفية والثقافة والشؤون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.
8. ضبط الانفاق العام الموجه نحو الوظائف الحكومية التي كان تأثيرها سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي وهي وظائف الصحة، والنظام العام وشؤون السلامة العامة، والاسكان والمرافق المجتمع، وبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي او ما البرامج الشبيه له.
9. ان تحافظ الحكومة على مستوى آمن لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
10. ان تحافظ الحكومة على مستوى آمن لسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
11. ان تقوم الحكومة على رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العامة التي تعتمد على التمويل الذاتي لنفقاتها وتخفيض الدعم لها تدريجياً لكي تتمكن من الاستقلال المالي كلياً.

12. ان تقوم الحكومة بمراجعة شاملة للتشريعات الإستثمارية لتواكب المستجدات في بيئة الاعمال الحالية لتقليل الآثار الإقتصادية للتغيرات الإقليمية والعالمية وخاصة في جانب النفقات العامة.

13. ان تقوم الحكومة بإعادة النظر بسياسات الاقتطاع الطريبي وإجراءات جبايتها وتقديرها.

14. ان تقوم الحكومة بتطوير آليات تقدير الانفاق العام للوظائف الحكومية وفق مبدأ الانفاق والعائد باعتماد معايير دولية ومحلية في اعداد الموازنة العامة لتحسين الاداء المؤسسي والمتابعة في تنفيذها.

قائمة المراجع:

1. دائرة الموازنة العامة. الخطة الاستراتيجية 2010 – 2013. عمان، الأردن.
2. العيسى، سلوى. أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السعودية والكويت والإمارات. رسالة ماجستير غير منشورة. اشراف د. محمد بن عبد العزيز التويجري. قسم الاقتصاد، كلية العلوم الادارية. جامعة الملك سعود، 2006.
3. جالاجر، مارك وآخرون. دراسة توجهات الإنفاق العام في الأردن. بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية / USAID بتنفيذ مشروع الاصلاح المالي الثاني. كانون ثاني 2011. عمان، الأردن.
4. المزروعى، علي. نجمة، الياس. أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، حالة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، عدد 1، 2012.
5. سليمان اللوزي وجهاد أبو السندس، تحليل فجوة التباين للموازنة العامة التقديرية والفعالية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال 1996-2008، مجلة افاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، الامارات، المجلد 32 العدد 119، 2011.
6. وزارة المالية. مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية. ذشرة مالية الحكومة العامة. مجلد 14 عدد 12، 2013، الأردن.
7. سليمان اللوزي وآخرون، ادارة الموازنات العامة: بين النظرية والتطبيق، عمان: دار المسيره، 1997.
8. البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية من سنة 1996-2007.
9. جهاد أبو السندس وعبد الناصر العبادي، مبادئ الإقتصاد الكلي – مفاهيم وتطبيقات عملية، الطبعة الثانية، وائل وتسليم، 2010.
10. سليمان اللوزي، تحليل الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية 1998-1997.
11. البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2008. عمان، الأردن.

12. زين العبادين ناصر، مبادئ علم المالية العامة. 2007/2006.
 13. عبد الله الصعيدي، الضرائب والتنمية: دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام بمصر. القاهرة: دار النهضة العربية، 1990.
 14. محمد موسى النجار، العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاسلاميه غزة.
 15. Vito tanzi fiscal policy for growth and stability in developing countries. In international monetary fund, 1990.
- Feremy Hope and Robin Fraser, Beyond Budgeting, How Managers can Break Free from the Annual performance Trap, H.B.S, 2003.

دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

أ. فضالة خالد * د. قرومي حميد **

الملخص:

تسعى المؤسسات الاقتصادية كأحد أهم منظمات الأعمال وعلى اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال عملياتها وأنشطتها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة وعلى المجتمع ككل، من خلال إهمال مسؤوليتها اتجاه البيئة والمجتمع، وفي ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة وتزايد إحساس المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة ومع تنامي الوعي بتبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مختلف الممارسات الاقتصادية، وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها تتحمل مسؤولية اجتماعية وبيئية في مختلف وظائفها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأصبح يستخدم مصطلح المسؤولية البيئية والاجتماعية للتعبير عن الالتزامات الملقاة على عاتق المؤسسة بانجاز مجموعة من الأهداف لصالح المجتمع، يترتب على هذا النوع من المسؤولية قيام المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من العمليات الاجتماعية تلك العمليات التي تتضمن تبادل كل من العائد الاجتماعي والتكلفة الاجتماعية بين المؤسسة والمجتمع. فالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية ماهي إلا عبارة عن أداة لتطبيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية،

البيئة.

Abstract:

The economic institutions as one of the most important business organizations and the nature of their activities to achieve economic performance, which aims to maximize profits, but it occurs during its operations and activities a range of negative effects on the environment

* طالب دكتوراه - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.

and the community as a whole, neglecting responsibility towards the environment and society, Growing concern for the environment, increasing economic institutions' sense of environmental and social responsibility, and achieving sustainable development goals. As awareness of social and environmental responsibility grows in various economic practices, And environmental and social responsibility are used to express the commitments of the institution to achieve a set of goals for the benefit of society. This type of responsibility entails the establishment by the economic institution of a set of social processes that involve exchange Both social return and social cost between the institution and society. The social and environmental responsibility of the economic institution is only a tool for the application of sustainable development.

Keywords: sustainable development, social responsibility, environmental responsibility, environment.

١ - المقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي حظيت باهتمام كبير من قبل الكثير من المفكرين والباحثين، والتي عقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، فمنذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة إثر تقرير بروتلاند سنة 1987 بدأ هذا المفهوم في الانتشار على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر من أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما وأن هذه الأخيرة تحدث أثارا ضارة بالبيئة والمجتمع عند ممارسة أنشطتها المختلفة، مما أدى إلى تزايد الإستنزاف المستمر واللاعقلاني للموارد البيئية والطبيعية، وفي ظل هذه المتغيرات البيئية الحاصلة، ومع تناهي الوعي بمسؤوليات مختلف الأطراف أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها وعلى الموارد الطبيعية والبيئية المتواجدة فيها ضرورة ملحة، لأجل هذا أصبح من الضروري إدماج البعد البيئي والاجتماعي في إستراتيجيات هذه المؤسسات بما يضمن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية والبيئية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ضوء ماسبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل إلتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ؟

ومن أجل الإلمام بمجثيات الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية؟
2. ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟ وما علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية؟
3. فيما تتمثل لإلتزامات البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

- أهمية الموضوع: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية ومدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

- أهداف الموضوع: تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1. عرض بعض مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهمية الإلتزام بها من طرف المؤسسة الاقتصادية بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. توضيح العلاقة بين كل من المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة.

- المنهج المتبع:

لأغراض تحقيق هذه الأهداف المرجوة تم اتباع المنهج الوصفي الذي يعتبر الأنسب في وصف المسؤولية الاجتماعية والبيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة وصفاً علمياً دقيقاً، معتمدين في ذلك على المراجع المتوفرة باللغتين العربية والفرنسية حول الموضوع.

- تقسيم الدراسة: ولكي نقوم بدراسة الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.

المحور الثاني: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية والبيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل ملحوظ منذ أن بدأ يأخذ مكاناً عام 1950، حتى أصبح يظهر جلياً في العقد الأخير، مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تبني المنشآت دوراً أكبر تجاه المستهلك والبيئة التي تعمل فيها. بحيث بدأت المنظمات في إظهار مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكثر

جدية في إدارة استراتيجياتها والتقارير الاجتماعية لأصحاب المصالح.

1) تعريف المسؤولية الاجتماعية: يعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"¹.

كما عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية الشاملة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد².

وقد جاء التعريف الأكثر شمولا وبه كانت هناك نقلة نوعية في إغناء وتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار البحوث الرائدة لـ Carroll حيث يرى أن "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات"³.

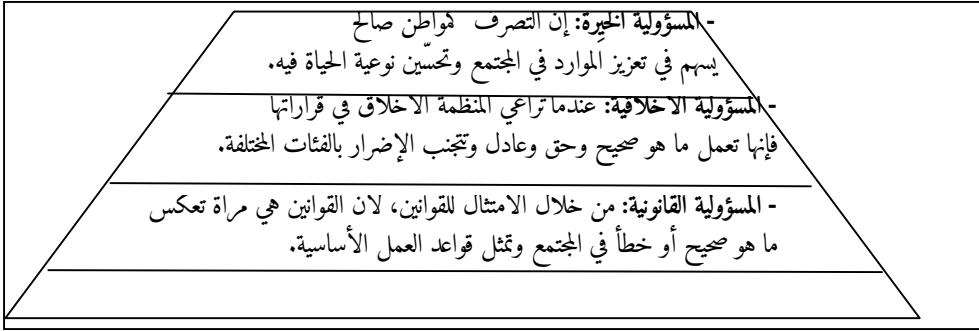
2) أبعاد المسؤولية الاجتماعية: قدم كارول (CARROLL) أربعة أبعاد للمسؤولية التي باجتماعها تشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات وفق الشكل التالي:

¹ - صالح السحيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، المؤتمر الدولي حول:- القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف - 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان، ص 03.

² - أحمد السيد طه كردي، "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية"، جامعة بنها، مصر، 2011، ص 15.

³ - إياد محمد عودة، "قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية"، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 44.

الشكل (01): هرم كارول (CARROLL) للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: طاهر محسن المنصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص: 83.

إذ يمكن تعريف أبعاد المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي¹:

➤ المسؤولية الخيرية (الإنسانية): أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحقيق نوعية الحياة.

➤ المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

➤ المسؤولية القانونية: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

➤ المسؤولية الاقتصادية: ويقصد بها إن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

فالمسؤولية الاجتماعية حسب كارول (CARROLL) هي حاصل مجموع الأنواع

المسؤولية الاجتماعية للمنظمات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية

(3) مجالات المسؤولية الاجتماعية

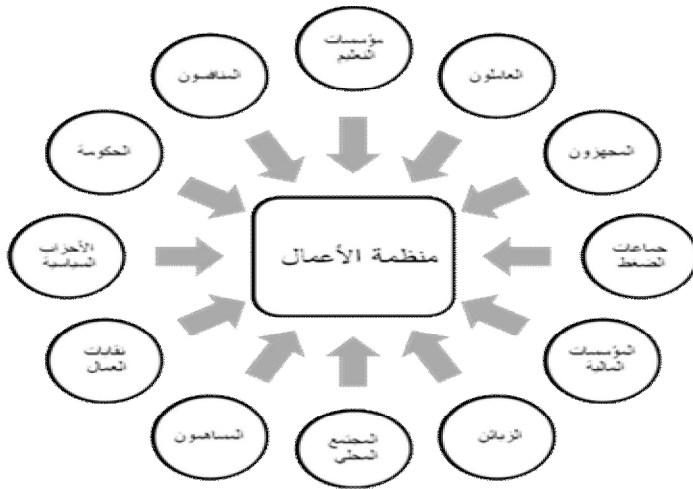
يمكن لمنظمات الأعمال أن تمارس دوراً اجتماعياً تجاه أصحاب المصالح أو البيئة

1- محمد عاطف محمد ياسين، "واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية"، دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008، ص: 19.

الطبيعية أوفهاية المجتمع بشكل عام، ويمكن سرد مجالات ممارسة المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي¹:

1. المسؤولية الاجتماعية تجاه أهم أصحاب المصالح: إن واحدا من المجالات المهمة التي تمارس فيها منظمات الأعمال دورا اجتماعيا هو محور أصحاب المصالح، ومعنى مصطلح أصحاب المصالح هو الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المنظمة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أداؤها، إذ يمكن الإشارة إلى بعضهم في الشكل أدناه:

الشكل رقم (02): أصحاب المصالح أو المستفيدون من وجود منظمات الأعمال



المصدر: طاهر محسن الغالي، الإدارة والأعمال، مرجع سابق الذكر، ص 95.
فيما يلي نذكر بعض الأبعاد التي يجب أن تشملها الممارسات المسؤولة لمنظمات الأعمال:

المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: يعبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ نتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة الرياضية والترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون

1: طاهر محسن الغالي، صالح مهدي محسن العامري، "الإدارة والأعمال"، ط2، دار وائل، الأردن، 2008، ص ص 94-96.

لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية، رعاية الأعمال الخيرية.

➤ المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن: تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار ونوعية مناسبة، الإعلان الصادق، وتقديم منتجات آمنة، تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج واستخداماته، التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، والالتزام بالتطوير المستمر للمنتجات، والالتزام بعد خرق قاعدة العمل مثل الاحتكار.

➤ المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة.

➤ المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين: تعظيم قيمة السهم وتحقيق أقصى ربح ممكن، حماية أصول المنظمة، الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز، إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمنظمة.

➤ المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين: وتضمن احترام قوانين العمل، وضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر، وحقوقه النقابية، وإشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي والأمن من حوادث العمل، إصدار مدونة لسلوك وأخلاقيات المهنة لضبط سلوك العاملين، منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة العاملين، توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية.

المحور الثاني: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

أولاً: مفاهيم أساسية حول البيئة

1) تعريف البيئة: عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستكهولم عام 1972 بأنها: رصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته¹.

وعرفت البيئة بأنها: "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثراً ومتأثراً، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جداً وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جداً" ويرى آخرون أن البيئة كل ما يحيط بكائن سواء كان حيواناً أو إنساناً².

1 - حسن أحمد شحاتة، "البيئة والمشكلة السكانية"، مكتب الدار العربية للكتاب، مصر، ط1، 2001، ص29.

2 - راتب سلامة السعود، "الإنسان والبيئة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص21.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن لمفهوم البيئة عنصريين، الأول العنصر الطبيعي وتشمل عناصر الطبيعة التي لم يتدخل الإنسان في وجودها، والعنصر الثاني بشري وتعني الإنسان وأثاره على بيئته الطبيعية.

وقد قسم الباحث "Rau Weoten" البيئة إلى أربعة مجموعات¹:

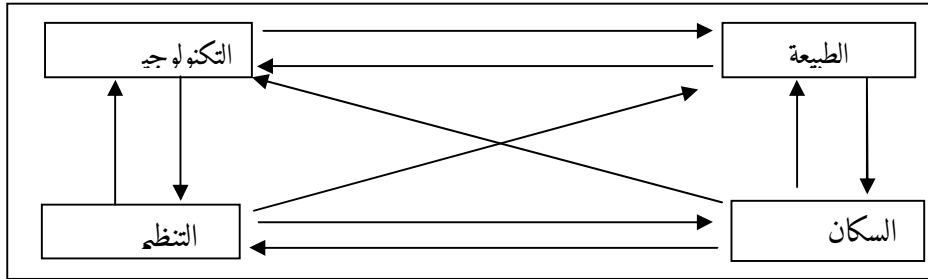
1. البيئة الطبيعية: وتشمل الأرض وما حوت من موارد طبيعية، الظروف المناخية، النبات والحيوان.

2. البيئة الاجتماعية: وتشمل تركيبة وتوزيع السكان ومختلف الخدمات المتداولة في المجتمع: ثقافية، سياسية، صحية، تجارية، وغيرها.....إلخ.

3. البيئة الجمالية: تشمل المتنزعات العامة، المناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

4. البيئة الاقتصادية: تشمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة الناتجة عن عناصر الإنتاج (رأس المال، التكنولوجيا، العمالة، الأرض)، وما يترتب على ذلك من دخول فردية وقومية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية، والشكل التالي يوضح تفاعل مكونات البيئة:

الشكل رقم (03): تفاعل مكونات البيئة



المصدر: راتب سلامة السعود، "الإنسان والبيئة"، مرجع سابق، ص 22.

2). التلوث البيئي: تعد مشكلة التلوث البيئي من أخطر مشكلات العصر وأكثرها تعقيدا، ويمثل هذا الأثر البيئي النتيجة الحتمية والمباشرة لزيادة عدد السكان وما يتبعها من ضرر يلحق بالموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة.

ويعرف التلوث البيئي بأنه: "الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحثة فيها، والتي تلحق بالإنسان الضرر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية، فهو بذلك عبارة عن مجمل التغيرات المرغوب فيها، التي تحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطته المؤدية لحدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، تغير من

1 - محمد صالح الشيخ، "الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها"، مصر، ط 2002، ص 16.

المكونات الطبيعية، الكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر عليه وعلى نوعية الحياة التي يعيشها¹.

وهو أيضا: "أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، يؤدي إلى تأثير ضار على الإنسان والكائنات الحية، وإلحاق الضرر بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة"².

ومن أهم مظاهر التلوث البيئي الناجم عن مخلفات العمليات الإنتاجية نذكر³:

1. تلوث الهواء: يرجع تاريخ تلوث الهواء إلى بداية استخدام الإنسان للوقود كمصدر للطاقة، ومع تطور النشاط الصناعي وتناميه، ازدادت نسبة تركيز الملوثات في الهواء إضافة إلى التغير في بعض مكوناته، ويعرف خبراء منظمة الصحة تلوث الهواء على أنه: "الحالة التي يكون فيها الجو خارج أماكن العمل محتويا على مواد بتركيبة تضر بالإنسان وبمكونات بيئته".

2. تلوث الماء: يمكن تعريف تلوث الماء على أنه: "عبارة عن إضافة مواد أو طاقة من قبل الإنسان للبيئة المائية، والتي تكون كافية لإلحاق الضرر بصحته وبالموارد الحية والأنظمة البيئية التي تحكمها"⁴.

3. تلوث التربة: ويقصد به وجود مواد غريبة على التربة، كالمخلفات الصناعية والاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

كما توجد أنواع أخرى للتلوث كالتلوث الضوئي والحراري، وتلوث الغذاء...إلخ.

ثانيا: مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

بالنسبة لـ (HUCKEL) : "تتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحوي على التزامات صناعات القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل، وهذا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة"، وتعرف على أنها: "الممارسات التي تعود

1 - سعدي سيف حنان، "القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية"، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة فسنطينة²، الجزائر، 2014، ص 22.

2 - قاسم منير، "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية"، ادار المصرية البنادية، القاهرة، ط4، 2000، ص48.

3_khalid Attia, " Developing An Environmental Accounting Model For Egypt "; Arab Economic Journal, Issue, 21; 2000, P 22.

4 - الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص5.

بالنفع على البيئة، أو التخفيف من الآثار السلبية التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانوناً إلى ما قرره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة¹.

فالمسؤولية البيئية هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال الذي يركز على²:

➤ الإلتزام البيئي للمؤسسة: حيث تقوم المؤسسة بتضمين مبادئ الاستدامة في عملها حتى تكون آثار أعمالها إيجابية على البيئة.

➤ إدارة الموارد والطاقة: والتي تكون المؤسسة من خلالها منتبهة لتأثير نشاطاتها على النظام البيئي.

➤ الشفافية في تصريح المؤسسة عن نشاطاتها حيث يكون هذا التصريح كاملاً وسهل الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة.

ثالثاً: أنشطة ومساهمات المؤسسة للحفاظ على البيئة:

إن هذه الأنشطة كانت في وقت مضى مع بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتبرها البعض من بين القضايا الأساسية التي تدخل ضمن مساهماتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض الأخر تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية البيئية التي تعتبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنظمة، وبذلك فمجالات المسؤولية البيئية المنظمة هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والإلزامية الملقاة على عاتقها تجاه حماية البيئة والإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق إستدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي.

(1) عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية: يمكن تلخيص أهم العناصر التي من خلالها يمكن لمنظمة الأعمال الإلتزام بمسؤولياتها البيئية في العناصر التالية³:

1 - Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl, "How international is corporate environmental responsibility? A literature review", Journal of international management, 18(2012), P180.

2 - Jennifer K lynes, Mark Andrachuk, "motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines", Journal of international management 14(2008), p378.

3 - طارق راشي، "دور تبنى مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم وزيادة توافقة منظمات الأعمال"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان: "النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي"، تركيا، اسطنبول، 2013، ص11.

1. تحقيق الفعالية البيئية: من منطابق مفهوم الفعالية الذي يتمحور حول تحقيق الأهداف المسطرة ومضاعفة النتائج النهائية للمؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل والأقل لكافة الوسائل المتاحة، وبالتالي فإن الفعالية البيئية تصاغ على ذلك النحو ولكن في إطار بيئي، فهي تعبر عن منطق تسييري مفاده إنتاج القيمة بأقل وأمثل إستهلاك، أي إنتاج أكثر باستخدام رشيد وأقل للموارد، والتقليل من التلوث. فالمؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية.

2. تبني مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة: لقد تبنت العديد من منظمات الاعمال سياسات من أجل الحماية المتوازنة والمتوازنة والمستدامة للبيئة، وقامت بتطوير آليات وإستراتيجيات تدعم حماية البيئة وتحقق الربحية في نفس الوقت، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي، الذي يبين المصفوفة التي يمكن الإعتماد عليها في الحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، وبتالي الحكم على مدى إلتزام المؤسسة بمسؤوليتها البيئية، وذلك بناء على أربعة عناصر رئيسية متمثلة في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، وتقديم تكنولوجيات بيئية جديدة، ومحاولة منع والتقليل من التلوث، وأخيراً إدارة المنتج.

الشكل رقم (04): يمثل مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة

تقديم تكنولوجيات بيئية جديدة	وجود رؤية للحماية المستدامة	الغد
منع التلوث	إدارة المنتج	اليوم
داخلي	خارجي	

المصدر: جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 487.

من خلال تحليل الشكل أعلاه، فهناك أربعة حالات تعبر عن مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة هي: تتمثل الحالة الأولى في محاولة منع التلوث، حيث يتضمن هذا المدخل ما هو أكثر من الرقابة على التلوث أو محاولة معالجته بعد حدوثه إلى الحد أو منع

الفاقد أو المخلفات من التواجد أصلا.

أما الحالة الثانية فهي تعبر عن إدارة المنتج التي تُتعدى الحد من التلوث الناتج عن مراحل العملية الإنتاجية إلى كل ما يسببه المنتج خلال دورة حياته ومن مخلفات إستعمالاته النهائية.

وتكمن الحالة الثالثة في إبتكار تكنولوجيات بيئية جديدة من خلال تطوع المؤسسة إلى المستقبل والتخطيط لابتكار وتطوير تكنولوجيات متوافقة وتساهم في حماية البيئة.

أما الحالة الرابعة والأخيرة تتمثل في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، فهي بمثابة الإطار المرشد الذي يتم الإستناد عليه في كل التصرفات المستقبلية في ما يخص حماية البيئة من خلال الكيفية التي يجب أن تقدم بها المنتجات ويتم بها إدارة العمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية... وغيرها.

3. تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة: إن تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة لمنظمات الاعمال هو ذلك الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي قد تنجم عن المشاريع الإنمائية الجديدة، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الايجابية من خلال دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع، وذلك للتأكد من أنه يساهم في تحقيق استدامة تنموية، وأنه يتمتع بقابلية للتنفيذ من الناحية البيئية

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية والبيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة:

أولا: ماهية التنمية المستدامة:

(1) تعريف التنمية المستدامة: حسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981 تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) فإن التنمية المستدامة: " هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الأخذ بعين الإعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"¹.

أما تعريف الإتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة يعرفها: " على أنها التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة، الإقتصاد والمجتمع"².

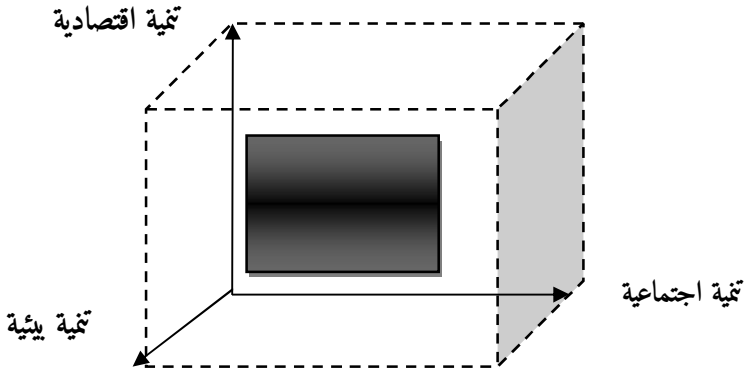
من خلال التعريفين السابقين يتضح أن فلسفة التنمية المستدامة تركز على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة جوهر التنمية الاقتصادية، نظرا لكون الموارد الطبيعية

1 - عبد الخالق عبد الله، " التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والإقتصاد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير، 1993، ص 239.

2 - مهري شفيقة، "الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية للبيئة في المؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2012، ص 3، ص 4.

هي الأساس للنشاط الصناعي والزراعي، فالأجيال الحاضرة تستغل هذه الموارد محققة نجاحا في النمو أو المنافسة، متجاهلة حقوق الأجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية، وهذا لا شك أنه يهدد بعدم استقرارية التنمية في المستقبل، فالنجاح الحقيقي هو إن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية والمحددات البيئية، واستطعنا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، ويتم توضيح ذلك من خلال المخطط التالي¹:

الشكل رقم (05): نموذج توازن النظام البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي.



المصدر: هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة، " دور المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، بحث مقدم ضمن فعاليات المنتدى الوطني: دور العلوم لاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، 12، 13 نوفمبر 2014، ص5.

1. التنمية الاقتصادية: ويراد منها تحسين الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية.
 2. التنمية البيئية: وتركز على حماية وسلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء، وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتحول دون استنزافها أو تلوثها.
 3. التنمية الاجتماعية: وتشمل تنمية الأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسة وما تسهم به من جهود تعاونية أو تسببه من إشكاليات أو تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية، السياسية والأمنية.
- وبشكل عام تتفاعل أبعاد التنمية المستدامة في علاقة تفاعلية تكاملية، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون وجود هذه الأبعاد مجتمعة، ويمكن التعبير عن أبعاد

1 - هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة، المرجع السابق، ص ص، 6، 5.

التنمية المستدامة بالعلاقة التالية:

التنمية المستدامة = عدالة إجتماعية + حماية البيئة + نمو إقتصادي

(2) أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي¹:

1. هدف إقتصادي: ويعتبر من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية، وهذا لن يتم إلا بالإستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع.

2. هدف إجتماعي: تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية، إضافة إلى عدم وجود فوارق بين طبقات المجتمع.

3. هدف بيئي: وتهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية والنهوض بها ومحاوله تقليل نسبة التلوث، وهذا من أجل الحفاظ على التوازن البيئي وضمان بيئة مستدامة للأجيال المستقبلية.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة²: كما رأينا في المحور السابق أن للتنمية المستدامة ثلاثة عناصر أساسية هي: الاقتصاد، المجتمع، والبيئة، وأن هذه العناصر ترتبط وتتناحل فيما بينها تداخلا كبيرا، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة، ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والأنسجام بين هذه العناصر الثلاثة، أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في نفس الوقت على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والتمتع ببيئة نظيفة.

وإستنتج من هذا كله أن التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية طبيعية، وهكذا فإن العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية، غير أن المشكل يكمن في الاتجاه الذي يرسمه الإنسان لهذه العلاقة

1 - صالح فلاحي، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد2، مارس 2003، ص75.

2 - نعيمة يحيوي، فضيلة عاقل، "التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي"، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 21، 20 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص125.

من أجل تحقيق طموحاته التنموية، حيث أن الإنسان أصبح يمارس ضغوطا كبيرة على البيئة أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجما وخطورة حسب درجات النمو والتطور الذي وصلت إليه الأمم، مما جعل العالم يعيش تحت وطأة مشكلات بيئية ضخمة تكتسي صبغة كونية وعلى رأسها التغيرات المناخية المترتبة عن ظاهرة الاحتباس المترتبة بدورها عن تراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو الناتج عن مختلف الأنشطة البشرية الصناعية منها والاجتماعية، الأمر الذي جعل حماية البيئة يتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية، وتتكون هذه النظم ممالي:

1. المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).
2. المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.
3. ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة: من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية¹.

لذا تعد التنمية المستدامة الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية وبذلك تستمد هذه الأخيرة اتجاهاتها من الاتجاهات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وكذا البيئي، حيث تشير المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية، حيث يحتاج صانعو القرار إلى معلومات لهضي قدما نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات)، تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار ووضع السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، كما أن وضع المقاييس العددية للتنمية

1 — مقدم وهيبه، "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص 113.

المستدامة بجزء لا يتجزأ مما سبق يتضح أن الاهتمامات البيئية و تحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات و تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، حيث أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، حيث لا يمكن للمؤسسة الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام بمسئوليتها الاجتماعية والبيئية، لأنها تساهم في تحقيق البعدين البيئي والاجتماعي من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بهما، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ولا يكتمل إلا به، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها المؤسسة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية المؤسسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، و دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم المحافظة على البيئة و كذا نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين و العاملين في المؤسسة عبر التواصل مع الجهات الرسمية و الجمعيات المتخصصة، كما يجب أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع هذه الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها .

الخاتمة:

المستدامة بجزء لا يتجزأ مما سبق يتضح أن الاهتمامات البيئية و تحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات و تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، حيث أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، حيث لا يمكن للمؤسسة الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام بمسئوليتها الاجتماعية والبيئية، لأنها تساهم في تحقيق البعدين البيئي والاجتماعي من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بهما، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ولا يكتمل إلا به، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها المؤسسة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية المؤسسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، و دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم المحافظة على البيئة و كذا نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين و العاملين في المؤسسة عبر التواصل مع الجهات الرسمية و الجمعيات المتخصصة، كما يجب أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع هذه الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها .

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1) جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 2) حسن أحمد شحاتة، "البيئة والمشكلة السكنية"، مكتب الدار العربية للكتاب،

1 — مغربي عبد القادر، "حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ودورها في إرساء إستراتيجيات التنمية المستدامة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 نوفمبر 2016، ص 8.

- مصر، ط1، 2001.
- (3) راتب سلامة السعود، "الإنسان والبيئة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- (4) طاهر محسن الغالي، صالح مهدي محسن العامري، "الإدارة والأعمال"، ط2، دار وائل، الأردن، 2008.
- (5) طاهر محسن المذخور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.
- (6) قاسم منير، "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية"، ا لدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط4، 2000.
- (7) محمد صالح الشيخ، "الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها"، مصر، ط2002، 1.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

- 8) Khalid Attia, "Developing An Environmental Accounting Model For Egypt"; Arab Economic Journal, Issue, 21; 2000.
- 9) Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl, "How international is corporate environmental responsibility? A literature review", journal of international management, 18(2012).
- 10) Jennifer K lynes, Mark Andrachuk, "motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines", Journal of international management 14(2008).

ثالثا: المذكرات

- (11) إياد محمد عودة، "قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية"، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.
- (12) سعيد سيف حنان، "القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية"، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014.
- (13) الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة

قاصدي مرباح ورقة، 2007.

14) محمد عاطف محمد ياسين، "واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية"، دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008.

15) مقدم وهيبة، "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر لله مسؤولية الاجتماعية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

16) مهري شفيقة، "الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية البيئية في المؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2012.

رابعاً: المجلات

17) صالح فلاح، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 2، مارس 2003.

18) عبد الخالق عبد الله، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير، 1993.

خامساً: الملتقيات

19) أحمد السيد طه كردي، "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية"، جامعة بنها، مصر، 2011.

20) صالح السحيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، المؤتمر الدولي حول: -القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف- 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان.

21) طارق راشي، "دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم وزيادة تنافسية منظمات الأعمال"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان: "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"، تركيا، اسطنبول، 2013.

22) مغربي عبد القادر، "حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ودورها في إرساء إستراتيجيات التنمية المستدامة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 نوفمبر 2016.

- 23) نعيمة يحياوي، فضيلة عاقل، "التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي"، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20، 21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 24) هشام مكجي، عبد الرحمن بوطيبة، "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني: دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، 12، 13 نوفمبر 2014.

علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية

د. بناي فتيحة *

الملخص:

سعت مختلف البنوك المركزية في العالم منذ ظهورها ومن خلال سياساتها النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الهامة كالتنو الاقتصادي واستقرار الأسعار، لكنها تواجه العديد من المشاكل والعراقيل صعبت عليها تحقيق هذه الأهداف، ولعل أهم هذه المشاكل تدخل الحكومة في صلاحياتها ومحاولة التحكم في قراراتها، لذلك دعا الكثير من الاقتصاديين إلى ضرورة منح البنوك المركزية الاستقلالية عن الحكومة في اتخاذ قراراتها ووضع سياستها النقدية، والتي يجب أن تكون على أسس اقتصادية بحتة، الأمر الذي يضمن لها الفعالية وتحقيق الأهداف المسطرة، من خلال هذا البحث سنتطرق إلى دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية بشكل عام وإلى بنك الجزائر بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية. الاستقلالية، بنك الجزائر.

Relationship of the independence of the Central Bank to the effectiveness monetary policy

Abstract:

Since their appearance, central banks aspire through their monetary policy to achieve a set of important economic goals such as economic growth and price stability. But many problems and obstacles made this situation difficult for them to achieve these goals, and perhaps the most important of these problems, is the government interference in the powers and it trying to control their decisions. As a result, a lot of economists grant independence to these banks from the government in making decisions and setting a monetary policy, which should be on a purely economic basis, this ensures its effectiveness and achieve the underlined objectives. Through this research, we will look at the role of the Central

* أستاذة محاضرة قسم - ب - جامعة محمد بوضياف - المسيلة .

Bank 's independance in achieving the effectiveness of monetary policy.

Key words: central bank, monetary policy, Independence, Bank of Algeria

مقدمة:

لقد أصبحت السياسة النقدية في الوقت الحالي من أهم السياسات المستخدمة لتحقيق الاستقرار في مختلف المؤشرات الاقتصادية، وذلك من خلال فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة والتي تختلف أولويتها من بلد لآخر، ويعتبر الكثير من المتخصصين أن هذه الفعالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، والمعبر عنها بالصلاحيات الممنوحة له في وضع السياسة النقدية، وتحديد الأهداف المناسبة بما يتماشى والوضع الاقتصادي للبلد، ولقد أعطي بنك الجزائر مجموعة من الصلاحيات من خلال قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11، في محاولة لمنحه بعض الاستقلالية والفعالية في تطبيق سياسته النقدية، فما هو دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية؟

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياسات النقدية

1. تعريف السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات النقدية والمصرفية التي تقوم بها السلطات النقدية، والتي تستهدف من خلالها مراقبة حجم المعروض النقدي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، كتحقيق التشغيل الكامل، التوازن الاقتصادي، التوازن الخارجي واستقرار الأسعار.
2. أهداف السياسة النقدية: تتمثل في أهداف أولية، وسيطية ونهائية.
- 1.2 الأهداف الأولية للسياسة النقدية: من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، وتتمثل في:

1.2.1 مجتمعات الاحتياطات النقدية: وتتضمن القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة⁽¹⁾. حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور (أوراق النقدية + النقود المساعدة) ونقود الودائع، وكذا الاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي (الاحتياطات الإجمالية والإضافية) والنقود الموجودة في خزائن البنوك. فيما تشمل احتياطات الودائع الخاصة الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجمالية لدى البنك المركزي والودائع

⁽¹⁾ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 293.

في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقرضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة⁽¹⁾.

2.2.1. ضبط ظروف سوق النقد: تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقرضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى⁽²⁾. وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض⁽³⁾.

2.2. الأهداف الوسيطة: وهي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي، والتي من خلال التأثير عليها وضبطها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية⁽⁴⁾. وتتمثل في:

1.2.2. مستوى معدل الفائدة: يرى الكنزيون أنه يجب تثبيت معدل الفائدة في أدنى مستوى ممكن، في حين يهمله النقديون ويهتمون أكثر بكمية النقود، وأنه في حالة الاهتمام بمعدل الفائدة يجب ربطه بمستواه الحقيقي، الذي يعتبر صعب التحديد⁽¹⁾.

2.2.2. سعر الصرف: يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما ارتفاعه فيسبب ضغطا انكماشيا، وبالتالي انخفاض في مستويات النمو، لذلك يعتبر حسن إدارته من طرف البنك المركزي من الأسباب الرئيسية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

3.2.2. المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة، والتي

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص124.

2- أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص134.

3- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص125.

4- Jean- Pierre Patat, Monnaie, institutions financières et politique monétaire, 4^{ème} Edition, Economica, France, 1987, p 299.

تعكس قدرة الأعوان المالين المقيمين على الإنفاق.

3.2. الأهداف النهائية للسياسة النقدية: تعتبر الأهداف النهائية كمنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، وتمثل هذه الأهداف في:
1.3.2. الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار: وذلك لتفادي الوقوع في مشاكل التضخم والكساد والركود، والتي تؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2.3.2. محاربة البطالة (تحقيق العمالة الكاملة): لأن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، كما يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، والتي تعتبر مورد اقتصادي هام. ومحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال (2).

3.3.2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات: ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات (1).

4.3.2. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: وذلك من خلال التأثير على الاستثمار عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في إحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية.

3. الأدوات التقليدية للسياسة النقدية: تنقسم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في تطبيق سياسته النقدية إلى أدوات كمية وأدوات نوعية.

1- Frédéric Mishkin, monnaie, banque et marchés financiers, 7^{ème} édition, Pearson édition, France, 2004, p516.

2- Jacques- Henri David, Philippe Jaffré, la monnaie et la politique monétaire, 3^{ème} édition, economica, France, 1990, p 99

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 288.

1.3. الأدوات الكمية للسياسة النقدية: تتمثل في:

1.1.3. سياسة سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه المعدل الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية لصالح البنوك التجارية. حيث يقوم برفع هذه النسبة في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك في حالات التضخم، في حين يقوم بتخفيضها في حالة توجهه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية وذلك في حالة الانكماش.

2.1.3. سياسة السوق المفتوحة: يقصد بهذه السياسة دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا للأوراق المالية في السوق المالي (أوراق مالية لجهات خاصة وأوراق مالية حكومية)، بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية. حيث يقوم بعملية البيع في حالة إتباعه لسياسة نقدية انكماشية ويقوم بعملية الشراء في حالة إتباعه لسياسة نقدية توسعية.

3.1.3. سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري): هو النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية، والتي يتم الاحتفاظ بها لديه كوديعة بدون فوائد، وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في البلد، حيث ترفع في حالات التضخم وتخفض في حالات الانكماش.

2.3. الأدوات النوعية (الكيفية) للسياسة النقدية: وهي الأدوات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الائتمان الممنوح لقطاعات معينة، كزيادة الائتمان للقطاع الفلاحي وخفضه لقطاع خدمات النقل، وتتمثل أهمها في:

1.2.3. سياسة تطهير القرض: تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر، وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة. ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، حيث يسمح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تسبب في إحداث التضخم ويقيّد الائتمان عن القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم.

2.2.3. الودائع الخاصة: من خلال هذه الأداة يقوم البنك المركزي بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف عن طريق التقليل من أرصدها.

3.2.3. الإقناع الأدبي: يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة أئتمان معينة تحقيقا لأهداف اقتصادية محددة.

4.2.3. سياسة معدلات الفائدة: يتدخل البنك المركزي في العديد من البلدان ويفرض معدلات فائدة محددة على البنوك التجارية، ويكون التأثير على هذه المعدلات عن طريق معدل الفائدة المصرفي الأساس.

3.3. الأدوات الحديثة للسياسة النقدية: أدى نقص فعالية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية إلى لجوء بعض البنوك المركزية إلى استخدام أدوات أخرى تعتبر حديثة، وتمثل أهم هذه الأدوات في:

1.3.3. سياسة التيسير الكمي: التيسير الكمي هو عبارة عن أداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، والتي لا تهدف للخفض المباشر لمعدل الفائدة من خلال زيادة العرض النقدي كما هو الحال في أداة السوق المفتوحة، وإنما هي أداة تهدف إلى تعديل هيكل معدلات الفائدة أو هيكل معدلات العائد على السندات، وذلك وفقاً لتواريخ استحقاقها، بهدف زيادة معدل العائد على استحقاقات معينة وخفضها على استحقاقات أخرى، وذلك من خلال تكثيف عمليات شراء سندات باستحقاقات محددة لتوجيه الائتمان في الاقتصاد نحو وجهة معينة، يرى البنك المركزي أنها تؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار والنمو والتوظيف⁽¹⁾.

فالتيسير الكمي إذا هو قيام البنك المركزي بطباعة كميات جديدة من العملة، واستخدامها في شراء أوراق مالية كالسندات الحكومية لتضاف إلى محفظة الأصول التي يملكها، فترتفع أسعار هذه السندات وتخفض معدلات العائد الذي تحصل عليه البنوك من الاستثمار فيها، مما يدفعها للتوجه لزيادة الإقراض وبالتالي تنشيط الاقتصاد، من خلال رفع مستويات الاستثمار والاستهلاك والإنتاج. وبالمقابل يرتفع جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي، وتسجل كمية العملة الجديدة التي يصدرها في جانب الالتزامات في ميزانيته، وبذلك يكون جانب الأصول والخصوم في الميزانية قد ارتفعا بقيمة الأوراق المالية التي قام البنك المركزي بشراؤها، وبالتالي يزيد حجم ميزانيته، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة تستخدم في أوقات الأزمات بشكل خاص⁽¹⁾.

⁽¹⁾ محمد إبراهيم السقا، هل بدأت رحلة النهاية لسياسات التيسير الكمي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.aleqt.com/2013/06/28/article_766147.html ، اطلع عليه يوم 2016/05/05 ، الساعة 20:00.

⁽¹⁾ محمد إبراهيم السقا، طباعة المزيد من الدولار "التيسير الكمي 2"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة الاقتصادية www.aleqt.com/2010/10/15/article_455787.html ، اطلع عليه يوم 2016/05/05 ، الساعة 20:05.

2.3.3. برنامج منحني العائد على السندات (Operation Twist): وتعني قيام البنك المركزي ببيع السندات قصيرة الأجل، ثم يتم بقيمتها شراء سندات خزانة طويلة الأجل، وهدف هذه السياسة هو التأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل ودفعها للانخفاض، وتختلف عن سياسة التيسير الكمي في أنه لا يترتب عليها زيادة في حجم العرض النقدي، حيث لا تؤثر في حجم ميزانية البنك المركزي، لأنها تتمثل في استبدال سندات ذات استحقاق قصير الأجل بسندات ذات استحقاق طويل الأجل، وتكون قيمة هاذين النوعين من السندات متساوية، وقد استخدمت هذه الأداة أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة من طرف الفدرالي الأمريكي.

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول استقلالية البنوك المركزية

1.1. تعريف البنك المركزي: عرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مصرفية، هدفها تتمثل في الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية، التي يقوم هو بوضعها أو تفرض عليه من طرف الدولة، فالبنك المركزي هو المؤسسة المختصة بالصفيرة المركزية، ويقف على قمة النظام المصرفي فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح، بل يهدف من خلال إدارته للسياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي.

2.2. وظائف البنك المركزي وخصائصه :

1.2.2. وظائف البنك المركزي: يمكن تلخيص أهم وظائف البنك المركزي في:

1.1.2.2. إصدار النقود القانونية: يعتبر البنك المركزي الهيئة الوحيدة المخول لها قانونا إصدار النقد القانوني أو تدميره في كل الدول، ويجب أن تكون الكمية المصدرة من النقد تتوافق مع احتياجات الاقتصاد، حيث أن كل نقد مصدر يكون بمثابة خصوم للبنك المركزي يجب أن يكون مغطى بأصول حقيقية أو مالية في جانب الأصول.

2.1.2.2. البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي: وتعني البنك المركزي هو الوكيل الوحيد للدولة فيما يخص شؤون النقد والسياسة النقدية، وهو ممثلها أمام الهيئات الدولية والدول الأخرى في هذا المجال، كما تحتفظ الدولة لدى البنك المركزي بحساباتها وينظم لها مدفوعاتها واحتياجاتها من الصرف، ويعمل على استقرار قيمة العملة، كما يقدم للدولة سلفات قصيرة الأجل في حالة العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية وقروضا استثنائية في الحالات الضرورية كالحروب والأزمات في حدود يسمح به القانون.

3.1.2.2. البنك المركزي بنك البنوك: وتعني قيام البنك المركزي بعملية الإشراف والرقابة على عمل البنوك التجارية في إطار ما يخوله له القانون، وتكون هذه الوظيفة في عدة أشكال منها منح الاعتمادات لإنشاء بنوك جديدة أو فتح فروع ومكاتب تمثيل لبنوك أجنبية، تقديم التوجيهات والتعليمات للبنوك في إطار تحقيق أهداف السياسة

النقدية، الرقابة على أعمال البنوك ومحاسبتها، ومدى احترامها للقانون، وفرض عقوبة على البنوك المخالفة له. توفير السيولة للبنوك في حالة العجز، الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك، ومراقبة الائتمان كماً ونوعاً وتوجيهه وضبطه (1).

4.1.2.2. البنك المركزي واضع ومنفذ السياسة النقدية: من خلال هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية لتحقيق أهدافها المسطرة، والتي تتمثل أساساً في استقرار الأسعار. فالبنك المركزي هو المسؤول عن تحديد كمية النقود المعروضة، من خلال التأثير على مختلف العوامل التي تكون هذا العرض.

المحور الثالث: استقلالية البنوك المركزية وعلاقتها بفعالية السياسة النقدية

1. استقلالية البنك المركزي

1.1. مفهوم الاستقلالية: يقصد باستقلالية البنك تحرر متخذو القرارات النقدية من النفوذ السياسي والحكومي المباشر على مزاولتهم السياسة النقدية، وعدم ارتباط البنك المركزي بوزارة المالية أو السلطة التنفيذية، فيكون مؤسسة قائمة بذاتها تعمل بموجب قانونها، وتثوى السياسة النقدية بالكامل بما في ذلك اختيار الأدوات، وكيفية إدارة العمليات لتحقيق الأهداف (1).

وهناك من يلخص استقلالية البنك المركزي في النقاط التالية (2):

- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (استقلالية مؤسسية).
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات).
- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي (استقلالية الشخصية)، ومكوثهم في أماكنهم لفترة طويلة نسبياً.

وقد أثارت هذه القضية جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، من بينهم David Ricardo عام 1824 الذي قال أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية، حيث أن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالباً إلى الإفراط في استخدامها، واقترح أن يكون احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم من طرف مجلس النواب. وقد ظهرت الدعوة إلى استقلالية

(1) محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ص 291.

(1) أحمد إبراهيم علي، الاقتصاد النقدي، دار الكتب، لبنان، 2015، ص 282.

(2) بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر، ص 93.

البنك المركزي بعد توسع وظائفه من وظيفة إصدار النقود إلى التأثير على الاقتصاد، فيما يخص التناسق بين حجم العرض النقدي وبين الاستقرار الاقتصادي واستقرار قيمة العملة المحلية.

ومع حدوث انهيارات نقدية في القرن التاسع عشر، ظهرت أفكار تدعو إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، ودعم هذه الدعوات أكثر حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) لمواجهة معدلات البطالة المتزايدة وانخفاض أسعار الأسهم في البورصات، فبدأت الحكومات تدخل في أعمال بنوكها المركزية وزاد ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية باتخاذها كممول لهذه الأخيرة، وبذلك اضطرت كثير من البنوك المركزية للتنازل عن جزء من استقلاليتها التي حققتها من قبل⁽¹⁾. لكن رغم ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة نجاح العديد من البنوك المركزية في استرجاع مزيد من الاستقلالية، وذلك من خلال إدخال تعديلات على قوانينها تقلص من دور الحكومة في إقرار السياسة النقدية، ومن بين هذه الدول نجد نيوزيلندا، شيلي، وهناك محاولات مماثلة في إنجلترا وفرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية⁽²⁾.

2.1. معايير استقلالية البنك المركزي: هناك مجموعة من المؤشرات والمعايير التي من خلالها يمكن تقدير درجة استقلالية أي بنك مركزي يمكن حصرها فيما يلي:

- شروط تعيين وإنهاء خدمات محافظ السلطة النقدية: ويقصد بها الجهة المخول لها تعيين محافظ البنك المركزي (مجلس البنك المركزي، البرلمان أو هيئة مشتركة بين البنك والحكومة...)، وكذا مدة خدمته، ومدى قابلية تجديد هذه الخدمة وإمكانية إقصائه، وغيرها من الإجراءات التي تخص محافظ البنك المركزي. ويمكن القول أن البنوك المركزية التي يكون فيها مدة خدمة المحافظ أطول، وتكون للسلطة التنفيذية صلاحيات قانونية ضئيلة في تعيينه وإنهاء مهامه يكون لديها استقلالية أكثر.

- مدى انفراد البنك المركزي في وضع السياسة النقدية وصياغتها: ويقصد بها مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الميزانية الحكومية وصياغة السياسة النقدية (وحده، مستشار، المشاركة مع الحكومة...)، وكذا أسلوبه في حل التعارض بينه وبين السلطة التنفيذية. ويمكن القول أن البنوك المركزية التي تتمتع بصلاحيات واسعة في هذا المجال تكون أكثر استقلالية من غيرها.

⁽¹⁾ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص 22، 23.

⁽²⁾ زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 117.

- أهداف البنك المركزي وأهمية هدف استقرار الأسعار بينها: يعتبر استقرار الأسعار من بين أهم أهداف السياسة النقدية إلى جانب أهداف أخرى متعارضة معه كهدف التشغيل أو متوافقة معه ومنسجمة مع استقرار النظام المصرفي. وكلها كانت أهداف السياسة النقدية ملتصقة بهدف استقرار الأسعار كان البنك المركزي أكثر استقلالية.
- حدود إقراض البنك المركزي للجزينة العامة: من حيث طبيعة القروض وحجمها وشروط منحها، حيث أنه كلها كانت الإقراض للقطاع العام أكثر صرامة كلها كان البنك المركزي أكثر استقلالا.

3.1. مبررات الدعوة لاستقلالية البنوك المركزية: لقد عرفت الدعوة لاستقلالية البنك المركزي تطورا، وذلك استنادا للعديد من الحجج والمبررات والمتمثلة في (1):

- زيادة مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على استقرار الأسعار على المدى الطويل، وذلك في حالة قيام مسؤولين بعيدين عن السياسة بصياغة السياسة النقدية.
- تعمل استقلالية البنك المركزي على تكريس وتفعيل دوره في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية والتنسيق فيما بينها.

- تضمن استقلالية البنك المركزي فصل موازنته عن الموازنة العامة للدولة.
- تمكن الاستقلالية البنك المركزي من المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له، وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي.

- تدعم استقلالية البنك المركزي مواجته للتأثيرات السياسية التي تستخدم عرض النقد لأغراض سياسية، وضمان مرونة السياسة النقدية.

2. فعالية السياسة النقدية:

- 1.2.3. تعريف فعالية السياسة النقدية: يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى تمكن البنك المركزي من خلال الإجراءات المتخذة والأدوات المستخدمة من تحقيق الأهداف المسطرة، والتي أهمها معدل التضخم المستهدف، معدل نمو اقتصادي جيد، معدل تشغيل جيد وتحقيق التوازن الخارجي.

2.2.3. فعالية السياسة النقدية من وجهة نظر النظريات الاقتصادية:

- بالنسبة للنظرية الكينزية: في هذا الصدد تشير النظرية الكينزية لحالة مصيدة السيولة، والتي تقع عند مستوى معدل فائدة متدني وفيها يكون الأفراد على استعداد للاحتفاظ

(1) خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، العراق، 2011، ص 76.

بكميات كبيرة من النقود، وعندها يكون منحني LM أفقياً، وأي تغيير في كمية النقود لا يزيح هذا المنحني، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعالة، أي ليس لها أي تأثير لا على سعر الفائدة ولا على مستوى الدخل (السياسة النقدية عديمة الفعالية في المنطقة الكنزية في هذه الحالة). لكن السياسة النقدية تكون فعالة في الحالات والتي يكون فيها الاقتصاد في حالة التشغيل دون التام، حيث تؤثر على الناتج والتوظيف.

- بالنسبة للنظرية الكلاسيكية: ترى النظرية الكلاسيكية أنه عندما يكون LM عمودياً، يكون تأثير التغيير في كمية النقود على الأسعار عن طريق الدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات، حيث أن زيادة العرض النقدي ستمتص بالكامل من خلال دافع المعاملات، فالذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق (1). فالسياسة النقدية بالنسبة للكلايك تعتبر فعالة في تحقيق استقرار الأسعار.

- بالنسبة للنظرية المعاصرة (النقدويون): يعتبر النقدويون أن السياسة النقدية ذات فعالية عالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد، فزيادة العرض النقدي وبالتالي السيولة لدى الأفراد، يزيد من إقبالهم على شراء الأصول المالية وغير المالية، فيزيد الطلب الكلي، وبالتالي تحدث زيادة في الإنتاج والتشغيل وذلك في حالة التشغيل دون التام، أما في حالة التشغيل التام فإن الزيادة في العرض النقدي تؤدي لحدوث تضخم، والعكس في حالة خفض كمية النقود (1).

3. استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية: لقد أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية لبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة. وسندستعرض بعض النتائج التي وصلت إليها أهم الدراسات في هذا الموضوع (2):

1.3. الاستقلالية والتضخم: يعتقد المؤيدون لاستقلالية البنوك المركزية أنه إذا كان البنك المركزي مستقل ولا يتعرض لضغوط سياسية من جانب الحكومة أو

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 44.

(1) المرجع نفسه، ص 66.

(2) عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 133-136.

* التأثير المالي هنا هو مقدرة الحكومة على التأثير على رواتب أعضاء إدارة البنك المركزي والتحكم في ميزانية وتوزيع الأرباح.

البرلمان، فإن السياسة النقدية التي سيتبعها سوف تؤدي إلى تحقق استقرار مستويات الأسعار.

وقد أجريت بعض الدراسات لبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل التضخم أهمها دراسة Bade & Parkin، استخدمت فيها بيانات 12 دولة من الدول المتقدمة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وذلك بعد فترة برون وودز (بعد عام 1944)، وتم قياس درجة استقلالية البنوك المركزية من خلال درجة التأثير المالي* من طرف الحكومة على البنوك المركزية، وكذا درجة التأثير على سياسة البنك المركزي (تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك وعزلهم وتحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك، وهل يحق لهم التصويت أم لا، وإذا كان إقرار السياسة النقدية بيد البنك أو بيد الحكومة). وكانت النتائج أن درجة الاستقلالية المحسوبة على أساس التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم، أما الاستقلالية المحسوبة على أساس درجة استقلالية سياسة البنك فقد أثبتت النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين، أي أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي ي صاحب ذلك بمعدلات تضخم منخفضة.

2.3. الاستقلالية والنتائج المحلي: توجد دراسات قليلة اهتمت بالعلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية والنتائج المحلي الإجمالي، فمنها ما كانت نتائجها موجبة ومنها ما كانت نتائجها سلبية. ومن بين الدراسات التي كانت نتائجها إيجابية تلك الدراسة التي قام بها كل من (Summers & De long)، حيث قام الباحثان بدراسة درجة الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي في الدول الصناعية، باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل خلال الفترة 1955-1990 مع اعتبار سنة 1955 كسنة أساس. وأظهرت النتائج أنه إذا ازدادت درجة استقلالية البنك المركزي بدرجة واحدة ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بـ 0,4% سنويا.

3.3. الاستقلالية وعجز الموازنة: هناك بعض الدراسات التي بحثت في هذه العلاقة من منطلق أن ارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية تمكنها من مقارنة طلبات الحكومة فيما يخص تمويل عجز الموازنة، بإصدار المزيد من النقد وبيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزانة. ومن أهم هذه الدراسات، الدراسة التي قام بها Parkin، فيما يخص درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنات العامة لـ 12 دولة صناعية، وكانت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نسبة عجز الموازنات العامة

إلى الناتج المحلي في كل من ألمانيا وسويسرا خلال الفترة المدروسة (1955-1983) بلغت تقريبا الصفر، وهي دول تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية عالية.

4. واقع استقلالية بنك الجزائر وفعالية سياسته النقدية

لقد أُنشئ بنك الجزائر بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، لكنه لم يتمتع بالصلاحيات الموكلة للبنوك المركزية في مختلف الدول، حيث بقي تابعا للخزينة العمومية التي كانت تلجأ إليه لطلب الإصدار النقدي في حالة كل عجز الموازنة العامة، مما جعله أداة بيدها تدوره حيثما تشاء، ولتحقيق الأهداف التي تشاء، سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو غير اقتصادية.

لكن مع بداية الإصلاحات النقدية والمالية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ومع صدور قانون النقد والقرض عرف هذا الأخير البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽¹⁾، وأعطى له الكثير من الصلاحيات التي لم يتمتع بها من قبل أهمها احتكار الإصدار النقدي وتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، منح القروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، تسيير المديونية الخارجية وتنظيم سوق الصرف، بالإضافة إلى تحديد علاقته مع الخزينة العمومية وإنهاء تحكمها في صلاحياته وتحديد حجم القروض التي يمنحها لها، وأعطاه لفترة 15 سنة لتسديد التسيقات التي منحت لها قبل هذا القانون (وصل الدين العمومي قبل نهاية عام 1989 حوالي 108 مليار دينار)، ووضع سقف للتسيقات المقدمة للخزينة العمومية حددت بـ 10% من موارد الخزينة للسنة السابقة.

كما حدد قانون النقد والقرض العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة، حيث ألزم هذه الأخيرة باستشارته في الأمور المالية والنقدية، وأخذ بعين الاعتبار اقتراحاته فيما يتعلق بميزان المدفوعات والاستقرار النقدي بشكل عام، بالإضافة إلى أن هذا القانون حدد علاقة بنك الجزائر بالهيئات الخارجية من خلال عقد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالدفع والصرف والمقاصة.

وفيما يتعلق بحفاظ بنك الجزائر ونوابه فإنه يعينون بموجب مرسوم رئاسي، ويعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية وعلاقته بالحكومة، وذلك من خلال الأمر 03-11 عام 2003، والذي جاء ليعزز استقلالية بنك الجزائر، وذلك من خلال البنود التي جاء بها، وأهمها⁽¹⁾:

(1) الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

(1) بحوصي مجدوب، مرجع سابق، ص 105.

- فصل مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك كمؤسسة عن مجلس النقد والقرض الذي يختص بسياسة النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات هذا الأخير فيما يخص السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، وتحديد شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية التي يرفعها بنك الجزائر لمختلف مؤسسات الدولة.
- مساعدة الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية وفي المؤتمرات الدولية، كما يقوم بالمفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة لصالح الدولة.
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد فيه الحد الأدنى الجديد لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية، وعلى هذا الأساس يعمل بنك الجزائر على تقييم طلبات الاعتماد الجديدة.

أما فيما يخص تحديد الأهداف فلقد أعطي لبنك الجزائر ممثلا في مجلس النقد والقرض من خلال الأمر 03-11 في مواد 04 و05 صلاحية تحديد أهداف سياسته النقدية، خاصة فيما يتعلق بالجاميع النقدية والقرض.

وإجمالاً يبدو لنا من الناحية القانونية أن بنك الجزائر يتمتع بنسبة لا بأس بها من الاستقلالية، استناداً إلى المعايير السابقة الذكر للاستقلالية، إلا أنه نقطة أساسية يجب

الإشارة إليها والمتعلقة بتعيين بنك الجزائر ونوابه من طرف رئيس الجمهورية، وهذا ما يمكن أن يجعلهم تابعين بطريقة أو بأخرى للحكومة، مما يؤثر بشكل أساسي وسلي على استقلالية بنك الجزائر. ولإظهار مدى انعكاس الصلاحيات والاستقلالية الذاتية الممنوحة لبنك الجزائر من خلال القوانين المذكورة سابقاً يمكن الرجوع إلى بعض مؤشرات وأهداف السياسة النقدية، ويمكن التمييز هنا بين قترتين:

الفترة ما قبل سنة 1990: يمكن القول أنه خلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة، نظراً لعدم تمتع البنك المركزي بالصلاحيات اللازمة لتطبيق سياسة نقدية بمفهومها الحديث، من وضع أهداف اقتصادية واختيار الأدوات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، فالبنك المركزي كان عبارة عن أداة بيد الخزينة العمومية تستخدمه وقتما شاءت لتمويل البنوك العمومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقاً لتوجهات الحكومة، دون مراعاة لأهداف هامة كهدف استقرار الأسعار والتوازن الخارجي. فلم يكن هناك ربط بين حجم العرض النقدي والنشاط الاقتصادي (حجم الإنتاج)، بل كان الإصدار النقدي بشكل عشوائي، وهو ما أدى لحدوث تذبذبات في الأسعار انعكست في شكل معدل تضخم متذبذب تراوح بين 4 و 15.6%.

الفترة من سنة 1990 إلى 2015: في بداية هذه الفترة بدأت الإصلاحات

الاقتصادية (النقدية والمالية بشكل خاص)، من خلال صدور قانون النقد والقرض والتعديلات التي صاحبته فيما بعد، حيث أعطيت العديد من الصلاحيات للبنك المركزي والتي أكسبته نوع من الاستقلالية، الأمر الذي انعكس على تحقيق ذسي للأهداف المسطرة، رغم التذبذب الذي عرفه الاقتصاد الجزائري خلال عشرية التسعينات بسبب انخفاض أسعار البترول والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، أهمها تخفيض قيمة الدينار مما تسبب في ارتفاع معدل التضخم، خاصة خلال الفترة 1990-1996، حيث تراوح بين 16 و32%.

أما خلال الفترة 1997-2000 فقد كان هناك تحكّم في معدلات التضخم التي تراوحت بين 0.3 و6%، ويرجع ذلك إلى عودة الاستقرار للاقتصاد الجزائري، وهو ما ترجم انعكاس فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف التحكم في معدل التضخم كنتيجة للصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي والتوجه نحو استقلاليته في قراراته فيما يخص وضع أهداف وأدوات سياسته النقدية بما يتماشى والوضع الاقتصادي.

بعد سنة 2000 كان هدف استقرار الأسعار هدف ذو أولوية بالنسبة للسياسة النقدية في الجزائر في حدود 3%، بالإضافة لهديفي النمو الاقتصادي والتشغيل، وظهر ذلك من خلال التحكم في الإصدار النقدي والتحكم في تضاعف المجمعات النقدية خاصة، وذلك من خلال التوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية كسعر إعادة الخصم والاحتياطي الإجمالي، حيث عرفت الفترة 2000-2015 معدلات تضخم مقبولة تراوحت بين 1.42 و5.74، إذا ما استثنينا عام 2012 الذي كان فيه معدل التضخم مرتفعا نوعا ما بلغ 8.9% (1).

الخلاصة:

لقد أثبتت العديد من الدراسات العملية للكثير من البنوك المركزية والسياسات النقدية لمختلف الاقتصاديات أن لاستقلالية البنك المركزي علاقة موجبة وطرديّة بفعالية السياسة النقدية، فكلما زادت هذه الاستقلالية زادت الفعالية في تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، وفي الجزائر أدت الإصلاحات النقدية والمالية بداية من قانون النقد والقروض 90-10 والأوامر المعدلة له فيما بعد إلى منح صلاحيات لا بأس بها للبنك الجزائري فيما يخص تحديد أهداف السياسة النقدية واستخدام الأدوات المناسبة لذلك، وهو ما ظهر خاصة بعد سنة 2000، من خلال التحكم في معدل التضخم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، لكن هذه الفعالية والاستقلالية تبقى محدودة، خاصة أن محافظ البنك المركزي

(1) بصرف من الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

ونوابه لا يزالون يعينون بمراسيم رئاسية، مما يبقى السؤال مطروحا حول مدى استقلاليتهم عن الحكومة كجهاز تنفيذي تعتبر أهدافه ذات أولوية سياسية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية. لذلك يتوجب توكيل هذه المهمة لأطراف أخرى مستقلة عن الحكومة كالبرلمان بغرفتيه، وتطبيق القوانين الموضوعة في هذا المجال حتى لا تبقى مجرد حبر على ورق.

قائمة المراجع:

-الكتب:

- 1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- 2- أحمد أبو الفتوح علي الناقا، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- 3- عبد الحميد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 4- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998.
- 5- ماير توماس وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 6- زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 7- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 8- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 9- عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- 10- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت.
- 11- أحمد إبراهيم علي، الاقتصاد النقدي، دار الكتب، لبنان، 2015.

12- Jean- Pierre Patat, Monnaie, institutions financières et politique monétaire, 4^{ème} Edition, Economica, France, 1987.

13- Jacques- Henri David, Philippe Jaffré, la monnaie et la politique monétaire, 3^{ème} édition, economica, France, 1990.

14-Frédéric Mishkin, monnaie, banque et marchés financiers, 7^{ème} édition, Pearson édition, France, 2004.

- **المجلات:**

1- خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، العراق، 2011.

2- بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر.

- **التقارير ومواقع الأنترنت:**

1- محمد إبراهيم السقا، هل بدأت رحلة النهاية لسياسات التيسير الكمي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

• www.aleqt.com/2013/06/28/article_766147.html

2- محمد إبراهيم السقا، طباعة المزيد من الدولار "التيسير الكمي 2"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة

الاقتصادية www.aleqt.com/2010/10/15/article_455787.html

3- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.

4- التقارير السنوية لبنك الجزائر.

القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول

أ. ساعو باية *

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الصناعي الجزائري وإبراز أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ومن عدم تنميته وتطوره وذلك منذ زمن بعيد ورغم مجهودات الدولة المبذولة لتطويره، فإنه لا زال يعاني من نقص في مختلف مستوياته، والجزائر كغيرها من البلدان النامية راهنت على هذا القطاع من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع مرتكز على قاعدة من النشاطات الصناعية المتنوعة غير أن واقع الصناعة اليوم لا يعطي انطبعا إيجابيا عن تحقق الأهداف المنتظرة .

وقد عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات والتي انعكست بصورة مباشرة على مستوى النمو الاقتصادي بصورة سلبية واستهدفت هذه الإصلاحات التعديل الهيكلي للإقتصاد الوطني لإعادة التوازنات الكلية إلى المستوى الطبيعي، وكانت الأعرض الجانبية كلها في غير صالح قطاع الصناعة والتي فقدت أكثر من نصف قدراتها الإنتاجية واعتاد ما استراتيجي النمو الخارجي التي تعني المراهنة على الإستثمارات الأجنبية والخاصة والتي ارتكزت بصفة خاصة في الصناعة البترولية، وعليه أصبح القطاع الصناعي الجزائري الرهان عليه أحد الخيارات الإستراتيجية للإنضمام إلى الأسواق الدولية خاصة وإلى النظام الإقتصادي العالمي الجديد عامة وهذا يمثل تحديا كبيرا للمؤسسات الصناعية الجزائرية التي لا بد عليها أن تتأقلم مع متغيرات محيطها السريعة والمتتالية، وذلك بتأهيلها لتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافس، وتأهيل محيطها الإداري والعنصر البشري وبدعم البنية التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وغيرها من السياسات الإقتصادية المتبعة في ذلك .

الكلمات المفتاحية : واقع الصناعة، التصنيع، المناطق الصناعية، مشاكل الصناعة، الاستراتيجية الصناعية.

* أستاذة مساعدة قسم - أ - جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة .

Algeria industrial sector, problems and solutions.

Abstract:

The present study aims to shed light on the industrial sector of Algeria and high light the most important issues facing it, and this has led to a lack of development and evolution for a long time; and despite efforts made by the State to boost it, it remains suffering at different levels. Algeria, like other developing countries has bet on this sector in order to achieve a rapid economic growth based on a diversified audience of industrial activity; however the reality of the industry today, gives hardly a positive impression regarding the achievement of expected paths and goals.

Algeria has experienced a number of reforms which have reflected directly and negatively on the level of economic growth. These reforms have targeted structural adjustment of the economy to rebalance it to its normal level - and side effects were all to the detriment of the industrial sector that has lost more than half of its productive capacity - and adoption of the strategy of external growth means betting on foreign and private investment which are based in particular on oil industry, where betting on the Algerian industry has become a strategic choice to reach international markets, in particular, and the new world economic order in general, and this represents a major challenge for Algerian industry , that must adapt itself to rapid and successive changes in its environment , rehabilitating order to improve its position in the context of a competitive economy and rehabilitating its administrative environment and its human resources components while further supporting infrastructure and increased funding for research and development and other economic policies followed are more necessary.

Key words: the reality of the industry, manufacturing, industrial areas, the problems of the industry, industrial strategy.

مقدمة :

يعتبر القطاع الصناعي من أحد الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرارات لما يتمتع به من أهمية وفعالية في دعم التنمية الاقتصادية، وحيث يعتبر أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في تنميته وتطويره، ويعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، وتوفير مناصب الشغل للأيدي العاملة، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة، وإنتاج سلع بديلة للمواردإلخ، ونظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع فإن السلطات الجزائرية منذ الاستقلال وإلى اليوم تسعى جاهدة إلى تطويره وتنميته وذلك من خلال الإصلاحات المتكررة من فترة إلى أخرى، واتباع سياسات متعددة في هذا المجال، إلا أنه وللأسف تبين للدولة الجزائرية بأن القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص لم يستفد بالشكل الذي كان مأمولا سواء توقف الأمر على تخفيض تكاليف المدخلات الصناعية للمتمكن من رفع درجة التنافسية للمنتجات خاصة الموجهة منها إلى الأسواق الخارجية أم التمكن من رفع حجم الصادرات خارج المحروقات .

وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال الجوهرى التالى: ماهي مشاكل التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري؟ وماهي الحلول المقترحة لمعالجتها؟
وللاجابة على هذا الإشكال يمكننا صياغة جملة من الفرضيات هي :

- يعتبر القطاع الصناعي الجزائري من أبرز القطاعات الرائدة في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد وذلك للدور الذي يلعبه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، علاوة على ذلك الإهتمام الكبيرة للدولة بهذا القطاع وذلك من خلال ترصيد أموال طائلة للنهوض به .

- العديد من المؤسسات الصناعية الجزائرية قامت بدون وضع دراسات جدوى اقتصادية واعتمدت على توليفة من الأرقام لتشجيع رأس المال من المساهمين ، بالإضافة إلى الإقرار بأن سوء الإدارة والفساد قد ساهم في قيام مصانع تعتمد على تكنولوجيا قديمة الأمر الذي أدى إلى ضعف وتردي مستوى جودة المنتج الجزائري وبالتالي ارتفاع التكاليف .

- لقد برزت قضية القوى البشرية أو القوى العاملة هي أهم نقطة في نجاح الصناعة الوطنية، وهذه الأخيرة تحتاج إلى نظام تعليمي تكون مخرجاته متناسبة مع احتياجات الصناعة.

فمن خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز وضعية القطاع الصناعي الجزائري وذلك من خلال الإصلاحات المتعاقبة عليه وأيضا إبراز أهم المشاكل التي تعيق من تطوره وتميته، وفي الأخير سنحاول اقتراح بعض الحلول المعالجة لتقليل أو الحد من هذه المعوقات (المشاكل) وبالتالي تطوير وتنمية الصناعة الجزائرية .

أولا- واقع القطاع الصناعي الجزائري والإصلاحات المتعاقبة عليه:

رغم الأهمية التي يملها القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري إلا أنه شهد فترة تراجع خلال عقد التسعينيات بسبب انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية وتخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع ومحدودية استثمارات القطاع الخاص فيه، والملاحظ على مسار نشاط هذا القطاع والنتائج المحققة أن هذا الأخير يواجه بعض المعوقات بالنظر لعدم صرامة الإصلاحات إذ نجد الجزائر من بين البلدان النامية التي باشرت بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، والتي خصت الواقع المتردي الذي نتج خاصة بعد الأزمة البترولية 1986 والتي أدت إلى انخفاض معدلات الدخل، وبالتالي تقلص في مستويات التبادل، ولما كان النموذج التنموي الذي اعتمده الجزائر كجهد اشتراكي هو تنمية وتطوير البنية التحتية الصناعية بالخصوص، فإنه يعتمد في استمراره وتطوره على الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن أي أزمة تصيب قطاع المحروقات يؤثر سلبا على نمو وتقدم قطاع الصناعة.

وبعد هذه الفترة تلتها فترة تتسم بتطبيق برنامج الخوصصة والتعديل الهيكلي أو ما يسمى بإعادة الهيكلة الصناعية في معظم المؤسسات العمومية، غير أن هذه الإصلاحات كانت لها في بدايتها صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية مما أُلزم المسؤولين على العمل من أجل تجسيد المرحلة الثانية للإصلاحات بعد هيكلة المؤسسات العمومية وهي مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية وتمثل ذلك في (1) :

- إعطاء الحرية المالية للمؤسسات في القطاع العام. توظيف آلية تسيير حديثة .
- الاستخدام العقلاني والموضعي لكامل الطاقات والقدرات المادية والبشرية للمؤسسات . التركيز على رفع مستوى الإنتاج وتحسينه .

فمن أجل تحقيق هذه العناصر بالمؤسسات العمومية تم صدور مجموعة من القوانين التي كانت من بين أهدافها هو تحضير المؤسسات العمومية الصناعية بالخصوص للتوجه التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق ومن بين هذه القوانين نجد :-
قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 .

- قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 .

- ابرام اتفاقية stand by في 1994 . برنامج التعديل الهيكلي للسنة 1995 .
و قد كلفت عملية تطهير المؤسسات حوالي 13 مليار دولار خلال الفترة (1994 - 1999) ، إلا أنها لم تحقق كامل الأهداف التي جاءت من أجلها و باعتبار أن معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها كانت تشكو في تلك المرحلة من مشكلة العجز المالي ، حيث بلغ عدد المؤسسات التي خصت بهذه العملية حوالي 23 مؤسسة في القطاع العام سنة 1996 ، كما تم أيضا وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات ذات الحجم الإنتاجي الكبير ، أما بالنسبة للخصوصية فقد ركز برنامجها في سنة 1997 على بيع 250 مؤسسة خلال الفترة (1998 - 1999) ، وبالتالي فإن القطاع الصناعي هو القطاع الأول الذي تضرر من عملية الحل ، بحيث نجد من بين المؤسسات التي مستها هذه العملية 54 % منها مؤسسات صناعية ، كما بلغ عدد العمال المسرحين منها حوالي 213 ألف عامل سنة 1998 معظمهم ينتمون إلى قطاع الصناعة .

وبصفة عامة فإن نتائج الخصوصية تمثلت أيضا في تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60 % من المجموع ، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39 % ، ثم تأتي المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1 % وذلك في الفترة بين 1994 و 1998 . وفي نفس الفترة تم حل 815 مؤسسة ، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية بـ (38 %) ، وكذلك نسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ (16 %)⁽²⁾ ، أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توزيع المؤسسات التي تم حلها في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى 30 جوان 1998):

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاع
25	2	18	5	الزراعة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء والأشغال العمومية والسكن
98	-	83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

المصدر: المفتشية العامة للعمل - الجزائر

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي غلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54 % من عمليات حل المؤسسات، منها 86 % مؤسسات عمومية محلية، ويليه قطاع البناء والسكن بـ 30 % من مجموع المؤسسات، منها 78 % من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات التي تم حلها، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح. كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل حقا عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية. وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجح من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي.

ومن أجل التسريع بعملية الخصخصة تم إتخاذ جملة من الإجراءات المالية والقانونية التحضيرية ومنها التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، تشجيع الترقية العقارية، انشاء السوق المالي، حيث شملت الخصخصة معظم المؤسسات ذات الطابع الصناعي .

وبعد عشرية كاملة من الأزمة جاءت السلطات الجزائرية بسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من الركود، وهذه السياسة تمثلت في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) وبرنامج الخماسي لدعم النمو (2009 - 2014)، بحيث نلاحظ في الفترة الأولى للبرنامج الإنعاش تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة من 7,9 % سنة 2001 إلى تراجع بـ 6 % سنة 2004، وكما نلاحظ أيضا بالنسبة لهذا القطاع في تراجع جد خطير للنمو الاقتصادي والقيمة المضافة سنة 2005 بـ 25 %، 3 %، 5 %، 5,4 %، 5,3 %، خلال السنوات 2007، 2009، 2010 و 2011 على التوالي⁽³⁾، والملفت للانتباه أن هذه الأرقام في تراجع مستمر من سنة لأخرى وهذا يدل على أن هذا القطاع يعاني من جملة من المشاكل والتي سنتطرق إليها لاحقا.

أ - الفروع الصناعية بالجزائر: يعتبر القطاع الصناعي أحد الجوانب الأساسية التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن يمثل إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام و بروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (2): توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع عدد المؤسسات الخاصة :

السداسي الأول 2009	سنة 2008	عدد المؤسسات الخاصة الفروع الصناعية
9010	8794	الحديد والصلب
7368	7154	مواد البناء
2273	2205	كيميااء- مطاط- بلاستيك
17376	17045	الصناعات الغذائية
4270	4291	صناعة النسيج
1649	1667	صناعة الجلود
12274	11848	الخشب- الفلين - الورق
3600	3564	صناعات مختلفة
57820	56568	المجموع

المصدر: نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السداسي الأول 2009 .

من خلال الجدول السابق نسجل ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 321387 مؤسسة سنة 2008 ليصل نهاية السداسي الأول من عام 2009 إلى 335486 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 56568 إلى 57820 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تماشيا مع التحول العالمي في

هذا الاتجاه فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وفرعت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والتميز بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

ب - المناطق الصناعية بالجزائر: في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3 (4).

- إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

- تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي (5):

* هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

* مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

* عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في

المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كفاءات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضمة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحق بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالمرافق الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية⁽⁶⁾.

إن الجزائر تتكون من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميله بأم البواقي وأريس وجرمة بياتنة، وأقبو بجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريش... الخ .

ثانيا - مشاكل أو (معيقات) القطاع الصناعي الجزائري:

إن القطاع الصناعي الجزائري يتوفر على قدرات كبيرة بالرغم من ضعف نسب النمو فيه وذلك من خلال⁽⁷⁾:

- قاعدة صناعية متنوعة، حوالي 1000 وحدة متوسطة وكبيرة الحجم عاملة في أهم فروع النشاط التكنولوجيات الصناعة العصرية . توزيع جغرافي للصناعة متوازن نسبيا. قطاع خاص ناشئ.

- تتوفر أغلب المدن الكبرى على مواقع صناعية . نسيج صناعي مترابط لكن بطريقة غير متكاملة.

- تقاليد عمل صناعي راسخة، لكن تبقى القدرة على العمل الجماعي ضعيفة غير أنه يمكن اعتبار المستوى العلمي والمهني للعاملين في الإنتاج والصيانة مقبولا، وبالرغم من وجود هذه الميزات في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا إخفاء أو إهمال المبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، والتي حالت دون تطويره ونموه وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، ويمكن عرض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري كالآتي :

1 - المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة، كما يواجه القطاع الصناعي أيضا استعمال قدرات إنتاج ضعيفة وهاشية ، وهذا يدل على أن الإنتاج الوطني لا يستجيب لمقاييس النوعية المطلوبة ويحمل بصعوبة متزايدة عبئ المنافسة بسبب الاستثمارات والتأهيل والعصرنة .

2 - عدم ملائمة مواقع المصانع: إن مواقع الإنتاج لمعظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تقع داخل المدن الكبرى وخاصة في المناطق الساحلية للبلاد، وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية وهذا يؤدي بنا إلى التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع خارج التجمعات السكانية.

3 - مشاكل متعلقة بالخدمات: يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والتي لا غنى عنها منها المياه والكهرباء والمجاري، بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للهوض بالقطاع الصناعي، كما تواجه أيضا بعض المصانع مشكلة اختيار طريقة تصريف منتجاتها والتواصل إلى أفضل قناة توزيع تحقق لها ما تريد من أهداف وهو ما يتكلف به الوظيفة التسويقية بحته واتخاذ القرار المناسب⁽⁸⁾.

4 - مشكل العقارات الصناعية: ويرجع هذا بالخصوص لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، بالإضافة لارتفاع أسعارها كما أن غياب سوق عقاري فعال

أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكيد من ملكيته الحقيقية⁽⁹⁾.

5 - مشاكل تتعلق بنقص التمويل: يواجه الجهاز الإنتاجي صعوبات إيجاد مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو صناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته، وقد نتج عن ذلك اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما ترتب عليها قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاؤها.

6 - المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية وكذلك لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض من المواد الخام.

7 - مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشاكل التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال تسويق وتصدير المنتجات المصنعة، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي: - صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي وقدرة المؤسسات الصناعية على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج .

- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الأجنبية حيث فتحت السوق الجزائرية على مصراعها للأسلع والمنتجات الأجنبية التي تدخل بدون أية قيود زعما أن الجزائر تتبع اقتصاد السوق الحر.

8 - مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا وزيادة الطاقة الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخرج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي، وكذا ضعف التعاون ما بين مراكز البحث والتطوير والجامعات وهذه المؤسسات. هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي الجزائري ضف إلى ذلك نقص في مجال القدرات التسييرية لطواقم المؤسسات الصناعية وبحيث أكد الدليل

المنهجي حول إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات الذي أعدته وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة المتحددة للتنمية الصناعية (جانفي 2003) أن المشاكل المرتبطة بالتسيير والتنظيم تعد من بين الأسباب الأولى التي تكبح التشغيل التقني الجيد للمؤسسة بشكل عام وضمن معايمة كفاءات التسيير الإداري أدرج الدليل ثلاثة عوامل:

أ - تقييم كفاءات التسيير الإداري للإدارة (معرفة أهداف السياسة العامة والاستراتيجية و كفاءات التسيير الإداري وأسلوب الإدارة ومسار مراقبة التسيير)
ب - تقييم الهيكلة (الرسم التنظيمي ،بنية المستخدمين ،اجراءات التنظيم ،نظام الإعلام والتسيير)

ج - تقييم الأبعاد الإجتماعية و الثقافية (البيئة الاجتماعية ،البعد الثقافي، تسيير الموارد البشرية ،نظام التأجير و التحفي .

9 - مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين :يعانى القطاع الصناعي الجزائري منذ القدم ولغاية اليوم من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية ،وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم و الذي يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذا الأخير، وبالتالي لم تكن هناك الدراسات والإحصاءات عن نشاط القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة.

10 - ارتفاع الأعباء الجمركية والغير الجمركية :وقد ترتب على هذه السياسة التجارية الحماية ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا وعالميا، كما يفقد منتج الجزائري القدرة على المنافسة في ظل الاتجاه التدريجي إلى فتح الأسواق، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي أو ضمن الالتزامات التي تفرضها المنظمات الدولية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما يفتح ارتفاع الأعباء الجمركية إلى تشكل خطورة واضحة على الصناعة المحلية تمثلت في باب التهريب، وتزداد تأثيرات ارتفاع الأعباء الجمركية وانعكاسها على كلفة الإنتاج للمنتجات الصناعية الجزائرية بسبب ارتفاع نسبة المدخلات الأجنبية، والتي قد تبلغ نحو 88% من قيمة المنتج النهائي في بعض الصناعات الرأسمالية⁽¹⁰⁾.

وتمثل المعوقات الجمركية وغير الجمركية أساسا في نقطتين أساسيتين هما⁽¹¹⁾:
مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية مثل: رسم الطابع رسوم خدمات الجمارك، رسوم مرور، رسوم قصلية... الخ.

- المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المذشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول. رغم إلغاء التصديق القنصلي ورسوم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادية والاجتماعي عام 2002.

11 - ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية: ضعف درجة الاندماج ما بين الفروع وكذا التنمية الضعيفة لنشاطات المقاولات من الباطن، إذ نجد تبعية اتجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التمويل بالمدخلات والتجهيزات، كما نجد هناك العديد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها، وباستثناءات قليلة، فإن الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا وقطاعيا، ومن النادر أن نجد تحيزا لشركات صغيرة في موقع واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لا تتعاون فيما بينها، ورغم ذلك فقد يتم أحيانا تجميع عدد صغير من المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة، وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات، إلا أن التنافس هو العامل السائد بين تلك الشركات، والثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا، وهناك عدد قليل من اتحادات الأعمال، لاسيما تلك التي تمثل مصالح الصناعات الصغيرة. ولكن معظم هذه الاتحادات غير قائمة على أساس قطاعي، والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها. وهي منعزلة أيضا في ما يتعلق بتوافر معلومات عن المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم⁽¹²⁾.

ثالثا - اقتراح بعض الحلول لمعالجة مشاكل الصناعة الجزائرية:

لاشك أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها أو تقدمها والذي يتضمن بعض من الحلول التالية:

أ - التأكيد على ضرورة إقامة حلقات مترابطة ومتكاملة في إقامة الصناعة سواء من خلال جهد الدولة أو أفرادها المعنيين وهذا من خلال التأكيد على أولويات ذات أهمية في اقتصاد الدولة وبالارتباط والاستناد إلى مواردها وإمكاناتها، بحيث يتم إقامة حلقات متكاملة للصناعة في المجالات ذات الأولوية في أهميتها من خلال إقامة صناعة انتاجية وصناعة لمستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الصناعة التي تلبي احتياجات السكان وهي الصناعة الاستهلاكية .

ب - التأكيد على تطوير قدرات العاملين ومهاراتهم والعمل على تقليص العمالة غير الماهرة في هذا القطاع وهو ما سيقضي ربط عملية إعداد القوى العاملة اللازمة للعمل في المشروعات الصناعية وحسب درجة تطورها في استخدام وسائل الإنتاج وأساليبه، والتي تقتضي أيضا بالضرورة مواكبة عملية الإعداد لمقتضيات هذا التطور سواء في مستويات وأصناف ومهارات معينة من القوى العاملة، وهذا في النهاية كله سيؤدي إلى رفع كفاءة أداء العاملين للعمليات الإنتاجية وكذلك الزيادة في الإنتاجية وزيادة في درجة الإنتفاع من الموارد والطاقة الإنتاجية المتاحة .

ج - التوجه نحو اختيار أفضل للمقدرات الإدارية والتنظيمية والعمل على تطويرها بشكل مستمر وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المؤسسات الصناعية وهذا من خلال مساهمة هذه القدرات في حالة حسن اختيارها وتحقيق أقصى درجة استغلال ممكنة لهذه الطاقات وأقصى مردود إقتصادي منها، وذلك من خلال أيضا العمل على خلق ادارات مرتبطة بالقطاع الصناعي وتطوير قدراتها الإدارية والتنظيمية والتسييرية بالشكل الذي يؤهلها لإدارة هذا القطاع بكفاءة .

د - توفير نظم حوافز تضم دفع العاملين والإدارات على بذل جهد من أجل رفع كفاءة أداء المؤسسات التي يعملون بها، وذلك من خلال نظم فعالة للحوافز المادية والمعنوية وتطبق بجدية و موضوعية، وأن يرافق وجود هذه الحوافز متابعة مستمرة للمقصرين في أداءهم لأعمالهم والوجبات المنوطة بهم، وبالشكل الذي يدفع الجميع نحو بذل الجهد ورفع مستوى النشاط في القيام بأعمال بما يتضمن تطور المؤسسات الصناعية ونموها بشكل مستمر .

هـ - ضرورة الإهتمام بدرجة أكبر بدراسات الجدوى الفنية والإقتصادية من خلال توفير معايير دقيقة وعملية يراعي في تحديدها احتياجات المجتمع والإقتصاد من ناحية وظروفه وأوضاعه من ناحية ثانية وموارده وامكاناته من ناحية ثالثة، وهذا ما يتطلب اهتماما أكبر من طرف المؤسسات الصناعية ذاتها بهذا الجانب الحيوي، واهتماما بأعداد الكوادر والاختصاصات المرتبطة بذلك وكذلك ضرورة التركيز في دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية وفي تقييم عمل المؤسسات على ضمان استخدامها لمستلزمات محلية والتقليل من اختيار تلك المشاريع الصناعية التي تعتمد على مستلزمات مستوردة من الخارج، أي تنويع وتوفير في المصادر التمويلية لهذا القطاع داخل الدولة نفسها وبالتالي اتباع سياسة رشيدة في تشغيل الموارد المتاحة .

و - ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الإقتصادية وغيرها وبين السياسات المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي ونموه، والعمل على رفع كفاءة الأداء المؤسسات الصناعية وجدية الأجهزة المطبقة لها وفاعلية هذا التطبيق بحيث يتم استخدام أحسن الأدوات المعتمدة في السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الإقتصاد عموما وتطور الصناعة ونموها خصوصا .

ي - إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الإقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلafa ماليا قدر بـ 7.2 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الإقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

رابعا - استراتيجية إنعاش القطاع الصناعي الجزائري: إن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية يتوقف على الاستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها والتي تتلاءم مع الظروف الإقتصادية وعلى المثابرة والتصميم على تنفيذها، وبمقدر ما تكون الاستراتيجية منسجمة مع الظروف الإقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، ومن هنا ينبغي على استراتيجية التصنيع أن تحدد أهم القضايا المتعلقة بالتصنيع مثل أهداف التصنيع الآنية والبعيدة المدى، وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي وكيفية مواجهتها وتحديد الأولويات التي تؤدي بالضرورة إلى التطور الصناعي ونوع الصناعات الرائدة وبالتالي البدء في تنفيذه، ولعل الاستراتيجية الأكثر ملائمة للإقتصاد الجزائري في مجال تطوير القطاع الصناعي هي استراتيجية التصنيع التي تعمل على خلق توازن مقبول بين الإحلال الصادرات محل الواردات والتوجه للتصنيع من أجل التصدير للخارج .

فمشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية الشرسة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الإقتصاد الجزائري.

إن خطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفع الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية .

خامسا - الأبعاد الخمسة للاستراتيجية الصناعية : إن المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتيمة الصناعة الوطنية ذات أبعاد خمسة هي :

1 - استعادة الأسواق الداخلية وتوجيه المؤسسات الوطنية العاملة في أسواق السلع الكاملة الصنع (الصناعات الغذائية مثلا) نحو الأسواق الإقليمية من خلال الاستفادة من تنفيذ الشراكة ، وعلى هذا الصعيد يمكن للإستثمار المباشر الوطني ،الخصوصية والإستثمارات المباشرة الأجنبية أن تلعب دورا .

2 - إعادة تأهيل وإعادة نشر الحظيرة الصناعية للإنتاج الصناعي للسلع الوسيطة (الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية والصناعات التعدينية) وسيكون الهدف وضع المؤسسات العمومية والخاصة ضمن شبكات الأسواق الإقليمية والعالمية المندمجة .

3 - استغلال الغاز الطبيعي من خلال إنشاء فروع إنتاج مكتملة تنشر عبر التراب الوطني.

4 - توفير الشروط الكفيلة بتمكين صناعات جديدة لخلق القيمة المضافة العالية من التطور،ويدستعي ذلك خالق فضاء محفز بما يكفي وقدرات وطنية للابتكار والتسيير ، وتندرج صناعة الأدوية والتكنولوجيات الجديدة الإءلام في هذا الإطار.

5 - إنشاء مناطق مدمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تكنولوجية متخصصة تجمع الإقتصاديات الخارجية الضرورية (البنى التحتية ، والإدارات المتخصصة) وتوفر شروط التعاون فيما بين القطاعات الصناعية والعلاقات بين المؤسسات ومراكز التكوين لتشكيل مناطق حيث تنشأ وتتنور تنافسية الإقتصاد الوطني .

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة يمكننا القول بأن الصناعة تلعب دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية وتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومواكبة الإقتصاد العالمي، وللإندماج مع متطلبات هذه العصر فإن القطاع الصناعي الجزائري يحتاج إلى سياسات تتماشى مع هذه السيرة.

بالإضافة إلى الإستثمار في هذا القطاع من شأنه تصحيح الهياكل الإنتاجية لهذه المؤسسات الصناعية واعطاء إنتاج متزايد من حيث الكم والجودة، وبالتالي اعطاء لهذه الأخيرة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن الإعتماد على قوى السوق على نحو منظم وواقعي يؤدي حتما إلى حسن توجيه الموارد الإقتصادية في إطار صياغة واعية للأهداف واختيار جيد لفرص

الإستثمار، وهذا ما يؤدي بالتأكيد إلى إتساع نطاق مساهمة المؤسسات الصناعية في زيادة رفاهية المجتمع وتحسين دخول العمال وزيادة الصادرات والحد من الوردات، بالإضافة سيكون مهما الإشارة في أن عملية تطوير القطاع الصناعي الجزائري وتنميته رهنا للإمكانيات المتاحة من خلال التعاون بين أفراد المجتمع و جهود الدولة ككل وهو الأمر الذي ينبغي العمل من أجل تحقيقه وصولا للأهداف التي تتضمنها عملية التصنيع وتطورها وتحقيقا لدورها في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بالتركيز على بعض النقاط التالية وهي :

- على الحكومة انتهاز سياسات تدعم الصناعة الوطنية وتلغي الإجراءات التي تعرقل تطورها .

- تطوير إدارة المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال رفع كفاءة العاملين فيها، وتحسين التواصل بين القطاع العام والخاص من خلال تدريب الموظفين وتوعيتهم بأهمية المصناعات الوطنية، وخلق ثقة متبادلة بين المسؤولين والقائمين على هذه الأخيرة .

- التعاون والتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص والعمل كفريق واحد وضرورة تقسيم وتحديد الأدوار والمسؤوليات بينهما بوضوح .

- وضع القوانين والتشريعات التي تشجع الاندماج بين الشركات الصناعية وتوفير حوافز ضريبية ومالية لهذه الشركات .

- إيجاد البيئة المناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وإنشاء مؤسسات تسويقية تعاونية تدعم التعاون الصناعي وتقدم الخدمات التسويقية .

- ضرورة الانتقال من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية والإعتماد على تصدير المواد المصنعة بدلا من المواد الخام .

- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في المجال الصناعي .

- تنويع وتوفير في المصادر التمويلية للقطاع الصناعي .

- ادخال رأس المال والتكنولوجيا المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته .

- انعاش الإستثمارات في المؤسسات الصناعية وخاصة تلك المؤسسات التي بإمكان أداتها الانتاجية تلبية الطلب السوقي .

- ترقية التنافسية الصناعية عن طريق تحسين أداء المؤسسات وتأهيل وتطهير بيئتها من خلال عصنة التجهيزات ،تحسين نظم التنظيم وتسيير الإنتاج والربح في الإنتاجية والتحكم في سعر التكلفة ،وتنميته والتكوين والرسكلة ، والجودة ،التسويق وبحوث التسويق ،التحالفات والشراكة الأجنبية .

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في مجال القطاع الصناعي وهذا نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني .

- اقامة علاقات تكامل وتعاون ما بين مراكز البحث والجامعات مهما كانت صفتها (وطنية أو أجنبية) لتنمية وتطوير المؤسسات الصناعية وهذا أولا بهدف تشغيل عمالة مؤهلة ومدربة ،وثانيا قبل القيام بالمشروع الصناعي لا بد من إقامة بحوث تسويقية وترويجية في الواقع العملي .

الهوامش :

1 - فكرون السعيد ،التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية - الجزائر نموذجاً - مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،عدد23 ،جوان 2005 ،ص 79

2 - عبد القادر بابا، سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2003 - 2004 ،ص ص229 .

3 - عبد الرحمن تومي ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،الواقع والأفاق ،دار الخلدونية للتوزيع والتوزيع ،الجزائر ،2011 ،ص 225 ،ص 260 (بالتصرف) .

4 - مخلوف بوجردة ،العقار الصناعي ،دار هومة ، ط 2 ،الجزائر ،2006 ،ص ص 12 - 18

5 مدحت كاظم القرشي ،الإقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2000 ص ص 23 - 26 .

6 - نفس المرجع السابق ،ص ص 15 - 16 .

7 - استراتيجية و سياسة انعاش وتنمية الصناعة ،الكتاب الأبيض للحكومة ،وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ،دار الحقائق للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007 ،ص 42 .

- 8 - ميلود زيد الخير، اشكالية الجودة كمحرك للتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007—2008، ص 200 .
- 9 - مسيكة بوفامة، بعداش، فوزية غربي، الاصلاحات في قانون الاستثمار (1988 — 2000) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، عدد 15، الجزائر، 2006، ص 43 .
- 10 - حسين شريف، السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، دار العلوم العربية، بيروت، 2007، ص 265 .
- 11 - التقرير الصناعي العربي الموحد، 2009، 2010، ص 23 .
- 12 - حسين شريف، مرجع سبق ذكره، ص 273 .
- قائمة المراجع:**
- 1 - حسين شريف، السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، دار العلوم العربية، بيروت، 2007 .
- 2 - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2011 .
- 3 - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004 .
- 4 - فاطمة الزهراء، محمد الطاهر رقابقية، قضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .
- 5 - فكرون السعيد، التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية — الجزائر نموذجاً — مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 23، جوان 2005 .
- 6 - فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 .
- 7 - مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط 2، الجزائر، 2006 .
- 8 - مسيكة بوفامة / بعداش، فوزية غربي، الاصلاحات في قانون الاستثمار (1988 — 2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، عدد 15، الجزائر، 2006 .

- 9 - مدحت كاظم القريشي ، الإقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2000 .
- 10 - ميلود زيد الخير ، اشكالية الجودة كمحرك للتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص ادارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 . - 2008
- 11 - استراتيجية و سياسة انعاش وتمية الصناعة ، الكتاب الأبيض للحكومة ، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ، دار الحقائق للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 .
- 12 - التقرير الصناعي العربي الموحد ، 2009 ، 2010 .

دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية المنتجات التأمينية التكافلية مقابل التقليدية - دراسة حالة سوق التأمين الأردني خلال الفترة -2014/2008

أ. أسامة عامر * د. زهير عماري **

الملخص:

جاء هذا البحث لإبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي التي تشهد منافسة مستمرة مع شركات التأمين التقليدية على مستوى سوق التأمين الأردني، وذلك في السعر والتسويق وجذب الزبائن، الإعلان، كفاءة الموظفين والخدمات التأمينية وتوسع مجالات التأمين، وزيادة رأس المال، وبعد إجراء الدراسة تبين عدم وجود تأثير قوي لتوزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية، وهذا قد يرجع لعدم وجود الموارد البشرية المتخصصة في تسويق التأمين التكافلي، التي تساعد في نشر وترسيخ الثقافة التأمينية التكافلية والآلية العملية لتطبيق هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بخصوصية توزيع الفائض التأميني.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي - التأمين التجاري - الفائض التأميني - التنافسية.

The role of the insurance surplus distribution on the competitiveness of Takaful insurance products versus the traditional

Abstract:

This research came to clarify the important role that could be played by the insurance surplus distribution in the competitiveness of Takaful insurance companies. This latter is witnessing an ongoing competition with traditional insurance companies on the level of the Jordanian insurance market; especially, the price, marketing, customers' attraction, advertising, efficient staff and insurance services, the expansion of

* أستاذ مساعد قسم - ب - جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

insurance areas, and capital increase. This is reached after conducting a study that found the lack of a strong influence of the distribution surplus insurance on Takaful insurance companies versus traditional competitiveness. This may be due to the lack of human resources that are specialized in marketing Takaful insurance. These human resources could help in spreading and consolidating the insurance Takaful culture, process and the mechanism for the application of this industry especially with regard to the characteristic of insurance surplus distribution.

Keywords: Takaful insurance - commercial insurance - Surplus insurance- Competitiveness.

تمهيد:

يلاحظ المتبع لتطور أسواق التأمين أن هناك تميزاً في حركة منتجات التأمين التكافلي مقابل التقليدية على مستوى سوق التأمين الأردني، إذ أثبتت شركات التأمين التكافلي نفسها وبقوة في حلبة المنافسة ليس مع شركات التأمين التقليدي فقط وإنما مع شركات إعادة التأمين أيضاً، ولا شك أن المصدر الأهم لقوة التأمين التكافلي التنافسية يذبح بالدرجة الأولى من كونه يعتمد التوافقية مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الاكتتاب والتشغيل والاستثمار وإدارة الأموال، وهذا يلاقي رغبات وقناعات شريحة واسعة جداً من أبناء المجتمع الأردني المستهدفة من قبل شركات التأمين التكافلي، والمصدر الثاني يتجسد في حرص معظم تلك الشركات على وضع ضوابط أخلاقية تلتزم بها في إطار علاقتها مع المشتركين الذين تعتبرهم مجموعة أفراد يتعرضون لخطر مشترك وبالتالي يتعاونون لدرء الخطر عن أي واحد منهم. كما أن هناك مصدر آخر يتمثل في ذلك التميز والاختلاف الذي استطاعت شركات التأمين التكافلي أن تخلقه عن التأمين التجاري، وذلك لتمتعها بمجموعة من المزايا المستمدة من مبادئها وأحكامها على غرار قرار توزيع الفائض التأميني على المشتركين، حيث يعد الفائض التأميني وكيفية توزيعه من المستجدات في شركات التأمين التكافلي، ومن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على مدى تأثير توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية على مستوى سوق التأمين الأردني.

بناء على ما سبق نطرح إشكالية البحث التالية :

✓ ما الدور الذي يلعبه توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي على مستوى سوق التأمين الأردني؟

وللاجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الفرضية التالية:

- ✓ توزيع الفائض التأميني له دور كبير في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي على مستوى سوق التأمين الأردني.
- ولاختبار الفرضية والإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور كالتالي:
- ☒ المحور الأول: مدخل للتعريف بالتأمين التكافلي؛
 - ☒ المحور الثاني: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي؛
 - ☒ المحور الثالث: دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي.

المحور الأول: مدخل للتعريف بالتأمين التكافلي

يطابق علي التأمين التكافلي مصطلحات متعددة منها: التأمين التعاوني، والتأمين التبادلي، والتأمين الإسلامي، وهي تعبر عن مبدأ التكافل والتعاون والتضامن الذي يهدف إليه هذا النوع من التأمين، ومن خلال العناصر التالية سنحدد مفهوم التأمين التكافلي والمراحل التي مرت بها هذه الصناعة كما يلي:

أولاً) مفهوم التأمين التكافلي

في الواقع جرت محاولات عديدة من البعض لوضع مفهوم موحد للتأمين التكافلي، ولكن هذه المحاولات وإن اختلفت من حيث الألفاظ إلا أن جميعها متقاربة من حيث المعنى، وتعبر عن مبدأ التكافل والتعاون والتضامن الذي يهدف إليه هذا النوع من التأمين، ويعتبر التعريف التالي من أبرز تلك المفاهيم:

"التأمين التكافلي هو اشتراك مجموعة أشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على أن يدفع كل منهم مبلغاً معيناً علي سبيل التعاون لصندوق غير هادف للربح، لتعويض الأضرار التي قد تصيب أيًا منهم إذا تحقق الخطر المعين، وفقاً للعقود المبرمة والتشريعات المنظمة"¹.

ثانياً) تطور التأمين التكافلي

من خلال الجدول أدناه يلاحظ أن صناعة التأمين التكافلي عرفت عدة تطورات عبر التاريخ حيث بدأت بأول شركة تأمين إسلامية في السودان وذلك في عام 1979،

1 - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 200 (21/6): "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني"، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، 2013/11/22-18، ص 11.

إلى أن ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى 206 شركة في عام 2013، ويوجد أكبر عدد من شركات التأمين الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ عددها 78 شركة، تليها دول الشرق الأقصى 42 شركة وإفريقيا 38 شركة. فيعتبر تزايد ظهور شركات التأمين التكافلي دليلا على تزايد الطلب على أذشطتها في السوق، حيث بلغت نسبة نمو سوق التأمين التكافلي حول العالم (14%) لعام 2014 مقارنة بمعدلات نمو التأمين التقليدي التي لا تزيد على (7%)، ففي عام 2014 بلغ حجم سوق التأمين التكافلي 14 مليار دولار¹ مقابل 12.3 مليار دولار لعام 2013 حيث بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر من (62%) من إجمالي سوق التكافل العالمي، وعلى الرغم من النمو الملحوظ الذي أظهره سوق التأمين التكافلي العالمي حيث يتوقع أن يصل إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2017 إلا أن الأنظمة والتشريعات في هذا القطاع تبقى قيد التطوير، وتواجه تحدي عدم الثبات والتأويل المتضارب بين إجتهد قانوني وآخر.

الجدول رقم (01): "تطور صناعة التأمين التكافلي"

السنة	تطور صناعة التأمين التكافلي
1964	عقد في دمشق اجتماع للمجمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التعاوني بديلا عنه.
1979	قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.
1983	اسمست شركة التكافل الإسلامية في البحرين، وشركة التكافل الإسلامية في لكسمبورج.
1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتاسست شركة التكافل الماليزية.
1985	تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية تحت اسم الشركة

¹ - Deloitte, "The global Takaful insurance market", p11, Access date 29/01/2015, from: http://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/lu/Documents/finance/1947_global-takaful-insurance-market_AAM.pdf

الوطنية للتأمين التعاوني وهي شركة حكومية بالكامل، كما تأسست في نفس السنة الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين في البحرين.	
شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين، وبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها واستثمار أموالها.	1992
تأسست شركة التكافل الإندونيسية.	1994
تأسست شركة التكافل السنغافورية، وشركة التعاون الإسلامية في قطر.	1995
شركة التأمين الإسلامية في الأردن، وتأسست بدعم من البنك الإسلامي الأردني.	1996
أسست في ماليزيا شركة الإخلاص للتكافل	2003
أسست في ماليزيا شركة ماي بان للتكافل.	2004
تأسست في ماليزيا شركة تكافل كومبروس.	2005
تأسست شركة الأولى للتأمين المساهمة العامة المحدودة في الأردن.	2007
بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة تأمين.	2009
ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى 206 شركة.	2013

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المصادر التالية :

– أحمد سالم ملحم، "التأمين الإسلامي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2012، ص23.

– شركة الأولى للتأمين، تاريخ الدخول 16/03/2014 من موقع:

http://arabic.firstinsurance.jo/aboutus_overview_arabic.html

– Deloitte, "The global Takaful insurance market", p11, Access date 29/01/2015, from:

http://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/lu/Documents/finance/1947_global-takaful-insurance-market_AAM.pdf

ثالثاً) أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

رغم تشابه كل من شركات التأمين التكافلي وشركات التأمين التجاري في الطبيعة، فكلاهما يقوم بتقديم خدمات تأمينية، إلا أنّ شركات التأمين التكافلي تتفرد بمواصفات معينة، وتختلف عن نظيرتها التقليدية في عدة مسائل يوضح الجدول التالي بعضها:

الجدول رقم (02): "أهم الفروق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري"

وجه المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
أطراف العلاقة	الشركة وحملة الوثائق	مجموع المشتركين في صندوق التكافل والجهة الإدارية
الهدف	يستهدف الربح من المعوضة على نقل المخاطر من المؤمن إلى شركة التأمين	التعاون على تخفيف الضرر بين المشتركين
الشركة المديرة	الشركة هي المؤمنة، وتملك أقساط التأمين ولها أرباحا والفائض مقابل التزامها بالتعويض	وهي التي تدير التأمين، من حيث إدارة التغطية وأعمال التأمين واستثمار أموال الصندوق مقابل أجر
الرقابة الشرعية	لا تخضع للرقابة الشرعية	تخضع للرقابة الشرعية
صندوق حملة الوثائق	لا يوجد مثل هذا الصندوق	يشكون موجوداته من مجموع اشتراكات حملة الوثائق وأرباح استثماراتها والاحتياطات المعتمدة
الفائض التأميني	الأقساط تصبح ملكا للشركة بالعقد والقبض، فهو يعتبر إيرادا وربحا	يبقى ملكا لحساب الصندوق، وهو الفائض الذي تقرر لوائح الصندوق كيفية التصرف فيه

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 200 (21/6): "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني"، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، 18-2013/11/22، ص09.

المحور الثاني: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي

من خلال هذا المحور سنتناول مفهوم الفائض التأميني وكيفية إدارته وتوزيعه، وهذا حسب العناصر التالية:

أولاً) مفهوم الفائض التأميني

من أجل تحديد مفهوم الفائض التأميني يجب معرفة أن الأصل في صندوق التكافل أن يكون متوازناً يعني أن تساوي إيراداته مصروفاته، ويتحقق هذا التساوي نتيجة دقة تحديد مبلغ الاشتراك من قبل القائمين على الشركة بناء على الحسابات الاكتوارية وعمل خبراء التأمين، بحيث تكفي موارد الصندوق لدفع التعويضات والمصاريف الإدارية بدون زيادة ولا نقص، ولكن هذا لا يحدث إلا نادراً والأغلب أن يتحقق

في الصندوق فائض، ووجود فائض تأميني في صندوق حملة الوثائق معناه أن قيمة الاشتراكات مبالغ فيها وبالتالي يجب إرجاع تلك المبالغ الفائضة إلى أصحابها.

1) تعريف الفائض التأميني

الفائض التأميني هو الرصيد المالي المتبقي من مجموع الاشتراكات المحصلة، وعوائد استثماراتها، وأي إيرادات أخرى بعد سداد التعويضات، واقتطاع رصيد المخصصات والاحتياطيات اللازمة، وحسم جميع المصروفات والالتزامات المستحقة على الصندوق. ويمكن الاحتفاظ بالفائض التأميني كله للصندوق، أو توزيعه كله أو بعضه على حملة الوثائق على نحو يحقق العدالة، وحسب لوائح الصندوق.¹

2) أهمية العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني

إن الاحتفاظ بكامل الفائض التأميني أو بجزء منه لتكوين الاحتياطيات الفنية خاصة في بداية عمر الشركة يعتبر من الناحية التأمينية قراراً حكيماً لأنه يقوي الملاءة المالية لصندوق التأمين التكافلي الذي له حكم الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أموال المشتركين. وزيادة مقادير الاحتياطيات المكونة من الفائض التأميني تمكن الصندوق من معالجة المطالبات المالية الكبيرة والتغلب عليها بنجاح لأنها تُشكل خط الدفاع الأول عن مصلحة المشتركين التأمينية وتحميهم من اللجوء إلى الاقتراض من أموال المساهمين.

وعلى الرغم من ذلك فتطبيق التأمين التكافلي بما فيه من مبادئ تكافلية تعاونية كتوزيع الفائض التأميني على المشتركين الذين دفعوا الأقساط يحقق عدة فوائد نذكر منها:²

1-2) تخفيض قيمة الأقساط

إن توزيع الفائض التأميني على المشتركين في التأمين التكافلي يقلل من القيمة الفعلية لأقساط التأمين على الصعيدين الفردي والمؤسسي ويعتبر حافزاً تشجيعياً لمواصلة التأمين لدى الشركات الإسلامية مقارنة مع نظيراتها من الشركات التقليدية في أسواق التأمين، لأن مقدار القسط يؤخذ بعين الاعتبار لدى بعض الفئات والمؤسسات التي لا تعطي الجانب الشرعي اهتماماً كبيراً عند رغبتها في التأمين، فانخفاض قيمة قسط التأمين تبعاً لما يعاد منه بصفة فائض تأميني يشجع تلك الفئات على التأمين لدى الشركات الإسلامية.

1- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص 12.

2- محمد عثمان شبير، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، مؤتمر وثائق الثاني، الكويت، 15-17 فيفري 2007، ص 14.

2-2) منع صفة الاحتكار عن قطاع التأمين

العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمنين في التأمين التكافلي الإسلامي يمنع الصفة الاحتكارية للتأمين المعاصر، لأن الغاية منه تحقيق المصلحة لأكثر عدد من الناس، مع بقاء خدمة التأمين في حدود كلفته. بالمقابل فالتأمين التجاري يتصف بالاحتكار، حيث تسيطر على قطاع التأمين فئة خاصة من خلال شركات التأمين، تتخذ من التأمين وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب المستأمنين، ففرض شروطاً تعسفية، وتأخذ أقساطاً مبالغاً فيها، وتقوم باستغلال، واستثمار تلك الأقساط بأسلوب احتكاري، يهدف لتحقيق مصالح خاصة لأصحاب شركات التأمين، فهي تأخذ الكثير، ولا تعطي إلا القليل.

وفي اعتقادنا فإن الاستمرار في توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق، وتأكيدهم ملكيتهم له واختصاصهم به على أساس أنه زيادة من الأقساط التي دفعوها وأرباح استثمارها يولد لديهم حس الشعور بالمسؤولية وينمي فيهم الغيرة على أموال حملة الوثائق المتمثلة بأقساط التأمين التي يملكونها، كما يولد بين جمهور حملة الوثائق سلوكاً رقيقاً يتمثل في المحافظة على الأشياء المؤمن عليها، وحسن التصرف بها أثناء استخدامها، وعدم التفكير في استغلال أموال حملة الوثائق أو النيل منها بغير وجه مشروع، وإذا ساد مثل هذا الخلق الرفيع والسلوك القويم تقل أو تنعدم الحوادث المفترضة، ويقل تبعاً لها حجم التعويضات وترتب على ذلك زيادة في الفائض التأميني.

ثانياً) القواعد الرئيسية لحساب الفائض التأميني

من خلال مفهوم الفائض وأنواعه يمكن الوقوف على أهم القواعد التي تمكن من احتساب فائض التأمين التكافلي:

1) قاعدة حساب الفائض التأميني الصافي

هناك نوعان من الفائض، أحدهما قابل للتوزيع والآخر غير قابل للتوزيع، وفيما يلي سيتم توضيح هذين النوعين:

الفائض التأميني الإجمالي هو: الفرق بين الاشتراكات والتعويضات، مخصوماً منه المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية، والمخصصات الفنية اللازمة، وهو غير قابل للتوزيع، وهذا النوع من الفائض ليس ناتجاً عن جهد قامت به الشركة في استثمار الاشتراكات.¹

1- هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 20-22/01/2009م، الرياض، ص10.

الفائض التأميني الصافي: فهو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف.
والملاحظ أن معظم الباحثين في هذا المجال يستعملون مصطلح الفائض التأميني على نحو مطلق، وهم يريدون الفائض الصافي: لأنه يمثل المرحلة النهائية التي يؤول إليها الفائض من أقساط التأمين.

(2) قاعدة حساب حصة المشترك الواحد من توزيع صافي الفائض التأميني
يحسب للمشارك من فائض التأمين بنسبة حصته من أقساط التأمين، وهي مقدار أقساط التأمين التي دفعها مقسومة على مجموع أقساط التأمين كلها، وهذه النسبة تضرب في صافي الفائض التأميني لينتج مقدار حصته من هذا الفائض، وهذا كالاتي :

$$\frac{\text{أقساط التأمين التي دفعها} \times \text{الفائض المخصص للتوزيع}}{\text{إجمالي أقساط التأمين}} = \text{حصة المشترك الواحد من الفائض}$$

ثالثا) الطرق التي تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع الفائض التأميني
بناء على ما سبق عرضة وتحليله فإن الفائض التأميني يعتبر حقاً خاصاً لحملة الوثائق وملكاً لهم حيث يتم التصرف به من قبل إدارة الشركة بما يحقق مصالح المشتركين وفق اللوائح المعتمدة كتكوين الاحتياطيات لصندوق التأمين التكافلي المملوك لهم، أو توزيعه عليهم أو التبرع به في وجوه الخير نيابة عنهم، هذا وهناك بعض المعايير والطرق لتوزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية نعرضها أهمها فيما يلي:

(3) الطريقة الأولى: أن يوزع الفائض على جميع المشتركين فيوزع عليهم حسب نسبة اشتراكهم، لا فرق بين مشترك استحق تعويضاً أو لم يأخذ شيئاً من التعويض .

1- العيفة عبد الحق، محمد إبراهيم مادي، الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب دول"، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 03-04 ديسمبر 2012، ص 07.

2- عدنان محمود العساف، الفائض التأميني أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل 2010م، ص 35.

3- أحمد محمد السعد، "تطبيقات التصرف في الفائض التأميني"، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة

4) الطريقة الثانية: وهي طريقة مضادة كلياً للطريقة الأولى حيث تنص على: اقتصار توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً، أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني مهما كانت نسبة التعويض .

5) الطريقة الثالثة: وهي تعتبر الرأي الوسط بين الرأيين السابقين وهو الأخذ بمبدأ النسبة والتناسب: بمعنى التفرقة بين من حصل على تعويضات استغرقت جميع أقساطه وبين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه، فالذين حصلوا على تعويضات استغرقت جميع أقساطهم لا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني، أما الذين حصلوا على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطهم فيعطون من الفائض التأميني ويكون حظهم منه بما يساوي حصتهم من الفائض كاملة مخصوصاً منها الجزء من التعويض الذي حصلوا عليه ، وفي اعتقادنا فإن أحسن طريقة لتوزيع الفائض هي الطريقة الثانية لأنها تراعي ما يلي:

أ. استفادة الحاصلين على مزايا التكافل مهما قلت، فتعتبر ذلك استفادة تعفي من شمول التوزيع لهم؛

ب. تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين مجموع المشتركين، فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساوي لقيمة اشتراكه أو زائداً عنه، مع من لم يحصل على أي تعويض، فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة، والثاني لم يحصل على شيء، وبالتالي تعتبر تلك الاستفادة مانعاً لأية استفادة أخرى من حساب الفائض؛

ج. إضافة إلى جانب تربوي وفي نفس الوقت تحفيزي، وهو دفع المشتركين لمزيد من الحرص والحذر حتى لا يقعوا في الحوادث، فيحرمون من الفائض.

الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 07- 08 ديسمبر 2011م، الرياض، ص25.

1- علي محي الدين القره داغي، "الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي"، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 02-03/10/2010م، الرياض، ص13.

2- عامر حسن عفانه، "إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م، ص48.

3- علي محي الدين القره داغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مرجع سابق، ص13.

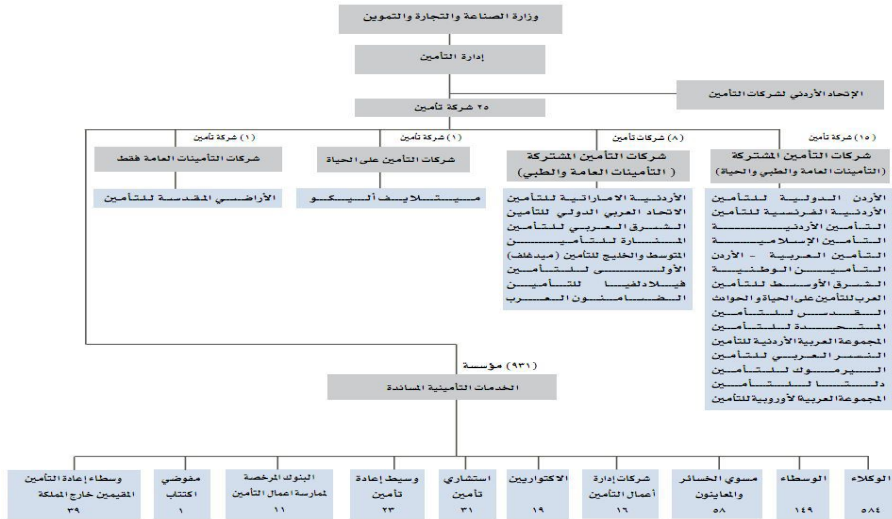
المحور الثالث: دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي أولاً) لمحة عن سوق التأمين الأردني لعام 2014

1) مكونات سوق التأمين الأردني

من الشكل أدناه يلاحظ أن سوق التأمين الأردني يتكون من 25 شركة تأمين، منها (15) شركة تمارس تأمينات الحياة والتأمين الطبي إلى جانب تأمينات الممتلكات، كما أن هناك (08) شركات تمارس أعمال التأمينات العامة ويضمها التأمين الطبي فقط ووكالة أجنبية واحدة تزاول تأمينات الحياة، وتقوم هذه الشركات بتقديم خدماتها عن طريق تأمين البضائع الواردة والمصدرة (التأمين البحري) وتأمين السيارات وتأمين الحريق والزلازل والسرقة والأخطار الأخرى وإصدار عقود التأمينات على الحياة والحوادث الشخصية والتأمينات الصحية ومما يذكر أنه لا يوجد في الأردن شركة متخصصة في حقل إعادة التأمين.

كما يلاحظ أن هناك (931) مؤسسة تقدم الخدمات التأمينية المساندة لقطاع التأمين من الوكلاء والوسطاء ومسوي الحسابات والاكوتاريين واستشاريي التأمين ووسطاء إعادة التأمين وشركات إدارة أعمال التأمين والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين ومفوضي الاككتاب ووسطاء إعادة التأمين المقيمين خارج المملكة.

الشكل رقم (01): "مكونات سوق التأمين الأردني 2014-2015"



المصدر: الإتحاد الأردني لشركات التأمين. "تقرير سوق التأمين الأردني لعام 2014"، تاريخ

الدخول 2015/10/27 من موقع

<http://www.joif.org/Portals/0/Annual%20Report%202014%%20in%20Jordan%20AR7.pdf>

(2) شركات التأمين التكافل في سوق التأمين الأردني
 تمارس أعمال التأمين التكافلي حالياً شركتي تأمين من مجموع (25) شركة تعمل في سوق التأمين الأردني بعد انسحاب شركة البركة للتكافل وحسب تاريخ تأسيسهما هما: شركة التأمين الإسلامية وشركة الأولى للتأمين.¹

(3) حصة أعمال التأمين التكافلي من إجمالي أقساط سوق التأمين الأردني
 الجدول التالي يوضح حصة أعمال شركتي التأمين التكافلي من إجمالي أقساط سوق التأمين الأردني خلال الفترة 2008-2014:
 الجدول (03): "حصة أعمال التأمين التكافلي من إجمالي أقساط سوق التأمين الأردني"

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
4.1%	4%	4%	3.7%	3.7%	3.9%	3.8%	ش.التأمين الإسلامية
4.9%	4.6%	4.6%	3.2%	2.7%	2.4%	1%	ش.الأولى للتأمين
9%	8.6%	8.6%	6.9%	6.4%	6.3%	4.8%	حصة التأمين التكافلي

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على: الإتحاد الأردني لشركات التأمين، "تقارير سوق التأمين الأردني (2008-2014)"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع <http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=57>

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه يلاحظ أن متوسط حصة التأمين التكافلي في سوق التأمين الأردني قد بلغ (7.23%) خلال الفترة 2008-2014، كما تراوحت حصة التأمين التكافلي بين (4.8%) و(9%) خلال فترة الدراسة، وقدرت نسبة الزيادة في الحصة السوقية بـ (11.65%) خلال فترة الدراسة أي تضاعفت بحوالي (88%)، شهدت بذلك ارتفاعاً منتظماً من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ (0.6%)، وهذه الزيادة ناتجة عن الدور الكبير الذي تلعبه شركة التأمين الإسلامية وشركة الأولى للتأمين، فعلى الرغم من المنافسة الشديدة التي يشهدها قطاع

1- الإتحاد الأردني لشركات التأمين، "تقرير سوق التأمين الأردني لعام 2014"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع:

<http://www.joif.org/Portals/0/Annual%20Report%202014%20Insurance%20Business%20in%20Jordan%20AR7.pdf>

التأمين في الأردن إلا أنهما قد تمكنا من تطوير تنافسيتهما من خلال زيادة حجم إنتاجهما خلال فترة الدراسة رغم الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة واستمرار المنافسة الشديدة في سوق التأمين الأردني.

ثانياً) تطبيقات التصرف بالفائض التأميني في الشركتين

تطبيقات التصرف في الفائض التأميني موحدة في الشركتين وتمثل في الآتي:

1) أسس تحديد الفائض التأميني

الفائض التأميني هو ما يتبقى من مجموع الاشتراكات المحصلة وعوائد استثماراتها وأي إيرادات أخرى، بعد خصم التعويضات المدفوعة للمشاركين والمخصصات الفنية والاحتياطات وحصص أصحاب حقوق الملكية مقابل إدارة كل من أعمال التأمين التكافلي وأنشطة الاستثمار وسائر المصروفات الخاصة بصندوق حملة الوثائق، كما تقوم الشركة باحتساب الفائض التأميني على أساس اعتبار جميع أنواع التأمين التكافلي المختلفة وحدة واحدة.

2) كيفية توزيع الفائض التأميني

- يعتبر الفائض التأميني حق لحملة الوثائق وهو مملوك لهم ملكاً مشتركاً ولا يجوز لأصحاب حقوق الملكية المشاركة في هذا الفائض؛
- ويتم التوزيع على جميع حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية بموجب قرار هيئة الرقابة الشرعية؛

- تحتفظ الشركة بالمبالغ التي تقرر توزيعها ولم يتم المطالبة بها من قبل حملة الوثائق في حساب منفصل ويتم إظهارها ضمن حقوق حملة الوثائق على أن يتم تحويله إلى احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ) بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية أو وفقاً لما تراه هيئة الرقابة الشرعية مناسباً؛

- في حالة التصفية يتم توزيع الفائض التأميني الخاص بتلك الفترة على حملة الوثائق فيما يتم توزيع الفائض غير المطالب به للفترة السابقة إن وجد على أوجه الخير مع إعطاء الأولوية لسداد القرض الحسن إن وجد.

ثالثاً) دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي

1) تطور فائض حملة وثائق التأمين التكافلي في سوق التأمين الأردني للفترة

2014-2008

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول أدناه يلاحظ أن متوسط إجمالي فائض حملة وثائق التأمين التكافلي في سوق التأمين الأردني قد بلغ 228244.9 ديناراً أردني

خلال الفترة 2008-2014، كما تراوحت قيمة العائد التأميني خلال فترة الدراسة بين عجز يقدر بـ (- 1030725) وفائض بلغ (876227) دينار أردني، حيث تضاعف الفائض خلال هذه الفترة ليشهد بذلك ارتفاعاً منتظماً من سنة إلى أخرى، وهذه الزيادة ناتجة عن الدور الكبير الذي تلعبه شركاً التأمين التكافلي وخاصة فيما يتعلق:

أ. مهارة عمل خبراء التأمين التكافلي وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق؛
 ب. نجاح المدير في ضغط المصروفات يؤدي إلى تحقق فائض في الصندوق؛
 ج. توظيف أموال الصندوق في استثمارات ذات عائد متميز ضمن مستوى المخاطر المسموح به؛

د. طريقة تحديد المبالغ الاشتراكات، فتحددها عند الحد الأعلى يؤدي إلى إيجاد فائض في نهاية الفترة.¹

المجدول (04): "تطور فائض حملة وثائق التأمين التكافلي في الأردن للفترة 2008-2014"
 الوحدة: دينار أردني

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
599633	556440	209206	537367	336563	(1041218)	338185	فائض ش. التأمين الإسلامية
276594	(226199)	4442	282669	210700	10493	(497161)	فائض ش. الأولى للتأمين
876227	330241	213648	820036	547263	(1030725)	(158976)	إجمالي الفائض

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- الشركة الأولى للتأمين، "التقارير السنوية"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع:

<http://www.exchange.jo/ar/disclosures?category=1&symbol=FINS>

- شركة التأمين الإسلامية، "البيانات المالية"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع:

<http://www.exchange.jo/ar/disclosures?category=1&symbol=TIIC>

2) دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلية
 لقلة البيانات حول حجم المبالغ الموزعة على المشتركين من الفائض التأميني، سيتم

1 - محمد علي القرني بن عيد، "الفائض التأميني معايير احتسابه و أحكامه"، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أبريل 2010، ص 04.

افتراض أن فائض حملة الوثائق قد تم توزيعه فعلا وهذا حسب ما تنص عليه الأسس التي يقوم عليها التأمين التكافلي ولوائح الشركتين، إذ أن وجود الفائض التأميني في صندوق حملة الوثائق معناه أن قيمة الاشتراكات مبالغ فيها وبالتالي يجب إرجاع تلك المبالغ الفائضة إلى أصحابها، ولدراسة دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلية على مستوى سوق التأمين الأردني للفترة 2008-2014 سيتم التعبير عن تنافسية شركات التأمين التكافلي من خلال مؤشر الحصة السوقية، والمجدول والشكل أدناه يوضحان تطور فائض حملة الوثائق والحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي في الأردن خلال فترة الدراسة:

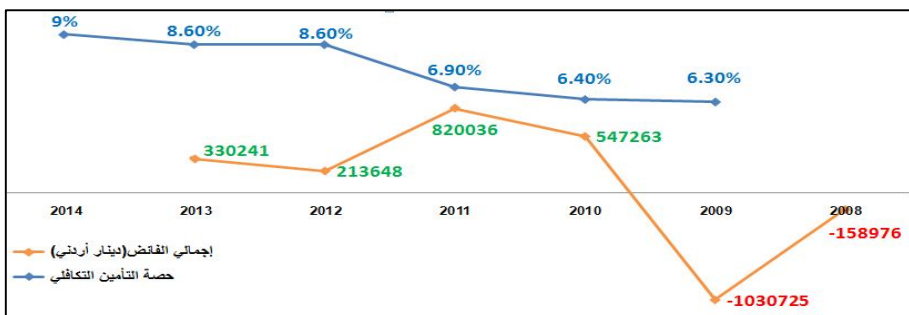
ومن خلال الجدول والشكل أدناه يستنتج عدم وجود تأثير قوي لفائض حملة الوثائق (للسنة n) على الحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي (للسنة $n+1$)، ففي عام 2012 مثلا يلاحظ أن فائض حملة الوثائق انخفض بمقدار 606388 دينار أردني عن العام السابق لكن الحصة السوقية للتأمين التكافلي لسنة 2013 بقيت ثابتة عند 8.6%.

الجدول رقم (05): "تطور فائض حملة الوثائق والحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي في الأردن"

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
876227	330241	213648	820036	547263	(1030725)	(158976)	إجمالي الفائض (دينار أردني)
%9	%8.6	%8.6	%6.9	%6.4	%6.3	%4.8	حصة التأمين التكافلي

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

الشكل رقم (02): "تطور فائض حملة الوثائق والحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي في الأردن"



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم (05)

ولتأكيد النتيجة المتوصل إليها سيتم إجراء دراسة قياسية لمعرفة أثر قيمة فائض حملة وثائق التكافل على تنافسية شركات التأمين التكافلي المعبر عنها بمؤشر الحصة السوقية في سوق التأمين الأردني، حيث أجري انحدار خطي بسيط لقيمة فائض حملة الوثائق على الحصة السوقية، ونتائج التقدير الخطي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : "نتائج التقدير الخطي لقيمة فائض حملة الوثائق على تنافسية شركات التأمين التكافلي"

Coefficients ^a							
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		95.0% % i pour B	
Modèle	A	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Borne infé	
1	(Constante)	3.658	.320		11.418	.000	
	Surplus	7.653E-007	.000	.212	.688	.507	

a. Variable dépendante : Market.Share

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques		ddl1
					Variation de R-deux	Variation de F	
1	.212 ^a	.045	-.050-	.77046	.045	.473	

a. Valeurs prédites : (constantes), Surplus

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج IBM SPSS Statistics 20

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة نموذج الانحدار كالتالي:

$Y =$ الحصة السوقية للشركات التأمين التكافلي (Market Share)

$X =$ فائض حملة الوثائق (surplus)

يلاحظ من نموذج الانحدار أعلاه عدم وجود علاقة بين فائض حملة الوثائق للسنة الماضية والحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي في سوق التأمين الأردني للسنة التي تليها، نظراً لأن قيمة معامل الفائض التي تساوي (7.653E-007) غير معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية (5 في المئة).

وهو ما يؤكد معامل التحديد الذي قيمته ضعيفة تقدر بـ 4.5 في المئة، وتفسير ذلك هو أن 4.5% من البيانات أو الانحرافات الكلية في قيم الحصة السوقية يفسرها نموذج الانحدار وأن 95.5% من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى، وهذا التأثير الضعيف قد يرجع لعدة عوامل نذكر منها مايلي:

- 1- عملية توزيع الفائض التأميني لم تكن بالشكل المطلوب، أي لم يتم توزيع الفائض المخصص للتوزيع؛
- 2- قد يرجع أيضا إلى صعوبات توزيع الفائض التأميني والتي من بينها:
 - حسابات كثيرة وبالآلاف (وبالتالي أعباء إدارية)؛
 - المبلغ الذي يتحصل عليه كل فرد ليس ذا قيمة كبيرة؛
 - صعوبة الوصول إلى بعض المشتركين (وذلك لعدة أسباب من بينها: تغيير العنوان،...)¹.

3- أو إلى عيوب طريقة التوزيع المتبعة، حيث يوزع الفائض على جميع حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية، وعيوب هذه الطريقة تتمثل في عدم تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين مجموع المشتركين، فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساوي لقيمة اشتراكه أو زائدا عنه، مع من لم يحصل على أي تعويض، فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة، والثاني لم يحصل على شيء، وبالتالي تعتبر تلك الاستفادة مانعا لأية استفادة أخرى من حساب الفائض، إضافة إلى عدم مراعاتها للجانب التربوي والتحفيزي، والذي يتمثل في دفع المشتركين لمزيد من الحرص والحذر حتى لا يقعوا في الحوادث، فيحرمون من الفائض.

وبالتالي فمن الأولى للشركتين إعادة النظر في كل ما يخص الفائض التأميني من إدارته إلى توزيعه حسب مصلحة الشركتين وخدمة لتنافسيتهما، فتوزيع الفائض التأميني على نحو يحقق العدالة يؤدي إلى زيادة طالبي التأمين وبالتالي التوسع وتحقيق حجم أكبر في السوق.

الخلاصة:

هناك شركتان تقدمان خدمات تأمينية تكافلية في سوق التأمين الأردني وشهد مجموع أعمالهما نموا مطردا خلال فترة الدراسة كونهما فرعا أساسيا ومكملا لفروع الصيرفة الإسلامية التي باتت تشهد توسعا كبيرا وإقبالا من قبل الاقتصاد العالمي عليها، وهاتان الشركتان تحظيان بثقة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية بشكل مكنهما من المنافسة القوية أمام شركات التأمين التقليدية.

وبعد إجراء الدراسة حول مدى تأثير توزيع الفائض التأميني على تنافسية هاتين

¹ - عبد العزيز منصور المنصور، الفائض التأميني، بحث مقدم إلى مؤتمر وثاق الثاني، الكويت، 15/17 فيفري 2007، ص 08.

المشركتين مقابل الشركات التقليدية تبين عدم وجود تأثير لتوزيع الفائض، وهذا قد يرجع إلى الأسباب التي سبق ذكرها، أو ربما لعدم وجود الموارد البشرية المتخصصة في تسويق التأمين التكافلي، التي تساعد في نشر وترسيخ الثقافة التأمينية التكافلية والآلية العملية لتطبيق هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بخصوصية توزيع الفائض التأميني.

أهم نتائج البحث:

- تطور صناعة التأمين التكافلي تدل على أهمية التجربة وتزايد الإقبال عليها، وتحمل في طياتها بعض المشكلات التي تقلل من آثارها الايجابية وتحد من قدراتها التنافسية وجاذبيتها الاستثمارية والخدمية؛

- هناك فراغ قانوني ورقابي وفني ومؤسسي خاصة فيما يتعلق بعملية توزيع الفائض التأميني انعكس على نتائج أعمال شركات التأمين التكافلي وصناديق التكافل؛

- الفائض التأميني يمثل أبرز الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري؛

- العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمنين يسهم في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات؛

- هناك عدة طرق وآليات تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع الفائض التأميني؛

- توزيع الفائض التأميني له تأثير ضعيف على تنافسية شركات التأمين التكافلي (نفي فرضية البحث).

التوصيات:

بناء على نتائج البحث توصي الدراسة بما يلي:

✓ على شركات التأمين التكافلي مراعاة الطريقة التي تخدم تنافسيتها أثناء توزيعها للفائض التأميني؛

✓ يجب على شركات التأمين التكافلي عرض في تقاريرها السنوية جميع التفاصيل حول الفائض التأميني، وخاصة تلك التي تتعلق بالمقدار الموزع على المشتركين فعلا؛

✓ يجب على شركات التأمين التكافلي أن تعمل على وضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة احتمالات تزايد المنافسة من الشركات التجارية؛

✓ العمل على إعادة التوازن المرتبطة بتخفيض تكلفة التأمين التكافلي على مستوى تقدير الأقساط، وتعويض الأخطار بشكل يجعل صناعة التأمين التكافلي أكثر تنافسية بالمقارنة مع الصناعة التأمينية التقليدية؛

✓ ضرورة وجود هيئة رقابة مستقلة متعددة الاختصاصات تتأكد من الامتثال النظامي والانضباط الشرعي والأداء المهني لمنظومة التأمين التكافلي.

المراجع:

- (1) أحمد سالم ملحم، "التأمين الإسلامي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2012.
- (2) أحمد محمد السعد، "تطبيقات التصرف في الفائض التأميني"، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، 07-08 ديسمبر 2011م، الرياض.
- (3) العيفة عبد الحق، محمد إبراهيم مادي، الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب دول-"، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 03-04 ديسمبر 2012.
- (4) عامر حسن عفانه، "إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.
- (5) عبد العزيز منصور المنصور، الفائض التأميني، بحث مقدم إلى مؤتمر وثاق الثاني، الكويت، 15/17 فيفري 2007.
- (6) عدنان محمود العساف، الفائض التأميني أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعباده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أبريل 2010م.
- (7) علي محي الدين القره داغي، "الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي"، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، 02-03/10/2010م، الرياض.
- (8) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 200 (21/6): "الأحكام والضوابط الشرعية لآسس التأمين التعاوني"، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، 18-22/11/2013.
- (9) محمد عثمان شبير، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، مؤتمر وثاق الثاني، الكويت، 15-17 فيفري 2007.
- (10) محمد علي القرني بن عيد، "الفائض التأميني معايير احتسابه وأحكامه"، مؤتمر

التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل 2010.

(11) هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، 20-22/01/2009م، الرياض.

مواقع الأنترنت:

(1) شركة الأولى للتأمين، تاريخ الدخول 16/03/2014 من موقع: http://arabic.firstinsurance.jo/aboutus_overview_arabic.html

(2) الإتحاد الأردني لشركات التأمين. "تقرير سوق التأمين الأردني لعام 2014"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع <http://www.joif.org/Portals/0/Annual%20Report%202014%20Insurance%20Business%20in%20Jordan%20AR7.pdf>

(3) الإتحاد الأردني لشركات التأمين، "تقارير سوق التأمين الأردني (2008-2014)"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع <http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=57>

(4) الشركة الأولى للتأمين، "التقارير السنوية"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع:

<http://www.exchange.jo/ar/disclosures?category=1&symbol=FINs>

(5) شركة التأمين الإسلامية، "البيانات المالية"، تاريخ الدخول 2015/10/27 من موقع:

<http://www.exchange.jo/ar/disclosures?category=1&symbol=TIIC>

التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات

أ.د/ نادية شطاب * أ. زكرياء حمزة **

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية، من خلال، خاصة، تحليل الاستثمارات خلال الفترة 2003-2015. فبعيدا عن توريد الخدمات في مجال البناء والبنية التحتية، الدراسة بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يبرز أساسا في قطاع المحروقات، أين تجسدت عدة عقود شراكة بين شركة سونطراك و شركات بترولية صينية، فضعف التواجد الصيني في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، والذي يعتبر قطاع جد هام لتنويع الاقتصاد، يفترض تدعيمه من خلال توطئ الشركات الإنتاجية الصينية في هذا القطاع، خاصة وأن الاقتصاد الصيني في أوج التحول.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، أداء الخدمات، توطئ الشركات الصينية، الاستثمار الصيني في الجزائر.

La présence chinoise en Algérie entre investissement étranger direct et prestation de service

Abstract:

This article aims to study the nature of Sino-Algerian economic relations through, in particular, the analysis of investment over the period 2003-2015. Far from providing services in infrastructure and construction, the analysis shows that Chinese direct investment appears exclusively in the hydrocarbon sector where many partnership contracts between Sonatrach and the Chinese oil companies are realized. China's weak presence in the manufacturing sector in Algeria, an essential sector for the diversification of the economy, is now to be filled by the relocation of Chinese manufacturing companies to this sector, especially since the Chinese economy is in full reconversion .

* أستاذة التعليم العالي - جامعة باجي مختار - عنابة .
** طالب دكتوراه - جامعة باجي مختار - عنابة .

Key words: foreign direct investment, service delivery, relocation of Chinese enterprises, Chinese investment in Algeria.

أولاً: المقدمة:

لقد ظلت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا محدودة لمدة طويلة من الزمن، لكن التطور الصناعي للصين ورغبتها في المحافظة على نسبة مرتفعة من النمو، بالإضافة إلى احتياطي الصرف الكبير الذي تحوزة، سمح لها بإحداث تغيير في إستراتيجيتها. فالحاجة إلى المواد الأولية والرغبة الصينية في تنوع مواردها الطاقوية، بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة لسلعها، أدى بها إلى تبني إستراتيجية خاصة باتجاه القارة الإفريقية، فنشاط الشركات الصينية في إفريقيا يتركز أساساً على بنك التصدير والاستيراد EXIM BANK، وعلى بنك التنمية الصيني CHINA DÉVELOPPEMENT BANK اللذين يعتبران المسئولان عن تمويل المشاريع في الدول النامية (CORKIN, 2011, P 232)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات أهمها القروض مقابل الموارد الطبيعية « PRÊTS CONTRE RESSOURCES »، ويسمى في بعض الأحيان النموذج الأنغولي « LE MODÈLE ANGOLAIS ».

لقد ارتفع حجم التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا بوتيرة جد متسارعة منذ سنة 2000 حتى سنة 2015، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية نحو القارة الإفريقية، فهي في تزايد ولكن يبقى حجمها ضعيف مقارنة بالمناطق الأخرى بالعالم، حيث تمثل هذه الاستثمارات الأجنبية نحو إفريقيا ما نسبته 2.9 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في العالم سنة 2014 (PAIRAULT, 2015, P 07)، وقد استفادت منها تقريباً جميع دول القارة الإفريقية. تدرج هذه الاستثمارات في إطار التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا، فالصين تدخل السوق الإفريقية عن طريق قدرتها على تلبية حاجات البلدان الإفريقية لتنافسية سلعها والتي تكون في متناول المستهلك الإفريقي من حيث السعر، وكذلك من خلال مساهمتها في تنمية الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان، وفي هذا السياق يمثل المغرب العربي للصين سوقاً كبيرة تقدر بحوالي 150 مليون مستهلك (LAFARGUE, 2008, P 07).

بالنسبة للتبادلات التجارية بين الجزائر والصين، فقد كانت ضعيفة نوعاً ما قبل 10 سنوات، لكن منذ سنة 2013 أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى كعموم للجزائر - بعدما كانت فرنسا تحتل هذه المرتبة لمدة طويلة من الزمن - حيث تجاوزت التبادلات التجارية بين البلدين 8.35 مليار دولار سنة 2015 مقابل 6.9 مليار دولار سنة 2011، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي أكثر من 40% (

MINISTÈRE ALGÉRIEN DU COMMERCE EXTÉRIEUR
(2013).

إن العلاقة بين البلدين لا تنحصر فقط على المستوى التجاري بل امتدت كذلك إلى مجال الاستثمارات، حيث نلاحظ استثمارات الشركات الصينية في الجزائر تقريبا في جميع المجالات، وهنا يجب التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالمعنى الحقيقي وبين أداء الخدمات « LES PRÉSTATIONS DE SERVICES »، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعبر عن: " استثمارات تشمل وتعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان مقيم في أحد الاقتصاديات. ويعرف أيضا على أنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج و التملك حيث يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى المؤسسات على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة" (OCDE, 2003, P 263). فيما يخص عملية أداء الخدمات، فهي محصورة فقط في قطاع البناء و الأشغال العمومية و البنية التحتية، أما بالنسبة لتعريف التمويل من النوع الأنغولي، فيعتبر أداء خدمات مقابل الموارد الطبيعية على عكس تقديم الخدمات مقابل عائد مالي معين، و من ثم فإن عقود الخدمات لتوريد البنية التحتية مستبعدة من إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها لا تأخذ شكل امتياز و الذي يعني الحاجة إلى جذب رؤوس الأموال لتحقيق المشروع (PAIRAURLT, 2013, P 27).

مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي طبيعة استثمارات الشركات الصينية المتواجدة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 ؟

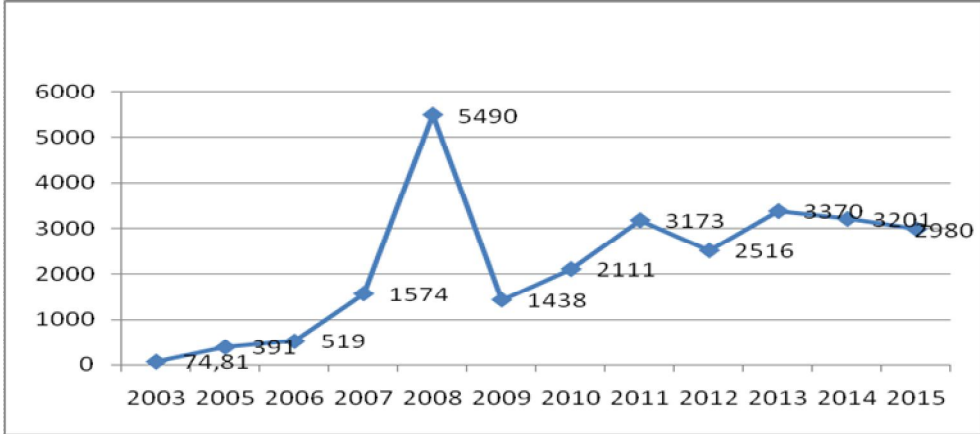
فرضيات الدراسة: و بناء على التساؤل المطروح، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يتمثل نشاط أغلب الشركات الصينية المتواجدة في الجزائر تحت شكل أداء خدمات من خلال مختلف مشاريع البناء و الأشغال العمومية.
- تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في قطاع المحروقات بهدف ضمان التمويل بالطاقة.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القارة الإفريقية:

إن جغرافية الاقتصاد العالمي الجديد تبن تعاضم التواجد الصيني سواء في القارة الإفريقية بصفة عامة أو في الجزائر بصفة خاصة، وذلك على جميع المستويات، حيث لم يقتصر تواجد الشركات الصينية بالقارة في قطاع البناء و الأشغال العمومية (أداء الخدمات) فقط، وإنما تعداه إلى مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في قطاع المحروقات و المناجم، حيث قامت الصين بالدخول في شركات مع العديد من الشركات الإفريقية وذلك بهدف ضمان تمولينها بمختلف الموارد الطاقوية و المواد الخام و تنوع مصادرها، فعلى عكس الاستثمار في مجال البناء و الأشغال العمومية على شكل أداء خدمات، تظهر شركات صينية في مجال الصناعات الاستخراجية أو في مجال الصناعات التحويلية على الرغم من أن حجمها متواضع إلا أنها في تزايد كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى القارة الإفريقية
2003-2015 (مليون دولار)



SOURCE : CALCULS PAR LES AUTEURS À PARTIR DES STATISTIQUES

DU BUREAU NATIONAL DES STATISTIQUES DE CHINE

[HTTP://WWW.STATS.GOV.CN/ENGLISH](http://www.stats.gov.cn/english) 01/04/2017

من خلال الشكل يلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نحو إفريقيا قدر بحوالي 0,391 مليار دولار سنة 2005، و هو ما يعادل نسبة 3.18% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في العالم، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بالنظر لحجم التبادلات التجارية بين الطرفين و لعدد الشركات الصينية المتواجدة في القارة. يلاحظ كذلك أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى سنة 2008 في تزايد مستمر و بوتيرة متسارعة نوعا ما لتقدر بحوالي 5,49 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بحوالي 14 مرة مقارنة بسنة 2005، و ترجع هذه الزيادة إلى

مجموعة الاتفاقيات الثنائية بين الصين وإفريقيا في ظل منتهى التعاون الصيني الإفريقي منذ سنة 2000 (www.focac.org) ، بالإضافة إلى صدور الكتاب الأبيض لسنة 2006 والذي عزز بدوره هذه الاتفاقيات على جميع المستويات. لقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا سنة 2008 ما نسبته 81،9% من إجمالي الاستثمار الصيني في العالم، وتمثل أكبر نسبة تم تسجيلها حتى سنة 2015، ولكنها انخفضت مباشرة و بوتيرة جد متسارعة إلى نسبة 2،54% سنة 2009، أي بانخفاض يقدر بحوالي 4 مليار دولار و ذلك تأثرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي. هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث اتجهت الاستثمارات الأجنبية الصينية نحو الارتفاع مرة أخرى، و قدرت بحوالي 3.12 مليار دولار سنة 2013، أي بنسبة 3.12% من إجمالي الاستثمارات الصينية بالعالم، ولكن تباطؤ معدل النمو الصيني في السنوات الأخيرة أدى إلى تراجع الطلب الصيني على المواد الطاقوية و المواد الخام، بالإضافة إلى انهيار بورصة الصين نهاية سنة 2014، و هو ما أدى أيضا إلى انخفاض الاستثمارات الصينية المباشرة مرة أخرى نحو إفريقيا إلى نسبة 2%، و هو ما يقدر بحوالي 2.98 مليار دولار بالنسبة لسنة 2015، و تعتبر هذه الأخيرة الذسبة الأضعف مقارنة بالتدفقات الصينية نحو مختلف المناطق الأخرى في العالم، حيث تعتبر آسيا المنطقة المفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية سنة 2015، حيث مثلت نسبة 74.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصينية، أي بمبلغ يقدر بحوالي 108.35 مليار دولار، و ذلك راجع إلى التقارب التكنولوجي بين الصين و الدول الآسيوية الأخرى، تليها أمريكا اللاتينية بنسبة 8.6% (12.6 مليار دولار)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة والرابعة كل من أمريكا الشمالية و أوروبا بنسبة 7.4 و 4.9% (10.72 و 7.12 مليار دولار) على التوالي، و تأتي القارة الإفريقية في المرتبة الأخيرة بنسبة 2% (2.98 مليار دولار).

إن الهدف الأساسي من تواجد الشركات الصينية بالقارة الإفريقية هو ضمان تمويل اقتصادها بالمواد الطاقوية و المواد الخام للمحافظة على مستويات نموها الاقتصادي المرتفعة، لهذا يلاحظ توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية بنسبة أكبر لقطاع المحروقات و المناجم، بمعنى آخر، تكون الاستثمارات الأجنبية الصينية مركزة أكثر في البلدان الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، حيث استقطبت غانا على سبيل المثال، الحصة الأكبر من الاستثمارات الصينية لسنة 2015 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 283.22 مليون دولار، حيث أكثر من نصف إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في القارة الإفريقية لسنة 2015 موزعة بين

07 بلدان رئيسية هي: غانا، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، الجزائر، أوغندا. ونجد أن غانا تحتل الصدارة بنسبة 9.51 % من إجمالي الاستثمارات، تليها كل من كينيا و جنوب إفريقيا بمبلغ 281.81 و 233.17 مليون دولار (9.46، 7.82 %) على التوالي (تم حساب النسب المئوية من طرف الباحث).

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الجزائر

الجزائر كغيرها من باقي الدول الإفريقية، تطورت علاقتها مع الصين، ويلاحظ ذلك بعمق من المنظور التجاري، حيث انتقلت التبادلات التجارية بين الطرفين من حوالي 0.74 مليار دولار سنة 2003 إلى 8.35 مليار دولار سنة 2015، لتحتل الصين خلال هذه السنة المرتبة الأولى كأول مومن للجزائر بمبلغ صادرات يقدر بحوالي 7.5 مليار دولار (BUREAU NATIONALE DES STATISTIQUES DE CHINE 2016)، بعدما كانت فرنسا تحتل هذه المرتبة لعدة سنوات. ولم تنحصر العلاقات الجزائرية الصينية في التبادلات التجارية فقط، بل تطورت إلى عمليات توطين للشركات الصينية لختلف فروعها في مجال الاستثمار، فبالنسبة لا ستقطاب الجزائر للا ستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية لسنة 2015، تحتل الجزائر المرتبة السادسة إفريقيا، بقيمة 210.57 مليون دولار، بعد كل من غانا (283.22 مليون دولار)، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، بقيمة (281.83، 233.17، 226.32، 213.71 مليون دولار) على التوالي، حيث يقدر مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في هذه البلدان حوالي النصف بالنسبة للمقارنة الإفريقية. منذ سنة 2007، سعت الصين إلى تنويع استثماراتها بالجزائر، و احد أهم القطاعات التي ركزت عليها هو قطاع السيارات، فعلى المستوى التجاري، عرفت السيارات الصينية نجاحا وإقبالا كبيرا من طرف المستهلك الجزائري و ذلك لثلاثة عوا مل رئيسية : التكلفة الرخيصة، الطلب الاستهلاكي القوي، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض الاستهلاكية في تلك الفترة. وبالتالي كانت هناك محاولة صينية لنقل صناعة السيارات للجزائر بعد التأكد من وجود سوق واعدة ، ففي سنة 2008 تم الاتفاق بين الجزائر و الصين على خلق منطقة تعاون صناعية وتجارية صينية في الجزائر، و تحديدا بمستغانم غرب الجزائر متخصصة في تجميع السيارات، و طرفا الاتفاق هما الشركتان الصينيتان JIANGXI COAL و JIANGLING MOTORS CORPORATION GROUP والشريك الجزائري مجمع معزوز، حيث كان يهدف الاتفاق إلى إنتاج 50000 وحدة خلال 5 سنوات (LISTE, KOLSTER, FUNDANI, 2012, P 10).

في نفس الفترة كذلك تم الاتفاق على مشروع بقيمة 100 مليون دولار بين الشركة الصينية XISHAN و الشركة الجزائرية GM TRADE لإنشاء مصنع تجميع سيارات بسطيف ليبدأ نشاطه في سنة 2009 بإنتاج 11000 وحدة بمختلف أنواع السيارات و خلق 4000 منصب شغل. إلا أن الاتفاقيات السابقة ألغيت بعد عام من ذلك إثر تصريح وزير الصناعة في جانفي 2009 بأن الجزائر مهتمة أكثر بجذب الشركات التي تقوم بالتصنيع وليس التجميع فقط (LISTE, KOLSTER, (FUNDANI, 2012, P 14).

و حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012، كانت هناك زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية منذ سنة 2005 باتجاه إفريقيا، وخاصة الجزائر، حيث حازت على 15% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في إفريقيا لسنة 2007 مقابل 10% سنة 2003. وبالرغم من أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت أساسا في قطاع الطاقة، إلا أن نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية تبقى ضعيفة. ولقد أبرز كذلك هذا التقرير الاهتمام المتزايد للشركات الصينية بالتواجد في الجزائر خاصة عبر خلق فروع بهدف تسهيل الولوج إلى الأسواق الأوروبية نظرا لاتفاقيات التجارة التفضيلية التي تربط جميع دول شمال إفريقيا (ما عدا ليبيا) بالاتحاد الأوروبي، فكل السلع المصنعة بالمنطقة تصدر نحو الاتحاد الأوروبي مستفيدة من التفضيلات الجمركية وهذا ما يمنح للمستثمرين الصينيين حافزا أكبر لخلق مصانع بالمنطقة. لكن هذا الاهتمام يخلق فروع إنتاجية في الجزائر لم يحسد على أرض الواقع بالرغم من أن الجزائر تتوفر على ميزات نسبية منها خاصة انخفاض أسعار الطاقة (بنزين، غاز، كهرباء) وانخفاض كذلك سعر صرف الدينار مما يرفع تنافسية المنتجات الموجهة للتصدير (Chettab, 2015).

التواجد الصيني في الجزائر كاستثمار أجنبي مباشر حقيقي يلاحظ بصفة معتبرة في قطاع المحروقات، وهذا في سياق سعي الجزائر منذ سنة 2000 إلى زيادة اكتشاف و تطوير حقول البترول مع التوجه إلى تنويع التكنولوجيا والشركاء بغض النظر عن الشركاء التقليديين (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا...). تعتبر سنة 2002 السنة الحقيقية لبدء الشراكة الجزائرية الصينية في مجال المحروقات، وتبرز هنا الشراكة بين الشركة الصينية SINOPEC وشركة سونطراك لزيادة وتطوير استخراج البترول الخام (EOR) (récupération assisté du pétrole) من حقل زرزائتين بعين أميناس، في نفس السنة كذلك تم إمضاء عقد من نوع مفتاح في اليد مع فرع تابع لشركة سينوباك بقيمة 525 مليون دولار (75% الشركة الأجنبية و 25% مساهمة سونطراك). كذلك تم إمضاء عقد آخر مع شركة سينوباك بمساهمة تقدر بحوالي

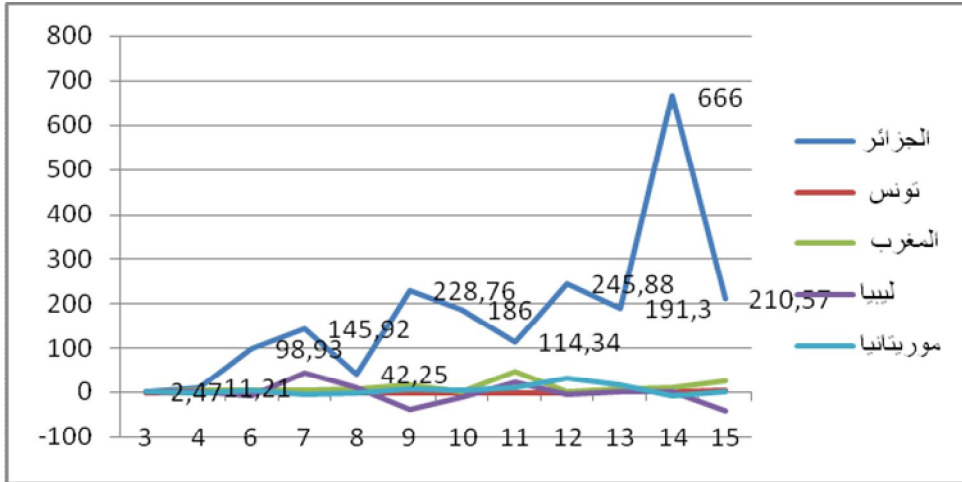
41 مليون دولار تضمن بذلك الحق في اقتسام الإنتاج لمدة 20 سنة عن طريق فرع لها يمثّل في شركة Shengli oil field Company. بالنسبة لسنة 2004 نجد شركة بين فرع آخر لشركة سينوباك هي شركة SIPEPC و شركة سونطراك للبحث و استخراج البترول في ضواحي وادي مية بورقلة (Pairault, Fachqoul, 2014, p 70) .

على غرار شركة سينوباك نجد شركة صينية أخرى وهي CNPC حيث أبرمت هذه الأخيرة عقدا سنة 2003 مع سونطراك عن طريق فرع من فروعها والممثل في شركة CNODC لبناء مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة تكرير 600000 طن في العام، حيث تساهم الشركة الصينية بنسبة 70 % من تكلفة المشروع أي حوالي 350 مليون دولار في إطار عقد (BOT (Construire, Exploiter et Transférer) لمدة 25 سنة، وفي نفس السنة تم بين هذا الفرع و شركة سونطراك إمضاء عقد يمثّل في تطوير و استخراج حقل البترول في ضواحي توات بأدرار (Pairault, Fachqoul, 2014, p 72).

يمكن اعتبار أن التعاون بين الصين و الجزائر منطقي بالنظر إلى حاجة الصين المتزايدة إلى شراء المحروقات للحفاظ على معدلات نموها، و حاجة الجزائر إلى بيع المحروقات لزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، و من ثم فإن هذا التعاون بينهما يتسم بالعقلانية ولو أن أهدافهما ليست نفسها أو متقاربة بالكامل. فبين سنوات 2000 و 2008 مثلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصينية نحو الجزائر في قطاع المحروقات نسبة 4 %، غير أن التواجد الصيني في مجال المحروقات يبقى أقل من الشركاء الأساسيين للجزائر مثل بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا، حيث يمثلون أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع بنسبة 57 % (Pairault, 2013, p 35)، لكن يلاحظ أنه بين سنوات 2011 و 2013 تغيرت الموازين، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية إلى 2.8 % مقارنة بسنة 2009 أين كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية الصينية تقدر بحوالي 6.1 %، كذلك بالنسبة لكل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا (18.1 %، 11.7، 3.7 % على التوالي) (وزارة الطاقة و المناجم 2014) و لكن يبقى دائما التواجد الصيني ملحوظا في هذا المجال.

إذا تمت مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الواردة إلى الجزائر و دول المغرب العربي، يلاحظ أنه منذ سنة 2003، تم تسجيل تطورات ضئيلة جدا إلى كل من تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا مقارنة بالجزائر حتى سنة 2015 كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 02: تدفقات الاستثمارات المباشرة الصينية إلى دول المغرب العربي 2003-2015 (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التجارة الصيني

05/04/2017 <http://french.mofcom.gov.cn>

بالنسبة للجزائر تمثل سنة 2003، كبدية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية، حيث عرفت تطورات معتبرة إلى أن بلغت 191,30 مليون دولار سنة 2013 وانتقلت إلى 666 مليون دولار سنة 2014، و من ثم تقدر نسبة استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية مقارنة بدول المغرب العربي خلال سنة 2014 نسبة 98,23%، لتسجل سنة 2015 انخفاضا شديدا حيث بلغت 210,5 مليون دولار فقط وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول عالميا.

رابعا: الشركات الصينية كموردة خدمات في الجزائر «Prestation de service»

بعد أن مثلت الصين شريكا تجاريا مهما لدول شمال إفريقيا، امتد تواجدها إلى توريد البنية التحتية، إلا أن تواجدها في قطاع الصناعات التحويلية يبقى ضعيفا نسبيا (Liste, Kolster, Fundani, 2012, p 13). بالنسبة للجزائر ومع ارتفاع عوائد المحروقات، منذ سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إتباع ثلاث مخططات للإنعاش الاقتصادي، أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بقيمة 07 مليار دولار، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بقيمة 156 مليار دولار، وأخيرا المخطط الخماسي 2010-2014 بقيمة 286 مليار دولار، وقد هيمن تطوير مشاريع البنية التحتية بجميع أنواعها (طرق، موانئ، مطارات،

سككات.....) على نسبة كبيرة من الأموال المخصصة للبرامج المسالفة الذكر والتي تراوحت نسبتها ما بين 50% إلى 70% ، وقد حازت شركات البناء والأشغال العمومية الصينية حصة كبيرة من المشاريع المنجزة والتي هي قيد الانجاز حاليا (Valerie, 2006, p 22).

الشركات الصينية تملك أفضلية من ناحية التكاليف مقارنة بالشركات الفرنسية على سبيل المثال، والتي تكلفها الاستثمارات 50% أعلى من العرض الصيني و بنفس المواصفات تقريبا، وهو ما يفسر تركز الاستثمارات الصينية في الجزائر في مجال البناء و الأشغال العمومية (Valerie, 2006, p 07). فبين توريد الخدمات و الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم التطرق في بعض الأحيان إلى النموذج الأنغولي، والذي يعنى تسديد مستحقات خدمات الشركات الصينية على شكل موارد طبيعة، وهذا الأمر لا ينطبق على الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة تصدر المحروقات نحو الصين، و هنا تكمن العلاقة الخاصة بين الجزائر و الصين (Chettab, 2014)، مما جعل الجزائر الوجهة الأولى المفضلة للصين في القارة الإفريقية سنة 2015، فالتواجد الصيني بالجزائر يعتبر ظاهرة مميزة، و حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012، فازت 50 مؤسسة صينية بعقود بناء بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 20 مليار دولار، و هو مبلغ معتبر، يضع الجزائر كأكبر سوق إفريقية بالنسبة لشركات البناء الصينية و أحد أهم الأسواق بالعالم (Lafargue, 2008, p 2).

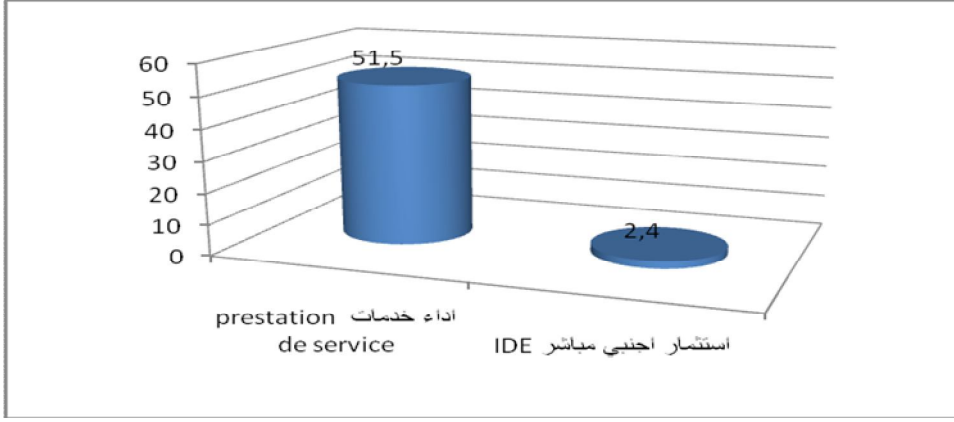
يوضح كذلك التقرير أن هذه العقود تخص خاصة بناء المساكن بتكلفة منخفضة بالإضافة إلى بناء شطرين من الطريق السيار شرق-غرب، وتبرز في هذا السياق الشركة الصينية Construction Engineering corporation State China CSECC التي قامت ببناء العديد من المنشآت مثل فندق الشيراتون بالجزائر، كما قامت كذلك ببناء العديد من البنية التحتية المدنية و الصناعية مثل المركز الإستشفائي بوهران، و كذلك توسيع مطار الجزائر و إنهاء المقرر الجديد لوزارة الخارجية. أما الشركتان الصينيتان CITIC-CRCC قامتتا ببناء الشطرين للطريق السيار شرق غرب بمبلغ يقدر بحوالي 6,2 مليار دولار (Lafargue, 2008, p 4).

تمثل عقود العمل بين الشركات الصينية و بلدان المغرب العربي في الفترة 2003 - 2011 نسبة 7.5% من رقم الأعمال الذي حققته الصين في العالم و هذا دائما في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و هو ما يمثل أيضا 24.1% من إجمالي ما حققته في إفريقيا. بالنسبة لبلدان المغرب العربي، حازت الجزائر على نسبة 68,4% من رقم الأعمال، تليها ليبيا بحوالي 20,8% في المرتبة الثانية، و حسب دراسة لبنك التنمية الإفريقي لسنة 2011، فازت الصين بـ 80% من عقود البنية التحتية في الجزائر والتي أصبحت من أكبر الأسواق بالنسبة للصين بالخارج في ما يخص تنمية و تطوير البنية

التحتية (Castel, Mejia , Kolster, 2011, p 5).

تعتبر الجزائر أول بلد إفريقي مستقبل لخدمات الشركات الصينية بنسبة 14.3% (بمبلغ يقدر بـ 51.4 مليار دولار) خلال الفترة 2003-2015 و تأتي بعدها أنغولا بنسبة 13.9% (Annuaire statistique de la Chine). هذا النوع من الاستثمار والذي تعكف على تجسيده الشركات الصينية لا يمكن اعتباره استثمار أجنبي مباشر، لأنها لا تصبح لا مالكة ولا حتى صاحبة حق في هذه البنية التحتية، وهذا حسب تعريف المؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر. فالمعطيات المتوفرة في وزارة التجارة تظهر وجود 784 شركة صينية مسجلة في السجل التجاري في أواخر جويلية 2013 (104 شخص طبيعي و 680 شخص معنوي) ، والوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار تظهر وجود 22 مشروع استثمار صيني الأصل في الفترة 2002 حتى 2011، وبالنسبة لنفس الفترة، يظهر موقع وزارة التجارة الصيني وجود 64 شركة صينية حصلت على رخصة الاستثمار في الجزائر (يصبح الرقم 84 إذا مددنا الفترة حتى 31 جويلية 2013) ، وإذا تم التدقيق في نشاط هذه الشركات نجد ثلثها فقط يقوم باستثمار أجنبي مباشر أي بنسبة 26.9% فقط (Pairault, 2014, p 112) حيث تقدر قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الإجمالية نحو الجزائر منذ سنة 2003 حتى سنة 2015 حوالي 2.4 مليار دولار مقابل أكثر من 50 مليار دولار بالنسبة لتوريد الخدمات في قطاع البناء والأشغال العمومية، وهنا نلاحظ الفرق الكبير بين نوعي الاستثمارات الصينية في الجزائر، كما يبينه الشكل التالي:

(مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة الصينية

08/04/2017 <http://french.mofcom.gov.cn>

و من ثم نجد أن الشركات الصينية التي تعبر حقيقة عن استثمار أجنبي مباشر حقيقي، مقتصرة في قطاع المحروقات فقط، وفيما يخص الشركات الصينية الأخرى في مجال أداء خدمات، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد تحويل لرؤوس أموال من الصين إلى الجزائر لتجسيد المشاريع، بل الجزائر تستقبل خدمات وتعمل على تسديدها عن طريق تحويل أموال إلى البنوك الصينية، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعني استقطابا لرؤوس أموال من الخارج بامتلاكها على الأقل 10 في المائة من رأس مال المشروع.

الخلاصة:

العلاقة بين الجزائر والصين هي علاقة خاصة و مختلفة مقارنة بعلاقة الصين بباقي الدول الإفريقية، فالجزائر لا تبحث عن دعم مالي أو تبحث عن تمويل مشاريعها بانتهاج النموذج الأنغولي " قروض مقابل الموارد الطبيعية"، بل تقوم بتمويل مشاريعها بالاعتماد على عوائد المحروقات، و من ثم الجزائر تبحث عن تحويل المعرفة والتكنولوجيا بهدف تنمية اقتصادها و تنويعه عن طريق خلق فروع لشركات أجنبية في مجال الإنتاج. و من خلال ما سبق، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التواجد الصيني في الجزائر انحصر بصفة كبيرة في مجال البناء والأشغال العمومية (bâtiments et travaux publics)، فالشركات الصينية في هذه الحالة تعتبر كشركات مقاولاتية، تقوم ببناء سكّات أو مرافق عمومية..... بالمقابل الجزائر تقوم بالتسديد عند الانتهاء من الأشغال، فليس هناك تحويل لرؤوس أموال من

الصين إلى الجزائر للقيام بالمشاريع، بل الجزائر تقوم بالتسديد عن طريق تحويل الأموال إلى الصين أو إلى بنوك أخرى، ويلاحظ ذلك بالنسبة لجميع الأشغال التي تقوم بها الشركات الصينية في هذا المجال كالطريق السيار شرق-غرب أو المسجد الكبير بالعاصمة، ففي هذه الحالة الصين لا تصبح لا مالكة ولا صاحبة حق عند انتهاء المشروع وبالتالي لا تصنف هذه المشاريع ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- تواجد الشركات الصينية كاستثمارات أجنبية مباشرة حقيقة يـكون تواجدها محصورا في قطاع المحروقات فقط، أين يكون هناك تحويل لرؤوس أموال من الصين إلى الجزائر للدخول في شراكة بنسبة معينة (على الأقل 10%) كما رأينا سابقا الشراكة بين شركة سونطراك و SINOPEC أو CNPC. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

المراجع :

1- François Lafargue, « **Nouveaux acteurs économiques en méditerranée. la chine en Afrique du nord** », IEMed, 2008, www.iemed.org/annuaire/2008/farticles/f68.pdf

2- Janvier Liste, Jacob Kolster, Nono Matondo-Fundani, « **Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte** », Note économique, 2012.

3- Lucy Corkin, « **L'Exim Bank à Luanda Modèle angolais ?** », Outre-Terre 2011/4 (n° 30), p. 227-239. p 229

4- Nadia Chettab, « **De l'Euro-Afrique à la Sino-Afrique: menaces ou opportunités pour les activités industrielles et commerciales en Algérie** », Communication présenté le 10 décembre 2015 à l'institut français, Annaba.

5- Niquet Valerie. « **La stratégie africaine de la chine** », [Http://www.ifri.org/fils/politique_etranger/PE_2_2006_niquet.pdf](http://www.ifri.org/fils/politique_etranger/PE_2_2006_niquet.pdf).

6- Nadia Chettab, « **L'Afrique et les locomotives économiques du sud : état et perspective** » Communication présenté in Journée d'études « Bandung 60 ans après : Quel bilan ? », Université de Paris I Panthéon-Sorbonne. le 27 juin 2014

7- OECD (2003), OECD Economic Outlook, n°73, 2003/1, 263 p., www.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-economic-outlook-volume-2003-issue-1_eco_outlook-v2003-1-en

8- Thierry Pairault. **China's economic presence in Algeria**. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/UMR-CCJ>. 2015. <halshs-01116295>

9- Thierry Pairault. « **Les entreprises chinoises sous la tutelle directe du gouvernement illustrées par leur investissement en Afrique** ». Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs, Association Recherche et régulation, 2013, 1er semestre / Spring 2013 (13), p27.

10- Thierry Pairault, Karima Fachqoul 2014, « **l'Algérie et la diplomatie pétrolière de la chine** », article publié dans l'ouvrage « Chine- Algérie : une relation singulière en Afrique », Riveneuve édition 2014.

11- Thierry Pairault, « **Entreprises chinoises en Algérie** », article publié dans l'ouvrage « Chine- Algérie : une relation singulière en Afrique », Riveneuve édition 2014. p.105-117

12- Vincent Castel, Paula Mejia et Jacob Kolster, « **les BRIC en Afrique du nord : les enjeux sont-ils en train de changer ?** », Note analytique trimestrielle pour l'Afrique du nord.2011.

المواقع الالكترونية:

13- Annuaire statistique de la Chine [diverses années] à <http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/> 25/03/2017

14- bureau nationale des statistiques de chine (BNSC) (<http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata>) 01/04/2017

15- forum de coopération chine Afrique www.Focac.org 28/03/2017

16- ministère du commerce de la république populaire de chine <http://french.mofcom.gov.cn/> 08/04/2017

17- ministère du commerce <http://www.commerce.gov.dz/>

18- ministère des énergies et des mines <http://www.energy.gov.dz/>

أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

أ. كريم قوبة *

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إظهار أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات من خلال دراسة نظرية تعتمد على المنهج الوصفي، ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور تتمثل أولها في إظهار المدخل الحديث للمراجعة الداخلية، ثم قمنا بتوضيح الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات ثم في الأخير توضيح أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم هذه الأخيرة، معتمدين في ذلك على مجموعة من البيانات الأولية من كتب ومقالات ودراسات وهيئات دولية لها صلة بالموضوع. الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، حوكمة الشركات، معايير المراجعة الداخلية، مبادئ حوكمة الشركات، لجنة المراجعة.

The effect of the development of internal audit profession on improvement of corporate governance

Abstract:

This research aimed to clarify the effect of the development of internal audit profession on improvement of corporate governance. The research has been presented as theoretical study which has been divided to three axes. The first aimed to introduce some aspects of new internal audit, the second has been allocated to introduce some concepts of corporate governance and the third aimed to explain the impact of developing the function of internal audit in supporting the corporate governance. The study has based on many books, articles, studies and some information of certain international organizations related to the topic of this research.

Keywords: internal audit, internal auditing standards, corporate governance principles, the audit committee.

* أستاذ مساعد قسم - أ - جامعة محمد بوقرة - بومرداس.

تمهيد:

بيدنت العديد من الدراسات ضرورة الاهتمام بالمراجعة الداخلية لترسيخ اركان حوكمة الشركات، خصوصا بعد الازمات والانهيارات المالية التي مست مجموعة من الشركات الامريكية والاسيوية مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، إذ توصل بعض المحللين والخبراء الماليين من خلال البحث عن أسباب تلك الازمات انها ترجع أساسا إلى فساد ادارتها العليا وفشل المراجعين الخارجين في الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية، والنحصر دور المراجعين الداخليين للقيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالي المدسوب إلى الإدارات العليا لتلك الشركات.

واستجابة لهذه المتطلبات والتطورات الحاصلة في بيئة الاعمال الدولية الحديثة قام معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية (IIA) بتطوير معايير وميثاق اخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية ليشمل مجالات مختلفة في الشركة، إذ ورد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) في أكتوبر 2008 والتي تم مراجعتها في أكتوبر 2012 وهي سارية المفعول ابتداء من جانفي 2013 وبالضبط في المعيار رقم 2100 الذي جاء بعنوان "طبيعة العمل" الا تي: "يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يقيم ويساهم في تحسين عمليات الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر باستخدام منحنى نظامي ومنظم".

من خلال المعيار السابق الذكر نلاحظ التطور الملموس في أنشطة المراجعة الداخلية التي انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي، وسنحاول من خلال هذا المقال ابراز اثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات من خلال طرح إشكالية البحث الرئيسية الا تي: هل لتطور مهنة المراجعة الداخلية دور في دعم حوكمة الشركات؟
كحوا لة للإجابة على الإشكالية المطروحة والامام بمختلف جوانب موضوع البحث قفنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية تليهم خلاصة البحث كما يلي:

المحور الاول: المدخل الحديث للمراجعة الداخلية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

المحور الأول: المدخل الحديث للمراجعة الداخلية

يمكن القول أن مفهوم ومنهجية المراجعة الداخلية الحديث كان بداياته سنة 1941 بتأسيس معهد المراجعين الداخليين (IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها وتطوره بدأت تتضح مفاهيم ومنهجية وآليات المراجعة الداخلية(1)، وسنحاول تناول المدخل الحديث للمراجعة الداخلية من خلال العناصر الآتية:

أولاً: تعريف وأهداف المراجعة الداخلية

1- تعريف المراجعة الداخلية:

يعرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية (IFACI) على أنها نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقديم ضمانات للشركة عن درجة تحكّمها في العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى النصائح والعمل على تحسين ومساعدتها في خلق القيمة المضافة(2).

وورد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالولايات المتحدة الأمريكية أنها نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية، يهدف إلى إضافة قيمة للشركة وتحسين عمليات هذه الأخيرة، ومساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال اتباع مدخل موضوعي لتقييم وتحسين فعالية الرقابة وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة(3).

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول ان المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل الشركات تابعة تنظيمياً لأعلى سلطة في الهيكل التنظيمي للشركة، يقوم بها أشخاص مؤهلون تتمثل نشاطاتهم الأساسية في تقديم تقارير للإدارة العليا على مدى سيرورة العمليات، وتعمل على تجسيد السياسات لتحقيق الأهداف مع اقتراح مجموعة من التحسينات والاقتراحات التي من شأنها أن تزيد في فعالية وكفاءة الشركة.

2- أهداف المراجعة الداخلية:

ظهرت المراجعة الداخلية في منتصف القرن التاسع عشر وبالتالي تعد حديثة بالمقارنة مع المراجعة الخارجية، وقد اقتصر في بداية ظهورها على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت شأنها شأن المراجعة الخارجية، ولكن مع تطور الشركات تطورت معها مهام المراجعة الداخلية وتوسعت نطاق عملها، أصبحت تستخدم كأداة للفحص والتقييم

من مدى فعالية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذه الأنشطة أصبحت كأداة لتبادل المعلومات والاتصال بين مختلف المستويات الإدارية والإدارة العليا (4).

ان أهداف المراجعة الداخلية قد تطورت مع احتياجات بيئة الاعمال الحديثة وأصبحت تركز على هدفين اساسيين هما هدف الحماية وهدف البناء، ويتمثل الأول في النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول الشركة وممتلكاتها من الاختلاس والسرقة، كذلك فحص كل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية والتأكد من سلامتهم والذي بدوره يهدف إلى حماية الشركة من السرقة والاختلاس، اما هدف البناء فهو من خلال تقديم توصيات لإجراء التعديلات اللازمة على نواحي النشاط وتقديم اقتراح العلاج لمختلف الأنشطة ووظائف الشركة التي تمت مراجعتها، كما تعمل المراجعة الداخلية على تقديم مختلف الخدمات الاستشارية لتلبية احتياجات الإدارة (5).

ثانيا: المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)

تم أنشطة المراجعة الداخلية في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تختلف فيها الأهداف والأحجام والهياكل التنظيمية وتم من قبل أشخاص مختلفين، وكل تلك الفروقات والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية، لذا فمن الضروري وضع معايير للمراجعة الداخلية لتسهيل وضبط عملها، ووضع مبادئ مهنية التي يجب ان تتوفر في ممارسي هذه المهنة، وتبني فكرة وضع المعايير معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت تحت تسمية المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، يمكن توضيح معايير المراجعة الداخلية (ISPPIA) لأخر إصدار من طرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) في جدول على النحو الآتي:

الجدول رقم (01) يوضح لأئحة المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA)

معايير الاداء		المعايير العامة	
الرمز	التسمية	الرمز	التسمية
2000	إدارة نشاط المراجعة الداخلية	1000	الغرض، السلطة والمسؤولية
2100	طبيعة العمل	1100	الاستقلالية والموضوعية
2200	التخطيط للمهمة	1200	البراعة والعناية المهنية

2300	إنجاز (اداء) المهمة	1300	تأكيد النوعية وبرامج التحسين
2400	إيصال النتائج		
2500	المتابعة		
2600	قرار الإدارة العليا حول قبول المخاطر		

Source: The Institute Of Internal Auditors, International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing, Florida, 2013, P:02-26.

ثالثاً: مدونة الاخلاق المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)

جاء تعريف مدونة الأخلاق المهنية عن معهد المراجعين الداخليين أنها مبادئ ذات صلة لممارسة مهنة المراجعة الداخلية، وقواعد السلوك التي تصف السلوك المتوقع من المراجعين الداخليين، وهي تطبق كذلك على كل الهيئات والشركات الخارجية المعتمدة التي تقدم خدمات المراجعة الداخلية (6).

إن الهدف من مدونة الأخلاق المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين هو الترويج لثقافة أخلاقية في ممارسي مهنة المراجعة الداخلية سواء تعلق الأمر بالأشخاص في الشركات أو الأطراف الخارجية التي تمارس مهنة المراجعة الداخلية، أي أن هذه المهنة مبنية على أساس الثقة والمصداقية التي اكتسبتها في التأكيد الموضوعي بشأن إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة، ويتضمن مفهوم مدونة الأخلاق المهنية الصادرة في جانفي 2009 عن معهد المراجعين الداخليين عنصرين أساسيين هما: (7) المبادئ الملائمة لمهنة وممارسة المراجعة الداخلية وقواعد الأداء التي تصف معايير السلوك المتوقع من المراجعين الداخليين.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

يعد مصطلح الحوكمة (Governance) من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة عبر استخدامه لتحقيق الجودة والتميز في الأداء، وسنحاول إبراز الأطار المفاهيمي لحوكمة الشركات من خلال النقاط الآتية:

أولاً: تعريف حوكمة الشركات

عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالولايات المتحدة الأمريكية حوكمة الشركات بالعمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر في الشركات والتأكد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها (8). في حين عرفها آخرون على أنها مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم

والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء بواسطة تفعيل تصرفات إدارة الشركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة بالشركة (9).

من خلال التعاريفين السابقين يمكن القول ان حوكمة الشركات تعتمد على مجموعة من القوانين والتنظيمات والقرارات التي تهدف بشكل أساسي في تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري للشركات من خلال اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط والاهداف المعدة مسبقا.

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ سنة 2006 نذكرها على النحو الآتي: (10)

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الشركة.

2- حقوق المساهمين: يجب أن تضمن أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية حقوق جميع المساهمين بما يتضمنه القانون التأسيسي للشركة.

3- المعاملة المتكافئة للمساهمين: تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر لدى الجميع القدرة للحصول على المعلومات.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

5- الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة

التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

ثالثاً: الأطراف ذوي العلاقة بتطبيق الحوكمة في الشركات

تمثل الأطراف ذوي العلاقة بتطبيق الحوكمة في الشركات ما يلي: (11)

1- مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة المحرك الأساسي لنظام حوكمة الشركات باعتبار أن مجلس إدارة أي شركة يهتم أساساً برسم السياسات العليا لأنشطة الشركة، ومن ثم حماية حقوق المساهمين.

2- المراجعة الداخلية: تؤدي المراجعة الداخلية دوراً حيوياً في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بل وتساهم أجهزة المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات بمسؤوليات هامة من خلال التأكيد على كفاءة العمليات والخضوع للقوانين والأنظمة وإضفاء الثقة على القوائم المالية.

3- المراجعة الخارجية: يؤدي المراجع الخارجي دوراً أساسياً في حوكمة الشركات، وذلك من خلال شهادته على صحة القوائم والتقارير المالية المذشورة وإضفاء الثقة والمصدقية عليها، وتعد استقلالية المراجع الخارجي مسألة أساسية لثقة المساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة في القوائم المالية والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التي تخص الشركات.

4- لجنة المراجعة: وهي لجنة مكونة من مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، تابعة في الهيكل التنظيمي مباشرة لمجلس الإدارة، دورها الأساسي هو الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف من الناحية المهنية والنزاهة لمراجعة الحسابات.

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

أدى تطور مهنة المراجعة الداخلية من خلال رفع كفاءة الأداء المهني بمثابة دعم رئيسي في التطبيق الكفء لإطار حوكمة الشركات، وأصبحت مخرجات نظام المراجعة الداخلية كمدخلات لنظام حوكمة الشركات، وسنحاول من خلال هذا المحور إظهار دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات من خلال العناصر الآتية:

أولاً: أثر تطور معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

تعتبر معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية الحافز الذي غير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث أصبحت أنشطتها ذات قيمة اقتصادية للشركة، فمن خلالها توسع نطاق عمل

المراجعة الداخلية، فبالإضافة إلى خدمات التأكيد والتقييم والفحص أصبحت تقدم خدمات استشارية، تقييم وإدارة المخاطر ودعم نظام الحوكمة، كما ان التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية ومدونة السلوك المهني الصادرة عن المعهد ستؤدي إلى تحسين أدائه في مجال التأكيد والاستشارة.

وأوضح معهد المراجعين الداخليين (IIA) أن موضوع الحوكمة وبالرغم من تعقيدته إلا أنه يتقاطع بشكل كبير مع كثير من القضايا التي تعالجها المراجعة الداخلية، حيث أشار في المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) في المعيار رقم 2110 والذي جاء بعنوان "الحوكمة" ما يلي: (12) "يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يقيم ويقدم توصيات مناسبة لتحسين عملية الحوكمة عند إنجاز الأهداف التالية:

- الترويج لأخلاقيات وقيم مناسبة داخل الشركة؛
- ضمان أداء تنظيمي فعال على مستوى الإدارة والمحاسبة (المساءلة)؛
- الإبلاغ بفعالية عن المخاطر ومعلومات الرقابة إلى المستويات المناسبة في الشركة؛

- التنسيق بفعالية للنشاطات ونقل المعلومات بين مجلس الإدارة، المراجعين الخارجيين والداخليين والإدارة."

ومن خلال التمعن في مضمون المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية نجد أن مهنة المراجعة الداخلية تطورت تطورا كبيرا، وأصبحت تحظى بالاهتمام داخل مختلف الشركات بمختلف أنواعها، وذلك لأنها أصبحت تضطلع لمسؤوليات واسعة تجاه الشركة واتجاه أصحاب المصالح بالنسبة لهذه الأخيرة، ويعتبر تقديم المراجعة الداخلية بالإضافة لخدمات التأكيد والخدمات الاستشارية يساهم ذلك بشكل كبير في اتخاذ القرارات من قبل المسيرين والملاك الامر الذي سيؤدي في تحسين الحوكمة والاستخدام الكفاء للموارد.

ثانيا: أثر تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

لإظهار أثر تطور الميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية يجب الإشارة إلى أسباب انهيار بعض الشركات العالمية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ نجد انها لم تكن نتيجة القصور في المعايير المحاسبية الدولية أو في معايير المراجعة المعمول بها، إنما السبب كان في أخلاق ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة، مثلا كان السبب الرئيسي لانهيار شركة إنرون للطاقة نتيجة عدم التقيد بمتطلبات القياس

والافصاح المعمول بها، وتواطؤ مراجعها (وهي شركة آرثر أندرسون للمراجعة) في ذلك إذ لم يَقم بالتبليغ عن التجاوزات الموجودة (13).

وبذلك قامت المنظمات والهيئات المهنية المتعلقة بالمراجعة الداخلية ومن أهمها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية بالبحث وتطوير وإنشاء وسائل جديدة لضبط أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية، التي من شأنها أن تعمل على تشجيع وحث المراجعين الداخليين في الشركات أو شركات المراجعة للتقيد بها وتطبيقها أثناء أداء مهامهم، وقد أصدر المعهد ميثاق لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية في سنة 2009 الذي يساهم بالارتقاء بمهنة المراجعة والثقة فيها، وذلك من خلال وضع إطار عام لتحسين أداء أنشطتها في ضوء مجموعة من الأسس والمبادئ التي تحكم ممارسي هذه المهنة التي تساهم في نهاية المطاف في رفع الفعالية والكفاءة المهنية لها وتحسين وتعزيز العمليات التنظيمية بالشركة، والتي بدورها سوف تؤدي إلى رفع مستوى التطبيق السليم والفعال للحوكمة في الشركات.

ثالثا: العلاقة بين المراجعة الداخلية وباقي أطراف الحوكمة في الشركات

تعتبر المراجعة الداخلية أساس النظام الرقابي للشركة من خلال دورها الرقابي وباعتبارها نشاط مستقل عن الإدارة التشغيلية، فهي تابعة إلى مجلس الإدارة داخل لجنة المراجعة الداخلية المنبثقة عنه، حيث تعرض تقارير دورية وسنوية على هذا المجلس وأيضا على الملاك، فضلا عن دورها في قياس قدرة الأدوات الرقابية الأخرى في تحقيق أهدافها، كما تقوم وظيفتها المراجعة الداخلية بتقديم خدماتها لأطراف الحوكمة الأخرى من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بمدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها، ومدى جودة أداء الشركة (14).

كما أصبحت العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية علاقة تكاملية، واصبح المراجع الخارجي يعتمد على تقارير المراجعة الداخلية حول تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للشركات وهذا من أجل إعداد مخططات وبرامج العمل بالنسبة للمراجع الخارجي وعند تنفيذ مهامه، ويستطيع المراجع الداخلي اكتشاف التلاعبات والاختفاء الموجودة في القوائم المالية، وبالتالي يمكن القول أنه كلما كان هناك التنسيق بين عمل المراجعة الداخلية والخارجية كلما انخفضت درجة الخطر في بيئة المراجعة بالنسبة للشركات، وقد أشارت مبادئ حوكمة الشركات على ضرورة تحسين وجودة العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية من خلال لجنة المراجعة التي تتمثل مهامها الرئيسية في التنسيق بينهما من أجل تحقيق أفضل ممارسة لحوكمة الشركات.

وتدعم المراجعة الداخلية لجنة المراجعة للوفاء بمسؤوليتها في حوكمة الشركات، في

حين تساهم هذه الأخيرة بتوفير البيئة الملائمة للمراجعة الداخلية لأداء أنشطتها المتعلقة بالحوكمة من خلال تقدير المخاطر وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن جودة العلاقة التكاملية ستؤثر بالإيجاب على جودة حوكمة الشركات.

في حين تمد المراجعة الداخلية الإدارة ومجلس الإدارة بتقارير دورية و سنوية حول نتائج تقدير المخاطر وتقييم نظم الرقابة الداخلية للشركة والافصاح عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة، بالإضافة الإفصاح على مختلف الأنشطة التي تم إنجازها بواسطة البرامج الدورية والخطط السنوية للمراجعة الداخلية، وبالتالي يمكن القول ان المراجعة الداخلية تساهم في تقديم العون للإدارة ومجلس الإدارة في مسؤولياتهم في حوكمة الشركات من خلال التقييم الذاتي للحوكمة.

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول ان المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث أصبحت لها أهمية في ظل متطلبات الحوكمة وهي من أهم مدخلات نظام هذه الأخيرة وبالتالي يجب الاهتمام بجودتها لتحسين تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات، وتكمن مساهمة المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة وفق ما اقرته معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالولايات المتحدة الأمريكية من مدخلين هما: المدخل الأول من خلال تقييم نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للشركة والمدخل الثاني هو تفاعلها مع باقي أطراف الحوكمة في الشركة.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا المقال الى محاولة إظهار أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات، ذلك من خلال إبراز دور معايير الممارسة المهنية لها الصادرة عن معهد المراجعين الأمريكيين في تطور طبيعة نشاطها واسقاط الضوء على جانب من جوانب نشاطاتها وهي الحوكمة.

وقد خلص المقال إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- ان فكرة حوكمة الشركات ظهرت نتيجة التطورات الحديثة في بيئة الاعمال الدولية من ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتي تدرشط في أقاليم مختلفة، بالإضافة إلى الازمات المالية التي مست العديد من الشركات وفشل المراجعين الخارجيين عن اكتشاف التجاوزات المالية الحاصلة في هذه الشركات وانحصار دور المراجعين الداخليين للقيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالي المنسوب إلى الإدارة العليا؛

- تطور طبيعة نشاط المراجعة الداخلية ليشمل التقييم والاسهام في تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛

- تحتاج الشركات إلى توفير تأكيد بتنفيذ عمليات الحوكمة بفعالية وأن القوائم والتقارير المالية المنشورة موثوق فيها، وهذا ما تسعى مهنة المراجعة الداخلية لتحقيقه من خلال الإطار الجديد لممارستها.

- ان معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) ومدونة السلوك المهني الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نقاط مرجعية لممارسي مهنة المراجعة الداخلية عند اعداد برامج ومخططات المراجعة الداخلية وتنفيذها، وبالتالي فإن تطبيق هذه المعايير يساهم في رفع الكفاءة وفعالية المراجعة الداخلية التي بدورها تؤثر على مردودية الشركة بشكل عام ونشاطات الحوكمة بشكل خاص.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أعلاه يوصي الباحث بالآتي:

- توعية الأطراف ذوي العلاقة بأهمية المراجعة الداخلية ودورها الفعال في دعم حوكمة الشركات وأليات تنفيذها، من خلال تشكيل قسم مستقل للمراجعة الداخلية وضرورة مساندة المراجعين الداخليين وتوفير الظروف المهنية اللازمة لأداء المهام المكلفون بها، وتسهيل عملية الاشراف على عمليات الرقابة المالية وحرصهم على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب ودعم دورهم الرقابي.

- التأكيد على أهمية التنسيق والاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات وقسم المراجعة الداخلية وعقد اجتماعات دورية وسنوية من أجل تحقيق ذلك.

- زيادة التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية سيؤثر إيجابيا في حوكمة الشركات، فكلما كان التواصل جيدا بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يمكن ان يحسن جودة حوكمة الشركات.

المراجع:

الفرع الأول: المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- 1- إبراهيم نادر شعبان السواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، المنوفية، 2006.
- 2- حماد طارق، حوكمة الشركات: المفاهيم-المبادئ-التجارب تطبيقات حوكمة الشركات في المصارف، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 3- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007.

4- سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، مصر، 2006.

ثانيا: المقالات والمدخلات

1- أكرم محمد الوشلي، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات-دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 افريل 2013

2- خالص حسن يوسف الناصر وعبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نورو، العدد الاول، دهوك، العراق، 2012،

3- شريف غياط وفيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، مجلة الاكاديمية العربية بالدامارك، العدد 12، الدامارك، 2012.

4- ظاهر شاهر القشبي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها على بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد 2، الأردن، 2005.

5- عمار عصام السامرائي، أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 17-18 أفريل 2013.

الفرع الثاني: المراجع باللغة الانجليزية

1- The Institute Of Internal Auditors, Code of Ethics, Florida, 2009.

2- The Institute Of Internal Auditors, International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing, Florida, 2013.

الفرع الثالث: المواقع الالكترونية

1- www.ifaci.com

الهوامش:

(1) داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007، ص:95.

(2) www.ifaci.com/Ifaci/Connaitre-l-audit-et-le-controle-interne/Definitions-de-l-audit-et-du-controle-internes-78.html
consulter le 22/12/2010 à 10h et 30m.

(3) The Institute Of Internal Auditors, International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing, Florida, 2013, P:19.

(4) سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 186.

(5) إبراهيم نادر شعبان السواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، المنوفية، 2006، ص: 140.

(6) The Institute Of Internal Auditors, International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing, Op.Cit, P:17

(7) The Institute Of Internal Auditors, Code of Ethics, Florida, 2009, p:1-2.

(8) عمار عصام السامرائي، أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 17-18 أفريل 2013، ص: 07.

(9) حماد طارق، حوكمة الشركات: المفاهيم-المبادئ-التجارب تطبيقات حوكمة الشركات في المصارف، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 03.

(10) شريف غياط وفيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، مجلة الاكاديمية العربية بالدامارك، العدد 12، الدامارك، 2012، ص: 198.

(11) خالص حسن يوسف الناصر وعبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، العدد الاول، دهوك، العراق، 2012، ص: 6-7.

(12) The Institute Of Internal Auditors, International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing, Opcit, P: 10.

(13) ظاهر شاهر القمشي، انهم يار بعض الشركات العالمية وأثرها على بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد 2، الأردن، 2005، ص:13.

(14) أكرم محمد الوشلي، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات-دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 افريل 2013، ص: 312.

نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية

أ. لكحل ليلي *

الملخص:

في إطار تحليل منظور الكينزي للانعكاسات الاقتصادية لأزمة 1929 و أزمة المالية لسنة 2008 على الدول العالم، تشير الكثير من الدراسات و التقارير ان أزمة 1929 و أزمة المالية الحالية متشابهتان في الأسباب الا ان أزمة الرهن العقاري اكثر خطورة و تعقيدا.

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية و توسعت إلى دول اوروبا و دول العربية، إلا ان هذه الدول الأخيرة لا تعرف نفس درجة الخطورة و هذا حسب انفتاح و اندماجها نحو العالم و بالخصوص الولايات المتحدة، اين توضع تقريبا كل المؤسسات الكبرى في البنوك الأمريكية التي تعرضت إلى تقلبات أسواقها المالية.

في الحين، الأسواق المالية العربية يضمني عليها طابعا محليا، إلا أن علاقتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة جعلها تتأثر بصفة غير مباشرة عبر توظيف اموالها في أسواق المالية الخارجية، و تأثرت من انسحاب الأموال الأجنبية الموظفة اسهم الشركات المدرجة فيها، حيث إن دفع الأجنب لبيع أسهم بكميات كبيرة و بأسعار متدنية بحثا عن السيولة المالية.

و معظم الدول، قدمت و صفات كينزية لكبح هذه الأزمة بترشيد نفقات لمختلف الهيئات، و نجد عودة كينز بقوة على الساحة العالمية.

الكلمات المفتاحية: أزمة الرهن العقاري - افراط في السيولة - مفهوم الأزمة عند كينز - اقتصاد الأمريكي.

Abstract :

As part of the perspective of the Keynesian repercussion analysis of the crisis of the 1929 and the crisis denominational of the year 2008 on the countries of the world, indicating a lot of studies and reports indicate that the crisis of the 1929 and the current crisis in the identical reasons, but the financial crisis is more serious crisis of colonel at various states.

* أستاذة مساعدة قسم - أ - جامعة آحمد بوقرة - بومرداس.

Financial crisis emerged in the united states and has expanded to Europe and Arab countries, but the later countries do not know the same degree reflections, and this is by the openness and integration into the world and particularly the united states where almost all of the money the major institutions in united states exposed to fluctuations financial markets. Although the Arab financial markets, giving it a purely local character, but their relationship to trade with the European Union and the United States are affected them indirectly through the employment of their money in foreign funds employed in the shares of quantities and at low prices in search of financial liquidity.

Know the most states, provided Keynesian recipes to rein in this crisis rationalization of expenditures for the various bodies, we find the return of Keynes forcefully on the world.

تمهيد:

في نطاق نقد السياسات الليبرالية دون التخلي عن مبادئها و مع شدة من حدة الازمة المالية الحالية مواتية لعودة اطروحات لجون مينارد كينز و ي ظل الازمة الاقتصادية الحالية التي عرفت جذورها منذ جانفي 2008 ، و مازالت مستمرة و التي هزت العالم ،تعتبر اسوء عن ازمة 1929 ،لقد عرف العالم عدة هجمات مماثلة على مدى العقود الماضية إلا انها لم تكن بنفس المخاطر للازمة الرهن العقاري.

و بسبب الدمار الذي حل في البنية التحتية لدول اوروبية :

ازدهرت اسواق المال في امريكا و تلتها حاجة السوق الأوروبية و العالم، لكن الامر لم يدم طويلا حتى تحول

الازدهار المالي الى ركود تسبب به فائض العرض على الطلب ،لينقلب السوق المالي الذي عرف فيه العالم فترة الكساد العظيم بداية من او اخر عشرينات القرن الماضي . و مع تطور الأزمة المالية العالمية بشكل متسارع على المستوى العالمي ،أصبحت الاستثمار في موقف حرج و معرضة للإفلاس نتيجة لانخفاض حجم السيولة المتداولة بين البنوك ،و معاناة عدد كبير من البنوك من قصور في إدارة السيولة.

و نعود مرة اخرى لنرى امر شبيه بهذا تكرر في النصف الثاني عن العقد الاول من القرن 21 و في نفس الدولة ،حيث شهدت امريكا سوق العقار مسببا انهيار في سوق المالي امتد اثره الى انهيار العالم و بالخصوص منطقة اليورو التي استقرت فيها .

و مع حدوث ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، والتي اتفق معظم الاقتصاديين على انها اخطر الازمات التي مست الاقتصاد العالمي بعد ازمة 1929، الذي اجبر او كان لازما على الدول ان تدخل بسياسات مناسبة من اجل تجاوزها و اعادة الاستقرار الاقتصادي و دفع التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

و على هذا الاساس نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الاشكالية التالية : كيف ساهم كينز في تقديم حلول ازمة 1929 و كذا 2008 رغم وفاته 1946 و دفع بعجلة التنمية ؟

و للإجابة على هذه الاشكالية سيتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور

المحور الاول: أعمال كينز

المحور الثاني : ازمة الرهن العقاري و نظرية كينز

المحور الثالث : كينز و اصلاح النقد الدولي

المحور الاول: أعمال كينز

أولاً: نبذة وجيزة عن جون ماينارد كينز (1883-1964)

اقتصادي انجليزي، اشتغل في بداية حياته في الهند، الف ككاتب عن الاصلاح في الهند التي كانت تقريبا بلد متخلف. تأثر بالاقتصادي ألفرد مارشال الذي كان تلميذا له، ثم أصبح أستاذا للاقتصاد في كلية كينغ. ألف كثيرا من الكتب حول موضوع الاقتصاد التي ترجمت الى لغات أجنبية و من بينها النتائج الاقتصادية للسلام 1919، الاحتمالات 1921، الاصلاح النقدي 1923 و اخيرا كتابه المشهور "النظرية العامة للعمالة الفائدة و النقود"¹ سنة 1936 الذي كان له دور كبير في تخليص علم الاقتصاد عن جمودية المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) و شغل الكثير من المناصب الكبرى في الهند و إنجلترا .

ثانيا : بناء اقتصاد كينزي متحضر

يوضح كينز ان مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، و يطالب الدولة بالتدخل لمعالجة الازمات الاقتصادية بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا عن طريق تنظيم الاستهلاك العام و التشغيل باستعمال ادوات عديدة من السياسة الاقتصادية .

¹ Gerard Henry Marie : Keynes .Edition Armand colin 1997 P112

لقد تحدث المؤلف دافيدسون على ضرورة قيام الدولة بدور فعال في الاقتصاد الرأسمالي لمواجهة جوانب القصور التي يعاني منها هذا النظام (الرأسمالي) والتي اهملتها النظرية الكلاسيكية فيؤكد على ضرورة اهتمام الدولة بمشروعات البنية الاساسية كالتعليم الصحة الطرق والاتصالات و كذلك تدخلها عن طريق التنظيم المالي لتجنب تكرار الازمات المالية التي عاشها العالم منذ بداية السبعينات .

ففي العقود الاخيرة ،اي اثناء تطور الازمات الاقتصادية في العالم ،اصبحت فكرة تدخل الدولة و الازدياد في حجم نفقاتها مصيبة تسبب الازمات حسب بعض الاقتصاديين . اما بعد تعمق الازمة المعاصرة لسنة 2008 طالب الكثير من الاقتصاديين العودة الى كينزاي نظرية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عبر ضخ المزيد من السيولة و مزيج بين الاقتصاد المخطط و اقتصاد السوق¹.

تدخل الدولة امر ضروري لضبط الاقتصاد السوق بالتوجيه و المراقبة اما في حالة الركود الاقتصادي تعمل الدولة على الاستثمار و ضخ الاموال في السوق و خفض الضرائب بدلا من ان يترك الى ميكانيزمات السوق لتحقيق التوازن و اعادة تصحيح احوالها بنفسها ،على سبيل المثال قامت بريطانيا سنة 2008 بضخ 2مليون جنيه استرليني في احدى مصانع شركة بيري لبي لتصنيع اطارات السيارات و هكذا حظت الحكومة على 750عامل.

و هكذا نلخص نظرية كينز في مقولته "هناك اوقات تحتاج فيها الى تدخل الدولة لجعل الرأسمالية تعمل لصالحنا" و ذلك بإنفاق المال في السوق و حتى ان وصلت الى الاستدانة لتحقيق معدلات الانفاق المرغوب فيه . و هكذا وجدت افكار كينز تأييدا كبيرا من قبل الرئيس الامريكي روزفلت الذي ذهب الى تبني سياسات اقتصادية للخروج من الازمة المالية قائمة على افكار كينز المتضمنة تدخل الدولة للحفاظ على حق العامل في التشغيل و الائتمان الاجتماعي الصحي ...الخ ، و هذه الخطة جعلت امريكا تحقق معدلات نمو مرتفعة خلال ازمة 1929 و حتى في عهد اوباما في 2009 الذي وضع خطة لتحفيز الاقتصاد باستعمال وسيلتين و هما زيادة الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب .

¹revue conjoncture : Keynes ; l'homme de l'année écrit par jean yves naudet (15-12-2009)

*العمل والدخل يحكماهما الاستثمار

ثالثا: الركود لدى كينز

- لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني ولا بد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر الانفاق الحكومي لإعادة التوازن .
- ان افراط في الانفاق الحكومي يؤدي الى الزيادة في مناصب الشغل و الانتاج حتى يصل لمرحلة التشغيل الكامل
- و بالمقابل فان نقص الانفاق الكلي يؤدي حتما للركود .
- كل زيادة في حجم الانفاق الكلي تؤدي الزيادة المتكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب المبلل الحدي للادخار .
- ترجع اسباب الركود عند كينز الى:
 - انخفاض حجم الانفاق الحكومي و ذلك عند انعدام توفر مصادر التحويل و استخدام سياسة انكماشية
 - ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار
 - تقييد حجم التسليف الى الناتج الوطني ، الامر الذي يؤدي تراجع حجم التمويل للقطاع الخاص .

رابعا: نظرية كينز للعمالة

يؤكد كينز في أطروحاته على ان اقتصاد السوق بإمكانه ان يستقر بشكل دائم عند وجود بطالة حادة ، حتى ولو كان يعمل بدون حواجز . و في كتابه المشهور "النظرية العامة" الذي طور تحليله الاقتصادي الكلي بوضع العلاقات السببية ما بين المجمعات الاقتصادية مثل: التوظيف ، الدخل و الاستهلاك.

من سهل ان نفترض انه في المدى القصير ، يعتمد العمل* على كل ما ينتج يؤدي اتاحة فرص العمل . إذن فكيف يتم تحديد مستوى النشاط؟ بالطبع حسب كينز يتم تعديل الدخل في المؤسسات على مستوى الطلب الفعال (الاستهلاك و الاستثمار) ، و كل انخفاض في الاستثمار يؤدي الى انخفاض الطلب الفعال و هذا ما يؤدي إلى تسريح العمال من المؤسسات و يصل حتى الى غلق بعض المؤسسات الصغيرة اذا ما كان الاستثمار ضعيف جدا ، و يستقر الاقتصاد على مستوى النشاط الذي يجعل العمال بدون مناصب شغل و على هذا الاساس كيف نفسر ضعف الاستثمار؟ عموما تواصل المؤسسات عملية الاستثمار اذا كان ذلك يجلب ارباح اكبر من سعر الفائدة الجارية و هذا ما اشار اليه التفسير الاولي للبطالة: اذا كان سعر الفائدة مرتفع جدا بإمكان الاستثمار ان ينشأ مستوى غير كافي لضمان التشغيل الكامل .

المحور الثاني: أزمة الرهن العقاري ونظرية كينز

شهد العالم في القرن الماضي ازمت اقتصادية متفاوتة التأثير تبعاً لمكان وزمان حدوثها. منذ حدوث أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 و الأزمة المالية لسنة 2008 . نحاول من خلال هذا المحور التعرض الى أزمة 1929 و أزمة 2008 اللتين تعتبران متشبهتان في الاسباب و الخطورة و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي

أولاً: مفهوم أزمة 1929

عرفت أزمة 1929 زيادة الطلب على العرض، حيث طرح في وول ستويت أكثر من 13 مليون سهم للبيع مرة واحدة دون مقابل لطلب، لتفقد الاسهم قيمتها و واصل¹ الانهيار بسبب ما يعرف "الذعر المالي" حيث تهافت المستثمرون على البيع لتوقعهم انخفاضاً حاداً في سعر الاسهم ، اذ بلغت خسائر في السوق المالية الأمريكية ب30 مليار دولار أمريكي اي ما يزيد عن الميزانية الفيدرالية آنذاك بعشر مرات الامر. الامر الذي جعل تدخل الدولة عن طريق سياسات وقائية للخروج من الازمة ، فالولايات المتحدة فرضت مزيداً من التعريفات الجمركية على نحو 20 الف صنف مستورد ، بعض الدول زيادة في الضرائب او تعريفات تجارية و في نهاية المطاف ادت الى تفاقم الازمة .

يشير بول دافيد سون الى انه حتى بداية سنوات الكساد الكبير لسنة 1929 ، كان اغلب الاقتصاديين يعتقدون ان اي تراجع في الركود سيجعل الأجور تتراجع مع الاسعار² . الامر الذي سيدشجع المؤسسات على توظيف العمالة العاطلة و بالتالي زيادة الاستهلاك و هكذا تدور عجلة الازدهار و يزداد التوظيف و معدل الدخل و يليه ارتفاع في الطلب على السلع و الانتاج و يعود الاقتصاد للازدهار مرة اخرى غير ان الاوضاع التي عاشتها الاقتصاديات الغربية خلال فترة الكساد الكبير قد القت بظلال كثيفة على هذا التصور الذي يقدمه الكلاسيكيون .

من بين الازمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التي مركبة ان لها تشابكات مع الازمات التي شهدتها النظام الرأسمالي عند السبعينات القرن الماضي (ازمة النظام النقدي الدولي ،، أزمة الطاقة. أزمة المديونيةالخ) و كلها ازمات هيكلية تكشف عن الطابع المتناقص البالغ العمق و التعقيد للنمو الاقتصادي

¹ www.Lesechos.fr du 25 /03/2016 :Keynes reveille-toi, la crise est encore la. Marc Motin

² CES, HALL archive ouvertes du 04/06/2013 n°48 notes sur keynes et la crises. Paulo Nakatavi , Remy herrar

الراهن للنظام الرأسمالي (اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ودول الاوروية من بينها بريطانيا التي عرفت نسبة 20% من العاطلين عن العمل في سنة 1930 ،حيث فسرها اياك ان تثبيت الاجور بنسب مرتفعة او زيادة تداول النقود تؤدي الى عدم تحفيز عملية التوظيف و في كلتا الحالتين يستحب ان تترك الامور لدوافع السوق و كل شيء يعود الي مجراه و هذا صعب تحقيقه في الاوضاع الاقتصادية الحالية

ثانيا: مفهوم أزمة الرهن العقاري

تعرف هذه الازمة تذبذبات العميقة التي تؤثر كليا او جزيا على مجمل المتغيرات المالية و حجم اصدار ، اسعار الاسهم و السندات ،اجمالي القروض و الودائع المصرفية و في مجملها أزمة العقارات نتيجة انفجار فقاعة السعيرة او فقاعة المضاربة .هذه الأزمة ليست بجديد للنظام الرأسمالي لكنها تعد أصعب و أقوى أزمة ¹

ثالثا: اسباب أزمة الرهن العقاري

في منتصف 2000 الى غاية سنة 2003 قلص الاحتياطي الفيدرالي اسعار الفائدة الموجهة من 6.5% الى 1% و ذلك من اجل تفادي الركود الاقتصادي ناتج عن تراجع مؤشر البورصة نتيجة لانهار اسعار الاسهم لشركات التقنية عالية التكنولوجيا و هو ما يعرف بفقاع "لدوت كوم"

انخفاض معدلات الفائدة بنسب عالية حتى وصولها الى 1% في عام 2003 و هو ما يعني بحسابات البنوك صفر تقريبا انفتح المجال امام ضعيفي الدخل لحصول على قروض من اجل شراء منازل حيث تم توجيه اكثر من 1000 مليار دولار من البنوك نحو سوق القروض العقارية عالية المخاطر و هو السوق الذي يتم فيه تمويل المقرضين الاكثر فقرا و الاقل وفاء بالولايات المتحدة .

-بعض المستثمرين الدوليين آمنوا على السندات ضد عدد السداد مما ادى الى تورط شركات التأمين.

-باعث البنوك الاستثمارية السندات المستثمرين عبر العالم و لذلك تورطت بنوك استثمارية عالمية.

-انخفاض حاد في مبيعات السيارات و على رأسها اكبر المجموعات الامريكية (فورد و جنرال موتورز) و قد هدد توقف هذه الشركات ببطالة اصابت حوالي مليوني عامل و كان ايضا من مظاهر هذه الازمة هو الزيادة في منح القروض الى الافراد من قبل البنوك و المؤسسات المالية خوفا من نقص السيولة و صعوبة استردادها.

¹ www.the faire economy.com du 19/10/2008

-تمثل القروض العقارية عالية المخاطر لمعظم الديون ير راشدة الذي كانت سبب الرئيسي لحدوث الازمة في الولايات المتحدة حيث هذه القروض كانت تقدم من قبل البنوك الاستثمارية والمؤسسات الرهن العقاري للمشتريين عادة ما كانوا معسرين بسبب مداخيلهم المنخفضة و فرص العمل دائماً يرامنة لم تتردد البنوك المحلية في منح القروض لان هذه العملية تعود الى بنوك عقارية عملاقة فريدي ماك و فاني ماي حيث اصدرت هذه البنوك اوراق مالية عن طريق محفظة القروض الائتمان العقاري و بيعها للبنوك في جميع أنحاء العالم .

-حافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر فائدة منخفض جدا لفترة طويلة التي ولدت الطفرة¹ العقارية .

-المصرفين كانوا جشعين نظرا للمكافآت المقدمة عن طريق ارقام محققة التي تمثل جزء كبير من مكافئاتهم حتى تعرضوا الى مخاطر سواء على شكل القروض او على شكل مضاربة .

- كل من قطاع المصرفي و المالي تعرضا الى تعديل طفيف و تليه العولمة بطريقة غير منضبطة ، و بالتالي ثم البيع بكمية كبيرة من الاوراق المالية المصحوبة بالمخاطر بشكل رهيب و معقدة للغاية ثم بيعها للبنوك و كل هذه التعقيدات تزايد مع جميع الدول المصنعة

رابعا: وضعية الاقتصادية في بعض دول العالم

تراجع الانتاج البلدان الصناعية ابتداء من فصل ثاني لسنة 2008 و خصوصا عند افلاس بنك ليمان براذرز التي تسببت في الركود ، حيث تراجع الانتاج المحلي الختام في منطقة اليورو لسنة 2009 بـ 4% في الحين تراجع نفس المؤشر في فرنسا بـ 2.2% ، 2.4% في الولايات المتحدة الأمريكية و 5.2% في اليابان و قد تراجع نمو الناتج المحلي الختام من 3.5% لسنة 1989 الى -0.5% لسنة 1991 ثم 0.8% لسنة 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ، اما خلال فترة 2000 و 2002 طردت مؤسسات الاتصال حوالي نصف مليون عامل ، اما معدل البطالة انتقل من 4% لسنة 2000 الى 5.8% لسنة 2002 ، اما في فرنسا قدر عدد البطالين بـ 5.78 مليون و في الاتحاد الاوروبي قد بلغ 22 مليون و هذا الجدول يلخص معدل النمو السنوي خلال فترة 2009-2011

¹ Revue point virgule : L'intérêt des crises financières internationales du 13/11/2016

جدول رقم 1: الناتج المحلي الخام بالنسب %

2011	2010	2009	الدول / المناطق
1,4	0,9	-2,2	فرنسا
1,7	1,8	-4,9	المانيا
1,6	0,8	-4,9	بريطانيا
1,6	-0,9	-3,9	اسبانيا
1,1	0,5	-5,9	اطاليا
2,00	2,5	-2,4	الولايات المتحدة
1,6	2,2	-5,2	اليابان
9	10	8,7	الصين
4,6	3,9	-7,9	روسيا
1,8	0,9	-4	منطقة اليورو
1,8	0,9	-4,1	الاتحاد الاوروبي
1,8	1,7	-3,4	دول ذات اقتصاد متقدم
3,8	4,4	-2,3	أمريكا اللاتينية
3,7	-3,6	_1	العالم

المصدر: FMI; OCDE

تتعرض هذه الازمة على مجمل المؤسسات بالإفلاس في الدول الأوروبية و الولايات المتحدة حيث عرفت مؤسسات فرنسا افلاس 10% ما بين 2008-2009 لقد حدث نفس الشيء في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ افلاس مؤسساتها ب 61000 و اتبعها تدميرا اكثر من 8 ملايين وظيفة مع بداية 2008 ، و في نفس الوقت ارتفع معدل البطالة من 4.8% الى 9.5% مع ذروة بلغت 10.2% في 2009 اما في فرنسا انتقل معدل البطالة من 9.5% لسنة 2008 الى 9.9 لسنة 2010 .

العراقيل المالية التي تعانها تقريبا كل المؤسسات اجبرتها الى تسريح العمال او خلق مناصب شغل اقل مما كان فيه قبل الازمة الحالية مما ادى بذلك الى انخفاض

مداخيل المستهلكين، وفي نفس الوقت انخفاض الطلب الذي كان سببه تدهور في الميراث العقاري¹ وانكماش العائدات الفعلية او المتوقعة، وبالتالي انخفاض مبيعات المؤسسات و صاحبها تقليص في مستوى الناتج و مناصب الشغل ،اما بخصوص الدين العام نجد إنجائترا بلغها دينها بالنسبة للناتج المحلي الخام 40% ما بين 2007-2014 ،فرنسا قدر ب20% خلال نفس الفترة شهدت ألمانيا نفس المشكل في ماي 2010 ،حيث بلغت نسبة الدين العام ب76.7% اما الولايات المتحدة² الامريكية قدر ب 92.6% و 124.1% في اليونان و 227.3% في اليابان .

تأثر العالم العربي، بالأزمة المالية العالمية (الرهن العقاري) تأثيرا سلبيا و هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى حسب ظروف الدولة و قطاعاتها ،و ذلك اعتمادا على درجة التفتح و الاندماج بالأسواق المالية الدولية ،و كلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة مع ولايات المتحدة الأمريكية يؤثر سلبيا بدرجة عالية على الدول العربية.

و مع انخفاض الطلب العالمي و الذي برز في بداية عام 2009 ن ،ادى إلى حالة من الركود في الأسواق العربية نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار النفط ،و انخفاض حجم المبادلات التجارية على مستوى العالمي.

أكدت عدة دراسات أن الانفتاح نحو العالم و بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، يؤثر سلبيا على الدول العربية ، و من هنا صنفت هذه الدول إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى : و هي دول مجلس التعاون الخليجي³ التي تتسم أنظمتها المالية و التجارية بالتفتح نحو العالم و تعتمد في معاملتها التجارية على النفط ،الغاز، و البتر و كيمياويات. و مع تراجع الحاد للأسعار في اسواق النفط العالمية خلال النصف الثاني من سنة 2008 أدى إلى تقليص الفوائض المالية لدول الخليج و كذا السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي و قطاع الأعمال ، و خروج التدفقات المالية الأجنبية حيث أصبحت تخدم عمليات المضاربة أكثر من الاقتصاد الحقيقي ،و العديد من القروض المستحقة للمؤسسات المالية العالمية خلال الأزمة كانت بحاجة إلى إعادة التمويل مما أدى إلى تعرض عدد من شركات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص لمخاطر إعادة

1 Cahier français n °359 : les politiques économiques a l'épreuves de la crises

2 www.oekosozialinus.net comprendre la crise actuelle .Saral Sarcar publie par initiative okodozilismus

3 www.amf.org.ae

جدولة الدين وزيادة تكلفة التمويل وتراجع الاستثمارات.

شهدت البورصات الخليجية، تراجعاً حاداً في تداولتها حيث عزا محللون ماليون هذا التراجع إلى إشهار إفلاس بنك ليمون برذرزن كما انخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها منذ سنة ونصف وذلك مع هروب المستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بتداعيات الإضرابات الأخيرة في قطاع المالي الأمريكي.

مع تذبذبات لأسعار البترول (150 دولار للبرميل - 77 مليار دولار خلال نفس السنة). مما يؤثر على وضع الموازنات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي، ومن الأسوأ ان هذه الدول هذه الدول تمتلك صناديق سيادية تستثمر في الخارج وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، و من الممكن ان هذه الصناديق في بعض المؤسسات المالية المتعثرة¹، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيه الدول الخليج تقدر ب 4 مليار دولار لسنة 2009 .

المجموعة الثانية: يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية، حيث الطلب العالمي و الأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتقدمة في هذه الدول والمسيرة للمدورة الاقتصادية العالمية، أي النفقات الحكومية ترتفع بإرتفاع إيرادات النفط و العكس صحيح.

القطاع المصرفي، المالي والمحلي لهذه المجموعة لم يتأثر بدرجة بالغة وهذا راجع الى عدم ارتباط النظام المصرفي المالي بالنظام المصرفي العالمي بصفة مباشرة. غير أن هذه الاقتصادات، تأثرت اثر انخفاض الطلب على النفط والتأجج عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية. بالاضافة قامت كل من الجزائر وليبيا بتخفيض حصصهما الانتاجية خلال فترة 2008-2009 وحتى المؤتمر الأخير لسنة 2016.

و كنتيجة لذلك، تراجع حجم الصادرات النفطية 28 % في المتوسط في سنة 2009، و من جهة أخرى، نجد الجزائر جاءت بنسب جديدة للقطاع غير النفطي في ضوء الزيادة الكبيرة في المحصول الزراعي للحبوب، وكذلك استمرار الانفاق العام بمستويات عالية في تطوير البنية التحتية في إطار البرنامج الوطني لتطوير البنية التحتية، فظلاً عن تراكم إيرادات قبل بروز الأزمة. إلا أن تراجع في أسعار النفط أدى إلى آثار سلبية ولكن بدرجة غير متفاوتة.

المجموعة الثالثة: بوجه عام هذه المجموعة لم تشهد تذبذبات في الأسواق المالية لأنها تعتمد على الموارد الادخارية و المالية المحلية، تواجد محدود للاستثمار الأجنبي المؤسسي

¹ مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية 2013 العدد 37) www.iasj.net

في عدد من الأسواق ذات سيولة مرتفعة.

يعتمد اقتصاد المصرفي لهذه المجموعة (أردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب و موريتانيا) على موارد الإقراض المحلي. وبالتالي لا تبتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية. غير أن الصدمات الخارجية انتقلت إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة و شركائها التجاريين الرئيسيين في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تعدت صادراتها على أسواق الدول المتقدمة بدرجة الأولى، و كذلك معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، تحويلات العاملين بالخارج و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن الأزمة بدأت تعرف آثارها السلبية، عند تراجع الطلب على الائتمان المصرفي في ضوء انكماش الطلب الخارجي و انخفاض التجارة الخارجية العالمية، كما أن أجواء عدم اليقين التي أحدثتها الأزمة العالمية في الأسواق المحلية أدت بالمصارف التجارية الى اتباع سياسة احترازية تمثل في عدم التفريط في الموارد المتاحة لها تقاديا لتزايد حالات التعثر و عدم السداد، وذلك بالرغم من توافر السيولة لديها.

و خلاصة مما ذكر آنفا الجدول 2 يوضح ذلك.

جدول رقم 2 : معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لفترة 2006-2010

الدول	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط معدل النمو العالمي	4	3,7	2,05	0,9	3
معدل النمو العالمي مرجحا بمكافئ القوة الشرائية للدولار PPP	5	4,9	3,6	1,9	3,9
الدول ذات الدخل المرتفع	3	2,6	1,3	0,1-	2
دول منطقة التعاون و التنمية	2,9	2,4	1,2	0,3-	1,9
الولايات المتحدة	2,8	2	1,4	0,5-	2
الدول النامية	7,7	7,05	6,3	4,05	6
دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	5,3	5,8	5,8	3,9	5,2

المصدر: economic prospects, 2009 P 17

المحور الثالث : كينز والإصلاح النقدي

تصور كينز للنظام بعد الحرب . و من اجل ذلك حدد ثلاث شروط لضمان الاقتصاد من الازمات المتكررة :

الشرط الاول: السيولة الدولية يجب ان تكون مضمونة في جميع الظروف بمعنى لا ذهب لا عملة اي بلد تكون اساس النظام .

الشرط الثاني : يتخذ النظام تباطئي سياسات الافتراس للتجارة الخارجية وكذا السياسات التي تهدف الى اعادة تمويل عجزها الخاص من قبل الدول المجاورة

الشرط الثالث : و اخيرا يسمح للنظام الى اقصى الحرية الممكنة للبلدان على اجراء سياسات التشغيل الكامل و التنمية . فالشرط الاول ينطوي على تمزيق الكلي مع النظام ليومنا هذا .

أولاً: كينز ونقد لقاعدة الذهب

قدم كينز نقد ميكر لقاعدة التبادل بالذهب ،لقد احتشد بفكرة العملة الدولية في سنة 1938 و هي بنكور ، وهذه النقود لا تقبل تحويل الى الذهب حيث وضع كينز بدقة مع اداة استخدام الذهب او اي معدن اخر كعيار للعملة ، و هدفه الرئيسي من هذا الموقف تتمثل في محاولة تطبيق العلاقات التجارية الدولية نفس قواعد التمويل التي كانت موجودة في اطار اقتصاد ملق ، و دعى الى خلق بنك التسوية التي تعمل على منح قروض للبنوك المركزية للدول الاعضاء في بنكور (قابلة التحويل للعملة الوطنية) وهذا حسب الحاجة ، أكد كينز في سنة 1943 على ان بنك التسوية¹ و اتحاد النقد الدولي ليست مصرفا بديلا للبنك التنمية و اعادة التجديد كما خطه . و لذلك قضية مساعدات التنمية منفصلة عن التعافي من الشروط التجارة الدولية و ما نجده في امريكا يعاكس هذا الامر مع الارتباك الحالي التي تعانيه هذه الدولة مع محاولة وضع التجارة كنموذج رئيسي للتنمية .

أما سعر الصرف الثابت (قابل للمراجعة) عرف تدريجيا تنازل في السوق في مؤتمر جاميكا لسنة حيث 1973 اصبح سعر الصرف القائم متماسك مع التقدم ايدولوجية النقودية و نيو الليبرالية التي ادت الى التقلبات المفاجئة التي عرفها العالم مند السبعينات ، و طبيعة المتزايدة للمضاربة في النظام وصولا الى الازمة الحالية .

¹ Document de travail du centre d'économie de la sorbonne Keynes et la crise n°48-2013 écrit par remy Herrera et autres

ثانيا : ازمة المديونية

من ازمة 1929 الى مختلف الازمات المتتالية متبوعة بالانعكاسات على المجتمع و الاقتصاد الذي فسرها الاقتصاديون الأرثوذكسين بانها راجعة الى عدم المساواة في توزيع المداخيل و الثروات ،ولا تعود الى مشكل الانتاج السوق او الندرة، على هذا الاساس مع انحطاط مفهوم التنظيمي الليبرالي للاقتصاد السوق تدخل كينز بمفهومه على ضرورة تدخل الدولة في شكل عقلانية الاقتصاد و الرفاه في المستقبل .

مع تطور ازمة المديونية 1982 التي كانت مرتبطة بالمرافق التي سهلت للدول النامية في توسعها بالديون مع اسعار فائدة باهظة التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية .

الاطاحة الى حد كبير للبنك العالمي في هذه الآونة ،اغتم صندوق النقد الدولي الفرصة بفرض سياسات اقتصادية على الدول ذات مشاكل مالية ،لقد جاءت هذه التحولات عندما أصبحت الليبرالية الجديدة ايديولوجية اقتصادية مهيمنة و اهذا الغرض سعى صندوق النقد الدولي الى فرض قابلية تحويل حساب جاري و هكذا كذلك حساب راس المال ،بمعنى تحرير رؤوس الاموال ثم اصبح صندوق النقد الدولي المحرض الكلي و الاوسع لعمليات الجهنمية رغم عدم اكتسابه لوسائل الازمة من اجل كبح هذه المديونية .

ترجع الاضطرابات المالية الى العنف التي فرضته امريكا و الصندوق عند تحرير الكلي لسوق المالي وعدم قدرتها لمراقبة هذا اسوق التي نتج عنه التعقيدات التالية :

- تخصيص القروض المشوهة بصفة دائمة لتمويل الاقتصاد الدولي و تشديد على ضرورة الاصلاحات حسب منظور هذه الهيئة ،تواصلت هذه التذبذبات الى غاية بروز الازمة المالية الحالية .

- اذ شاء استراتيجيات مفترسة للتجارة الدولية التي ادت بدورها الى الاختلافات للدول المتقدمة عن طريق اثار انكماشية الاجور التي كانت تحفزها .

- ان ازمة المديونية التي عرفتها امريكا ،بريطانيا و اسبانيا كانت منبع الرئيسي للازمة الحالية حيث يشجعون الدول على تطبيق سياسات حمائية التي وصلت الى مضاعفة الفوضى و عدم الاستقرار.

و كان بالضبط نوع من الحلقة المفرغة التي اوصى كينز تجنبها عن طريق دمج مبادئ الاتخاذ النقدي مع معدن الصرف الثابت و قابل للمراجعة ،و دور بنكور ، قواعد التجارة و كذا مراقبة رؤوس الاموال من اجل اعطاء لمختلف الدول وسائل حقيقية للسيادة الاقتصادية و لا تعود بزعة الاستقرار على الدول المجاورة النتيجة

الجيرة التي تتمثل في احياء سياسات الرقابة على الصرف لدولة ماليسيا وروسيا.¹ النظام جله في ازمة الذي سببه تحرير القواعد المالية التي ادت الى تكهنات مفتوحة للفضاءات المتعددة (منذ عقود لاجل الموارد الاولية ومشتقات وسائل المالية) وهذا ما توقعه كينز حيث هذه الوضعية وصلت الى منع الحصول على السيادة الاقتصادية الا في حالة سياسة الافتلاس على دول المجاورة او تجارة الدولية وهذا ما ساهم في خلق المزيد من عدم الاستقرار.

• النظام في ازمة لان الهيئات الدولية التي تدير العالم، فقدوا المصدقية الشرعية سواء كان الصندوق النقد الدولي او خزينة امريكا التي لم تعد قادرة على تسيير ازمة امريكا، لقد بين كينز في سنة 1941 بان السيطرة على مراقبة رؤوس الاموال و تدابير الحمائية تساعد على خلق فضاءات الاستقرار عند وجود تدبذبات .
ثالثا: كينز و الازمة الاقتصادية

كما ذكر من قبل ان ادلاع الازمة كان في الولايات المتحدة الامريكية سواء ازمة 1929 او ازمة المالية الحالية 2008. قام الرئيس فرانكلين روزفلت سنة 1933 بانتعاش الاقتصاد عن طريق اعادة فتح البنوك السليمة وذلك عند توفر السيولة المالية ولتأمين السيولة لذلك وجب سحب الودائع الامريكية من الصارف العالمية و خصوصا الاوروبية و تصحيح استخدام الاوراق المالية من خلال اذشاء لجنة تبادل الاوراق المالية سنة 1934 .

انتقلت هذه الازمة الى سائر الدول الرأسمالية في العالم و خصوصا بريطانيا فرنسا و المانيا لذلك قرر الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على فتح مشاريع كبرى بهدف تشكيل اكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة، ومن اجل ذلك قام بإنشاء مكاتب التوظيف، التوسع في المشاريع الانمائية و الاجتماعية و هذا ما نراه في تحليل الكينزي لمعالجة او من اجل تفادي الازمات المتكررة²

و من جهة اخرى ابرز كينز خصائص النقود التي تجعل التامين بجميع الحوادث التي تحدث في المستقبل، مع الحذر من السيولات اضافية و خفض في معدل الفائدة لان كل الاعوان يفضلون حفظ النقود وهذا النوع من الصعوبات التي تلقت البنوك المركزية في اعقاب الرهن العقاري، وفي اطار فشل تقريبا كل القطاعات بالنسبة لقدرة البنوك

¹ Revue point virgule : L intérêt des crises financières international

² Revue Atlantico du 09/08/2016 « J.M.K » écrit par Jean Marc Sylvestre

الخصوصية في تسديد الديون ، و كل مؤسسة ليست لها القدرة في اقراض مؤسسات اخرى حيث يفضلون عزومة على السيولة و تبعها ارتفاع في سعر الفائدة ما بين البنوك و انكماش قروض المؤسسات و بالتالي ظهرت حرب الأعصاب الاقتصادية.

تقريبا كل الحكومات واجهت تدهورا اقتصاديا باتخاذ كل التدابير العقلانية على مستوى الاقتصاد من اجل وضع جدول و تحديد مدة الركود بدلا من انقراض القطاع المصرفي ، ثم تنفيذ مخططات انعاش الاقتصاد للدول التي تعرضت الى هذه الازمة و على سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية ، قدمت 800 مليار دولار اما اوروبا قدر ب 200 مليار يورو (فردسا تدعم المؤسسات اما بريطانيا تدعم القدرة الشرائية للمستهلك) و هذا ما قدمه كينز في كتابه نظرية العامة . و استجابت الدول المصنعة الكبرى للازمة الحالية بطريقة كينزية عند ضخ مبالغ ضخمة للإنفاق الى مختلف المؤسسات التي هي في خطر لتحفيز الاقتصاد ، في بعض الحالات اعادت الولايات المتحدة مراقبة بعض المؤسسات الكبرى الفاشلة مثل: فاني مارك، فريدي مارك AIG، وجنيرال موتورز، رويال بنك... الا ان هذه الوضعية (ضخ السيولة) قد تؤدي بالصحة مرة اخرى للتضخم بدرجة عالية لان جزء كبير من السيولة تم خلقها

خلاصة :

- تقرر حاليا في جميع انحاء العالم حشد مئات من اليورو من اجل انقاذ البنوك الفاشلة لمساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية الزيادة المصنعة للقدرة الشرائية واصبحت الهياكل الانتاجية غير مناسبة بلوغ نقاط التوازن
- في الواقع لم تخلق اي ثروة و اثما انتقالها من المواطنين الى جهات اخرى و ما يلاحظ ان تمويل النفقات الضخمة يتم عن طريق خفض في الضرائب و تقليص في القدرة الشرائية بصفة غير مباشرة .
- ما يلاحظ ان الحكومات ارتكبت اخطاء عديدة عند ضبط او تعديل المشاكل الاقتصادية المختلفة من خلال الانفاق العام (تمويل من قبل الدين العام او الضرائب) التي لا تولد ثروات جديدة، تقريبا كل هذه البرامج تهدف الى نزع بعض الثروات التي تم انشاؤها لاستخدامها للحصول على السلع مختارة عشوائيا من قبل السياسيين و البيروقراطيين ، و هكذا نجد وصفات الكينزية القديمة التي جرفتها الامواج و اظهرت عدم كفاءتها و ضررها تعود الى مجرها بقوة و لأفة و هذا عند تقديم فكرة العملة المشتركة الدولية في سنة 1941 بدلا من فرض الهيمنة النقدية التي اعتمدت عليه الولايات المتحدة الامريكية .

- إن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هو المبالغة في تحرير القطاع المالي المصرفي.
 - تأثرت اقتصاديات الدول النامية بالأزمة بشكل متفاوت نسبيا بسبب وجود علاقة ترابط مع الأسواق المالية العالمية ويعتمد على درجة الاندماج.
 - لا بد من إعادة النظر في نظام العالمي عند ما حدد الدولار كعملة دولية و البحث عن سلة عملات جديدة قيادية من غير الدولار.
- المراجع:

- 1) www.les-echos.fr du 25-03-2016
- 2) www.iag.net 2013 revue de l'université de Baghdâd n° 37
- 4) www.the-faire-economy.com du 19-10-2088
- 5) www.oekosozialinus.net
- 6) revue conjuncture n°1296 du 15-12-2009
- 7) revue atlantico du 09-08-2016
- 8) revue point-virgule :l'intérêt des crises financières internationales du 13-11-2016
- 9) revue sociale : le modèle keynésien pour dompter les crises de l'économie n° 23-2012
- 10) CES n°48 du 04-06-2013 : notes Keynes et la crise
- 11) revue sciences humaines du 15-04-2009 : Keynes et la fragilité des économie financières
- 11) rapport : la crise financière : cause, conséquences, solutions(2009)
- 12) cahiers français n° 359 : les politiques économiques à l'épreuve de la crise
- 13) Keynes, lucas d'une économie à l'autre : Michel de vroey. Edition dalloz 2009
- 14) Keynes : Gerard henry marie. Editon armand colin 1997

معالجة العجز الموازي في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل

أ. رقيب زيمان *

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور العجز الموازي في الجزائر، وأهم عوامل تناميته خلال الفترة الممتدة بين 2000-2016، وقد توصلنا إلى أن الارتفاع المستمر للإنفاق الحكومي وانحصار مصادر تمويله من الأسباب الرئيسية لتفاقمه في السنوات الأخيرة، ما يتطلب ضرورة إرساء متطلبات حوكمة نفقاتها العمومية واستدامة تمويل الميزانية من خلال البحث عن مصادر تمويلية بديلة للعوائد النفطية، وذلك بتنوع مصادر الدخل الوطني، إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، تنويع القاعدة الإنتاجية وتفعيل ميكانزمات السوق بمختلف أشكالها.

الكلمات المفتاحية: العجز الموازي، حوكمة الإنفاق العمومي، أسعار النفط، استدامة المالية العامة .

The budget deficit treatment in Algeria between public expenditure rationalization requirements and the need for sustainable sources of funding

Abstract:

The purpose study was aimed to present the evolution of the budget deficits in Algeria during the period of 2000-2016, We have reached that, the continuing rise of public expenditure and the decline of its funding sources are the most important factors increasing the deficit;

In front of this situation, must Algeria to sustained its budget financing, through the rationalization of the public expenditure, and by searching for the alternative sources of financing without oil revenues, through diversifying sources of national income, and the diversification of

* طالبة دكتوراه - جامعة فرحات عباس - سطيف 1.

the production base and activating the mechanisms of the market in various forms.

Key-Words: Budget deficits, public expenditure rationalization, Oil prices, Fiscal sustainability,

مقدمة:

أطلقت الجزائر العنان لسياستها الإنفاقية بعد الطفرة غير المسبوقة في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك من خلال سياسة الدولة الاجتماعية ومختلف برامجها التنموية (برامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو وتوطيده)، وقد انعكس ذلك على موازنة الدولة التي عرفت مجزا حسليا يكاد يكون مستدام في ظل السياسة الحذرة التي انتهجتها في تسيير عوائد مواردها النفطية بما يتماشى مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، حيث تم تحديد سعر مرجعي لبرميل النفط (37 دولار منذ 2007)، تحسب على أساسه إيرادات الجباية البترولية المخصصة للميزانية، في حين يتم صب الفائض في صندوق لضبط الموارد، يستعمل رصيده في معالجة اختلالات الميزانية لاحقا.

إلا أن الأزمة النفطية التي برزت بشكل جلي منذ النصف الثاني من سنة 2014 ألقت بظلالها على مختلف عناصر الموازنة، فمن جهة عرف الإنفاق العمومي حدوده القصوى، ومن جهة أخرى حدث تراجع حاد في إيرادات الدولة بما في ذلك رصيد صندوق ضبط الموارد الذي ينتظر أن يصبح صفريا سنة 2019، إذا تواصلت السياسة الإنفاقية بنفس الوتيرة، وعليه فالتحدي القائم أمام الجزائر اليوم هو ضرورة ضبط سياستها الإنفاقية من أجل استدامة تمويلها، وبناءا على ذلك تحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن لحكومة الإنفاق العمومي الحد من العجز الموازي في الجزائر في ظل انحصار مصادر تمويل الموازنة؟

وتتدرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تقاوم العجز الموازي في الجزائر؟
- ما هي متطلبات حوكمة الإنفاق العمومي في الجزائر؟
- ما مدى قدرة الجزائر على استدامة تمويل موازنتها في ظل تهاوي أسعار

النفط؟

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة أعلاه، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- تطور العجز الموازي في الجزائر 2000-2016؛
- متطلبات حوكمة سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر؛
- تنوع مصادر تمويل النفقات كرافدة لاستدامة المالية العامة في الاقتصاد الجزائري.

1- تطور العجز الموازي في الجزائر 2000-2016

عرفت الجزائر عجزا مستمرا في موازنتها العمومية منذ بداية الألفية تحت تأثير عوامل متعددة بعضها متعلق بتوسع الإنفاق العمومي والبعض الآخر متعلق بأساليب إدارة إيراداتها، وفيما يلي سنحاول متابعة تطوره خلال الفترة 2000-2016، وإبراز أسباب ذلك.

1-1- تعريف العجز الموازي:

يعرف العجز الموازي بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز للنفقات العامة عن الإيرادات العامة⁽¹⁾.

1-2- تحليل تطور العجز الموازي في الجزائر 2000-2016 :

لقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق العمومي إلى اتساع الفجوة بين نفقات الدولة وإيراداتها، ما انعكس بشكل واضح على توازن الموازنة، وذلك رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة عند ضخ الموارد البترولية في الدائرة الاقتصادية، تجنبا للضغط النقدي الناجم عن إغراق السوق الوطنية بالنقد في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. لكن رغم جهود الدولة المتواصلة في تطبيق السياسات الإصلاحية فقد ظل اختلال الميزانية واضحا لفترة زمنية طويلة. والجدول الموالي يرصد لنا تطورات الرصيد الموازي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (01): تطور الرصيد الموازي للفترة 2000-2016

السنوات	إيرادات الميزانية بالمليار دينار	نفقات الميزانية بالمليار دينار	رصيد الميزانية	تطور رصيد الميزانية %	تطور الناتج المحلي الخام (10 ³ DA)	رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الخام
2000	1138,9	1199,8	-60,9	-	4123,5	
2001	1400,9	1471,7	-70,8	15,25	4227,1	-1,67
2002	1570,9	1540,9	30	142,37	4522,8	0,06
2003	1520,5	1730,9	-210,4	-150,4	5252,3	-4
2004	1599,3	1859,9	-260,6	23,57	6149,1	-4,23
2006	1835,5	2543,4	-707,9	93,72	8501,6	-9,3
2007	1951,4	3194,9	-1243,5	75,66	9352,9	-13,3
2008	2895,2	4188,4	-1293,2	4	11 043,7	-11,7
2009	3275,4	4199,7	-924,3	-20,53	9968,0	-9,3
2010	3056,7	4657,6	-1600,9	-270	11 991,6	-13,4
2011	3474,1	6085,3	-2611,2	63,10	14 588,6	-17,9
2012	3804,5	7054,4	-3249,9	24,46	16 208,8	-20,1
2013	3890,8	6635,6	-2744,8	-15,54	16 643,8	-15,5
2014	3902,7	7153	-3250,3	10,41	17 205,1	-19,9
2015	4684,6	8858,1	-4173,5	20,40	17807,3	-23,4
2016	4747,4	7984,1	-3236,7	-22,45	-	-

Source : - Ministère des finances, Direction Générale de prévision et des politiques.

- Loi de finance 2015 et Loi de finance 2016 , sur le site web <http://www.Premier-ministre.gov.dz>

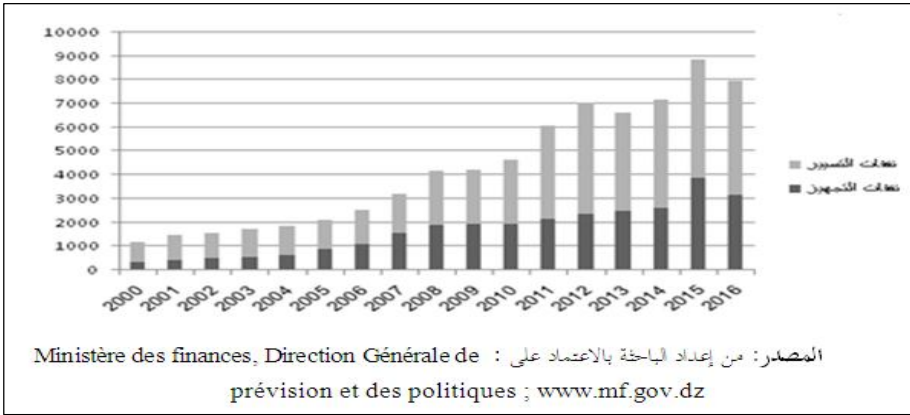
يتضح لنا من الجدول رقم (01) التزايد المستمر في وتيرة العجز الموازي خلال الفترة (2000-2016)، حيث انتقل بالأرقام المطلقة من حوالي 60 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 3236 مليار دينار (ارتفاع يتجاوز 52 مرة) سنة 2016، فبعدها كانت نسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الخام تمثل حوالي 1.5% سنة 2000 انتقلت إلى حوالي 23% سنة 2015⁽²⁾، ويمكن إيعاز أسباب تنامي هذا العجز إلى:

- تزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوطيده في الفترة ما بين 2001-2015، حيث تواصل ارتفاع النفقات من 1199.8 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 8854.1 مليار دينار (7,4 مرة) سنة 2015، مع تسجيل انخفاضها إلى حدود 7984,1 سنة 2016، أي بحوالي 10% مقارنة بسنة 2015، بسبب سياسات التقشف والحكومة التي انتهجتها الحكومة.

- التطورات التي عرفتها إيرادات الدولة، خاصة فيما يتعلق بإيرادات الحماية البترولية التي تمثل نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يقدر متوسط مساهمتها بحوالي 54% خلال الفترة المدروسة، وعموما فقد عرفت إيرادات الميزانية ارتفاعا من 1138,9 مليار دينار سنة 2000 إلى ما يقارب 4747,4 مليار دينار سنة 2016، بما يمثل حوالي (4,2 مرة).

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، المترامن مع ارتفاع حجم الإنفاق العمومي جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، والتحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية حسب صندوق النقد الدولي هو ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية وتفعيل القاعدة الإنتاجية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية الدورية⁽³⁾. أما فيما يخص تطور النفقات العمومية حسب هيكلها، والذي ينقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز وفقا لقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، فيمكننا إبراز تطورهما من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكل النفقات العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) 2000-2016



يتضح من الشكل أعلاه أن سياسة الإنفاق الحكومي من سنة 2000 إلى سنة 2009، تميزت بالارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث تعدت 48% وذلك نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، لتعرف نفقات التجهيز تراجع نسبي منذ سنة 2009 في مقابل تنامي نفقات التسيير، حيث بلغ متوسط نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة خلال الفترة: 2008-2016، حوالي 60,09% وذلك راجع للآثار الناجمة أساسا عن الرواتب والتعويضات التي تستحوذ في المتوسط على حوالي 35% من نفقات التسيير، بالإضافة إلى التحويلات التي تستأثر بنسبة 40%، ثم فوائد الدين العام بنسبة 7%، وأخيرا نفقات المعدات والأدوات بحوالي 18%⁽⁴⁾.

2- متطلبات حوكمة سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر

يعتبر موضوع حوكمة الإنفاق أو رشادة النفقات من المواضيع المستجدة في ظل الأزمات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة، لاسيما الاقتصاديات الريعانية والتي منها الجزائر، التي تسعى لارساء متطلبات حوكمة نفقاتها بعد التوسع غير المسبوق في سياستها الإنفاقية.

2-1- مفهوم حوكمة الإنفاق العام:

يقصد بحوكمة الإنفاق العام تلك السياسات التي تستهدف زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن⁽⁵⁾. ولتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإنفاق في إطار تحكمه الكفاءة والفعالية يجب الالتزام بمجموعة من الضوابط والتي يمكن حصرها في⁽⁶⁾:

- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة؛

- فرض الرقابة على النفقات؛

- الحرص على تجنب الإسراف والتبذير؛

وعليه فإن حوكمة الإنفاق العام هي اعتماد الكفاءة من جهة من خلال تحقيق أكبر ناتج في إطار معقول من التكاليف، واعتماد الفعالية من جهة أخرى، باعتبارها مقياس للأهداف الإنفاقية المسطرة من قبل الدولة.

2-2- أساليب حوكمة الإنفاق العمومي في الجزائر:

إن تعقد العمليات المالية والدولية و بروز الأزمات المالية، آخرها كان الصدمة النفطية التي أدت إلى انخفاض المخزون المالي من المداخيل، وكذا تفاقم العجز الموازي في الجزائر، نتيجة لعجز هذه الأخيرة عن التحكم في إدارة مواردها المالية واتباع سياسة إنفاقية رشيدة للوصول إلى الأهداف المسطرة. بناء على ما سبق وضمننا لنجاح عملية حوكمة الإنفاق العمومي لا بد من انتهاج مجموعة من السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، نذكر منها:

أ- حصر حجم تدخل الدولة في الاقتصاد: وذلك قصد التقليل من نمو الإنفاق العمومي الذي ارتبط لفترة زمنية طويلة بتعاظم دور الدولة في المجالات الحكومية التقليدية كالأمن الداخلي والخارجي والخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات التعليم والصحة العامة، وكذلك بسبب تعاظم أدوارها في الإعانات والتحويلات⁽⁷⁾.

ب- حوكمة مصادر تمويل النفقات: عند تفحصنا لهيكل الإيرادات العامة نجد أن الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة، وذلك بنسبة متوسطة تمثل أكثر من 54% خلال الفترة 2000-2016، وعليه يجب الارتقاء بمصادر التمويل التقليدية إلى مصادر تمويل جديدة يمكننا من استدامة المالية العامة.

ت- إصلاح سياسات الإنفاق: أي العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية⁽⁸⁾، مع ضرورة مواصلة تعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي.

ث- الرقابة على الأموال العمومية: تعتبر الأموال العمومية وسيلة غير مباشرة لتدخل الدولة في مجالات متعددة، وطبعاً يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من طرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها⁽⁹⁾.

3- تنوع مصادر تمويل النفقات كرافدة لاستدامة المالية العامة في الاقتصاد الجزائري:

لقد أصبحت سياسة التنوع ضرورة لا بد منها خاصة في الدول الريعية نتيجة تعرض القطاع النفطي لصدمات مفاجئة والوقوع في شبك الررض الهولندي، وعليه يتوجب على صناع القرار في الجزائر إيجاد سبل وطرائق آمنة من أجل مقاومة التقلبات الاقتصادية الدورية.

3-1- أهمية تحقيق استدامة المالية العمومية:

إن الملاحظ لسيرورة الإنفاق العمومي وسياسة الميزانية عموماً في الجزائر باعتبارها من الدول الريعية يستشف أنها تتزامن مع الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها ترفع في الإنفاق العمومي في حالة الرواج وتسعى إلى تخفيضه في حالة الركود، وهو ما يعاكس أساسيات أو منطلقات التحليل الكينزي.

إن ارتباط سياسة الميزانية بأسعار النفط يجعلها تتميز بالهشاشة عبر الزمن، فالانخفاض الحاد له ينعكس على ارتفاع العجز الموازي إلى أعلى مستوياته⁽¹⁰⁾، رغم أن النفقات الاستثمارية والبرامج الاستثمارية ساهمت في رفع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذا الأخير لا يزال يمثل أكثر من 35% من الناتج المحلي الخام على مدار العشرين سنة الماضية.

في اعتقادنا، استدامة مالية الدولة في الجزائر تنطلق من ضرورة حماية الميزانية من تقلبات أسعار النفط، وذلك بتمويل النفقات الضرورية لاستمرار أنشطة الدولة انطلاقاً من موارد تتميز بالاستدامة، فإذا أخذنا بالاعتبار أن الميزانية العمومية يتم تمويلها بنسبة تتراوح بين 50% و60% من إيرادات الجباية البترولية (السعر الحسابي لإيرادات الجباية البترولية 37 دولار للبرميل في حين السعر التوازني يتعدى 80 دولار للبرميل)، وهو ما

يعكس هشاشة التوازن المالي للدولة، فكل تراجع لإيرادات النفط (تراجع كمية صادرات النفط متبوعة بانخفاض أسعاره) سيرهن أكثر فأكثر نفقات الميزانية، والتي عرفت توسع غير مسبوق، حيث تمثل حوالي 35% من قيمة الناتج المحلي، مع تسجيل حوالي 60% منها توجه لتسيير دواليب الدولة. وعليه لامناص أمام الدولة اليوم من حوكمة أساليب إدارة مواردها وتقليص الاعتماد على النفط في إعداد ميزانيتها وتقليص النفقات وحوكمتها.

3-2- التوزيع الاقتصادي من منظور الاقتصاد الجزائري:

لقد أضحى تنوع الاقتصاد ضرورة لا بد منها في ظل التغيرات المتعاقبة التي تطرأ على الدورة الاقتصادية ما يحتم على الجزائر تبني منهجية اقتصادية واضحة المعالم، وذلك بدعم قطاعات اقتصادية ذات مردودية في المدى المتوسط تعوض شيئا فشيئا مكانة النفط في تركيبة الناتج الوطني، وتساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن من مواصلة جهود التنمية الاقتصادية. وفيما يلي سنحاول إبراز أهم الروافد التي تقودنا إلى تحقيق توازن مالي مستدام.

3-2-1- ضرورة التخلي عن نموذج النمو التقليدي:

يعتبر النموذج الاقتصادي الذي يعتمد كثيراً على النفط نموذجاً غير قابل للاستمرار. وبالنظر إلى المستقبل، يرحح أن يظل الإنفاق العمومي مقيداً لسنوات قادمة. ويعني هذا أن نموذج النمو الذي ساد في العقد الماضي وكان يرتكز على تزايد أسعار النفط والإنفاق العمومي لن يكون صالحاً للتطبيق بعد الآن، وبدلاً من ذلك، ستحتاج الجزائر إلى زيادة تنوع اقتصادها للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية وإعادة توجيه الحوافز نحو توسيع قاعدتها الإنتاجية بهدف تفعيل عملية التصدير نحو الخارج. والوصفة المعتادة لتحقيق التنوع هي أن تعمل الحكومات على تحسين المؤسسات وإنشاء البنى التحتية والحد من القيود التنظيمية⁽¹¹⁾. ولعل مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط) في تركيبة الناتج إحدى أدلة التنوع وأكثرها شيوعاً. والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (02): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
الوحدة: %
2014-2000

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القطاعات الاقتصادية
7.57	7.54	7.69	9.44	9.81	9.22	9.74	8.39	القطاع الفلاحي
43.72	45.66	44.03	37.72	35.58	30.65	34.15	39.19	قطاع المحروقات
5.12	5.28	5.53	6.31	6.76	7.45	7.45	7.04	القطاع الصناعي (خارج المحروقات)
8.82	7.93	7.46	8.26	8.47	9.06	8.49	8.12	قطاع البناء والأشغال العمومية
20.52	19.81	20.08	21.19	21.17	22.2	21.8	20.43	قطاع الخدمات
								القطاعات الاقتصادية
								القطاع الفلاحي
								قطاع المحروقات
								القطاع الصناعي (خارج المحروقات)
								قطاع البناء والأشغال العمومية
								قطاع الخدمات
								المتوسط
								القطاع الفلاحي
								قطاع المحروقات
								القطاع الصناعي (خارج المحروقات)
								قطاع البناء والأشغال العمومية
								قطاع الخدمات
								2014
								2013
								2012
								2011
								2010
								2009
								2008
								2007

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:

<http://www.ons.dz>

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة قطاع المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي سجلت زهاء 36.53%، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على هشاشة القطاعات الأخرى، إذ تساهم بقسط ضئيل في تركيبة الناتج المحلي الخام، فقطاع الفلاحة لم تتجاوز نسبة مساهمته 8.72% كمتوسط للفترة من حجم الناتج المحلي الخام، أما القطاع الصناعي فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام لا تتعدى 5.66% كمتوسط للفترة، وعليه فالتحدي المطروح أمام صناع القرار اليوم هو تفعيل دور هذه القطاعات في النسيج الاقتصادي الوطني وإصلاح هذا التركيز القطاعي وذلك من خلال مواصلة سياسة الإصلاحات والدعم والتحفيز.

3-2-2- إصلاح تشوهات القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني التركز في الموارد الطبيعية وقلة التنوع، فإن للقطاع الخاص دورا كبيرا في ذلك، فتمو القطاع الخاص يعتمد الآن أكثر من أي وقت

مضى على الدولة، وعلى الية الإنفاق الحكومي خصوصا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع لقطاع الأعمال. والجدول الموالي يبرز مساهمتها في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول (03): مساهمة القطاع الخاص والعام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة مساهمة القطاع العام	58.5	52.4	50.7	52.5	53.5	57.3	72.2	57.1	58.6
نسبة مساهمة القطاع الخاص	41.5	47.5	49.3	47.5	46.5	42.7	27.8	42.9	41.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
نسبة مساهمة القطاع العام	44.9	48.5	52	49.08	56.5	59.4			
نسبة مساهمة القطاع الخاص	55.1	51.5	48	50.92	43.5	40.6			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات على الموقع:

<http://www.ons.dz>

من الجدول أعلاه يتضح لنا بشكل جلي تفوق القطاع العام في مساهمته في الناتج نسبيا، فعند استقرائنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص محصورة في السنوات 2009-2012، وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في هاته الحقبة ما ربح كفة الميزان له على حساب القطاع العام، وعليه يجب على الحكومة إصلاح القطاع العام الكبير العدد والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح القطاع الخاص للحد من تركر الأسواق والثروة فيه من أجل خلق قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين، ولا يتأتى ذلك إلا بتحسين بيئة الأعمال، بدءا من الحد من البيروقراطية إلى تغيير قواعد الملكية الأجنبية.

3-2-3- ضرورة تنوع المصادر التمويلية للاقتصاد:

تسم الجباية البترولية بعدم الاستقرار وتذبذب حصيلتها، نتيجة انكشاف الاقتصاد الجزائري على الأزمة النفطية ما يستدعي التفكير بشكل جدي في تبني سياسة تنوع مصادر التمويل الاقتصادي من خلال الانتقال من الاعتماد على سياسة الميزانية إلى مقاربات السوق بمختلف آلياتها وتقنياتها التقليدية والإسلامية، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- تفعيل دور السوق المالية الجزائرية بما يتماشى مع تطورات النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030،

- دمج المنتجات المالية الإسلامية في هيكل التمويل، خاصة ما يتعلق بصكوك التنمية؛

- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك بتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح الجباية المحلية؛

- ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات.

خلاصة:

استهدفنا في بحثنا هذا متابعة العجز الموازي وطرح بعض البدائل الكفيلة بمعالجته، وقد توصلنا إلى أن العجز الموازي رغم تفاقمه في السنوات الأخيرة لا يزال حساسي، بالنظر للسياسة الحذرة التي انتهجتها الجزائر في تسيير عوائد مواردها النفطية من خلال آلية صندوق ضبط الموارد، الذي يستعمل رصيده في معالجة اختلالات الميزانية؛ في مقابل انحصار المصادر التمويلية الأخرى، مما شكل عائقا أمام الجزائر لاستدامة ماليتها العامة. فقطاع النفط يعتبر مورد أساسي تعتمد عليه الجزائر في تمويل مختلف مشاريعها التنموية، ما جعل استقرار ثمنها مرهون باستقرار أسعاره؛ وفي ظل التذبذبات الدولية الحاصلة وجب البحث عن بدائل تنموية جديدة للحفاظ على التوازن الاقتصادي العام، وتلافي عجوزات الموازنة المتتالية.

بناء على الاستنتاجات السابقة نوصي بضرورة تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط بما يحفز على تهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الإنتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى مواصلة سياسة ترشيد النفقات العمومية، وتشجيع القطاع الخاص على ترسيخ مكانته في النشاط الاقتصادي، والعمل على الانتقال من سياسة الميزانية إلى سياسة السوق، وزيادة الاعتماد على التمويل عن طريق البورصة، سواء بطرح السندات الحكومية أو بخصخصة الشركات العمومية، مع ضرورة إدخال المنتجات المالية الإسلامية في تمويل الميزانية، والإسراع في تنويع الاقتصاد الوطني وفق مخرجات النموذج الاقتصادي الجديد، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بتعزيز كفاءة النظام الضريبي، ودعم التنافسية للتقدم في عملية التنويع في المدى البعيد .

الهوامش والاحالات:

(1) بالاعتماد على:

- سالم عبد الحسين سالم، "عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة

للعراق للمدة (2003-2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 18 ، العدد 68 ، بغداد، ص 295.

- قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص 201

(2) الحسابات بالاعتماد على، مديرية السياسات والتوقعات، وزارة المالية، "منشورات تطور الناتج المحلي الخام بين 2000-2015"، متاح على الموقع: www.mf.gov.dz

(3) صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر"، جوان 2016.

(4) بنك الجزائر، "تقرير الوضعية النقدية والمالية للجزائر 2014"، ص: 112-114.

(5) أحمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى "الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72.

(6) نبيل جمال سليم عبد النبي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012، ص 92-93.

(7) طه بامكار، "الموارد الاقتصادية بين التخصيص وعدالة التوزيع"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-6590.htm>، تم الإطلاع يوم 2016/09/28.

(8) انظر صندوق النقد الدولي، "مشاورات المادة الرابعة"،
(9) صرامة عبد الوحيد، "الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير 08-09 مارس، 2005، ص 136-137.

(10) Anantha krishnan Prasad ; Heba Abdel Monem ; Pilar Garcia Martinez, "Macroprudential Policy and Financial Stability in the Arab Region", Working Paper No. 16/98, May 20, 2016, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1698.pdf>

(11) Reda Cherif and Fuad Hasanov, "Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions",

التمكين كأسلوب لتحقيق الرضا الوظيفي للعامل

د. مرماط نبيلة *

ملخص:

التمكين عبارة عن إحساس داخلي يدفع العامل نحو التقدم والتطور الوظيفي، وهذا ما يسمى بالتمكين النفسي، والذي يحتاج لكي ينمو ويزدهر إلى مقومات وركائز بيئية يجب أن يتسم بها مناخ العمل، ومن أجل أن تنجح المؤسسة في تطبيق التمكين تحتاج لإتباع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار أهم مراحلها ونماذجها، أعباءه ومعوقاته، اذا كانت الإستراتيجية فعالة فهذا سيخلق جوا من الثقة و التعاون بين العمال مما سيحقق لديهم الرضا الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: التمكين، الرضا، الدافعية، الاستراتيجية.

Abstract :

Empowerment is an internal feeling that drives the worker towards progress and career development. This is called psychological empowerment, which needs to grow and flourish into environmental elements and pillars that must be characterized by the work environment. In order for the institution to succeed in implementing empowerment, it needs to follow a strategy that takes into consideration its most important stages Its patterns, its burdens and its constraints.

The strategy was effective. This will create an atmosphere of trust and cooperation between the workers, which will achieve job satisfaction.

Keywords: empowerment, satisfaction, motivation, strategy.

مقدمة:

عرفت النظريات الإدارية الحديثة اهتماما كبيرا بالموارد البشري باعتباره المفتاح الأساسي لتحقيق المؤسسة لأهدافها، لذلك أصبحت هذه الأخيرة تهتم بالعامل وتفتح أمامه المجال للمشاركة ف اتخاذ القرار والاستماع إلى أفكاره ومقترحاته من أجل تفجير

* أستاذة محاضرة قسم - ب- جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة.

قدراته الإبداعية.

وعلى هذا الأساس تبنت المؤسسات مفهوماً جديداً يقوم على إستراتيجية وثقافة تحكم فلسفة الإدارة، يتم منح العامل مهما كان موقعه مزيداً من الثقة والحرية والدعم التنظيمي، مما سيشره بالرضى الوظيفي وينمي الولاء التنظيمي ويرفع من الروح المعنوية. وضمن هذا الإطار الفكري نوضح ملامح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التمكين في تحقيق الرضا الوظيفي؟

وللإجابة على الإشكال المطروح، ارتأينا تقسيم بحثنا الى ثلاث محاور:

- الأسس النظرية للتمكين؛

- الإطار المفاهيمي للرضى الوظيفي؛

- دور التمكين في تحقيق الرضى الوظيفي.

أولاً- الأسس النظرية للتمكين :

لقد تطرق لمفهوم التمكين العديد من الباحثين، و الذين أجمعوا على أن التمكين يحمل في طياته فلسفة تغيير تمثل رؤية جديدة للموارد البشرية ومكانتها داخل المنظمة، والهدف الرئيس من اعتماده هو إطلاق قدرات المورد البشري ودفعه نحو الإبداع والابتكار والاستثمار فيها، بدلاً من تقييدها ومحاولة التحكم المفرط والداائم فيها.

1- تعريف التمكين:

التمكين لغةً هو التقوية أو التعزيز، والتمكين هو دعم البنية التحتية في المنظمة، وذلك بتقديم المصادر الفنية وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في المنظمة، ومنحهم القوة والمعلومات والمكافآت والمعرفة وحمايتهم في حالات السلوك الطارئ وغير المتوقع خلال خدمة المستهلك، والتركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه.1

أما اصطلاحاً فالتمكين هو الاتجاه الداعي إلى زيادة الاهتمام بالعاملين من خلال توسيع صلاحياتهم وإثراء كمية المعلومات التي تعطى لهم، وتوسيع فرص المبادرة و المبادرة لاتخاذ قراراتهم ومواجهة المشاكل التي تعترض أداءهم.2

كما يعرف التمكين بأنه العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي3، ويتمحور عموماً حول حصول العامل على صلاحيات أكبر من خلال منحه حرية المشاركة وإبداء الرأي في سياق وظيفته أو حتى خارجها.4

فغالبية التعاريف تتفق على أن التمكين يختص بمنح الموظف السلطة المتعلقة

بالأعمال والموضوعات ضمن تخصصه الوظيفي، وتحريره من الضبط المحدد عن طريق التعليمات، ومنحه الحرية لتحمل مسؤولية، آرائه، وقراراته، وتطبيقاته.

2- خصائص التمكين:

- أكدت أغلب تعاريف التمكين على أنه يتسم بالخصائص الآتية:5
- يحقق التمكين زيادة في النفوذ للإفراد وفرق العمل، من خلال إعطائهم المزيد من الحرية في أداء مهامهم؛
- شمول التمكين لكل أعضاء المنظمة بشكل فردي أو كفرق عمل، مع التأكيد على الإدارة الذاتية لكل منهم؛
- يركز التمكين على القدرات الفعلية للأفراد في حل مشكلات العمل والأزمات؛
- يتم تطبيق التمكين بالاعتماد على ممارسات رسمية وأخرى غير رسمية وتقنيات عديدة؛

- يهدف التمكين إلى استغلال الكفاءة التي تكمن داخل الأفراد استغلالا كاملا، لأنهم يمثلون ثروة مهمة وقوة كبيرة يجب توجيهها لصالح العمل؛
- يجعل التمكين الأفراد أقل اعتمادا على الإدارة في أداء أنشطتهم إذ يضمن لهم أساسا السلطة الكافية،

فضلا عن مسؤوليتهم على نتائج أعمالهم وقراراتهم.

3- أهداف التمكين:

- نتلخص أهداف التمكين من خلال النقاط الآتية:6
- زيادة الدافعية لتقليل الأخطاء وذلك لتحمل الأفراد مسؤولية أكبر عن أعمالهم؛

- زيادة فرص الإبداع والابتكار؛
- دعم التحسينات المستمرة للعمليات والمنتجات؛
- تحسين رضا العملاء والاحتفاظ بهم؛
- تحرير المستويات الإدارية العليا والوسطى من ممارسة دور الرقابة المتشددة، والتوجه بشكل رئيسي نحو الأعمال ذات القيمة الإستراتيجية للمؤسسة؛
- زيادة رضا العاملين تجاه عملهم ومؤسساتهم مما يضمن فعالية أدائهم؛
- تعزيز روح التغيير بين أعضاء المنظمة والمتعاملين معها من أصحاب المصالح.
- زيادة النفوذ الفعال للأفراد وفرق العمل بإعطائهم المزيد من الحرية في أداء المهام؛

- التركيز على القدرات الفعلية للأفراد في حل مشاكل العمل والأزمات؛
 - السعي نحو استغلال الكفاءات التي تكمن داخل الأفراد استغلال كاملا وفعالا؛
 - استحداث قوة عمل قوية وممكنة لديها القدرة على انتاج سلع وخدمات تفوق توقعات العميل الداخلي والخارجي؛
 - جعل الأفراد اقل اعتماد على الإدارة من خلال منحهم السلطات الكافية لصنع واتخاذ القرارات؛
 - تكريس القناعة لدى الأفراد بأنهم مسؤولون عن نتائج أعمالهم وقراراتهم.
- 4- مبادئ التمكين:

يعتمد نجاح استراتيجية التمكين من خلال معرفة مبادئ هذا الأخير، والأهم الاقتناع بتقديم سبعة مبادئ أساسية للتمكين مشتقة من الأحرف المشكلة لكلمة "Empower"، حيث يمثل حرف مبدءا من المبادئ الأساسية للتمكين، ندرجها في ما يلي: 7

أ- "Education" تعليم العاملين: حيث ينبغي السعي نحو ضمان التعليم المستمر لكل فرد في المنظمة،

التعليم يؤدي إلى فعالية العاملين فيها الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نجاحها، كل عضو من أعضاء المنظمة يجب أن يتعلم بشكل صحيح حتى يتحقق النجاح، ويأخذ هذا التعليم عدة أشكال كالقدرة على اتخاذ القرارات وتحليل وتسوية النزاعات، التدريب على مهارات التسيير والتواصل بين الأشخاص وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ب- "Motivation" الدافعية: على الإدارة أن تخطط لكيفية تشجيع وتحفيز المرؤوسين لتقبل فكرة التمكين ولتبيان دورهم الحيوي في نجاح المنظمة وذلك من خلال برامج التوعية، والأهم بناء فرق العمل المختلفة، واعتماد سياسة الأبواب المفتوحة للعاملين من قبل الإدارة العليا، وتفكيك الرموز التنفيذية وتقديم حوافز للفريق ككل، كلها أدوات مفيدة لخلق جو محفز للعمل.

ج- "Purpose" الغرض: إن جهود التمكين لن يكتب لها النجاح ما لم يكن لدى كل فرد في المنظمة الفهم الواضح والتصور التام لفلسفة المنظمة، ومهمتها، والأهم أهدافها، حيث إن صلب التمكين هو الاستخدام المخطط والموجه للإمكانات الإبداعية للأفراد لتحقيق أهداف المنظمة وبالتالي لتمكين الجميع من النجاح يجب أن يعرف الفرد وتقبل ويلتزم بأهداف المنظمة.

د- "Ownership" الملكية: معادلة للتمكين مكونة من ثلاثة أحرف يسميها Stirr بـ "3 As" الأحرف الأولى لعناصر المعادلة التالية:

السلطة Authority + المساءلة Accountability = الانجاز Achievement

ولتحقيق الانجاز فإن على الإدارة والعاملين فيها قبول المسؤولية عن أفعالهم وقراراتهم، والمسؤولية يمكن أن تكون تجربة فريدة من نوعها وممتعة للعاملين خاصة إذا تم تشجيعهم على تقديم أفكارهم للإدارة العليا وكان مسموحا لهم بممارسة سلطاتهم على أعمالهم، كما أن نضج التمكين يسمح بزيادة مستوى تعقيد السلطات الممنوحة للموظف والتي تكون في بعض الأحيان مثيرة للغاية.

هـ- "Willingness to Change" الرغبة في التغيير: إن التمكين عبارة عن فلسفة إدارية معاصرة تختلف كثيرا عما كان سائدا من ممارسات تقليدية، ولكي يصل المدير إلى تحقيقه يجب عليه أن يقتنع ويقنع الآخرين بضرورة التغيير للوصول إلى النتائج المرجوة.

يمكن أن يكون التمكين نتيجة التحول الكامل لكيفية قيام المنظمة بأعمالها والبحث عن الجديد والأفضل حتى يصبح الواقع اليومي، فإذا كانت الإدارة الوسطى، غير قادرة على تقبل التغيير فهذا سيصعب اعتماد مفهوم التمكين بالمنظمة، لذلك على هذه الأخيرة اعتماد برامج التدريب التي تتعامل مع التغيير الشخصي والمنهجي وتطبيق علم النفس حتى يمكن أن تساعد في زيادة القدرة الفردية والرغبة في التغيير.

و- "Ego Elimination" نكران الذات: تقوم الإدارة في بعض الأحيان بإفشال برامج التمكين قبل البدء بتنفيذها، حيث يتصف بعض المديرين بحب الذات والميل إلى إتباع النمط الإداري التقليدي القائم على السيطرة والسلطة المركزية، وينظرون إلى التمكين على أنه إنقاص من قيمتهم وليس فرصة لنموهم شخصيا كمدربين وموجهين، ولذلك لكي تنجح برامج التمكين لا بد وأن يتميز المديرين بنكران الذات.

ز- "Respect" الاحترام: إن سر نجاح التمكين هو الاعتقاد بأن كل عضو في المنظمة مهما كان موقعه قادر على الإسهام فيها، حيث ما لم يشكل احترام العاملين فلسفة جوهرية في المنظمة فإن عملية التمكين لن

تقدم النتائج المرجوة. والاحترام يعني عدم التمييز بين العاملين لأي سبب من الأسباب، لأن عدم الاحترام يؤدي بالضرورة إلى إفشال كافة جهود التمكين.

5- خطوات تنفيذ تمكين العاملين:

عند التفكير في تنفيذ برنامج لتمكين العاملين يجب تفهم طبيعة وخصوصية هذا المصطلح، ولأجل ذلك ولنجاح البرنامج يجب المرور بالخطوات التالية:

أ- الخطوة الأولى "تحديد أسباب الحاجة للتغيير":

تعتبر أول خطوة في أن يقرر المدير لماذا يريد أن يتبنى برنامج لتمكين العاملين، أي توضيح السبب أو الأسباب من وراء تبني التمكين، ويرجع تبني مفهوم التمكين لعدة أسباب، نلخص بعضها في ما يلي:

- تحسين خدمة العملاء؛
 - رفع مستوى الجودة؛
 - زيادة الإنتاجية؛
 - تنمية قدرات ومهارات المرؤوسين؛
 - تخفيف عبء العمل عن المدير.
- وأياً كان السبب أو الأسباب ، فإن شرح وتوضيح ذلك للمرؤوسين يساعد في الحد من درجة الغموض وعدم التأكد.

ب- الخطوة الثانية "التغيير في سلوك المديرين":

فقبل المضي قدماً وبشكل جدي في تنفيذ برنامج للتمكين هناك حاجة ماسة للحصول على التزام ودعم المديرين وتعلمهم كيفية التخلي عن السلطة، والذي يعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التمكين.

ج- الخطوة الثالثة "تحديد القرارات التي يشارك فيها المرؤوسين":

يتطلب التغيير في سلوك المدراء والعمال تحديد نوع القرارات التي سيتخلى عنها المديرين للمرؤوسين، فالمدراء عادة لا يجذبون التخلي عن السلطة والقوة التي اكتسبوها خلال فترة بقائهم في السلطة، ولذا يفضل أن تحدد الإدارة طبيعة القرارات التي يمكن أن يشارك فيها المرؤوسين بشكل تدريجي، ويجب تقييم نوعية القرارات التي تتم بشكل يومي، حتى يمكن للمديرين والمرؤوسين تحديد نوعية القرارات التي يمكن أن يشارك فيها المرؤوسين بشكل مباشر.

د- الخطوة الرابعة "تكوين فرق العمل":

حتى يحقق التمكين الهدف المرجو منه يجب استخدام أسلوب الفريق، وامتلاك المرؤوسين القدرة على إبداء الرأي فيما يتعلق بوظائفهم من خلال وعيهم وتفهمهم لكيفية تأثير وظائفهم على غيرهم من العاملين والمنظمة ككل، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك أن يعمل المرؤوسين بشكل مباشر مع أفراد آخرين، فالوظائف الذين يعملون بشكل جماعي تكون أفكارهم وقراراتهم أفضل من الفرد الذي يعمل منفرداً.

ه- الخطوة الخامسة " المشاركة في المعلومات":

لكي يتمكن المرؤوسين من اتخاذ قرارات أفضل للمنظمة ، فإنهم يحتاجون لمعلومات عن وظائفهم والمنظمة ككل، ويجب أن يتوفر للموظفين الممكّنين فرصة الوصول إلى المعلومات التي تساعدهم على تفهم كيفية أن وظائفهم وفرق العمل التي يشتركوا فيها تقدم مساهمة لنجاح المنظمة، فكلما توفرت معلومات للمرؤوسين عن طريقة أداء عملهم كلما زادت مساهمتهم.

و- الخطوة السادسة " اختيار الأفراد المناسبين:

يقوم التمكين على العمل الجماعي وانتشار روح التعاون والفريق بين العاملين، لذلك يجب على المديرين اختيار الأفراد الذين يمتلكون القدرات والمهارات للعمل مع الآخرين بشكل جماعي، من خلال اعتماد المنظمة على معايير واضحة ومحددة لكيفية اختيار الأفراد المتقدمين للعمل.

ز- الخطوة السابعة " توفير التدريب":

التدريب أحد المكونات الأساسية لجهود تمكين العاملين ، حيث يجب أن تتضمن جهود المنظمة توفير

برامج تدريبية تحل المشاكل، الاتصال، إدارة الصراع، العمل وفق فريق، التحفيز ورفع المستوى المهاري والفني للعاملين.

ح- الخطوة الثامنة "الاتصال لتوصيل التوقعات":

يجب أن يتم شرح وتوضيح ما المقصود بالتمكين ، وماذا يمكن أن يعني التمكين للعاملين فيما يتعلق بواجبات ومتطلبات ووظائفهم ، ويمكن أن تستخدم خطة عمل الإدارة وأداء العاملين كوسائل لتوصيل توقعات الإدارة للموظفين، حيث يحدد المديرين للمرؤوسين أهداف يجب تحقيقها كل سنة.

ط- الخطوة التاسعة "وضع برنامج للمكافآت والتقدير":

حتى يتحقق الهدف الرئيس من التمكين يجب على المنظمة تربط المكافآت والتقدير الذي يحصل عليها الموظفين بأهدافها، حيث يجب أن تقوم المنظمة بتصميم نظام للمكافآت يتلاءم واتجاهها نحو تفضيل أداء العمل من خلال فرق العمل، فأحد عناصر الدعم الأساسية والمساندة للتمكين تتمثل في إيجاد وتقديم مكافآت للعاملين للاعتراف بسلوكهم الايجابي.

ي- الخطوة العاشرة "عدم استعجال النتائج":

عملية التغيير في بيئة العمل لا تتم بسرعة وسهولة لذلك يجب الحذر من مقاومة التغيير، لأن العامل يتخوف من كل ما هو جديد، خصوصا إذا آتسم بالغموض

ولم يفهم الهدف منه خصوصا إذا اعتبروا البرنامج سيضيف على عاتقهم مسؤوليات جديدة، وبما أن تبني برنامج التمكين سيتضمن تغيير، فمن المتوقع أن تأخذ الإدارة والموظفين وقتهم لإجادة المتطلبات الجديدة لبرنامج التمكين ويتقبلوا التغيير.

ثانيا- الرضى الوظيفي:

يعتبر مفهوم الرضا الوظيفي من المفاهيم الغامضة، ذلك لأنه حالة انفعالية يصعب قياسها ودراستها بكل موضوعية، ولعل غموض هذا المفهوم هو الذي أدى إلى ظهور المئات من البحوث والدراسات المتناولة له، ومن أسباب تعدد الدراسات في هذا الموضوع أيضا عدم اتفاق الباحثين على تعريف دقيق للرضا عن العمل.

1- تعريف الرضا الوظيفي:

حظي موضوع الرضا الوظيفي باهتمام الباحثين في الإدارة والاجتماع وعلم النفس والعلوم الأخرى، وظهرت الكثير من الدراسات والبحوث للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمدى رضا الموظف عن عمله أو عدم رضاه.

يعرف الرضا لغة على أنه " ضد السخط، وارتضاه: رآه أهلا ورضى عنه أي أحبه وأقبل عليه".⁸

أما اصطلاحا فنعني أن الفرد يجب عدة مظاهر أو جوانب من عمله أكثر من تلك التي لا يحبها".⁹

يعرف الرضا بأنه " الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله، أو يصبح إنسانا تستغرقه الوظيفة ويتفاعل معها من خلال طموحه الوظيفي، ورغبته في النمو والتقدم، وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها"¹⁰

ويعتبر الرضا الوظيفي "الحالة التي تعكس مستوى الاتزان في المشاعر الإيجابية والسلبية نحو العمل تختلف أبعاده كالأرتاب وظروف العمل والعلاقة مع الرؤساء والزملاء وفرص الترقية الوظيفية والنمو المهني"¹¹.

كما يعرف بأنه " حصول الفرد على المزيد كما كان يتوقع يجعله أكثر قناعة ورضا و يعبر عن شعور الفرد بالارتياح والسعادة تجاه العمل ذاته وبيئة العمل "¹²، كما يعبر عن "شعور الفرد بمدى إشباع الحاجات التي يرغب أن يشبعها وذلك من خلال عمله في وظيفة معينة، وما تحققه هذه الوظيفة من حاجاته بالفعل"¹³.

بالإضافة إلى اعتبار الرضا الوظيفي " مجموعة من الاهتمامات بالظروف النفسية والمادية والبيئية التي تحمل الفرد على القول بصدق أنني راض في وظيفتي"¹⁴.

ب- أهمية الرضا الوظيفي:

يحقق الرضا الوظيفي المرتفع للعاملين زيادة إنتاجيتهم ويقلل معدلات دوران العمل ويرفع معنوياتهم ويجعل الحياة ذات معنى أفضل عند العاملين، بالإضافة لأهميته الكبيرة لكل من الفرد و المنظمة فهو مهم أيضا للمجتمع كما سنبينه في ما يلي: 15

- أهمية الرضا الوظيفي للموظف: ارتفاع شعور الموظف بالرضا الوظيفي يؤدي إلى:

* القدرة على التكيف مع بيئة العمل حيث أن الوضعية النفسية المرحة التي لا تتمتع بها الموارد البشرية تعطي إمكانية أكبر للتحكم في عملها وما يحيط به؛
* انخفاض نسبة تعرض العاملين لحوادث العمل؛

* الرغبة في الإبداع والابتكار، فعندما يشعر الموظف بأن جميع حاجاته المادية من أكل، شرب، سكن... الخ.

والحاجات غير المادية من احترام، وأمان وظيفي... الخ مشبعة بشكل كاف، تزيد لديه الرغبة في تأدية الأعمال بطريقة مميزة؛

* زيادة مستوى الطموح والتقدم، فالموارد البشرية التي تتمتع بالرضا الوظيفي تكون أكثر رغبة في تطوير مستقبلها الوظيفي؛

* الرضا عن الحياة، حيث أن المزايا المادية وغير المادية التي توفرها الوظيفة للموظفين تساعد على مقابلة متطلبات الحياة والرضى عن وقت الفراغ وخاصة مع العائلة.

- أهمية الرضا الوظيفي للمنظمة: ينعكس ارتفاع شعور الموظفين بالرضا الوظيفي بالإيجاب على المنظمة في صورة:

* ارتفاع في مستوى الفعالية والفاعلية، فالرضا الوظيفي يجعل الموظفين أكثر تركيزا على عملهم؛

* الرفع في الإنتاجية، فالرضا الوظيفي يخلق الرغبة للموظفين في الإنجاز وتحسين الأداء؛

* خفض تكاليف الإنتاج، فالرضا الوظيفي يساهم بشكل كبير في تخفيض معدلات التغيب عن العمل والإضراب والشكاوي... الخ؛

* ارتفاع مستوى الولاء للمنظمة، فلها يشعر الموظف بأن وظيفته أشبعت حاجاته المادية وغير المادية يزيد تعلقه بالمنظمة.

- أهمية الرضا الوظيفي للمجتمع: ينعكس ارتفاع شعور الموظفين بالرضا الوظيفي بالإيجاب على المجتمع في صورة:

* ارتفاع معدلات الإنتاج وتحقيق الفعالية الاقتصادية؛

* ارتفاع معدلات نمو تطور المجتمع.

ج- أشكال الرضى الوظيفي:

يأخذ الرضا الوظيفي أحد الشكلين التاليين: 16

- الرضا العام: ويعرف بأنه الاتجاه العام للفرد نحو عمله ككل فإما هو راض أو غير راض هكذا بصفة مطلقة،

ولا يسمح هذا المؤشر بتحديد الجوانب النوعية التي يرضى عنها الموظف أو العامل أكثر من غيرها ولا مقدار ذلك، فضلا عن الجوانب التي لا يرضى عنها أصلا بيد أنه يفيد في إلقاء نظرة عامة مع موقف العامل إزاء عمله بصفة عامة.

- الرضا النوعي (الجزئي): ويشير إلى رضا الفرد عن كل جانب من الجوانب على حدى وتشمل تلك الجوانب، سياسة المنظمة، الأجور، الإشراف، فرض الترقية، الرعاية الصحية والاجتماعية، ظروف العمل، أساليب الاتصال داخل المنظمة والعلاقات مع الزملاء، وتفيد معرفة هذه الجوانب في التعرف على المصادر التي يمكن أن تساهم في زيادة أو تخفيض الرضا الوظيفي.

ثالثا- علاقة التمكن و الرضا الوظيفي: 17

تؤكد الكثير من الدراسات أن الهدف الاساسي من عملية التمكن هو استحداث قوة عمل قوية وممكنة لديها القدرة على انتاج سلع وخدمات تفوق توقعات العميل الداخلي والخارجي، من خلال التركيز بشكل أساسي على صانع الخدمة أو السلعة واستحداث الوعي لديه نحو تحقيق اهداف المنظمة، من خلال الدفع على إطلاق طاقاته الإبداعية و الابتكارية واعطائه الصلاحيات والسلطات والحرية وعدم ربطه بالسياسات والإجراءات المقيدة غير المرنة.

فالعامل بحاجة إلى محيط ثقافي محفز، يوفر الثقة والأمان، والشعور بالرضى الوظيفي عن كل ما يمتلكه من سلطات و صلاحيات وثقة وعمل جماعي لتحقيق الأهداف التي شارك في وضعها و من ثم شارك في تحقيقها وعليه يتحقق الانتماء والولاء الحقيقي للمنظمة و هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه إدارة الموارد البشرية من خلال كل وظائفها، كل هذا لتحقيق خدمة العميل ونيل رضاه، وهذا لن يتحقق الا برضا العميل الداخلي.

يعمل التمكن على زيادة شعور العاملين بالرضا لأنهم يشعرون بقدر اقل من الضغوطات عندما يكون لديهم جزء من السيطرة على الأحداث، والتمكن يشعر الأفراد بقدرتهم على انجاز مهمة معينة أو تحديات الحياة بصفة عامة، و التمكن هو احد أشكال الإثراء الوظيفي لأنه يعمل على رفع مستوى شعور العاملين بالرضا عندما يتلقون تدريبا

كافيا ويشعرون بالارتياح في بيئة العمل وهذا ينعكس على أدائهم إيجابا.

خاتمة:

يعتبر الرضا الوظيفي الأساس الذي يحقق التوافق النفسي والاجتماعي للعاملين ويساعد على حسن الاداء، كما يعد المعيار الموضوعي لنجاح الفرد في مختلف جوانب حياته والذي ينعكس على سلوكه من خلال اتجاهاته الكامنة، وعلى قوة المشاعر لديه ودرجة تراكمها، وإذا ما شعر بعدم الرضا زادت قوة استيائه من العمل ما أدى إلى سلوكات سلبية، فإما أن يترك العمل ويبحث عن عمل آخر أو تزيد نسبة غيابة أو تسربه من العمل. ومنه فالرضا الوظيفي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة بدرجة عالية من الكفاءة.

ومن بين الأساليب المعتمدة من طرف المنظمة لتحقيق أهدافها وتحقيق رضا العامل في الوقت نفسه نجد التمكين الذي يثري وظيفة العامل ويزيد من سلطاته وثقته بنفسه وبالمنظمة التي يعمل بها وفق جماعة تربطهم أعمال مشتركة. من خلال ما سبق، نستخلص النتائج التالية:

- التمكين من المفاهيم التي تسعى الى تلبية متطلبات البيئة الخارجية المتطورة والتي تعرف منافسة قوية، مما استلزم ضرورة الحصول على ميزة تنافسية تتمثل في مورد بشري راضٍ؛

- توسيع واثراء الوظيفة من مسببات الرضى لدى العاملين؛
- شعور الفرد بالرضى ممكن ان يكون جزئيا أو عاما؛
- هدف ادارة الموارد البشرية الحصول على رضا العاملين، الذي يدفع هؤلاء الى العمل أكثر وابداع اكبر؛
- شعور الفرد بالرضى يدفعه للشعور بالولاء للمنظمة.
- التمكين من الأسباب الرئيسة للشعور بأهمية الفرد في المنظمة و مكانته المهمة لديها مما سيشعره بالرضى.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

1-الكتب:

- ابن منظور، لسان العرب، ط4 ، دار صادر، بيروت، المجلد 5، 2005،.
- أحمد صقر عاشور، إدارة الموارد البشرية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1983.

- حمد الصيرفي، السلوك الإداري: العلاقات الإنسانية، دار الوفاء لدنيا الطباعة

- والنشر، مصر، 2008 .
- رامي جمال الدراوس، عادل سالم معاينة، الإدارة بالثقة والتمكين، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008 .
- عامر خضير الكبيسي، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004 .
- عائشة مصطفى المناوي، سلوك المستهلك، دار المكتبة عين الشمس، الطبعة الثانية، 1998 .
- فرج طريق شوقي، السلوك القيادي والفعالية الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 .
- مازن عبد العزيز، التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسسي، الأردن، 2006 .
- محمد سعيد أنور سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004 .
- يحيى سليم ملحم، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإداري، القاهرة، 2006 .

2- المجالات:

- تيسير زاهر، أثر المناخ التنظيمي في تمكين العاملين: دراسة ميدانية على الفنادق ذات التصنيف الخمس نجوم في محافظة دمشق وريفها، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، سوريا، المجلد 28، العدد 2، 2012 .
- عبد الصمد الأغبري، الرضا الوظيفي لدى مديري مدارس التعليم العام، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2002 .
- علي الضلاعين، أثر التمكين الإداري في التميز التنظيمي: دراسة ميدانية في شركة الاتصالات الأردنية، دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 37، العدد 1، الأردن، 2010 .
- مزياني الوناس، محددات الرضا الوظيفي وآثاره على المؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، جامعة ورقلة، 2011 .
- معن وعد الله المعاضيدي، علي عبد الستار الحافظ، توظيف بعض أبعاد إستراتيجية التمكين في خلق المعرفة الجديدة: دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية في مدينة الموصل، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة الجامعية، العراق،

-ميسوم عبد الله أحمد، أضواء كمال حسين، استراتيجية تمكين العاملين ودورها في تحسين مستوى جودة الخدمات الصحية: دراسة لآراء عينة من العاملين في مستشفى ابن الثير التعليمي/ نينوى، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 10، العدد 30، العراق، 2013.

3- الرسائل والأطروحات:

- ايناس فؤاد نوارى فلهبان، الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2009.

- نور الدين شنوفي، تفعيل نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسة العمومية الاقتصادية، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

- K.L., Murrell, and M., Meredith, Empowering Employee, McGraw-Hill, New York, 2000 .

- Turban, E. McLean, E.Wetherbe, J, Information Technology For Management : Making Connections For Strategic Advantage, 2nd Edition Update, John Wiley & Son N.C, USA, 2000 .

-Stirr ,T., Fundamentals of Empowerment, 2003, On-Line :

http://www.tomstirr.com/NEW_Fundamentals_of_Empowerment_finalrev.pdf, 10/06/2017, 15h59.

1 مازن عبد العزيز، التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي، الأردن، 2006، ص1.

2 عامر خضير الكبيسي، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص135-136.

3 K.L., Murrell, and M., Meredith, Empowering Employee, McGraw-Hill, New York, 2000, p110.

4 يحيى سليم ملحم، التمكين ك مفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإداري، القاهرة، 2006، ص6.

5 في هذا الصدد، عد الى:

- تيسير زاهر، أثر المناخ التنظيمي في تمكين العاملين: دراسة ميدانية على الفنادق ذات التصنيف الخمس نجوم في محافظة دمشق وريفها، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، سوريا، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص 265.
- معن وعدالله المعاضدي، على عبد الستار الحافظ، توظيف بعض أبعاد إستراتيجية التمكين في خلق المعرفة الجديدة، : دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية في مدينة الموصل، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، العراق، 2013، ص 43.
- 6 في هذا الصدد، عد إلى :
- ميسوم عبد الله أحمد، أضواء كمال حسين، استراتيجية تمكين العاملين ودورها في تحسين مستوى جودة الخدمات الصحية: دراسة لآراء عينة من العاملين في مستشفى ابن الثير التعليمي/ نينوى، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 10، العدد 30، العراق، 2013، ص 105.
- علي الضباعين، أثر التمكين الإداري في التميز التنظيمي: دراسة ميدانية في شركة الاتصالات الأردنية، دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 37، العدد 1، الأردن، 2010، ص 75-76.
- Turban, E. McLean, E. Wetherbe, J, Information Technology For Management : Making Connections For Strategic Advantage, 2nd Edition Update, John Wiley & Son N.C, USA, 2000 , p 138.
- 7 Stirr ,T., Fundamentals of Empowerment, 2003, On-Line :
http://www.tomstirr.com/NEW_Fundamentals_of_Empowerment_finalrev.pdf, 10/06/2017, 15h59.
- 8 ابن منظور، لسان العرب، ط4 ، دار صادر، بيروت، المجلد 5، 2005، ص 168.
- 9 عائشة مصطفى المناوي، سلوك المستهلك، دار المكتبة عين الشمس، الطبعة الثانية، 1998 ، ص 12 .
- 10 حمد سعيد أنور سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004 ، ص 1 .
- 11 عبد الصمد الأغبري، الرضا الوظيفي لدى مديري مدارس التعليم العام، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2002، ص 172 .
- 12 أحمد صقر عاشور، إدارة الموارد البشرية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1983، ص 53 .
- 13 مزياني الوناس، محددات الرضا الوظيفي وآثاره على المؤسسات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد2، جامعة ورقلة، 2011، ص 4.

- 14 محمد الصبري، السلوك الإداري: العلاقات الإنسانية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 131.
- 15 في هذا الصدد، عد إلى:
- نور الدين شنوفي، تفعيل نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسة العمومية الاقتصادية، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 192، 191.
- ايناس فؤاد نوارى فلهبان، الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2009، ص 45.
- 16 فرج طريق شوقي، السلوك القيادي والفعالية الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 221.
- 17 في هذا الصدد، عد إلى:
- رامي جمال الدراوس، عادل سالم معاينة، الإدارة بالثقة والتمكين، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 148-149.
- علي الضلاعين، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

مساهمة الذكاء التسويقي في دعم الميزة التنافسية لمؤسسة كوندور

أ. زواغي سامية * د. قاشي خالد **

الملخص:

ان ثورة المعلومات التي تشهدها ادارة الأعمال، وتوفر أساليب ووسائل تضمن الحصول على المعلومة التسويقية في الوقت المناسب ومعالجتها وتحسن ادارتها، أصبحت المؤسسات لها القدرة على دراسة بيئتها الداخلية والخارجية وخاصة المنافسين، ومعرفة زبائنها واحتياجاتهم وتلبيةها في الوقت المناسب والشكل المطلوب، وهنا تبرز مهمة الذكاء التسويقي.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة دور الذكاء التسويقي في دعم تميز المؤسسة، والذي يعتبر من الممارسات الحديثة في التسويق، يختص بدراسة وتحليل القوى المؤثرة على نشاط المؤسسة لاستخراج المعلومات ووضعها تحت تصرف المؤسسة لمواجهة تحدياتها خاصة فيما يتعلق بصناعة القرارات الاستراتيجية، وحتى تحافظ على مكائنها ونشاطها وتضمن تواجدها الدائم في الأسواق والتفوق على المنافسين.

الكلمات المفتاحية: الذكاء التسويقي، المعلومة التسويقية، الميزة التنافسية.

Abstract:

The information revolution witnessed by the management of the business, and provides methods and means to ensure timely access to marketing information, processing and management, institutions have the ability to study their internal and external environment, especially competitors, and know their customers and their needs and meet them in a timely manner and form required, The task of marketing intelligence.

So we tried through this study to know the role of marketing intelligence in supporting the excellence of the institution, which is a modern practice in marketing, specializes in the study and analysis of the forces affecting the activity of the institution to extract information

* طالبة دكتوراه - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة البليدة 2.

And put them at the disposal of the institution to meet its challenges, especially with regard to the strategic decision-making industry, and to maintain its position and activity and ensure its permanent presence in the markets and superiority over competitors.

Keywords: Marketing intelligence, marketing information, competitive advantage.

مقدمة:

إن هذه التحديات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسة تعتمد على استخدام المعلومة التي أصبح لها دورا كبيرا، فالمؤسسات التي تتحكم في المعلومة وتحسن إدارتها هي التي فرضت نفسها على المستوى الوطني والدولي.

إذ تعتبر المعلومات التسويقية موردا هاما من موارد المؤسسة، وإحدى المقومات الأساسية في بناء الاستراتيجيات التنافسية، كما تساهم في رفع إنتاجيتها وفعاليتها، وتزود المؤسسة بمعلومات دقيقة تستخدمها في مواجهة المنافسة القوية.

فقد أدى التراكم الهائل للمعلومات إلى وجود حاجة ماسة إلى تنظيم وإدارة هذه المعلومات، للكشف عنها وتدعيمها وحمايتها، وبالتالي فإن المؤسسات تجد نفسها مجبرة في البحث عن الآليات التي من خلالها تضمن التسيير الفعال للمعلومات المتاحة في صناعة قراراتها الاستراتيجية.

واعتماد المؤسسة على الذكاء التسويقي يعد أمرا حيويا، يسمح بتحليل بيئتها واستغلال الفرص وتجنب التهديدات، من خلال التسيير الأمثل للمعلومات وتقديمها لصناع القرار لتطوير المؤسسة وضمان نشاطها، كما أنه يعتبر أداة وتعزيز مركزها التنافسي.

ما مدى مساهمة الذكاء التسويقي في دعم الميزة التنافسية لمؤسسة كوندور؟

أهمية الدراسة:

إن لموضوع الميزة التنافسية والذكاء التسويقي أهمية كبيرة في المؤسسة، حيث تتجلى أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع، كون متغيرات الموضوع حضية باهتمام بالغ، ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية:

- الحاجة المتزايدة لتطبيق نظام الذكاء التسويقي للحفاظ على مكانة المؤسسة والرفع من تنافسيتها؛

- الدور الكبير الذي يلعبه الذكاء التسويقي في التوقع التنافسي للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الذكاء التسويقي في تحسين الأداء

التسويقي وذلك من خلال:

- تحديد مفهوم الذكاء التسويقي ومختلف مجالاته؛
- توضيح أهمية اكتساب ميزة تنافسية وضرورة الحفاظ عليها عن طريق تطبيق الذكاء التسويقي.

فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية للمؤسسة.

وانطلاقاً من هذه الفرضية يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ذكاء الزبون والميزة التنافسية؛
 - توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ذكاء المنتج والميزة التنافسية؛
 - توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ذكاء المنافس والميزة التنافسية؛
 - توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ذكاء السوق والميزة التنافسية.
- الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الذكاء التسويقي على أبعاد الميزة التنافسية المتمثلة في: الجودة، اليقظة التنافسية، الابداع التكنولوجي، والأداء التسويقي.

ولغرض اختبار هذه الفرضية يمكن تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الذكاء التسويقي على الجودة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الذكاء التسويقي على اليقظة التنافسية؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الذكاء التسويقي على الابداع التكنولوجي؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الذكاء التسويقي على الأداء التسويقي.

مجتمع الدراسة:

فيما يخص عينة الدراسة، استخدمت لمعاينة اطارات يعملون في مؤسسة صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية "كوندور" البالغ عددهم 385 فرد في كل من ولاية الجزائر، تيزي وزو، برج بوعريش، وسطيف.

وقد تم اختيار أفراد العينة عن طريق التوزيع الشخصي لقوائم الاستبيان مع تقديم بعض التوضيحات للمستهدفين حول هدف الدراسة، شرح بعض المفاهيم، وطريقة الاجابة.

مقياس الدراسة:

من أجل استكمال إجراءات الدراسة الميدانية وجمع مختلف البيانات والمعلومات اعتمدنا على:

تصميم الاستبيان:

لقد تم إعداد استمارة وجهت لإطارات مؤسسة صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية "كوندور" ويتضمن الاستبيان ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الأول: يشتمل على البيانات الشخصية والوظيفية وذلك ضمن أربع فقرات، تتعلق بالجنس، السن، المستوى التعليمي وسنوات الخبرة.

المحور الثاني: يتضمن عناصر الذكاء التسويقي، وهي:

- ذكاء الزبون: يتضمن هذا العنصر 07 عبارات، يتمحور مضمونها حول مدى اهتمام المؤسسة بالزبون، الاهتمام به والتأثير على سلوكه.

- ذكاء المنتج: يتضمن هذا العنصر 06 عبارات، تتمحور في مجملها على مدى اهتمام المؤسسة بجودة منتجاتها.

- ذكاء السوق: يحتوي هذا العنصر على 05 عبارات، تتمحور حول اهتمام المؤسسة محل الدراسة بمتابعة السوق لطرح منتجاتها، واستهداف الأسواق الخارجية.

- ذكاء المنافس: يشتمل على 06 عبارات، موضوعها مدى اهتمام المؤسسة بالبيئة التنافسية.

المحور الثالث: يتمحور حول استخدام الذكاء التسويقي في تحسين أبعاد الميزة التنافسية، وذلك من خلال:

- الجودة: يتضمن هذا البعد 05 عبارات.

- اليقظة التنافسية: يشتمل هذا البعد على 05 عبارات.

- الابداع التكنولوجي: يتضمن 05 عبارات.

- الأداء التسويقي: يتضمن 05 عبارات

اختبار أداة الدراسة:

للتأكد من أن قوائم الاستبيان صحيحة وصالحة لقياس متغيرات الدراسة عرضت على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين في مجال الادارة التسويقية من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البويرة، من أجل مراجعتها وابداء آراءهم حول محاور الاستبيان، عباراته وصياغته، اما فيما يتعلق بثبات الاداة تم استخدام برنامج

SPSS[™] من اجل استخراج معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ حيث كانت قيمة ألفا لجميع متغيرات الدراسة 97 %، وهذا ما يمثل قيمة عالية لثبات

الاتساق الداخلي ولأغراض الدراسة والتحليل.

المحور الأول: الذكاء التسويقي خدمة لدعم المؤسسة

تنتهج المؤسسات تقنية الذكاء التسويقي، بهدف تحليل مجموعة من المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لتقديم معلومات تسويقية متخصصة في كيفية إدارة المؤسسات وتحليل زبائنها ومنافسيها، ويأتي ذلك لتمكن المؤسسة من دعم أفضل لصناعة القرار وتجاوز تحديات المنافسة في السوق وتحقيق أرباح أعلى.

أولاً- مفهوم المعلومة التسويقية:

تعرف المعلومة على أنها: "هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلاً، والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي، أو المتوقع أو في القرارات التي تم اتخاذها"¹

ثانياً: أهمية الذكاء التسويقي في المؤسسة

يعتبر الذكاء التسويقي أسلوب ومنهج عمل يجعل المؤسسة في حالة يقظة تامة ومستمرة بما يجري حولها، إذ يعد من أهم وأحدث الأنظمة التي تضمن الحفاظ على مكانة المؤسسة في سوق المنافسة.

1- مفهوم الذكاء التسويقي:

الذكاء التسويقي هو: "جمع، تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بقطاعات السوق التي تشارك فيها المؤسسة أو ترغب أن تشارك فيها، ويشمل أربعة عناصر أساسية هي: ذكاء السوق، ذكاء الزبون، ذكاء المنتج وذكاء المنافسين"².

أما جمعية خبراء الاستخبارات التنافسية SCIP فتري أن الذكاء التسويقي هو: "العملية الأخلاقية المشروعة لجمع وتحليل وتوزيع المعلومات المناسبة واللائقة والمصالحة حول البيئة التسويقية".

بينما يعرفه كوتلر وأرمسترونج على أنه: "عملية نظامية لجمع وتحليل المعلومات المتوفرة علانية عن المنافسين والتطورات التي تحدث في السوق. أما هدف الذكاء التسويقي فيمكن في تحسين اتخاذ القرار الاستراتيجي وتعقيب ومتابعة وتقييم نشاطات المنافسين

1 - إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1998، ص 98.

2 انظر إلى: Lin, Chinho & Hong, Chienwen, , Development of Marketing Information System for Supporting Sales in a tea -beveray Market, Encyclopedia of Information Systems, Journal of Expert Systems with Applications, 36.2009. p 53

والعمل على جذب انتباه المديرين لتجنب المخاطر أو التهديدات ومعالجتها بشكل مبكر واقتناص الفرص المتاحة في السوق".

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للذكاء التسويقي هو:

"مجموعة من الإجراءات المستخدمة من قبل إدارة المؤسسة لغرض الحصول على المعلومات التسويقية بشكل سريع ومستمر ذات علاقة بالتطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بأهدافها، المتمثلة في الربحية، رضا الزبائن ورفاهية العاملين".

ثانياً: مكونات الذكاء التسويقي

الذكاء التسويقي يتركز أساساً على سبل تحصيل المعلومة، التي تشكل قواعد للمعرفة تمكن المؤسسة من متابعة سيرورة التغيير، وإيجاد الحلول لمواجهة التحديات، التي أدت إلى توسيع استخدامات وتطبيقات الذكاء التسويقي في كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها.

1- ذكاء الزبون: تعتبر معلومات عن الزبون في غاية الأهمية بالنسبة لنجاح أعمال المؤسسة، ولقد استثمرت مؤسسات عديدة كميات لا يستهان بها من أنظمة قواعد بيانات للزبائن، بحيث تعمل هذه الأنظمة على جمع كميات كبيرة من البيانات عن الزبائن وتحولها والاحتفاظ بها، فضلاً عن استخدامها في سبيل تطوير الأداء أو الإبداع في المنتجات والخدمات، ويسمح ذكاء الزبون بتحديد اتجاه تطوير المنتجات والخدمات وتويعها بشكل متكامل ومتزامن مع الاستراتيجيات التسويقية الموضوعة من قبل إدارة المؤسسة، لتكوين معرفة تسويقية جديدة. وعندئذ يصبح من الممكن تماماً أن تحقق المؤسسة ميزة تنافسية من خلال تحديد السلوك الشرائي للزبون عبر اختياره للمنتج المحدد، والعلامة التجارية ودرجة الولاء التي يكون بها تجاه منتجاتها وخدماتها 1.

كما يساعد ذكاء الزبون المؤسسة على بناء علاقات قوية وذات فائدة مشتركة ومتبادلة مع زبائنها وذلك من خلال تحديد ما يلي :

-الزبائن المستهدفين؛

- كيفية كسب زبائن جدد والاحتفاظ بهم؛

- العمل على التحسين المستمر لمنتجات وخدمات المؤسسة؛

- التعرف على سلوكهم، والكيفية التي يقومون من خلالها بإشباع حاجاتهم

• ورغباتهم .

1 أنظر الى: Gibbert , et.al , Knowledge-Enabled CRM. integrating CRM and KM , concepts Journal of KM ,Vol.7No.5 2003 , p 107 .بتصرف

إن ذكاء الزبون يؤكد بأهمية الزبون بالنسبة للمؤسسة، فهو يهدف إلى الحصول على صورة واضحة عن المؤسسة من وجهات نظر مختلفة، لهذا على المؤسسة المصادقة على بيانات الزبائن تكون قادرة على إنشاء وتطوير علاقة مفيدة مع هؤلاء الزبائن، واستعمال هذه البيانات بطريقة جيدة، سيساعد على تحسين أدائها.

2- ذكاء السوق: يعتبر أخذ الطبيعة المتغيرة للأسواق بعين الاعتبار عند إعداد الاستراتيجية التسويقية أمرا في غاية الأهمية، ومن أهم المتغيرات المؤثرة في فهم السوق هي: نمو السوق، الحصة السوقية، حجم السوق، طبيعة الزبائن المحتملين، كما ينتج التعرف على هذه المتغيرات إدراكا واضحا من قبل وظيفة التسويق للأسواق المحيطة بها 1.

يساعد سعي المؤسسة لفهم السوق في وضع الآلية المناسبة لمواجهة متطلبات المنافسة، لأن درجة عدم التأكد يمكن أن تقل مع قدرة المؤسسة على رسم وتحديد طرق العمل في السوق، فهي عندما تدخل السوق قد تكون مثقلة بعدد من العوامل التي تتصف بعدم التأكد كالحصة السوقية والمزيج الأفضل للمنتجات وطبيعة الزبائن وكيفية الوصول إليهم.

يتعلق الأمر الأكثر صعوبة في هذا المجال بالبحث عن الدافعية، أي الكشف عن الدوافع التي يمكن أن تستخدم إما في تجزئة السوق أو في توسيع نطاق الجهود المبذولة في السوق الحالية؛ وهذا يعني أن الأمر الأكثر أهمية في فهم السوق هو تقييم مدى تغطية السوق أو مدى اختراقه بالشكل الذي يحدد الموقف الحالي للمؤسسة في السوق، إذ يتم في ضوء ذلك معرفة مدى حاجة المؤسسة لتوسيع تغطيتها السوقية، كما يتم تحديد الحصة السوقية للمؤسسة والمنافسين.

3- ذكاء المنتج: ذكاء المنتج له دورا مهما في صنع قرارات مزيج المنتج من خلال تقديم معلومات عن احتمال مواجهة المؤسسة لتقادم المنتجات أو عن طبيعة المنافسة والتطورات والابتكارات الحديثة وغيرها من المعلومات المتعلقة بمزيج المنتج، ومن هنا ينبغي تطوير ذكاء المنتج لتقديم أفضل المنتجات التي تلبى متطلبات الزبون.

4- ذكاء المنافس: ذكاء المنافس هو النشاط الذي يتم من خلاله معرفة المؤسسة على منافسيها الحاليين والمحتملين، كما يهتم أيضا بالحيث الذي تتطور فيه المؤسسات المنافسة، وهذا من خلال جمع البيانات المحصل عليها من تحليل الصناعة وتحليل المنافسة

1 أنظر الى: ph- Kotler, Marketing International, edition Mc Growhill, U.S.A, 2003, P53

واستخراج النتائج وتطبيقها في اتخاذ القرار 1 .

بالرغم من أن فهم الزبون يمثل الأساس في بناء الأنشطة التسويقية، ويقلل أو يضيق نطاق المنافسة إلا أنه

لا يكفي بحد ذاته. بل على المؤسسة أن تلاحظ تصرفات المنافسين في الأسواق لتحديد مدخل تسويقي يتلاءم مع الموقف السائد.

وبناء عليه، أصبح من المهم أن تقوم المؤسسة بتجميع بيانات مستمرة عن المنافسين من أجل صياغة الاستراتيجيات التنافسية في السوق، فالقدرة على الفهم الكامل للبيئة التنافسية يمثل عنصراً جوهرياً، والعكس يؤدي إلى فشل الخطط والأنشطة التسويقية، حيث أنه في حالة لم تكن للمؤسسة القدرة على توقع ردود فعل المنافسين والنوايا الاستراتيجية والتكتيكية لديهم، فإنه لن يمكنها الصمود في الساحة التنافسية فتخسر قدرتها على البقاء.

يسمح ذكاء المنافس بـ:

- تحديد مصادر الميزة التنافسية لدى المؤسسة ومقارنتها بالمؤسسات المنافسة؛
- إدراك استراتيجيات المنافسين الماضية، الحالية والمحتملة وبالتالي تحديد التهديدات المحتملة من قبل المنافسين على المدى البعيد، وهذا ما يساعد المؤسسة على رد الفعل في تقليل الوقت اللازم ضد تحركات المنافسين وتجنب مفاجئتهم؛
- تطوير فرص جديدة في الأسواق، كونها تمثل عنصر حرج لاختيار الاستراتيجية ودعمها.

المحور الثاني: الميزة التنافسية

أولاً: مفهوم الميزة التنافسية

ان الاهتمام الواسع بتحديد مفهوم الميزة التنافسية نتج عنه تباين في وجهات نظر الباحثين، سنحاول استعراض مجموعة من التعاريف:

• يعرفها Porter M: " تنشأ الميزة التنافسية أساساً من القيمة التي استطاعت المؤسسة أن تخلقها لربائتها حيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة للمنافسين بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض الزيادة السعرية المفروضة 2.

1 أنظر الى : Gérard Verna, la veille technologique: une ardente nécessité, article sur : le site

<http://www.fsa.ulaval.ca/personnel/vernag/PUB/veille.html>

2 أنظر الى : Porter ME, Competitive Advantage – Creating and Sustaining

• ويعرفها KOLTER PHILIP: بأنها "القدرة على أداء الأعمال بأسلوب معين أو مجموعة من الأساليب التي تجعل المنظمات الأخرى عاجزة عن مجاراتها في الأمد القريب أو في المستقبل".

استنادا إلى ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن "الميزة التنافسية تعتبر هدف استراتيجي تسعى جميع المؤسسات لتحقيقه من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية وتحسينها، كما أنها ترتبط أساساً بالأداء المتحقق من المؤسسة والعاملين فيها، أي تقديم المؤسسة لقيمة مضافة أو منفردة عن منتجات المنافسين والتي تكسبها ميزة التكلفة الأقل أو ميزة التميز".

ثانيا: أبعاد الميزة التنافسية

1-الجودة: نتيجة لزيادة حدة المنافسة الأمر، الذي فرض على المؤسسات التي ترغب في البقاء والاستمرار العمل على توفير منتجات ذات جودة عالية، ومن ثم الاهتمام بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على إرضائهم في الوقت الذي لم يعد فيه السعر وحده العامل المحرك لسلوك المستهلك؛ حيث أصبحت القيمة التي يريد الحصول عليها والجودة الاهتمام الأول له، ونقول أن المنتج ذو جودة عندما يدرك المستهلكون أن هناك قيمة أكبر في صفاته مقارنة بنفس الصفات في المنتجات المنافسة 1 .

2-اليقظة التنافسية: هي النشاط الذي من خلاله نتعرف المؤسسة على منافسيها الحاليين والمحتملين، وهي تهتم أيضا بالمحيط الذي تتطور فيه المؤسسات المنافسة و هذا من خلال جمع المعلومات المحصل عليها من تحليل الصناعة و تحليل المنافسة ثم تحليلها و استخراج النتائج و تطبيقها في اتخاذ القرار 2 .

3-الابداع: يعتبر الإبداع من أهم المصادر الرئيسية في بناء المزايا التنافسية، إذ يمنح للمؤسسة من خلال المنتجات شيئا متفردا يفتقر إليه منافسوها، مما يسمح بتعزيز قيمة منتجاتها في أعين زبائنهم، وبالتالي اختلافها وتميزها فضلا على إمكانية فرض أسعار عالية لمنتجاتها أو خفض تكاليفها بنسبة كبيرة مقارنة بمنافسيها.

Superior Performance, New York, The Free Press, 1985, P.19

1 شارل هيل، جاريث جونز، الإدارة الاستراتيجية مدخل متكامل، ترجمة: محمد أحمد سيد عبد المتعال، إسماعيل علي بسبوني، دار المريح، الرياض، 2008، ص ص 208-209

2 نصيرة علاوي، اليقظة الاستراتيجية كعامل للتغيير في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة موبيليس، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 110.

4-الأداء التسويقي:

يعرف الأداء التسويقي على أنه " مستوى تحقيق المؤسسة لأهدافها الموضوعية في الخطة التسويقية "1.

ويتحقق الأداء التسويقي من خلال تكامل العناصر التالية: الكفاءة، الفعالية والإنتاجية.

1-الكفاءة التسويقية: وهي تحقيق العلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات على أساس تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات .

2-الفعالية التسويقية: هي القدرة على تحقيق الأهداف في شكل زيادة في حجم المبيعات، الحصة السوقية، زيادة رضا الزبائن، تنمية الموارد العاملة في مجال التسويق، وتحقيق النمو المرغوب للمؤسسة .

3- الإنتاجية التسويقية: هي الاستغلال الكفء للموارد من قوى بشرية ومعدات ورأسمال، وتتضمن تحقيق مخرجات أكبر مقارنة بهذه المدخلات.

المحور الثالث: تحليل النتائج وتحليلها

أولاً: اختبار الفرضيات

لاختبار الفرضيات تم تحديد طبيعة علاقة الارتباط بين عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية في مؤسسة صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية "كوندور"، كما تم اختبار تأثير عناصر الذكاء التسويقي على أبعاد

الميزة التنافسية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام الانحدار بطريقة ANOVA

1-تحليل طبيعة علاقة الارتباط بين عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية.

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ بين عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية للمؤسسة.

من خلال تحليلات الارتباط، تبين لنا بأنه توجد علاقة بين عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية، ويمكن توضيح نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة في الجدول الموالي:

1 فهد علي الناجي، أثر استراتيجيات الأزمت الحديثة على الأداء التسويقي، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الدوائية في مدينة عمان الكبرى، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 11

الجدول رقم (01): مصفوفة الارتباط بين عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية

الذكاء التسويقي	ذكاء المنافس	ذكاء السوق	ذكاء المنتج	ذكاء الزبون	الإحصاءات	المتغير الوسيط
						المتغير التابع
0,990	0,989	0,975	0,982	0,976	معامل الارتباط	الميزة التنافسية
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	مستوى الدلالة	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط بين عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية، إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما 0,990 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وهذه ما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين جميع عناصر الذكاء التسويقي والميزة التنافسية لمؤسسة كوندور.

2- تحليل طبيعة العلاقة التآثرية بين الذكاء التسويقي وأبعاد الميزة التنافسية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الذكاء التسويقي على أبعاد الميزة التنافسية المتمثلة في: الجودة، اليقظة التنافسية، الابتداء التكنولوجي، والأداء التسويقي.

لاختبار تأثير عناصر الذكاء التسويقي على الميزة التنافسية تم تحليل البيانات باستخدام الانحدار بطريقة ANOVA وكانت النتائج على النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الذكاء التسويقي على الجودة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول "الذكاء التسويقي" والمحور الثالث "الميزة التنافسية"، وكانت نتائج اختبار هذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج تأثير عناصر الذكاء التسويقي على الجودة

القرار الاحصائي	B	R	R ²	T الجدولية	T المحسوبة	Sig
رفض الفرضية الصفريّة	0,312	0,959	0,921	1,95996	5,165	0,000

الارتباط دال احصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

يبين الجدول اعلاه ان قيمة معامل الارتباط الثنائي كانت 0.959 ، كما بلغ معامل التحديد 0.921 ، مما يعني ان 92 % من تباين المتغير التابع (الجودة) مفسر من طرف المتغير المستقل (الذكاء التسويقي) ، كما يلاحظ ايضا ان القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة المفروض 0.05 ، كما يلاحظ ايضا ان قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 12.706 واستنادا الى قاعدة اختبار الفرضية الصفريّة التي تنص على رفض الفرضية H0 اذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 وبالتالي نقبل بالفرضية البديلة القائلة بأن توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين عناصر الذكاء التسويقي و الجودة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لعناصر الذكاء التسويقي على اليقظة التنافسية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول "الذكاء التسويقي" والمحور الثالث "الميزة التنافسية"، وكانت نتائج اختبار هذا الفرض موضحة في الجدول التالي:
الجدول رقم (03): نتائج تأثير عناصر الذكاء التسويقي على اليقظة التنافسية

القرار الاحصائي	B	R	R ²	T الجدولية	T المحسوبة	Sig
رفض الفرضية الصفريّة	0,731-	0,974	0,949	1,95996	12,691-	0,000

الارتباط دال احصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

يبين الجدول اعلاه ان قيمة معامل الارتباط الثنائي كانت 0.974 ، كما بلغ معامل التحديد 0.949 ، مما يعني أن 94 % من تباين المتغير التابع (اليقظة التنافسية) مفسر من طرف المتغير المستقل (الذكاء التسويقي) ، كما يلاحظ ايضا ان القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة المفروض 0.05 ، كما يلاحظ ايضا ان قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 12.691 ،

ويدعم هذا التأثير قيمة F المحسوبة البالغة 7199,33 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، و استنادا الى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض الفرضية H_0 اذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 وبالتالي نقبل بالفرضية البديلة القائلة بان "توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين الذكاء التسويقي و اليقظة التنافسية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لعناصر الذكاء التسويقي على الابداع التكنولوجي.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول "الذكاء التسويقي" و المحور الثالث "الميزة التنافسية"، وكانت نتائج اختبار هذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج تأثير عناصر الذكاء التسويقي على الابداع التكنولوجي

القرار الاحصائي	B	R	R ²	T الجدولية	T المحسوبة	Sig
رفض الفرضية الصفرية	-1,444	0,971	0,943	1,95996	-21,637	0,000

الارتباط دال احصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

يبين الجدول اعلاه ان قيمة معامل الارتباط الثنائي كانت 0,971 ، كما بلغ معامل التحديد 0,943 ، مما يعني ان 94 % من تباين المتغير التابع (الابداع التكنولوجي) مفسر من طرف المتغير المستقل (الذكاء التسويقي) ، كما يلاحظ ايضا ان القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة المفروض 0.05 ، كما يلاحظ ايضا ان قيمة t المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 21,637 ، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة البالغة 6368,745 وهي أكبر من القيمة الجدولية 3,84 ، واستنادا الى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض الفرضية H_0 اذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 وبالتالي نقبل بالفرضية البديلة القائلة بان "توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين الذكاء التسويقي و الابداع التكنولوجي

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لعناصر الذكاء التسويقي على الأداء التسويقي

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول "الذكاء التسويقي" و المحور الثالث "الميزة التنافسية"، وكانت نتائج اختبار هذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج تأثير عناصر الذكاء التسويقي على الأداء التسويقي

القرار الإحصائي	B	R	R ²	T الجدولية	T المحسوبة	Sig
رفض الفرضية الصفريّة	-0,456	0,985	0,970	1,95996	-11,076	0,000

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط الثنائي كانت 0,985، كما بلغ معامل التحديد 0,970، مما يعني أن 97% من تباين المتغير التابع (الأداء التسويقي) مفسر من طرف المتغير المستقل (الذكاء التسويقي)، كما يلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة المفروض 0,05، كما يلاحظ أيضاً أن قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وقيمة F المحسوبة البالغة 12391,722 أكبر من القيمة الجدولية قيمة 3,84، واستناداً إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفريّة التي تنص على رفض الفرضية H₀ إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0,05 وبالتالي تقبل بالفرضية البديلة بأن "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ بين الذكاء التسويقي والأداء التسويقي".

النتائج والتوصيات:

انطلاقاً من نتائج الاستمارة الموجهة لمسؤولين المؤسسة محل الدراسة والتي تخص ولاية الجزائر، تيزي وزو، وبرج بوعريريج لاحظنا وجود تصور للذكاء التسويقي وقناعة الكثير من المسؤولين بأهميته في تحسين تموقع المؤسسة، وتم التوصل إلى ما يلي:

توجد علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ بين ذكاء الزبون والميزة التنافسية؛

توجد علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ بين ذكاء المنتج والميزة التنافسية؛

توجد علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ بين ذكاء المنافس والميزة التنافسية؛

توجد علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ بين ذكاء السوق والميزة التنافسية؛

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لعناصر الذكاء التسويقي على الجودة؛

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لعناصر الذكاء

التسويقي على اليقظة التنافسية؛
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لعناصر الذكاء
التسويقي على الابداع التكنولوجي؛
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ لعناصر الذكاء
التسويقي على الأداء التسويقي.
التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا اليها والمؤشرات الايجابية التي افرزتها الدراسة،
يمكن أن نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

ضرورة الاستفادة من جميع مكونات الذكاء التسويقي الموفرة للمعلومات
المهمة المعلومات للمؤسسة قيد الدراسة مع ضرورة عدم اغفال اهمية المصادر الاخرى
الموفرة للمعلومات؛

دراسة وتحليل البيئة التنافسية الخاصة بظروف الطلب على منتجات مؤسسة محل
الدراسة، واتباع سياسة الانتشار السوقي والتعامل مع المعلومات كأحد أهم مصادر
التميز التنافسي؛

ضرورة اهتمام إدارات المؤسسة محل الدراسة بالذكاء التسويقي بمجالاته الأربع في
اطار متناسق ومتكامل لما له تأثير على الميزة التنافسية؛

العمل على تعزيز نشر المعرفة بالذكاء التسويقي وأدواته لتحسين ودعم القرارات
الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة قيد الدراسة

المراجع:

أولا-الكتب باللغة العربية

1-إسماعيل السيد، "نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية" ، الإسكندرية،
المكتب العربي الحديث ، 1998. 2-صادق محمود بازعة، بحوث التسويق للتخطيط
والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1992

2-شارل هيل، جارث جونز، الإدارة الاستراتيجية مدخل متكامل، ترجمة: محمد
أحمد سيد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، 2008.

ثانيا-الكتب باللّغة الأجنبية:

3.Porter ME, Competitive Advantage – Creating and Sustaining Superior Performance, New York, The Free Press, 1985

4.Lin, Chinho & Hong, Chienwen, , Development of Market-

ing Information System for Supporting Sales in a tea -beveray Market, Encyclopedia of Information Systems, Journal of Expert Systems with Applications, 36.2009

5.Gibbert , et.al , Knowledge-Enabled CRM. integrating CRM and KM , concepts Journal of KM ,Vol.7No.5 2003

ثالثا-المذكرات:

6. نصيرة علاوي ، اليقظة الاستراتيجية كعامل للتغيير في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة موبيليس، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
7. فهد علي الناجي، أثار استراتيجيات الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الدوائية في مدينة عمان الكبرى، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

رابعا: المقالات:

8.Gérard Verna, la veille technologique:une ardente nécessité, article sur le site:

<http://www.fsa.ulaval.ca/personnel/vernag/PUB/veille.html>

معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة عينة من الجامعات الجزائرية

أ. ضيف الله نسيمة * أ.د/ بن زيان إيمان **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤثرة على جودة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية اخذين بعين الاعتبار وجهة نظر أساتذة عينة من الجامعات الجزائرية؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال متنوعة متمحورة في أربعة أقطاب (تنظيمي وإداري، مقرر دراسي، بشرية، مادية وبرمجية)؛ حيث قدرت نسبتها على التوالي 28.2%، 36.9%، 40.7% و 48.4%؛ حيث هذه المعوقات تؤثر تأثيرا سلبيا على جودة العملية التعليمية مجتمعة بنسبة تقدر ب 68.3%.

وبالتالي لا بد من تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للولوج بجودة العملية التعليمية إلى الأحسن ورفع مستواها من خلال:

- توفير تكوين في مجال كيفية الاستعمال والاندماج في التقنيات المستحدثة.
 - علاج الاختلالات بأنواعها.
 - القيام بالتقييم المستمر والمراقبة الدائمة لهذا الميدان وتطوراتها.
- الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التعليم العالي، المعوقات المادية، المعوقات، الجزائر.

Obstacles to the use of ICT in the educational process

From the point of view of sample professors from Algerian universities

Abstract:

This study aims to identify barriers in the use of information and communications technology on the quality of education in Algerian higher education institutions from opinions of teachers. The study found that barriers for the use of information and communications technology are centered in four areas (regulatory and administrative, programming,

* أستاذة مساعدة قسم - ب - جامعة باتنة.
** أستاذة التعليم العالي - جامعة باتنة .

human, hardware and software), with the following estimated percentages 28 2%, 36.9%, 40.7% and 48.4%, with a total negative impact of 68.3% e on the quality of education.

Also, it is necessary to adopt the use of ICT to improve the quality of higher education by:

- Training in the use of new technologies.
- The treatment of imbalances.
- Conduct ongoing assessment and ongoing monitoring of developments in this area.

Keywords: information technology and communication, higher education, constraints, Algeria.

المقدمة:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي احد أهم مظاهر التقدم والتطور في المجتمع والمدخل الطبيعي لمواكبة العصر بمستجداته بسرعة مذهلة، ناهيك عن كونه مفتاح التحسيس للواقع ومتطلباته الاقتصادية، الاجتماعية، الحضارية والثقافية. لتأخذ مجرى آخر وتحول من مؤسسات تخرج الكم الكبير من الطلبة إلى مؤسسات مطالبة بتجويد خدماتها وتحسين نوعياتها مع ضمان جودتها؛ إلا أن هذا المطلب لا بد أن يتماشى والتطورات التكنولوجية في العالم.

ومن هذه التطورات التكنولوجية المستحدثة ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر من الجوانب المهمة لنظام المعلومات في مختلف المؤسسات الاقتصادية لكن يبقى السؤال مطروح حول معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحائلة دون تحسن جودة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة عينة من الجامعات الجزائرية.

للإجابة على هذا التساؤل تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

✚ فيما يكمن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم العالي؟

✚ فيما تكمن معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات

التعليم العالي نظريا؟

✚ فيما تكمن معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات

التعليم العالي وميدانيا في الجامعات الجزائرية ؟

أهداف الدراسة:

تركز أساسا أهداف الدراسة على:

- التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم العالي .
 - التعرف على معيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة لهذه المؤسسات .
- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في نوعين أهمية علمية وأخرى عملية:

- ✓ الأهمية العلمية: تكمن في ضبط المتغيرات والمفاهيم عليها لكل من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التعليم العالي.
- ✓ الأهمية العملية: قياس التأثير السلبي لمعيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم العالي لتفعيلها؛ وبالتالي الولوج بدورها إلى الأحسن في ظل التغيرات المستجدة واستغلالها أحسن استغلال.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي؛ ليتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

- ❖ المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي.
- ❖ المحور الثاني: معيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي

إن الاهتمام بالتعليم العالي ضرورة لا مفر منها ومتطلب لا يستهان به؛ إذ لا بد من دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم العالي خاصة وأن الاقتصاد تحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معلوماتي معرفي بحت، هذا ما سنتطرق لإظهاره في المحور التالي:

أولاً: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

1. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

عرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات لأحمد محمد الشامي وسيد حسب الله تكنولوجيا المعلومات أو تقنية المعلومات بأنها: "الحصول على

المعلومات، اختزانها وبثها وذلك باستخدام توليفة من المعدات الميكرو إلكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد¹.

في حين تبني كل من **O'brien** و **Haag** المفهوم الجزئي لتكنولوجيا المعلومات على أنها: "نظام مكون من مجموعة من الموارد المترابطة والمتفاعلة يشتمل على الأجهزة، البرمجيات، الموارد البشرية، البيانات، الشبكات والاتصالات التي تستخدم نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب وهذا المفهوم الجزئي يعتبر تكنولوجيا المعلومات حزمة من الأدوات التي تساعد في معالجة وتزويد الأفراد بالمعلومات". أما المنظور الكلي لتكنولوجيا المعلومات فيرى فيها مظلة واسعة تشكل كلا من نظم المعلومات، وتكنولوجيا معالجة البيانات والاتصالات والأفراد والمنظمات وغيرها².

2. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي

يعد التعليم العالي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الفرع الأساسي في نظام معلوماته سلعة أكثر حيوية مقدمة للنجاح وقوة محرّكة للتغيير، في المقابل تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم المتعلقة بتخزين، استرجاع، تداول المعلومات، نشرها وإنتاج البيانات الشفوية، المصورة، النصية والرقمية بالوسائل الإلكترونية من خلال التكامل بين أجهزة الحاسوب الإلكتروني ونظم الاتصالات المرئية³.

إذ يقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم: كل ما يستخدم في مجال التعليم والتعلم من تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تستخدم بهدف تخزين، معالجة، استرجاع ونقل المعلومات من مكان لآخر، مما يعمل على تطوير وتجويد العملية التعليمية بجميع الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وبرمجياته، تقنيات شبكة الانترنت كالكتب الإلكترونية، قواعد البيانات، الموسوعات، الدوريات، المواقع التعليمية، البريد الإلكتروني، البريد الصوتي، التخاطب الكلي، التخاطب الصوتي، المؤتمرات المرئية، الفصول الدراسية الافتراضية، التعليم الإلكتروني، المكتبات الرقمية، التلفزيون التفاعلي، التعليم عن بعد، الفيديو التفاعلي، الوسائط المتعددة، الأقراص المضغوطة، البث التلفزيوني الفضائي⁴.

¹ - محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دارا لفكر الجامعي، مصر، ط1، 2009، ص19

ليلى حسام الدين، أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للوارد البشرية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011، ص9.

3- ماجد محمد الزويدي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد 3، العدد 5، 2012، ص93

1- عبد الباقي عبد المنعم ابوزيد، معوقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مناهج المواد التجارية بالتعليم الثانوي، المؤتمر الدولي الأول حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير

تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي هي: " العلم الذي يهتم بتخزين، استرجاع، معالجة و بث المعلومات باستخدام أجهزة الحاسوب، وتعرفها الموسوعة الدولية لعلم المعلومات والمكتبات بأنها التكنولوجيا الالكترونية اللازمة لتجميع، اختزان، تجهيز وتوصيل المعلومات فهي تشمل الأدوات المادية والموارد الرقمية التي يمكن توظيفها لغايات تعليمية تعليمية" .

3- معيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى مؤسسات التعليم العالي نظريا

تتلخص معيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي في عدة أقطاب، وهذا رغم ما لها من إيجابيات²:

1.3. القطب التقني والبرمجي

- يشمل الماديات، الصيانة، إتاحة الشبكة، ممثلة في:
- تباين أجهزة الحاسوب مما يقتضي تنوع البرمجيات تبعاً لنوع الحاسوب، وهذا أمر فيه شيء من الصعوبة.
- ارتفاع أثمان الحواسيب.
- عدم توافر الحواسيب بأعداد كافية.
- خلو بعض الجامعات من مختبرات الحواسيب.
- تطور أجهزة الحاسوب المستمر يستلزم تطوراً في البرمجيات التعليمية.
- قلة البرمجيات التعليمية الملائمة أو رداءتها.
- قلة البرمجيات المعدة باللغة العربية.

3.2. القطب التنظيمي والإداري

- بدوره يشمل كل من الإتاحة، جدول المواعيد، حضور الأشخاص، الموارد ودعامة الإدارة؛ لتكون العناصر التالية ممثلة في ذلك:
- لا توفر الوسائل ما يكفي لتنمية المهارات اليدوية أو الممارسات العملية.
- صعوبة برمجة استخدام الوسائل التكنولوجية لمختلف الأطوار.

التعليم قبل الجامعي، مصر، 2007، ص6

2- الدليل البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، المختبر الوطني للموارد الرقمية، المملكة المغربية، الرباط، 2012، ص12

3- محسن علي عطية، تكنولوجيا الاتصال في التعليم الفعال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص283-284

• تقديم الدعم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية
حضوريا.

• التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
3.3. القطب البشري

• قلة المتخصصين في مجال الوسائل التكنولوجية التعليمية¹
• حاجة الوسائل التكنولوجية إلى مبرمج ووجوب أن يكون الأستاذ قادرا على البرمجة وهذا غير متوافر حاليا.

• وقوف بعض الأساتذة ضد استخدام الوسائل التكنولوجية لعدم قدرتهم على استخدامه في التدريس، أولظنهم أن هذه الوسائل سيؤدي في يوم من الأيام إلى الاستغناء عن الأستاذ.

• الاستخدام الزائد للوسائل التكنولوجية قد تكون له آثار صحية سلبية على الطالب.

• قد يسبب استخدام الوسائل التكنولوجية بشكل مستمر عيش الطالب في عزلة اجتماعية.

3.4. القطب التمويلي

• قلة التمويل الموجه إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.

• سوء استغلال التمويل الموجه إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.

3.5. قطب المقرر الدراسي

• عدم وجود تلاؤم بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمقرر الدراسي.

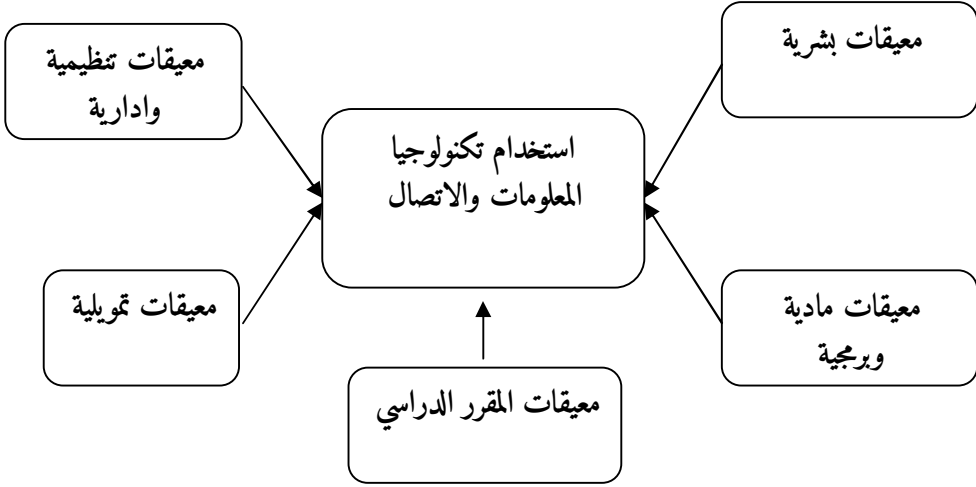
• عدم توفر المتخصصين في تصميم البرامج والمقررات الالكترونية.

• قلة التوقيت المخصص للمقرر الدراسي.

• كثافة المقرر الدراسي¹. هذه الأقطاب المعيقة لا تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية سيتم اكتشاف تواجدها في الجامعات الجزائرية وفق المخطط التالي من وجهة نظر الأساتذة:

1 Yalande Petit. **comparaison entre l'enseignement Presentiel et l'enseignement virtuel pour l'apprentissage de l'accord des mots tout et même.** Mémoire de Maitrise en linguistique. université du Québec Montréal. avril 2006. p12

المخطط (1): معايير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمليّة التعليمية



المصدر: من إعداد الباحثين

المحور الثاني: معايير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى مؤسسات التعليم العالي الجزائرية تطبيقيا

إن معايير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى مؤسسات التعليم العالي كثيرة ومتعددة وذات تفرعات وانقسامات متلائمة؛ لكن لا بد من توضيح أولوياتها وترتيبها لتحقيق الأهداف المرجوة من استخدامها في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من خلال الإجابة على الفرضية التالية دون الأخذ بعين الاعتبار للمعايير التمويلية:

❖ توجد علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية بين معايير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أصنافها وجودة العملية التعليمية.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية: سيتم توضيح أهم النقاط المتعلقة ببناء أداة الدراسة (الاستبيان)، الإطار المكاني والزمني للدراسة، كيفية تصميم الاستبيان، اختيار عينة الدراسة وحجمها وكذا الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان.

1- الإطار المكاني: اقتصرت عينة الدراسة على سبعة جامعات مختلفة من مختلف تقسيمات الجامعة الجزائرية (شرقاً، وسطاً وغرباً) فنجد جامعة باتنة، بسكرة، سطيف، الجزائر، وهران، البويرة، بومرداس، ولكليتين فقط من كل جامعة كلية العلوم

الاقتصادية وكلية العلوم. وقمتم اقتصار الدراسة على هاتين الكليتين بعد إجراء المقابلات؛ وهذا راجع لطبيعة الدراسة فعرفة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة العملية التعليمية لا بد من معرفته من مجتمع يستخدم هذه التكنولوجيا ومن خلال المقابلات المعتمدة تم حصر هاتين الكليتين المستخدمتين لهذه التكنولوجيا مقارنة بالبقية.

2- الإطار الزمني للدراسة: انطلقت الدراسة الميدانية أولا بإجراء المقابلات دامت ما يقارب شهر (من 10-5-2013 إلى غاية 12 جوان 2013) تقريبا، لنباشر في نفس الوقت عملية بناء الاستبيان وتحكيمة حيث دامت العملية حوالي عشرة أشهر (من جوان 2013 إلى غاية مارس 2014)، ليتم فيما بعد عملية التوزيع ابتداء من (شهر مارس 2014 إلى غاية نوفمبر 2014) ما يقارب تسعة أشهر من توزيع واسترجاع للاستبيانات. لتبدأ فيما بعد مباشرة عملية الفرز والتحليل إذ دامت عملية التحليل ما يقارب أربعة أشهر من (منتصف شهر نوفمبر إلى غاية نهاية شهر فيفري 2015).

3- اختيار عينة الدراسة وحجمها: إن موضوع الدراسة حساس جدا وخاصة متغير الجودة والذي تعتمد عملية قياسه على آراء مختلف الأطراف المشاركة فيه داخلها وخارجها، إلا أننا اعتمدنا على الأطراف الداخلية. حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع الأساتذة في مختلف التخصصات وفي كل الجامعات الجزائرية دون استثناء والذين بلغ عددهم ما يقارب **48000** أستاذ بالزيادة خلال السنة الجامعية **2014/2015**. هذه الإحصائيات تم وضعها بناء على عددهم المقدر ب**45000** أستاذ خلال سنة **2014/2015**. فعملنا على زيادة أقصى عدد لذلك كي لا يتأثر العينة).

فقد تم توزيع الاستبيان ورقيا وإلكترونيا، ليتم استرجاع 481 استبيان تم استبعاد 75 منهم لعدم الإلمام بمختلف إجابات المحاور للاستبيان من جهة وكذا لعدم استخدام هذه الوسيلة في التدريس.

إضافة إلى أنه تم التأكد من العينة المقبولة من خلال كل من معادلة ستيفن ثامبسون، معادلة رويبرت ماسون، معادلة هيربرت أركن والتي حددت كلها العينة المعبرة للمجتمع ب**380-381**.

ثانيا: تصميم الاستبيان: تم تصميم الاستبيان الخاص بالدراسة بعد عملية تحكيم دامت طويلا ما يقارب العشرة أشهر نظرا لتعدد وجهات النظر وتشعب موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوره السريع؛ ليصل في النهاية إلى الشكل المعتمد عليه في التوزيع والتحليل حيث تضمن:

1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

1- محتوى الاستبيان: تم تصميم الأسئلة ذات النهايتين المغلقة والمفتوحة، وذلك لدمج بعدين أساسيين (سهولة الإجابة عليها من قبل المبحوثين والتنوع في الإجابات) من خلال الإضافات ووجهات النظر المتنوعة وكذا سهولة تحليلها.

2- الخصائص السيكومترية للاستبيان: تكمن الخصائص السيكومترية للاستبيان فيما يلي:

أ. الصدق الظاهري (المحكمن): لقد تم تصحيح الاستبيان ليظهر في صورته النهائية من طرف مجموعة من المحكمن ذوي الخبرة في كيفية تصميم الاستجابات غير المباشرة والبالغ عددهم ما يفوق 20 أستاذ من مختلف الجامعات الوطنية والعربية وفي تخصصات متنوعة (اقتصاد، إعلام ألي، علم النفس...)؛ وذلك لإبداء آرائهم حول أهمية الفقرات الموضوعية، درجة وضوحها ومدى انتمائها إلى محاور الدراسة مع إعطائهم حق تقديم التعديل المقترح وعلى ضوء آراء المحكمن تم تعديل مجالات الاستبيان وإضافة بعض العبارات وحذف بعضها وإعادة صياغة بعض العبارات.

ب. صدق الاتساق الداخلي: يقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وكذا قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية¹. وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

وقد تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" إصدار 22 (spss22) وقد تم التوصل إلى اتساق داخلي في فقرات الاستبيان.

ج. الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات

¹ انظر الموقع، site.iugaza.edu.ps/nbarakat/files/2010/02/7.doc، تمت زيارته بتاريخ 2014/11/22

² انظر عبد الوهاب جودة، abdelwahabgouda.ahlamontada.com/t11-topic، تمت زيارته بتاريخ: 2014/06/25

الدراسة بالدرجة الكلية لمجالات الاستبانة¹.

إذ اتضح أن محاور الاستبانة ترتبط مع الدرجة الكلية للاستبانة عند مستوى دلالة (0.01)، مما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

ثانيا: ثبات الاستبانة

يأتي ثبات الاستبانة بعد الصدق كأساس للحكم على مدى سلامة الاختبار وملاءمته للاستخدام بكل اعتمادية، حيث يقصد به أن يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، وبعد التحقق من الثبات أسهل عموما من التحقق من الصدق، حيث من المتوقع أن يصل معامل الثبات المقبول إلى 0.8 أو أكثر². حيث اتضح من النتائج أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال، وهذا يعني أن الصدق الذاتي مرتفع.

وبذلك يكون الاستبيان في صورته النهائية صالح للتوزيع، وتكون الباحثتان قد تأكدتا من صدق وثبات الاستبيان مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثالثا: الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان

لغرض تحليل البيانات ومعالجتها إحصائيا تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss22) مع برنامج (Minitab16)، من أجل التمكن من استعمال مجموعة من الأساليب والمقاييس الإحصائية المساعدة في تحليل ووصف خصائص العينة وتحديد اتجاهات المبحوثين وتأثيرها على متغيرات البحث.

1- المقياس المستخدم: تم استخدام مقياس "ليكرت الخماسي" المقسم إلى خمس اختيارات أعطيت الدرجات من 1 وهي أدنى درجة غير موافق بشدة وصولا إلى 5 وهي أعلى درجة موافق بشدة.

2- المنهج المستخدم: باعتبار المنهج ييسر الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد، مساعي، أسئلة وفروض البحث فإنه تم اختيار المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم بوصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها³. وكذا المنهج الاستنباطي لغرض تأكيد

¹ ماجد الفراء، الاستبيان انظر الموقع: iugaza.edu.ps/melfarra/files/2010/02. تمت زيارته بتاريخ: 2014/10/31

² - زياد بن علي بن محمود الجراوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، سلسلة أدوات البحث العلمي، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، ط2، 2010، ص97.

³ شيث يوسف عيسى، انظر الموقع: <http://vb.medi.u.edu.my/showthread.php?t=13486>، تمت زيارته بتاريخ: 2013/12/17.

الارتباط بين المتغيرات من حقيقة بدئه بالمسلمات والنظريات ثم الولوج إلى الإشكالية المبحوثة من جهة، ومن جهة أخرى حقيقة انتقاله من الكل إلى الجزء (من العام إلى الخاص) ¹.

3- المعالجات الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية (الانحدار المتعدد، تحليل الانحدار البسيط).
 رابعا: تحليل الأثر بين معيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجودة العملية التعليمية

سيتم التطرق إلى إيجاد مدى التأثير السلبي لمعيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (البشرية، المادية والبرمجية، التنظيمية والإدارية، المقرر الدراسي) على جودة العملية التعليمية للخروج بدلائل تبرهن ذلك مع تحديد العوائق الأكثر تأثير وترتيبها حسب أولويات الإصلاح ما يساعد على أخذ الإجراءات اللازمة لذلك.
 مخطط(2): العلاقة بين جودة العملية التعليمية والمعيقات مجتمعة

Regression Analysis: QA versus OBC

The regression equation is
 $QA = 9.91 - 1.54 OBC$

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	9.9133	0.2104	47.12	0.000
OBC	-1.53926	0.05211	-29.54	0.000

S = 0.577955 R-Sq = 68.4% R-Sq(adj) = 68.3%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	291.44	291.44	872.49	0.000
Residual Error	404	134.95	0.33		
Total	405	426.39			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج minitab.16

من خلال النتائج الواردة في المخطط تبين لنا أن هناك معيقات (OBC) تجعل من التأثير الايجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة العملية التعليمية (QA) لا يكتمل، وهذا موضح حسب المعادلة التالية:

¹ انظر الموقع، <http://rs.ksu.edu.sa/68020.html>، تمت زيارته بتاريخ: 2014/01/18

$$QA = -1.54 OBC + 9.91$$

حيث زيادة وحدة واحدة من معيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال إجمالاً ودون تحديد تعمل على انخفاض جودة العملية التعليمية بمقدار 1.54، كما توخ من خلال النتائج أن القدرة التفسيرية لمعوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية مقدرة بـ 68.3% وهي عالية ما يتطلب أخذ التدابير المناسبة لتخفيض هذه النسبة؛ لما لها من تأثير في رفع جودة العملية التعليمية. ومن خلال هذه النتائج نتأكد من تحقق الفرضية: توجد علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية بين معيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إجمالاً وتحسين جودة العملية التعليمية.

ومعرفة مدى التأثير السلي لمعوقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتفصيل على جودة العملية التعليمية إجمالاً تم استخدام برنامج Minitab16 الذي أعطى النتائج الميدنة في المخطط أدناه بأخذ الترميز التالي: (QE جودة العملية التعليمية، OH المعوقات البشرية، OPL المعوقات المادية والبرمجية، ORA المعوقات التنظيمية والإدارية، OC معوقات المقرر الدراسي).

المخطط (2): العلاقة بين معيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجودة العملية التعليمية باستخدام برنامج Minitab16

Regression Analysis: QE versus OH; OPL; ORA; OC

The regression equation is

$$QE = 9.91 - 0.407 OH - 0.484 OPL - 0.282 ORA - 0.369 OC$$

Predictor	Coef	SE Coef	T	P	VIF
Constant	9.9084	0.2155	45.98	0.000	
OH	-0.40733	0.06049	-6.73	0.000	1.901
OPL	-0.48355	0.05587	-8.65	0.000	1.933
ORA	-0.28152	0.04885	-5.76	0.000	1.712
OC	-0.36908	0.05543	-6.66	0.000	1.540

$$S = 0.576331 \quad R-Sq = 68.8\% \quad R-Sq(adj) = 68.5\%$$

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	4	293.194	73.299	220.67	0.000
Residual Error	401	133.195	0.332		
Total	405	426.389			

Source	DF	Seq SS
OH	1	200.738
OPL	1	67.254
ORA	1	10.475
OC	1	14.728

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج minitab.16

من خلال النتائج الواردة في المخطط تبين لنا أن هناك معيقات تجعل من التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة العملية التعليمية لا يكتمل وناقص، لكن هذه المعوقات تأثيرها يتفاوت كما هو موضح حسب المعادلة التالية:

$$QE = -0.407OH - 0.484OPL - 0.282ORA - 0.369OC + 9.91$$

حيث زيادة وحدة واحدة واحدة من المعوقات البشرية تعمل على انخفاض جودة العملية التعليمية بمقدار **0.407**، وزيادة وحدة واحدة من المعوقات المادية والبرمجية تؤدي إلى انخفاض في جودة العملية التعليمية بمقدار **0.484** وزيادة وحدة واحدة من المعوقات التنظيمية والإدارية تؤدي إلى انخفاض جودة العملية التعليمية بمقدار **0.282**، أما زيادة معيقات المقرر الدراسي فتؤدي إلى انخفاض مقداره **0.369** في جودة العملية التعليمية. فحسب آراء الأساتذة المستجوبين فإن المعوقات المادية والبرمجية لها التأثير السلبي الأكبر على جودة العملية التعليمية ثم تليها المعوقات البشرية وبعدها معيقات المقرر الدراسي وفي الأخير تأتي المعوقات التنظيمية والإدارية.

كما توضح من خلال النتائج أن القدرة التفسيرية لمعيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية مقدرة بـ **68.5%** وهي عالية ما يتطلب أخذ التدابير المناسبة لتخفيض هذه النسبة. ومن خلال هذه النتائج نتأكد من تحقق الفرضية الثانية المدرجة في الجدول التالي:

الجدول (1): نتائج اختبار الفرضية

النتيجة	القدرة التفسيرية	الفرضية
محققة	68.5%	الفرضية الرئيسية: توجد علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية بين معيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أصنافها وجودة العملية التعليمية
بمقدار مساهمة كل عائق من العوائق التالية		
0.407		وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين المعوقات البشرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين جودة العملية التعليمية
0.484		وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين المعوقات المادية والبرمجية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين جودة العملية التعليمية

0.282	وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين المعوقات التنظيمية والإدارية لا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين جودة العملية التعليمية
0.369	وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين معوقات المقرر الدراسي وتحسين جودة العملية التعليمية

المصدر: من إعداد الباحثين

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية تكمن في أن لا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية العديد من المعوقات جمعت في أربع مجموعات رئيسية: بشرية، مادية وبرمجية، تنظيمية وإدارية، المقرر الدراسي، وهذا راجع إلى عدم صفاء البيدئة الجزائرية فوجدنا بان هذه المعوقات كلها مسجلة في الجامعات والكليات المستجوب أسانذتها لكن بتفاوت فيما بينها، وكذا يمكن أن يرجع ذلك إلى عدم التخطيط الجيد لتجسيد أي تغيير جديد من جهة وضعف الاهتمام بالتطبيق من جهة أخرى، إضافة إلى قلة التكوين في ذلك وباقي المعوقات المذكورة في السابق.

وقد قدم الأساتذة مجموعة من التوصيات للحد من معوقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالتالي الولوج بجودة العملية التعليمية إلى مستويات أعلى:

- تخصيص حيز ووقت كبيرين لخصص التطبيق الخاص باستخدام الوسائل التكنولوجية.
- تنظيم دورات تكوينية للأساتذة فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تحسيس الأساتذة بضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال البرمجيات والمعلوماتية خلال حصص توعوية تبيين مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومساوئها.
- إنشاء هيئة خاصة بمتابعة الجوانب التكنولوجية في الكلية (إطارات مؤهلة لذلك).

- التوجه نحو التعليم الافتراضي من خلال التعلم عن بعد؛ وهذا ليبقى الأستاذ مرتبطا ارتباطا كليا بالطالب وهذا لا يتأتى إلا من خلال ربط القطر بالانترنت وإتاحتها مجاناً لكل طالب.

- تحسيس الطلبة بضرورة التأقلم مع هذه التطورات وتوعيتهم فيما يخص أهمية وإيجابية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- استخدام التعليم عن بعد لوضع المحاضرات، التمارين، الإجابات النموذجية ومنتديات للنقاش في متناول الطلبة.
- ربط الكلية بشبكة الانترنت وتحسين تدفقها.
- متابعة وصيانة مستمرة للأجهزة من طرف العمال المتخصصين في ذلك لما له من أهمية في تجنب أي عطل أو تضيق للوقت لكل الأطراف.
- تخصيص ميزانية اكبر لتمويل المشاريع الخاصة بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.
- تشكيل إرادة فعالية من طرف الإدارة في تبني استخدام هذه التكنولوجيات.
- إنشاء إطار عملي لادماج الجامعة مع المحيط.
- إجراء مقارنة مرجعية مع بعض الجامعات الرائدة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية والعمل على مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان.
- تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل الكليات وعلى مستوى كل المقاييس.
- توريد وشراء برمجيات حديثة ومتطورة تخص عمليات التدريس.
- ضرورة توفير باقي الوسائل التكنولوجية: السبورة الالكترونية، الحاسوب اللوحي.
- قائمة المراجع:
- 1- محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دارا لفكر الجامعي، مصر، ط1، 2009، ص19
 - 2- ليلى حسام الدين، اثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011، ص9.
 - 3- ماجد محمد الزيودي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد 3، العدد5، 2012، ص93
 - 4- عبد الباقي عبد المنعم ابوزيد، معوقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مناهج المواد التجارية بالتعليم الثانوي، المؤتمر الدولي الأول حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير التعليم قبل الجامعي، مصر، 2007، ص6

- 5- الدليل البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، المختبر الوطني للموارد الرقمية، المملكة المغربية، الرباط، 2012، ص 12
- 6- محسن علي عطية، تكنولوجيا الاتصال في التعليم الفعال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 283-284
- 7-Yalande Petit. **comparaison entre l'enseignement Presentiel et l'enseignement virtuel pour l'apprentissage de l'accord des mots tout et même.** Mémoire de Maitrise en linguistique. université du Québec Montréal. avril 2006. p12
- 8- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- 9- انظر الموقع، site.iugaza.edu.ps/nbarakat/files/2010/02/7.doc، تمت زيارته بتاريخ 2014/11/22
- 10- انظر عبد الوهاب جودة. abdelwahabgouda.ahlamontada.com/t11 topic تمت زيارته بتاريخ: 2014/06/25
- 11- ماجد الفراء، الاستبيان انظر الموقع: iugaza.edu.ps/melfarra/files/2010/02. تمت زيارته بتاريخ: 2014/10/31
- 12- زياد بن علي بن محمود الجر جاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، سلسلة أدوات البحث العلمي، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، ط2، 2010، ص 97.
- 13- شيث يوسف عيسى، انظر الموقع: <http://vb.mediu.edu.my/showthread.php?t=13486>، تمت زيارته بتاريخ: 2013./12/17
- 14- انظر الموقع، <http://rs.ksu.edu.sa/68020.html>، تمت زيارته بتاريخ: 2014/01/18

تأثير محددات الجودة المدركة للخدمات على ولاء الزبون

د. بوداود حميدة *

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع ولاء الزبون من خلال ربطه بالجودة المدركة للخدمات، وبالتالي حاولنا تقديم إطار نظري يحدد ويعرف مختلف المفاهيم المتعلقة بهذين المصطلحين، كما ركزنا على تبيان العلاقة بين الجودة المدركة وولاء الزبائن في قطاع الخدمات مسططين الضوء على سوق الهاتف النقال، حيث أنه في هذا السوق تعتبر الجودة المدركة أساس رضا الزبون، ويعتبر الزبون الراضي زبون موالي مستقبلا، كما اعتبرنا في هذه الدراسة أن كلا من الجودة المدركة، الثقة، الالتزام، الارتباط كمحددات للولاء في مؤسسة معينة مستبعدين الرضا كمتغير رئيسي للولاء حيث تم التركيز على الجودة المدركة.

و كان الهدف هو التعرف على مدى تأثير المحددات السابقة الذكر على ولاء زبائن مختلف متعاملي الهاتف النقال في الجزائر، وذلك من خلال خلق موقف ايجابي لديهم. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تصميم وتطوير استبانته لجمع البيانات اللازمة لتحليل، تم توزيعها على (300) من الزبائن المترادين على المؤسسات محل الدراسة بخصص متساوية، و قد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل بيانات الدراسة.

و قد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الجودة المدركة للخدمة المقدمة تؤدي إلى بناء الثقة في مقدمها، هذه الأخيرة تعمل على زيادة الالتزام في التعامل مع نفس المتعامل وبتالي خلق شعور من الارتباط أو التعلق بالخدمة التي يحصلون عليها، والتي تسهم في زيادة درجة ولائهم لمقدم الخدمة من خلال النية بالاستمرار في التعامل معه وخلق اتجاهات ايجابية نحوه من خلال محاولة التأثير في الأصدقاء والمحيطين به.

الكلمات الدالة: جودة مدركة، ثقة، التزام، ارتباط، ولاء.

Summary:

This study treats the subject of client loyalty through his attachment to the quality and satisfaction with services, so, we have tried to present a

* أستاذة محاضرة قسم - ب - جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة.

theoretical framework that delineates and defines various aspects of these two terms, also we focused to demonstrate the relationship between perceived quality and client loyalty in the service sector, by putting light on the mobile phone market, where quality in this market is considered the principle of customer satisfaction, and satisfied customer is considered a loyal customer in the future.

In this study we considered that the perceived quality, trust, commitment, dedication and loyalty as fidelity criteria for a given company, discarding the agreement as a variable key in terms of loyalty, all focusing on perceived quality.

The objective was to determine the extent of the influence of the above criteria on the loyalty of customers of different mobile operators in Algeria, and that by generating a positive attitude among customers.

To reach this objective, a questionnaire was designed and developed in order to collect the necessary data for analysis. It was equally distributed to 300 regular customers of these companies object of study, by using a statistical package of social sciences in the analysis of the study data.

The study that we conducted revealed that the increase in quality of service converges towards building confidence in the service provider; also push to increase and strengthen the engagement of the customer with the same operator, and consequently creating a sense of connection with the service received, and that contributes to increase the degree of their loyalty to the service provider, whole by supporting and keeping intention to continue to deal with the same provider and creating positive opening to him, through the attempt to influence the relatives and customer environment.

Keywords: Perceived quality, trust, commitment, dedication and loyalty.

مقدمة:

يعتبر مفهوم الولاء هاما جدا من وجهة نظر الإستراتيجية التسويقية، وخاصة في الأسواق الجالية التي تتميز بمرورها بمرحلة نضج مرتفعة و تنافسية شديدة، حيث أن

إبقاء الزبون مواليا المؤسسة معينة هو أمر هام جدا من أجل بقاء المؤسسة واستمراريتها، وهو غالبا إستراتيجية أكر فعالية و كفاءة من جذب زبون جديد، فقد قدر بأن تكاليف جذب زبون جديد هي ستة أضعاف الحفاظ على زبون واحد، ويزيد ولاء الزبون للمؤسسة من أرباحها كما أنها تستفيد أكثر إذا ما استمر هذا التفضيل لفترة أطول، و يقلل من حاجة المؤسسة للترويج، و يصعب على المؤسسات الأخرى الدخول إلى السوق، و من ناحية أخرى أصبحت تجزئة السوق حسب درجة الولاء من أكثر الطرق انتشار في الوقت الحالي، حيث تستخدمها العديد من المؤسسات في الولايات الأمريكية المتحدة و بريطانيا، ف مجرد تحديد مجموعة من الزبائن بدرجة عالية من الولاء تقوم المؤسسة بإنشاء قاعدة بيانات و مداومة إرسال المواد الترويجية إليهم عن طريق البريد أو منحهم هدايا عينية أو مزايا سعرية معينة، و بالرغم من تعدد العوامل المؤثرة على ولاء الزبون بشقيه السلوكي و الاتجاهي، إلا أنه بالنظر إلى ما تنصف به الخدمات و ما يميزها عن السلعة و أساليب تقديمها، فإن الجودة المدركة من طرف الزبون تعتبر من أهم السبل التي تسعى المؤسسات لتفعيلها بشكل استراتيجي في نشاطها التسويقية من أجل تحقيق أعلى مستوى لولاء الزبائن.

مشكلة الدراسة:

تهدف عملية التعامل مع أحد متعاملي الهاتف النقال إلى تحقيق مجموعة من الفوائد الوظيفية الأساسية نفسها، نجد أن شريحة واسعة من الزبائن في الجزائر تركز على متعامل محدد حين الاشتراك أو إعادة الاشتراك، لذلك تكمن إشكالية هذه الدراسة في اختبار شدة تأثير الجودة المدركة على درجة ولاء الزبائن، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة و ارتفاع قوة التفاوض لدى الزبائن، و بالتالي زيادة احتمالية أن الرفع من الجودة المدركة يؤدي إلى الحفاظ على الزبائن.

و بتالي نحاول الإجابة على الإشكال التالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين محددات الجودة المدركة؟ و ما هو تأثيرها على الولاء؟

و من أجل إمكانية الإجابة على هذا الإشكال قنا بتقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

هل للجودة المدركة تأثير على ثقة الزبون بمعاملة؟

هل لثقة الزبون بمعاملة تأثير على التزام التعامل معه؟

هل لالتزام الزبون تأثير على ارتباطه بمعامله؟

هل لارتباط الزبون بمعامله تأثير على ولاءه له؟

و قد اعتمدنا على الفرضيات الممثلة في النموذج التالي:

جودة مدركة ← ثقة ← التزام ← ارتباط ← ولاء

- للجودة المدركة تأثير ايجابي على ثقة الزبون بمتعامله.
 - لثقة تأثير ايجابي على التزام الزبون بالتعامل مع متعامله.
 - لاتزام الزبون تأثير ايجابي على ارتباطه بمتعامله.
 - ارتباط الزبون بمتعامله يؤثر ايجابا على ولائه له.
- أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - محاولة التوصل إلى إدراك أفضل لمفهوم الولاء من خلال دراسة وتحليل أهم الأبعاد المكونة له.
- 2 - تقييم الأهمية النسبية لدور الجودة المدركة في بناء ولاء الزبون.
- 3 - وضع مجموعة من التوصيات بناء على نتائج الدراسة التي سيتم التوصل إليها لاحقا.

أهمية الدراسة:

يعد مفهوم الجودة أحد الأنشطة التي تعمل على تنمية قدرة المؤسسة وزيادتها في التنافس، وتحقيق المزايا التنافسية التي تمكنها من التميز بالسوق وربما الاستحواذ الكامل عليه دون وجود منافس، و من هنا نجد أنه يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال العناصر التالية:

- 1 - التعرف على مدى مساهمة محددات الجودة المدركة في تحقيق الولاء لدى زبائنها، بما يمكن هذه المؤسسات من العمل على تحسين خدماتها المقدمة وتطويرها.
- 2 - تحقيق التميز في السوق وتحقيق ميزات تنافسية عن طريق الاهتمام بالجودة مما يترتب عليه ولاء الزبائن عن المؤسسة.
- 3 - إعطاء الأولوية لتطبيق الجودة المدركة لدى مؤسسات الهاتف النقال بما يضمن التميز في خدمة الزبائن.
- 4 - نظرا لأهمية مؤسسات الهاتف النقال ودورها الريديسي في النشاط الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمع، فإن هذه الدراسة تظهر أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها بما ينعكس على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله.

- 5 - يعد مفهوم الجودة المدركة من المفاهيم الأساسية التي تساهم في إنجاح أي مؤسسة، فالجودة من أهم الأنشطة التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وتحقيق

التميز والاستقرار والبقاء والنمو لها، ونظرا لأن مؤسسات الهاتف النقال تسعى إلى الابتكار والتميز في تطبيق مفهوم الجودة فقد كان الدافع لاختيار هذا الموضوع.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الولاء:

اختلفت نظرة الباحثين إلى مفهوم الولاء، وهو ما نلحسه من خلال تعدد التعاريف المعطاة له، وكذا الاختلاف بين المداخل المفسرة لهذا المفهوم، ففي حين يرى فريق من الباحثين أن تحقيق الولاء يكون من خلال وجود سلوك فعلي متمثل في تكرار الشراء، أي أن الزبون الوفي هو الذي يقوم بشراء العلامة أو التعامل مع نفس المؤسسة بشكل متتالي لثلاث مرات أو أربع نجد فريقا آخر ينظر إلى الولاء على أنه درجة اعتقاد ايجابي للزبون نحو العلامة أو المؤسسة، والالتزام اتجاهها والنية في مواصلة شرائها

أي أن الولاء يتمثل في وجود مواقف ومشاعر نحو العلامة.

ويعرف الولاء كذلك على أنه: "تمسك الزبون ورغبته في شراء علامة أو منتج معين، والاحتفاظ بها والحرص على طلبها دون غيرها من المنتجات الشبيهة أو البديلة"¹.

أو يعرف بأنه مفهوم يتصف بالتحيز نحو علامة محددة، وينطوي على استجابات سلوكية من خلال القيام بشراء تلك العلامة تحديدا وعلى هذا الأساس يحدث الولاء التام عندما يقوم العميل بجميع الضغوط التي تدفعه إلى التحول نحو منتج أو علامة أخرى².

أبعاد الولاء:

1 - البعد السلوكي: يرى عدد من الباحثين، أن الولاء يتمثل في قيام الزبون بشراء العلامة نفسها أو التعامل مع نفس المؤسسة رغم توافر البدائل الأخرى المقبولة له، وقد أقر بعض الباحثين بندرة حالة الولاء التام بالنسبة إلى الزبون اتجاه منتج معين، إذ يمكن ملاحظة نوعين من الولاء:³

أ - ولاء حصري: ناتج من شراء العلامة نفسها.

¹ علاء عباس عبي ولاء المستهلك كيفية تحقيقه والحفاظ عليه الدار الجامعية مصر 2009 الصفحة 75

² نفس المرجع السابق الصفحة 95

³ كوكبيغ ف تشرشل و ساهر هالبرن، بناء ولاء الزبائن، مشروع أفضل الممارسات في المشاريع الصغرى يدون دار نشر الولايات المتحدة الأمريكية 2001 الصفحة 15 .

ب - ولاء متنقل: والذي يتجسد من خلال شراء العلامة بنفسها بنسبة أعلى عند الحاجة لذلك المنتج.

و قد تعرض تفسير الولاء لناحية البعد السلوكي لانتقادات منها، أنه يوجد حالات ولاء زائف ناتجة عن كون الزبون مجبر لشراء علامة بذاتها، كما هو الحال في الأسواق الاحتكارية مثلاً .

2 - البعد الاتجاهي: كنتيجة لقصور المدخل السلوكي في تفسير الولاء، يوجد عدد من الباحثين أعطوا الاهتمام للجانب الاتجاهي (الموقفي) للزبون كأحد العوامل المفسرة لولائه، إذ يعتبر الزبون وفياً، إذا أبدى موقفاً إيجابياً تجاهها ويضيف Aaker بأن الولاء للعلامة يقمى مدى تعلق الزبون بهذه الأخيرة من خلال الموقف الذي يديه اتجاهها، وترجم قوة الموقف درجة الالتزام نحو العلامة، وبتالي مدى مقاومة الزبون لتغير العلامة في حال قيام المنافسة بتغيير العرض كأن ينخفض السعر مثلاً، أو في حال انقطاع المخزون من هذه العلامة¹.

أنواع الولاء:

يمكن عد التصنيف الذي قدمه كل من حول تصنيف الولاء الأكثر شيوعاً والذي تضمن الآتي²:

1 - لا يوجد ولاء: يكون سلوك و موقف الزبون متنقلاً بمعنى، لا يوجد موقف أو سلوك محدد نحو إعادة شراء نفس العلامة مرة أخرى.

2 - الولاء الزائف: حي يقوم الزبون بالشراء نتيجة مؤثرات معينة، إلا أن اتجاههم الإيجابي نحو العلامة منخفض ولا توجد نية لإعادة الشراء.

3 - الولاء الكامن أو الإرادي: هنا يكون اتجاه الزبون إيجابياً نحو العلامة ولكن الاتجاه السلوكي لإعادة الشراء مازال منخفضاً.

4 - الولاء الفعلي: حيث يكون الاتجاه السلوكي إيجابياً نحو العلامة ورفض عروض المنافسين جميعاً (حالة الإخلاص أو الولاء التام).

أما تصنيف الزبائن تبعاً لنوع ولائهم، فيمكن الاعتماد على نموذج (جيربوت، 2001) الذي صنف الزبائن كالاتي:

أ - المتفائلون: اتجاهاتهم إيجابية نحو العلامة رغم انخفاض مستوى الرضا عنها.

¹ François Colbert et marc filon gestion du marketing 2eme édition éditeur gâteau Morin 1998 paris franc p 70.

² قاسم نايف علوان الميماوي ادارة الجودة في الخدمات دار الشروق للنشر و التوزيع 2006 الصفحة 25 .

ب- المتشائمون: لا يبديون ولاء نحو العلامة رغم رضاهم المرتفع نتيجة قناعاتهم بأن عروض المنافسين تحسن على الدوام.

ج - المتأثرون: وهم الزبائن ذوي الولاء الحصري نحو العلامة أو المؤسسة.

د - الخيب أملمهم: ليس لهم أي ولاء نحو العلامة بل قد يؤديون دورا معاكسا من هلال التسويق السليبي عنها.

2 - مفهوم الجودة:

الجودة حسب رأي (فيشر) تعبر عن درجة التآلق و التميز و كون الأداء الممتاز، أو كون خصائصه أو بعضها ممتازة عند مقارنتها مع المعايير الموضوعية من منظور المؤسسة، أو من منظور الزبون .

كما يمكن تعريف الجودة على أنها مدى قدرة المؤسسة على إنتاج أو تقديم خدمة استثنائية مميزة عن المؤسسات الأخرى¹.

من خلال استعراض التعاريف السابقة نلاحظ انه على الرغم من المحاولات المتعددة التي بذلت في هذا المجال إلا أن الباحثين لم يتفقوا فيما بينهم على تعريف موحد لمفهوم الجودة بصرف النظر عن كيفية إدراكه بواسطة الزبون، أو أنه مفهوم شخصي يتحدد من خلال إدراك الزبون لكيفية إشباع المنتج لحاجاته

مفهوم جودة الخدمة:

تعدد التعريفات بالنسبة لجودة الخدمة، وذلك لاختلاف حاجات و توقعات الزبائن عند البحث عن جودة الخدمة، وكذلك الاختلاف في الحكم على جودة الخدمة، ومنه يمكن إعطاء التعاريف التالية²:

" جودة الخدمة هي تلك الجودة التي تشمل على البعد الإجرائي و البعد الشخصي كأبعاد مهمة في تقديم الخدمة ذات الجودة العالية، حيث يتكون الجانب الإجرائي من النظم و الإجراءات المحددة لتقييم الخدمة، أما الجانب الشخصي للخدمة فهو كيف يتفاعل العاملون (بمواقفهم و سلوكياتهم و ممارساتهم اللفظية) من الزبائن " .

" هي جودة الخدمات المقدمة سواء كانت المتوقعة أو المدركة، أي التي يتوقعها الزبائن أو يدركونها في الواقع الفعلي، و هي المحدد الرئيسي لرضا الزبون أو عدم رضاه

¹ مأمون الدرادكة و اخرون ادارة الجودة الشاملة دار الصفاء للنشر و التوزيع الطبعة عمان 2001
الصفحة 143

² مأمون الدرادكة طارق شبلي الجودة في المنظمات الحديثة دار الصفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان 2002 الصفحة 18 .

حي يعتبر في الوقت نفسه من الأولويات الرئيسية التي تزيد تعزيز مستوى الجودة في خدماتها".

كما تعرف جودة الخدمة أيضا على أنها ذلك الفرق الذي يفصل الزبون عن الخدمة و الجودة التي يحسب بها بعد استعماله للخدمة أو بعد تقديمها له.

الجودة المدركة للخدمة:

هي التصور الذي يتكون عن جودة الخدمة من خلال الجماليات والتصميم و الأسعار التي يجب أن تكون مماله للجودة الفعلية.

إذا فالجودة المدركة تشير إلى حكم الزبون على التمييز الكلي للمنتج، و من ثم فهي تختلف عن الجودة الفعلية بأنها تقييم شخصي أو سلوكي، أي أنها تقييم عاطفي من قبل الزبون لأداء المنتج مقارنة بالمنتجات الأخرى، و هي تعد جوهر قيمة المنتج من وجهة نظر الزبون، كونها ترتبط ارتباطا وثيقا و مباشرة برغبة الزبون في دفع سعر أعلى و ترتبط بنسبة الشراء و اختيار المنتج، فتحقيق الرضا لدى الزبون يقوم على الفرق بين الجودة المدركة و توقعاته لجودة المنتجات المقدمة إليه، فالزبون يكون راضيا ما إذا كانت المنافع المحققة من الخدمة و جودتها الفعلية أكبر مما كان يتوقع و يتصدر في ذهنه، أو مساوية لها، و هذا ما يجعله يشعر بارتياح نفسي يكسبه الثقة و الطمأنينة تجاه المؤسسة بالتعامل المتواصل معها و نصح الآخرين بها¹.

علاقة الولاء بالجودة المدركة :

إن الزبائن سيظلون على ولائهم للمنتج إذا كان ما يحصلون عليه أعظم نسبيا مما يتوقعون الحصول عليه من المنافسين، و بما أن الولاء يعبر من أحد جانبيه عن معاودة الزبون و تكراره التعامل مع المؤسسة، أو المنتج فإن ذلك يؤثر على مدى قناعته بما تقدمه تلك المؤسسة، حيث يفضل الزبائن دائما المنتج الذي يتسم بالجودة و مواصفات و خصائص مطابقة لاحتياجاتهم و رغباتهم، و بالتالي تؤدي إلى بناء الولاء لتلك المؤسسة أو المنتج.

و قد أدركت العديد من المؤسسات أن الحفاظ على التمييز مرهون بكسب ولاء الزبائن خصوصا، و أن الجودة المدركة تمثل مقوما ضروريا من أجل إقناع الزبائن باختيار منتج معين دون آخر، حيث و أن تحقيق مستويات عالية من الجودة يعتبر الشريان الحيوي الذي يمد المؤسسة بالزبائن الموالين، كما أن تقديم منتجات بجودة مرتفعة يعتبر أكثر الأساليب فعالية لضمان التفوق على المنافسين، و ذلك من خلال الاحتفاظ بالزبائن الموالين يتضح جليا أن الجودة المدركة من أهم العناصر التي تحقق القيمة في الاستمتاع بالمنتج، إذن الزبون على ولائه لمقدم المنتج في حالة ما إذا كانت

¹ نفس المرجع السابق الصفحة 144 .

قيمة ما يحصل عليه فعليا أو الجودة التي سيدركها أكبر نسيبا مما يتوقعه حسب الصورة الذهنية لديه، و حسب ما يمكن أن يحصل عليه من المنافسة، و هذه الصورة الذهنية تعتبر من المواصفات والخصائص الكفيلة بإشباع حاجاته و رغباته، و هذا ما يجعل الزبون يفضل المنتجات ذات الجودة العالية، و ذلك ما يدفعه لمعاودة و تكرار التعامل في نفس المنتج، و ذلك ينمي فيه الشعور الايجابي نجاحها، الشيء الذي يحفزها على النصح و نقل الكلمة الطيبة عنها، و بالتالي تؤدي الجودة إلى بناء ولاء الزبائن لمنتج معين.

الثقة:

يعتبر مفهوم الثقة في التسويق مفهوم عرضي، يقع في قلب التفكير و الاستراتيجية التسويقية، كما أنه يستخدم في مجالات عديدة، خاصة في المواضيع التسويقية الحديثة. و تعرف على أنها: " معتقد أو شعور أو توقع بأن المؤسسة أو المنتج يتمتع بالموثوقية و الخبرة اللازمة".

كما عرفت على أنها: " مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إنشاء و تطوير و الحفاظ على تبادلات علائقية ناجحة"¹.

و عرفت أيضا: " توقع الزبون بأن العلامة أو المؤسسة على قدر كاف من الموثوقية خاصة في الحالات التي تتميز بقدر عالي من المخاطرة"². أيضا: " توقع الزبون بأن مقدم الخدمة امن و يمكن الوثوق به و قادر على الوفاء بوعده"³.

إذن الثقة هي ظن أو توقعات، معتقد، إرادة أو أيضا سلوك هو سلوك المخاطرة أو الإرادة المباشرة في سلوك معين.

كما تعتبر الثقة في أنها الأفعال التي نتكلم من خلالها على السلوكيات الموثوقة، الشيء الذي يمكننا استخلاصه مما سبق بأن الثقة حالة نفسية تقصي الأبعاد ذات صبغة التكليف، لذا يرى كل من أنه من الضروري الاستغناء عن النية أو الرغبة السلوكية تعتبر كنتيجة للثقة و ليست جزءا لا يتجزء من مفهومها في هذه الوجهة يرى بأن الثقة حالة نفسية تسبق نية السلوك، يمكن ترجمتها إلى معتقدات أو كما أشار إليها يمكن ترجمتها

¹ Chouk i et perrien j les déterminants de la confiance en marketing université paris-dophin 2004 p 22

² Korchia m une nouvelle typologie de l'image de marque recherche et application en marketing Montréal 2000 p 65.

³ Ibid. p 89.

الارتباط:

الثقة إذن هي متغير يجب الاهتمام به مثله مثل الارتباط وهذا لأهميته النفسية، خاصة في الدراسات الارتباطية أو التي تدرس العلاقات، فالارتباط يهتم بمتغيرين مرتبطين أولهما الجذور أو الأصل والثاني العادات والتقاليد، فالارتباط الحقيقي ليس فقط عبارة عن عملية حسابية ربح أو خسارة، بل ترجع إلى النزعة البشرية في تكوين روابط شعورية قوية مع أشخاص آخرين وقد تم تعريف الارتباط على أنه سلوك التعلق على أنه شكل من أشكال السلوك الناتجة من التحصيل أو المحافظة على القرب من مؤسسة معينة.

كما أنه: "توجيه واستثمار الطاقة النفسية اتجاه الشيء"¹.

إذن الارتباط لا يعتمد فقط على العناصر الانفعالية، لذلك بالنسبة للنماذج التجريدية يتم إدراك عملية الاستهلاك من خلال التفاعلات الشعورية الناتجة من التجارب التي خاضها الزبون مع المنتج أو الخدمة المقدمة. ورغم أن العديد من الأبحاث التي اهتمت بمفهوم الارتباط إلا أنها لم تتوصل إلى تعبير لهذا المفهوم.

ف نجد الارتباط بالعلامة على أنه: "العلاقة الانفعالية والشعورية التابعة من الزبون اتجاه علامة تجارية معينة".

وتعرف أيضا: "متغير بسلوكي الذي يترجم تفاعل شعوري مستدام، لا يتغير اتجاه المنتج، والتي تعبر عن علاقة تقارب مع هذه الأخيرة"².

ورابطة التعلق هي علاقة أقوى من التفضيل العادي حيث أنه يمكن أن يفضل الزبون علامة معينة عن العلامات الأخرى بدون أن يكون مرتبط بها، لذلك نجد أن الموقف الايجابي اتجاه علامة لا يمكننا بأي حال من الأحوال خلطة مع مفهوم الارتباط بها.

فالارتباط يعبر عن أقصى حد من المواقف الايجابية اتجاه العلامة، وكما أن الارتباط يرافقه إحساس جد قوي، فإذا كانت علامة معينة موضع الارتباط، فهذا يعني أنها مفضلة لا يمكن الاستغناء عنها، وتحتل مكانة كبيرة في ذهن الزبون.

¹ Pasco b marketing international 3ème édition dunod paris 1997.

² Brigitte m chondon j l'impacte de la visite du site internet sur la personnalité de la marque recherche et application en marketing vol 19 n 2 p 6.

الالتزام:

يعتبر نتيجة مباشرة للعنصرين السابقين ثقة، ارتباط فهو يعتبر متغير نفسي يربط الزبون بالمنتج أو المؤسسة و هو يعتبر متغير ذا أهمية بالغة في الدراسات المتعلقة بالموارد البشرية، وبدأ الاهتمام به في التسويق خاصة عند دراسة التسويق بالعلاقات. و هو يعرف على أنه: "الرغبة أو النية في مداومة الزبون لعلاقته مع العلامة أو المؤسسة على المدى البعيد".

الالتزام هو عبارة عن حالة نفسية و فردية مرتكزة على أحاسيس و معتقدات متعلقة بالمؤسسة¹.

وأظهرت المقاربات السلوكية و الموقفية التكامل الذي يتميز به هذا المتغير، كون أن الحالة النفسية لزبون حسب ما يراها (يمكنها أن تسبق سلوكه أو تلحقه، فمن خلال الالتزام تؤثر الاختيارات و السلوكيات اللاحقة.

من خلال ما سبق يتوضح لنا أنه يوجد ثلاث مجالات اهتمت بالالتزام².

الالتزام الشعوري لزبون: يتمخض في هذا النوع من الالتزام، تعلق تأثري من جهة الزبون، بمعنى يصبح هذا الأخير جد حساس، إذا لم يجد هذه العلامة في السوق نظرا لتعلقه الكبير بها، فلا يطيق فراقها، يتمخض أيضا عن هذا النوع من الالتزام الإحساس بالانتماء إلى العلامة التي يحبها.

الالتزام المعرفي للزبون: يرى الزبون من خلال هذا النوع من الالتزام أنه من مصلحته الاستمرار في علاقته مع المنتج، بحيث أنه يستند إلى إدراك ضرورة المحافظة على العلاقة إلى أمد بعيد، كون أن انقطاعها بسبب مشاكل، بينما الاستمرار معها يأتي بالفوائد.

التزام سلوكي: يتعلق الالتزام السلوكي بالجهود الفعلية المبذولة من طرف الزبون للمحافظة على العلاقة، بحيث يتجلى ذلك من خلال مواصلة شراؤه و استهلاكه لها. إذا كوصلة لما رأيناه تقود الأبعاد الثلاثة هذه إلى المحافظة على العلاقة و تميمتها بحيث أنه يترجم الى حسن نية من جهة العميل و الزبون مما يجعله يخلق جو ملائم يساهم في استدامة العلاقة بينهما.

إن كلا من الارتباط و الثقة يعتبران أهم المتغيرات المركزية في عملية تبادل

¹ Ayoub nefzi la relation entre la perception de la qualité et la fidélité laboratoire crifp nice 2009 p65.

² Brigitte m chondon j op.cit. p 10

المؤسسة مع شركائها لأنها تؤدي إلى بناء علاقة طويلة الأجل ، كما يتيح مقاومة البدائل المتاحة أي الالتزام بالتعامل مع النفس المؤسسة أي تحقيق الولاء الحقيقي . فالالتزام يعد عاملا من عوامل الاستقرار والحفاظ على العلاقة مع المؤسسة حتى ولو تميزت الظروف بعدم الملائمة كما يمكن النظر إلى الالتزام أيضا على أنه الرابط بين الثقة والسلوك .

الدراسة الميدانية:

النقطة المهمة في هذه الدراسة هو التحقق من وجود علاقة سببية بين الجودة المدركة و الولاء نحو متعامل معين، بالمرور من خلال مختلف محددات الجودة المدركة: الثقة، الالتزام، الارتباط و محاولة اعتماد النموذج السابق .

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في منهجيتنا على النقاط التالية: بناء الاستبيان، جمع البيانات، التأكد من صدقها، توصيف العينة واستخراج النتائج .

الاستبيان:

من أجل تحليل جيد لدراسة، قمنا بإعداد استبيان يحتوي على جميع مواضيع الدراسة بوضعها في سلم معتمدين في ذلك على مجموعة من الدراسات المنجزة سابقا ، حيث حاولنا معرفة إدراك الزبون للجودة، الثقة، الارتباط، الالتزام وأخيرا درجة ولائه، كل عنصر من هذه العناصر تم التحقق منه بواسطة سلم محدد .

حجم العينة:

إن مثل هذه الدراسات تكون حساسة جدا بحجم العينة وتعتبر الأحجام الدنيا التي ينصح بها ما بين 100 و 150 فرد، لذلك فإن حاصل (15) فرد لكل معيار هو المنصوص به ، ولهذا فإن حجم العينة المختبرة سوف يكون (300) فرد .

التحليل الإحصائي:

تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية و الاستدلالية بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي وبشكل محدد:

معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ والذي يستخدم للتحقق من درجة ثبات المقياس المستخدم، حيث يركز على اختبار درجة التناقض الداخلي بين محتويات أو بنود المقياس الخاضع للاختبار .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتعرف على تقييمات الزبائن لكل عبارة من العبارات الواردة .

معامل الارتباط من أجل تحديد شكل واتجاه العلاقة بين متغيرين .

الانحدار الخطي من أجل تحديد شكل واتجاه العلاقة بين المتغيرين رياضيا. كما تم حساب معامل التحديد الذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، و الذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة، و يقيس قوة العلاقة في نموذج الانحدار.

توصيف العينة:

تتكون العينة من 32.1 بالمائة نساء و 67.9 بالمائة رجال، بالنسبة للسن 56.6 بالمائة منهم أقل من 30 سنة و 27.8 بالمائة ما بين 30 و 50 سنة و أخيرا 15.6 بالمائة ما بين 50 و 60 سنة.

دراسة ثبات و ملائمة أداة الدراسة:

من أجل تأكيد ملائمة الأداة، استخدمنا معامل ألفا كرونباخ، الذي يجب أن يفوق 0.7، فيما يخص هذه الحالة كان أضعف ألفا للعبارات 0.747 و يتالي يمكن الحفاظ على كل العبارات.

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات:

نحاول دراسة أثر كل متغير من متغيرات الدراسة (جودة مدركة، ثقة، ارتباط، التزام) على الولاء بطريقة سببية و متسلسلة، حيث تعني كلمة السببية أن متغير معين يكون السبب في وجود الآخر، هذه العلاقة السببية تؤدي في حد ذاتها إلى حدوث علاقة خطية بين متغير تابع و متغير مستقل، بحيث تكون طبيعة هذه العلاقة إما طردية عندما تكون العلاقة بين المتغيرين ايجابية أو تكون عكسية عندما تكون العلاقة سلبية.

و نلاحظ من خلال الشكل و جود علاقات سببية موجودة بين المتغيرات المكونة له، هذه العلاقات معبر عنها بالأهم بحيث يوضح اتجاه الأهم مسار العلاقة الموجودة بين متغيرين أحدهما تابع و الآخر يؤثر في المتغير التابع.

جودة مدركة ← ثقة ← التزام ← ارتباط ← ولاء

تقييم محددات الجودة المدركة من قبل الزبون:

لتقييم العبارات المتعلقة بمختلف محددات الجودة المدركة، و ذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية للإجابات و الانحرافات المعيارية، و كانت النتائج كما يلي:

الجدول (1) : تقييم محددات الجودة

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
متوسط	0.93	3.42	الموظفين دائماً في مستوى جيد
متوسط	1.22	3.86	يشعر الزبون ان المؤسسة فعالة
متوسط	1.08	3.64	الموظف يبدو سعيدا بالعمل في هذه المؤسسة
مرتفعة	1.20	3.74	يوجد دائماً الكثير من الزبائن
متوسطة	1.07	3.94	الديكور جيد
متوسطة	1.02	3.28	تخطيط التصميم بشكل جيد
متوسطة	1.1	3.28	لا يتعرض الزبون لفضاء وقت طويل من أجل إجراء أي معاملة
متوسطة	1.34	3.29	يحاول الموظفون دائماً تقديم المساعدة للزبائن
مرتفعة	1.12	3.49	الجودة المدركة
متوسطة	0.98	3.52	خدمات المؤسسة توفر الامن لزبون
متوسطة	0.96	3.26	لدي ثقة في جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة
مرتفعة	1.2	3.86	اختيار هذه المؤسسة يعتبر ضمان
مرتفعة	1.3	4.07	هذه المؤسسة مخلصه دائماً لزبائنها
مرتفعة	1.11	4.42	الثقة
مرتفعة	1.02	3.71	لدي عاطفة كبيرة اتجاه هذه المؤسسة
متوسطة	0.86	3.39	انا جاد متعلق بهذه المؤسسة
متوسطة	1.04	2.95	هذه المؤسسة لديها جاذبية خاصة
مرتفعة	1.25	3.65	اجد راحة في كوني زبون لدى هذه المؤسسة
متوسطة	1.04	3.42	الارتباط
متوسطة	1.07	3.09	إغلاق المؤسسة سوف يؤثر في

			كثيرا
متوسطة	1.05	3.17	هذه المؤسسة تمثل بالضبط ما أبحث عنه
متوسطة	0.96	3.45	الاستمرار في التعامل مع المؤسسة يعتبر في فائدي
مرتفعة	1.22	3.72	اعتبرها افضل مؤسسة في هذه المجال
متوسطة	1.07	3.38	الالتزام

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

إذا كان المتوسط الحسابي أقل من 1.8 يكون منخفض جدا.
 إذا كان المتوسط الحسابي ما بين 1.8 و 2.6 منخفض.
 إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 2.6 وأقل من 3.4 متوسط.
 إذا كان المتوسط الحسابي من 3.4 إلى 4.2 مرتفع
 إذا كان المتوسط الحسابي فوق 4.2 مرتفع جدا.

يتضح من النتائج المتحصل عليها أن الجودة المدركة من قبل زبائن المؤسسة مرتفعة و هذا بمتوسط حسابي 3.49 وانحراف معياري 1.12، كما كان مستوى الثقة يتميز بالارتفاع الشديد و هذا بمتوسط حسابي 4.42 وانحراف معياري 1.11، كما تميز كل من الارتباط و الالتزام بمتوسطات حسابية 3.42 و 3.38 على التوالي و بذلك فهي تتميز بأهمية نسبية متوسطة في بناء الولاء.

دراسة الارتباط:

من أجل دراسة الارتباطات الموجودة بين متغيرات الدراسة و قوتها فقمنا بحساب معامل الارتباط لبيرسون و كانت النتائج كما يلي:

الجدول (2): تحليل الارتباط

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	المتغيرات
0.05	0.731	الجودة المدركة / الثقة
0.05	0.624	الثقة / الالتزام
0.05	0.931	الالتزام / الارتباط
0.05	0.831	الارتباط / الولاء

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق أن الارتباط بين متغيرات الدراسة ارتباط طردي

قوي عند مستوى دلالة 0.05، حيث الارتباطات بين كل المتغيرات كانت موجبة، أي أن مقدم الخدمة كلما حسن من الجودة سيتمكن من كسب ثقة الزبائن به و الزيادة في الثقة تؤدي إلى التزام الزبون بالتعامل مع مقدم الخدمة، هذا الالتزام سيولد نوع من الارتباط أو التعلق بمقدم الخدمة وبتالي تعزيز مشاعر الولاء لدى زبائمه.

الجدول (3): اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	النتائج
الفرضية 1	تؤثر الجودة المدركة إيجابا على الثقة	$r^2= 0.771$ $Sig= 0.00T$ $\beta=0.851$ $=6.321$
الفرضية 2	تؤثر الثقة إيجابا على الالتزام	$r^2= 0.831$ $Sig= 0.00T$ $\beta=0.938$ $= 10.235$
الفرضية 3	تؤثر الالتزام إيجابا على الارتباط	$r^2= 0.973$ $Sig= 0.00T$ $\beta=0.783$ $= 8.85$
الفرضية 4	يؤثر الارتباط إيجابا على الولاء	$r^2= 0.917$ $Sig= 0.00T$ $\beta=0.914$ $= 4.583$

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

جاءت هذه الدراسة لتحقيق عمليا من العوامل التي تحقق وتؤسس لعلاقة ولاء بين الزبون ومقدم الخدمة انطلاقا من الجودة المدركة للخدمة، وقد جاءت نتائج الانحدار لتؤكد أن النموذج ذو دلالة إحصائية.

1 - تأثير الجودة المدركة على ثقة الزبون:

سنقوم في هذا العنصر بتأكيد نتائج الدراسات السابقة، التي قام بها العديد من الباحثين، والتي تنص على أن الجودة المدركة للخدمة تؤثر إيجابيا على الثقة بها، الثقة التي تعني الكيفية التي يحس من خلالها الزبون بالضمان، الأمان، الصراحة، الإصغاء، الاهتمام من طرف مقدم الخدمة و التأثير الذي تحدثه الجودة المدركة التي تلعب دور المتغير المستقل على الثقة التي تلعب دور المتغير التابع، وهذا ما يؤكد طبيعة العلاقة الطردية، والتي تؤكد قيمة معامل التحديد.

تفسر الجودة المدركة للخدمة 85.1 بالمئة من ثقة الزبون بها، وبتالي تحققنا من صحة الفرضية الأولى.

2 - تأثير ثقة الزبون على التزامه :

نية الزبون في التمسك بعلاقة مستدامة (الالتزام) مع مقدم الخدمة تكون من خلال الثقة التي يبنمها اتجاهها، أي يوجد علاقة خطية بين الثقة التي تلعب دور المتغير المستقل و الالتزام الذي يلعب دور المتغير التابع، حيث تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول، وهي تشير إلى شدة التأثير الذي تسببه الثقة على الالتزام وهي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية، إذا تفسر ثقة الزبون بالخدمة 93.8 بالمئة من نيته في الالتزام معها، و بتالي تحققنا من صحة الفرضية الثانية.

3 - تأثير التزام الزبون بمقدم الخدمة على تعلقه:

إن الالتزام بعد شعوري و الذي يترجم الإحساس بالانتماء، هذا الإحساس أصله رابطة الارتباط بمقدم الخدمة، حيث أن نوع العلاقة الموجودة بينهما خطية أين يلعب الالتزام دور المتغير المستقل و الارتباط دور المتغير التابع، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، حيث الالتزام يفسر 78.3 بالمئة من ارتباط الزبون بمقدم الخدمة.

4 - تأثير ارتباط الزبون على ولائه لمقدم الخدمة:

إن الارتباط يمكن من نسج رابطة قوية و مستدامة بين الزبون و المؤسسة تترجم إلى ولاء، أي أن العلاقة بينهما خطية طردية، و هذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة، حيث أن الارتباط يفسر 91.4 بالمئة من ولاء الزبون لمقدم الخدمة.

الخلاصة:

أصبح ولاء الزبائن من المفاهيم التي أعطى لها رجال تسويق الخدمات أهمية أكثر من المتغيرات الأخرى، لذلك فإن معرفة المتغيرات التي يمكن أن تساهم في بناء هذا الولاء تعتبر مصدر حياة المؤسسة، خاصة بعد تأكيد العديد من الباحثين بأن رضا الزبون لا يكفي لأن يكرر هذا الأخير التعامل مع نفس مقدم الخدمة، بل توجد مجموعة من المكونات التي تشكل علاقة شاملة و متراكمة بين الزبون و مقدم الخدمة، و هذا انطلاقا من الجودة المدركة و وصولا إلى الولاء في حد ذاته.

حيث كان الهدف الأهم في هذه الدراسة هو إبراز العلاقات الموجودة بين المتغيرات التي تسمح لنا ببناء الولاء (الثقة، الالتزام، الارتباط).

حي أكدت النتائج الإحصائية التي تحصلنا عليها فرضياتنا، حيث في البداية توصلنا إلى أن الجودة المدركة للخدمة المقدمة من طرف المؤسسة تؤثر طرديا على ثقته بمقدمها، و كما كان الحال بالنسبة للجودة المدركة و الثقة فإن هذه الأخيرة تؤثر إيجابا على التزام الزبون بمقدم الخدمة يساهم بشكل أو بآخر في تقوية ارتباطه أو تعلقه بها، و في الأخير توصلنا إلى أن الزبون يقوم بترجمة تعلقه إلى سلوك إعادة الشراء الشيء الذي يقوده إلى

الوفاء بها و العزم على عدم تغييرها.

و بناء على نتائج البحث توصي الدراسة بالآتي:

ضرورة تبني جودة الخدمة كإستراتيجية للتميز و المنافسة المتوقعة للعمل على تطوير و تحسين الخدمات التي تقدمها المؤسسة، و وضع سياسات جديدة تندسجم مع التوجه الجديد نحو جودة الخدمة.

الأخذ بعين الاعتبار محددات الجودة (ثقة، التزام، ارتباط) عند رسم السياسات التسويقية للمؤسسة، لتأثيرها على بناء الولاء.

توصي الدراسة بانهاج إستراتيجية اتصالية فعالة، و أخذ شكاوي و اقتراحات الزبائن على محمل الجد.

قائمة المراجع:

- مأمون الدرادكة، طارق شبلي، الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة 1 ، عمان 2002 .
- مأمون الدرادكة و آخرون، إدارة الجودة الشاملة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان، 2001 .
- كريغ ف، تشر شل و ساهراس هالبرن، بناء و لاء الزبائن، مشروع أفضل الممارسات في المشاريع الصغرى، دون دار نشر، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001 .
- علاء عباس علي، ولاء المستهلك كيفية تحقيقه والحفاظ عليه، الحجار الجامعية مصر، 2009 .
- قاسم نايف علوان الحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2006 .
- Chouk i et perrien j ; les déterminants de la confiance en marketing ; université paris-dophin ; 2004.
- Korchia M ; une nouvelle typologie de l'image de marque ; recherche et application en marketing ;Montréal ;2000.
- Ayoub nefzi ; la relation entre la perception de la qualité et la fidélité ; laboratoire CRIFP ;Nice ;2009.
- Pasco B , Marketing International, 3ème édition, Dunod ; Paris (1997).

فاعلية رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات في ظل إقتصاد اللاملموسات "دراسة حالة بعض النماذج من الشركات"

د. محمد لمين علون * د. ربيعة قوادرية **

الملخص:

يعتبر رأس المال الفكري مفتاح نجاح المؤسسات، خاصة في ظل إقتصاد اللاملموسات الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المعارف والمهارات والخبرات في تحقيق الإبداع والإبتكار وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، كونه يساهم في إغتنام الفرص ومواجهة التهديدات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمات إذا تفاقمت أكثر فأكثر.

والهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على الدور الفعال الذي يلعبه رأس المال الفكري لمواجهة الأزمات من خلال تقديم الإطار النظري لكل من رأس المال الفكري والأزمات ثم التعرف على العلاقة السببية التي تربط بينهما، بالإضافة إلى التطرق لبعض النماذج من الشركات التي استطاعت من خلال رأس مالها الفكري مواجهة الأزمات التي إعترضتها، وفي الأخير عرض أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالبحث.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، إقتصاد اللاملموسات، الأزمات، إدارة الأزمات.

The effectiveness of intellectual capital in the face of crises under the intangible economy "Case study of some models of companies"

Abstract:

the intellectual capital is the key success of institutions especially under intangible economy, which relies heavily on knowledge, skills and experience to achieve creativity, innovation and achieve sustainable competitiveness feature, and also being contributes to seize the opportunities and threats that could lead to a crisis if it aggravated more and more. The aim of this research is to highlight the active role played by

* أستاذ مؤقت - جامعة محمد خيضر - بسكرة .
** أستاذة مؤقتة - جامعة محمد خيضر - بسكرة .

intellectual capital to face crisis by providing a theoretical framework for each of the intellectual capital and crisis and then to identify the relationship between intellectual capital to confront crisis, In addition to identifying some of companies models that have managed through the intellectual capital in facing crisis which has intercepted, finally displaying the most important findings and recommendations related to the research.

Keywords: Intellectual Capital, Intangible Economy, Crisis, Crisis Management.

مقدمة:

يعد رأس المال الفكري أحد أهم الموجودات الاملوسية والتي تسعى المؤسسات جاهدة لإمتلاكها، كونه مصدر من مصادر تحقيق الثروة نظرا لقدرة على الإبداع والإبتكار وتحقيق الميزة التنافسية، فهو السلاح لمواجهة التغيرات والتحديات التي تواجه المؤسسات في ظل إقتصاد الاملوسات، وهو الأساس في بقاء واستمرار المؤسسات. وتعتبر الأزمات من التحديات التي تواجه المؤسسات في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال في العصر الحالي عصر إقتصاد الاملوسات، حيث تبدأ بمشكل صغير فإذا قامت المؤسسة بإيجاد حل له تكون في مأمن، وإذا تجاهلت هذا المشكل تفاقم وأصبح أزمة، قد تؤدي إلى حدوث أضرار وخيمة والقضاء على المؤسسة نهائيا.

ونظرا للخطورة البالغة التي تنتج عن الأزمات، جعلت المؤسسات تبحث في كيفية معالجتها من خلال إدارتها بشكل سليم بما يساهم في التقليل من أثارها السلبية أو حلها نهائيا، ومن أهم الإستراتيجيات الحديثة التي تستخدمها المؤسسات في مواجهة الأزمات هو من خلال رأس مالها الفكري، وهو ما سيم التركيز عليه في هذا البحث كأداة فعالة لمواجهة الأزمات، فمن خلال وجود رأس مال بشري قادر على إيجاد حلول إبتكارية لمعالجة الأزمات، ورأس مال هيكلية من خلال استخدام تكنولوجيا ونظم المعلومات التي تؤدي إلى توفير الوقت والجهد وسرعة أداء الأعمال في الوقت المناسب وأثناء وقوع الأزمات، أيضا يعتبر وجود رأس المال العلائقي من أهم مكونات رأس المال الفكري التي تواجه الأزمات بشكل فعال والذي يقوم على الثقة المتبادلة والولاء الجيد، وهو ما يجعل المؤسسة أكثر فعالية في مواجهة أي أزمة قد تقع عائقا أمام تحقيقها لأهدافها.

- مشكلة البحث: على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي: كيف يساهم الرأس المال الفكري في مواجهة الأزمات في ظل إقتصاد

اللامهوسات؟. ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

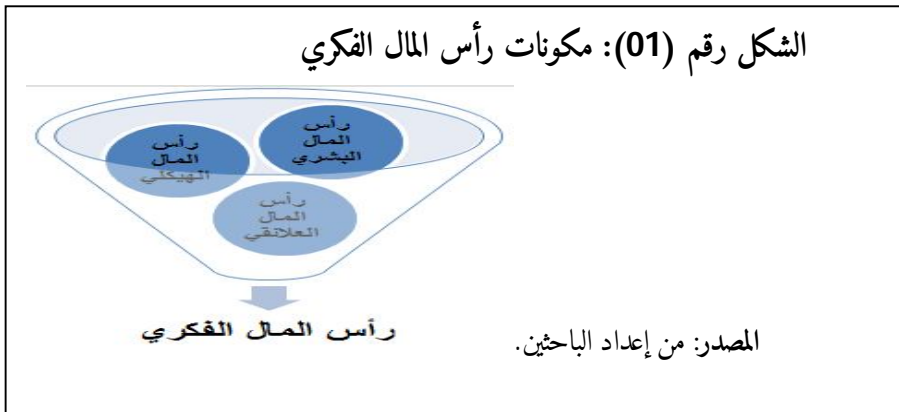
- هل هناك فعالية لرأس المال البشري في مواجهة الأزمات؟
- هل هناك فعالية لرأس المال الهيكلي في مواجهة الأزمات؟
- هل هناك فعالية لرأس المال العلائقي في مواجهة الأزمات؟
- أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته باعتباره أحد المواضيع الحديثة، وكذلك من أهمية رأس المال الفكري في المؤسسات وضرورة الاستثمار فيه، كونه مصدراً لخلق القيمة المضافة للمؤسسات، وهو أيضا ذو فعالية في مواجهة الأزمات التي تعترضها، فمع وجود رأس مال بشري ورأس مال هيكلي ورأس المال العلائقي، فإن المؤسسات تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات.
- أهداف البحث: نسعي من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على مفهوم رأس المال الفكري ومكوناته وأبعاده؛
- التعرف على مفهوم الأزمات وكيفية إدارتها؛
- التعرف على العلاقة التي تربط رأس المال الفكري بمواجهة الأزمات.
- منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لفاعلية رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات، من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الكتب والمجلات والدراسات السابقة ومواقع الانترنت التي قمنا بالإطلاع عليها.
- محتويات البحث: تضمنت هذه الدراسة خمس نقاط أساسية تتمثل في:
- أولاً: رأس المال الفكري - مفاهيم أساسية-؛
- ثانياً: الأزمات - مفاهيم أساسية-؛
- ثالثاً: مساهمة رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات؛
- رابعاً: نماذج عن أزمات من الواقع والأساليب التي استخدمت لمواجهتها؛
- خامساً: النتائج والاقتراحات.
- أولاً: رأس المال الفكري - مفاهيم أساسية-

لقد كان الإنتاج هو المحدد الرئيسي لتطور الاقتصاد، فقد كانت الأرض في ظل الاقتصاد الزراعي هي محور الإنتاج، أما الاقتصاد الصناعي فقد ركز اهتمامه على عامل رأس المال المتمثل في الآلة، أما اقتصاد الالمهوسات فقد صب اهتمامه على عامل المعرفة باعتبارها المحدد الأساسي للإنتاج. ويعرف اقتصاد الالمهوسات بالاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد

في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، وربما يقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانات، وربما تشمل البحوث العلمية والخبرات والمهارات، وكلاهما صحيح المهم أن هذا الشكل من الاقتصاد هو نفسه اقتصاد المعرفة أو اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرقمي وهو نفسه الاقتصاد ما بعد الصناعي¹، وبالتالي فإن توفر رأس المال الفكري هو أحد مقومات اقتصاد الاملهوسات.

1/ مفهوم رأس المال الفكري ومكوناته: لقد تعددت التعاريف التي قدمت لرأس المال الفكري حيث عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) "أنه القيمة الاقتصادية التي تنشأ عن صنفين من الأصول غير الملموسة في المؤسسات وتمثل في رأس المال البشري والتنظيمي (الهيكلية)"²، كما عرفه (توماس ستوارت) على أنه "المعرفة المفيدة للمؤسسة والتي يمكن توظيفها، فالمعرفة لا تصبح رأس مالاً إلا إذا تم العثور عليها وتوظيفها بحيث يمكن إستخدامها لصالح المؤسسة"³. أما (Hamel and Brahalad, 1994) فقد قدموا تعريفاً لرأس المال الفكري على أنه "قدرة متفردة تتفوق بها المؤسسة على جميع المنافسين، وذلك نتيجة لوجود مهارات متميزة تساعد في زيادة القيمة المقدمة للمستثمرين وهي مصدر للهيبة التنافسية"⁴.

ومن خلال التعاريف التي تم التطرق إليها سابقاً يتضح أن رأس المال الفكري هو نتاج تفاعل ثلاث مكونات من الموارد غير الملموسة، كما هو مبين في الشكل التالي:



1/1- رأس المال البشري: يمكن تعريفه بأنه "المعرفة والمهارات والقدرات التي اكتسبها الأفراد والذين يثبتون قدراتهم من خلال معدل الإنتاج، ومنه فإن رأس المال البشري يتضمن كل القدرات والمهارات الفطرية والمكتسبة خلال فترة التعليم والخبرة والتجارب المكتسبة في العمل"⁵، ويرى (Stewart) أن مصطلح رأس المال البشري يطلق على الأفراد الذين يملكون المعرفة والمهارات والقدرات

والخبرات والاعتقادات والمواقف ومن بين الإستراتيجيات الملائمة لإدارته هو استقطابه وتدريبه والحفاظ عليه وذلك من أجل تشجيع الإبداع والمرونة⁶، كما يمكن تعريفه بأنه "المهارات والخبرات التي يكتسبها الأفراد العاملون خلال مدة خدمتهم"⁷.

2/1- رأس المال الهيكلي: قُدم له تعريف مفصل من قبل (youndt) على أنه "المعرفة التي تمتلكها المؤسسة فعلاً"⁸، ويرى (Nick Bontis et al, 2000) أن رأس المال الهيكلي يتضمن كل مخازن المعرفة في المؤسسة ماعداً المعرفة المتواجدة في عقول الأفراد والتي تتضمن قواعد البيانات، والمستندات، والبرامج الجاهزة، ومكون مادي للحاسب الآلي Hardware وهياكل تنظيمية وأي شيء له قيمة للمؤسسة أفضل من القيمة المادية، ويقصد به أيضاً "المعرفة التي تظل باقية في المؤسسة بعد أن يتركها أعضاؤها سواء بشكل مؤقت أو بشكل نهائي"⁹.

3/1- رأس المال العلائقي (الزبوني): ويعكس طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بعملائها ومورديها ومنافسها وأي طرف آخر يساعد في تطوير وتحويل الفكرة إلى منتج ذو خدمة وفي كثير من الأحيان تقيد المؤسسة من اختيارها وقدرتها على زيادة القيمة من خلال النظر إلى الصورة الكلية كوعاء أكبر من الأصول والذي يمكن أن تشارك ويعاد تشغيلها في مشروعات جديدة¹⁰. ويعرف أيضاً بأنه "المعرفة المشتقة من شبكة العلاقات التي تربط بها المؤسسة من الداخل والخارج وتتضمن الزبائن والموردين وغيرهم"¹¹.

ومنه فإن الاستثمار في رأس المال الفكري سيؤدي إلى تحقيق نتائج ومنافع طويلة الأجل تتمثل في زيادة القدرات الإبداعية وتحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من الخدمات وتحسين العلاقات بين الموردين والزبائن.

ثانياً: الأزمات - مفاهيم أساسية-

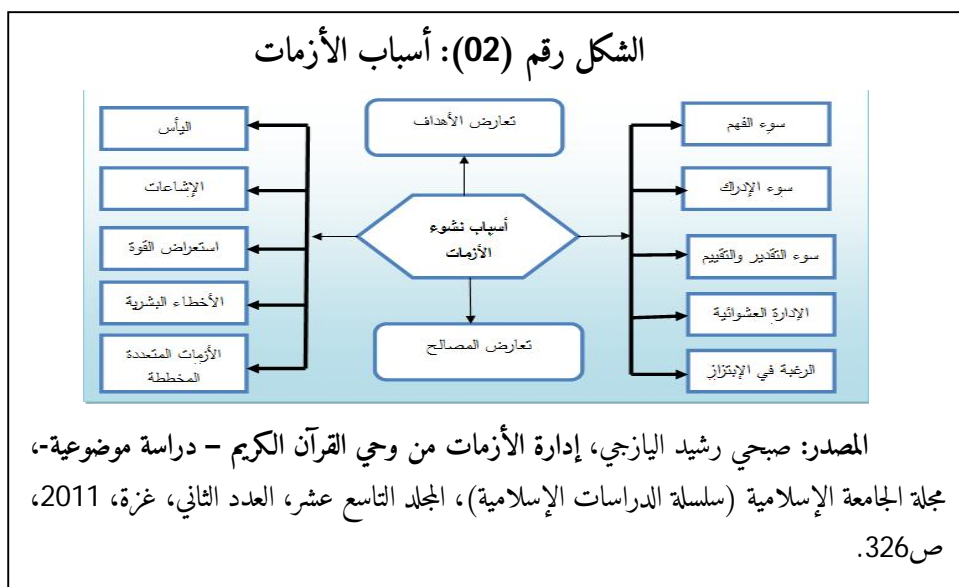
إن التغييرات المتسارعة للبيئة التي تنشط بها المؤسسات، جعلتها تعيش في حالة اضطراب وعدم اليقين، ونتيجة لذلك فإن المؤسسات التي لا تستطيع السيطرة على هذه الاضطرابات فإنها تكون في حالة أزمة، ويجب عليها الخروج منها من خلال إدارة هذه الأزمة.

1- تعريف الأزمات: لقد أصبح مصطلح الأزمات من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فهي تؤثر على الدولة وعلى المجتمعات وعلى المؤسسات... الخ.

وتعرف الأزمات حسب جون بيرت بأنها "سلسلة متصلة من الأحداث، تبدأ

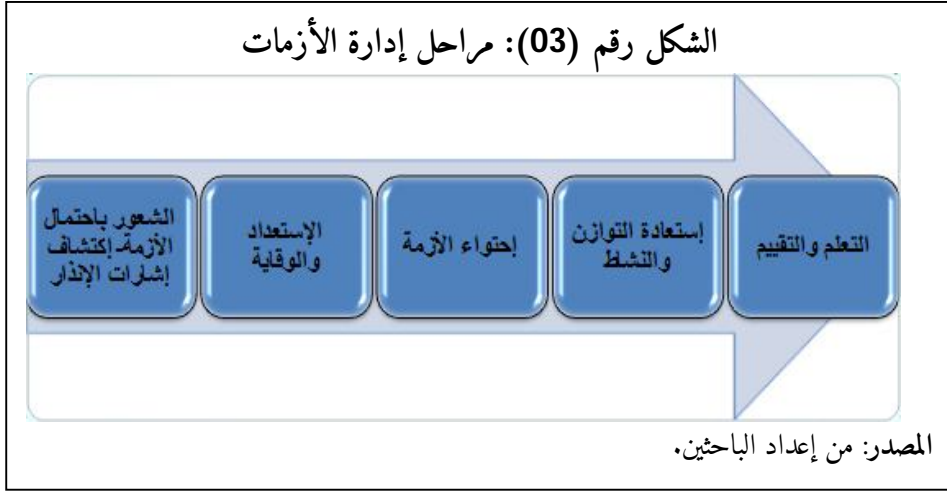
بحادثة صغيرة، تتطور إلى حدث أكبر، ثم تتحول إلى ما يشبه الصراع، وتنتهي بالوصول إلى درجة الأزمة".¹² وعرفت من قبل (Coombs. W, 2011) على أنها "تصور أو حدث لا يمكن التنبؤ به وتهدد كل من لهم علاقة بالمؤسسة، ويمكن أن يؤثر بشكل خطير في أداء المؤسسة وتحقيقها نتائج سلبية".¹³ وتختلف الأزمة عن الكارثة كونها تنشأ منها كما تسببها، وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الطوارئ بأنها أحداث غير متوقعة ومحدودة تنشأ بشكل نظامي لذا يمكن التنبؤ بها، وكذلك التدريب عليها، فيما تكون الأزمة ذات طبيعة وحجم مختلفين، إذ تمثل انهياراً للهياكل المألوفة التي تمنح النظام السياسي والإجتماعي القائم شرعيته، وتهدد القيم الجوهرية التي يرتكز عليها، وكذلك وظيفة الأنظمة التي تديم الحياة، مما يحتم التعامل الطارئ معها تحت ظروف عدم التأكد التام، بينما تتطوى الكارثة على فقدان الحياة والمعاناة والضرر الكبير والطويل للممتلكات والبنى التحتية.¹⁴

2- أسباب الأزمات: يمكن أن نتعرف على أسباب الأزمات من الشكل التالي:



3- إدارة الأزمات: إن وجود أزمة يتطلب معالجتها من خلال إدارتها بشكل سليم، وهناك العديد من التعاريف التي قدمت لإدارة الأزمات حيث عرفها (Fink, 2002) بأنها "إزالة الكثير من المخاطر وعدم اليقين التي تسمح بتحقيق المزيد من السيطرة على مصير المؤسسات".¹⁵ أما عبد الفتاح الصيرفي فعرفها بأنها "منهجية التعامل مع الأزمة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتغذية عكسية في ضوء الإستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانات المتوفرة، والمهارات وأنماط الإدارة السائدة".¹⁶ ومن أجل أن تكون إدارة الأزمات ذات فعالية لا بد للمؤسسات أن تكون على علم بجميع

المراحل المتبعة في هذه العملية حيث قسمها (Ian Mitroff's, 1994) إلى المراحل التالية:



ثالثاً: مساهمة رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات

إن ضمان مواجهة فعالة للأزمات يستلزم توفر رأس مال فكري، هذا الأخير الذي يتكون من خلال ثلاث عناصر كما ذكرنا سابقاً وهي (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال العلائقي)، وكل عنصر من هذه العناصر يساهم بشكل فعال في مواجهة الأزمات:

1/ فعالية رأس المال البشري في مواجهة الأزمات: إن الأزمات مهما كان نوعها تتصف بعدة مميزات أهمها المفاجأة، وتصاعد الأحداث، نقص المعلومات، فمقدان السيطرة، غياب الحل السريع، وانتشار الذعر، وهو ما يجعل شخصاً واحداً لا يستطيع مواجهة هذه الصفات، وهو ما يستدعي جهود كافة الأفراد، ومن هنا يعتبر رأس المال البشري أهم مكون من مكونات رأس المال الفكري الذي يساعد في مواجهة الأزمات نظراً لما يمتلكه من معارف ومهارات وخبرات التي تساعد على الإنذار المبكر للأزمة، ويساعد في التخطيط السليم لإدارة هذه الأزمة من خلال التفكير الإبداعي وإيجاد حلول إبتكارية، وإمكانية التصرف في المواقف الصعبة وتحمل المسؤولية وتقييم النتائج، فالفرد الذي يمتلك مهارات ومعارف وقدرات يستخدمها للوصول إلى حلول للمشاكل أو اتخاذ القرارات الفعالة والسريعة، والاستجابة الفورية السريعة للأزمة.¹⁷

2/ فعالية رأس المال الهيكلي في مواجهة الأزمات: كما ذكرنا سابقاً فإن رأس المال الهيكلي يتكون من الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأنظمة التشغيل والعمليات

والإجراءات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أنظمة البحث والتطوير، ونظم المعلومات الإدارية، الثقافة التنظيمية والقيادة، وتساعد معظم هذه المكونات بشكل فعال في مواجهة الأزمات، فمن خلال وجود قيادة واعية في المؤسسة والتي لديها القوة على استشعار المستقبل من أحداث الماضي، ومما يقع في الوقت الحاضر، ووجود نظام اتصالات تكنولوجية متقدمة فمن خلال استخدام تكنولوجيا ونظم المعلومات يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وسرعة أداء الأعمال في الوقت المناسب أثناء وقوع الأزمات والكوارث، ومع وجود هيكل تنظيمي مرن يسمح بتفويض الصلاحيات لضمان مشاركة العاملين في مواجهة الأزمات.¹⁸

3/ فعالية رأس المال العلائقي في مواجهة الأزمات: بالرغم من أن الأزمة تتطلب وجود رأس مال بشري أكثر من أي شيء آخر، أيضا هي تتطلب رأس المال العلائقي الذي يرتبط أكثر برضا الزبون وتمسكه واعتزازه بالمؤسسة واستمرارية التعامل معها وقدرتها على إستبقائه لديها والاهتمام بأرائه ومقترحاته، والأخذ بها عند التخطيط للمنتجات الجديدة والقائمة، واشترائه في أعمال المؤسسة وصفقاتها التجارية¹⁹، كما يرتبط بعلاقة المؤسسة بمورديها ومنافسيها. وفي ظل وجود أزمة لا بد على المؤسسة أن تركز على الثقة والتفاهم الصريح في التعامل مع الزبائن والموردين والمساهمين، وهو ما يجعل كل من له علاقة من هؤلاء ذوي الولاء الجيد يساهمون في إعطاء آرائهم ومقترحاتهم بشأن هذه الأزمة، كما ينبغي على المؤسسة اعتماد سلوكيات لبدأ الثقة وتقدير المخوف وترسيخ المصادقية التي تستند على السلوك السابق للمؤسسة والذي يستخدم للتنبؤ بسلوك المؤسسة المستقبلي.²⁰

وبالتالي فإن وجود موارد بشرية مؤهلة تعرف كيفية التصرف عند وقوع الأزمات، وضمان قيامهم بتوظيف الموارد المتاحة للمؤسسة، عن طريق تكامل أدوار العنصر البشري مع دور الاتصال، ودور المعلومات ودور القيادة لتشكيل جبهة واحدة قوية ومتمينة قادرة على مواجهة الأزمة²¹، أيضا بوجود زبائن وموردين ومنافسين ذوي الولاء الجيد، وهو ما يشكل رأس مال فكري للمؤسسة. والشكل التالي يبين العلاقة التي تربط رأس المال الفكري بمواجهة الأزمات.

الشكل رقم (02): رأس المال الفكري ومواجهة الأزمات



المصدر: من إعداد الباحثين.

رابعا: نماذج عن أزمات من الواقع والأساليب التي استخدمت لمواجهتها بعد أن تعرفنا سابقاً على أهم المفاهيم النظرية لكل من رأس المال الفكري وادارة الأزمات وكذا طبيعة العلاقة التي تربط بينهما، سنقوم من خلال هذا المحور بعرض تجارب لبعض الشركات التي تعرضت لأزمات، ومن خلال رأس مالها الفكري استطاعت التغلب عليها وإيجاد حلول لها.

1- أزمة شركة FORD MOTOR: تعتبر شركة فورد من أكبر 10 مصنعي السيارات في العالم، تتمتع سياراتها ولاسيما فورد كراون فيكتوريا بشعبية كبيرة، وتعتبر من أضخم شركات العالم في إنتاج السيارات، وبعد ثورة التكتلات الاقتصادية ضمت إلى فورد ودجمت معها شركات أخرى، وأصبحت هي المعنية بإنتاج وتطوير وتصميم كل من جاكوار ولاند روفر وميركوري واستون مارتن ولنكولن وقطاع السيارات في فولفو. ويتواجد في الشركة العديد من المهندسين والخبراء والمصممين من ذوي الكفاءة والخبرة والذين أوصولوها لما هي عليه الآن.²² وتعرضت الشركة عام 2000 إلى أزمة بسبب مشاكل في مكابح سياراتها الهجينة، وقامت بالاعتماد على رأس مالها الفكري المتمثل في إيجاد حلول إبتكارية لهذه الأزمة، من خلال وسائل الإعلان على تأكيدها أن وسائل إصلاحها متوفرة على الفور، وسارعت إلى إيضاح الوضع من خلال موقعها على الانترنت "تلقينا معلومات عن شعور بعض السائقين بنظام فرامل مختلف حين ينتقل نظام المكابح الخاص بالسيارات الهجينة للعمل بالنظام التقليدي، وحتى وإن كانت السيارة تحافظ على قدرتها على التوقف كاملة فإن السائقين يمكن أن يشعروا أنهم يفقدون السيطرة على السيارة"، أيضا قامت الشركة بتزويد زبائنها مجانيا بتحديث للجيكة المعلوماتية وذلك لتفادي هذا الانتقال "غير المجدي" في نظام الفرامل.²³ كما قال الرئيس التنفيذي ألان مولالي أن شركة فورد قد برهنت على قدرتها على إصلاح ما تضرر من أعمالها كان الأمر شاقاً، لكن فورد نجحت في إغلاق بعض المصانع

وخفض عدد الوظائف وإلغاء بعض الوكالات وتعديل حجمها من جديد كي يتلاءم مع تصنيع السيارات مع طلب السوق (عوضاً عن وضع الحوافز المقلصة للأرباح على سيارات لا يريد شراءها أحد)، وفي غضون ذلك، تواصل فورد الاستثمار في منتجات جديدة، ما أكسبها مصداقية عالية. وقال بوب شانكس المدير المالي لشركة فورد "لقد واجهنا تحديات خطيرة في نواح أخرى من العمل فيما مضى، ونجحنا في التعامل معها من خلال خطة فورد الموحدة، إننا نواصل استخدام خطتنا كدليل للتعامل مع التحديات والفرص في عملياتنا الأوروبية الحيوية، من السابق لأوانه أن نخوض في تفاصيل خططنا التي نضعها للتجاوب مع الوضع في أوروبا، لكننا سنستمر في إطلاع جميع الجهات المعنية على طبيعة خططنا حين يكون التوقيت مناسباً".²⁴

من خلال العرض السابق اتضح لنا أنه لولا وجود رأس مال فكري لما استطاعت شركة فورد أن تواجه هذه الأزمة، فمن خلال وجود مهندسين وخبراء ومصممين من ذوي الكفاءة والخبرة الذين استطاعوا أن يستجيبوا بسرعة للأزمة وإيجاد حلول إبتكارية، كما أنها استطاعت التغلب على الأزمة من خلال وجود قيادة فعالة، وبالاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ساعدت الشركة بإيصال المعلومات حول الأزمة في الوقت المناسب وبدقة، أيضاً نجد أن للشركة زبائن أوفياء مما جعلها تتغلب على هذه الأزمة وتحافظ على مكائنها في السوق.

2- أزمة شركة زيروكس Xerox: لقد كانت شركة زيروكس في 1976 مسيطرة تماماً على سوق آلات التصوير المكتبية، وبعد مرور خمس سنوات دخلت اليابان سوق صناعة آلات التصوير، ومنذ ذلك الحين بدأت أرباح زيروكس في الانخفاض حتى وصلت نسبة انخفاض الربح إلى 50%، ومن أجل إدراك هذه الأزمة قامت بتبني برنامج للتطوير يعتمد على فكرة البذماركية أي الأطر المرجعية في طرق وأساليب الإنتاج، وبدأت الفكرة بمقارنة الشركة بشركات أخرى تحقق نتائج متميزة وتتعلم منهم. وقامت الشركة بدراسة طرق المنافسين وأساليبهم في تطوير المنتج وضبط ورقابة التكاليف وأساليب وقنوات التوزيع وطرق البيع والتسويق بالإضافة إلى كافة الأنشطة المساعدة المرتبطة بهذه المجالات، فضلاً عن دراسة التقنيات المستخدمة لدى المنافسين وكيفية استخدامها والتنظيم الملائم، وبعد الدراسة أظهرت النتائج أن تكاليف زيروكس أعلى بكثير من تكاليف المنافسين، فثلاً تكلفة التصنيع في زيروكس لآلة واحدة تساوي سعر البيع لنفس الآلة التي تنتجها اليابان في الوقت الذي يمثل هذا السعر تكلفة التصنيع + التكاليف الأخرى غير المباشرة + هامش الربح. في ضوء ذلك أدركت الشركة أن مجرد وضع خطة إستراتيجية وحدها لن تمكن الشركة من مجارات الشركات اليابانية، مع الأخذ في الاعتبار أن عدد الوحدات المعيبة في إنتاج زيروكس 30.000 ألف وحدة لكل مليون آلة، أما المنافسون فقد بلغ الإنتاج المعيب 10.000 وحدة فقط، لهذا رأت

الشركة أن الطريقة الوحيدة الملائمة لتصحيح الأوضاع هي البذشماركية أي الأطر المرجعية²⁵، وهي ما توصل إليه مهند سوها ومدراءها ومفكروها وهو ما يشكل رأس المال البشري للشركة، مما يفسر لنا أهمية رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات.

3/ أزمة شركة Z لإنتاج البسكويت: في 1997 انطلقت إشاعة في بلد عربي تمثل في أن البسكويت الذي تنتجه الشركة Z يحتوي على دهن الخنزير، واستمرت الإشاعة لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، ومن نتائجها هو زيادة حجم المخزون من البسكويت لدى الشركة نظراً لعدم إقبال التجار على الشراء، حتى بلغ الأمر أن ثلاثة من البنوك رفضوا تمويل بعض توسعات الشركة، وتحملت الشركة خسائر كبيرة من جراء قيامها بالتخلص من المخزون والذي انتهى مدة صلاحيته وقامت بتخفيض طاقها الإنتاجية بشكل كبير. وقد بذلت إدارة الشركة بعض الجهود لاحتواء الأزمة تمثلت في قيام مالك الشركة بتكذيب الشائعة في الصحف والمجلات، ولكن لم تثمر هذه الجهود عن نتائج ملموسة، بعد ذلك قام باستخدام الشركة أحد الخبراء وعرضت الموقف عليه في اجتماع مجلس الإدارة، وقد طلب الخبير توفير كامل الصلاحيات له والتصرف على أن تؤخذ توصيات بكل جدية ويتم تنفيذها على الفور بعد أن يطرح تقريره بالحل على مجلس الإدارة خلال 24 ساعة على الأكثر، وفي هذه المدة تم إعداد التقرير وعرضه على مجلس الإدارة وتمت الموافقة عليه، وجاء في التقرير أن الشركة لبد أن تستخدم عدد من خبراء التغذية بوزارة الصحة لأخذ عينة من البسكويت الذي تم تصنيعه، كذلك عينة من المواد الخام وتحليلها بختبرات وزارة الصحة، وإعلان نتيجة الاختبار في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف والمجلات في حضور خبراء من وزارة الصحة، وإصدار شهادة رسمية بذلك وإعلانها بالصحف، إضافة إلى تنظيم زيارة لكبار العملاء ورجال الأعمال لمصانع الشركة والمخازن ووسائل النقل للتعرف على أساليب التصنيع والتخزين والنقل والتغليف، وشراء مساحة زمنية من التلفزيون 20 دقيقة لبث برنامج وثائقي عن مراحل العملية الإنتاجية بالكامل، والإعلان عن جائزة كبرى لمن يثبت أن البسكويت المصنوع به نسبة من دهن الخنزير، والإعلان عن إنشاء إدارة لخدمة المستهلك والرد على جميع الشكاوي فوراً، وتنفيذ هذه التوصيات بدأت مبيعات الشركة في الارتفاع بحيث وصلت حصتها من السوق ما يعادل 35% تقريباً.²⁶

من خلال ما سبق تبين أنه لولا الخبير الذي استعانت به الشركة لما استطاعت أن تتغلب على هذه الأزمة، وذلك من خلال ما قام به من إيجاد حلول فعالة لمواجهة الأزمة، وهو ما يؤكد لنا فعالية رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات.

خامسا: النتائج والاقتراحات

أولا: النتائج

- يعتبر رأس المال الفكري في المؤسسات من أهم مصادر خلق القيمة المضافة في ظل اقتصاد الاملهوسات؛
- إن وجود أزمة يتطلب إدارتها بشكل سليم من خلال مراحلها التي تتمثل في: اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأزمة، استعادة التوازن والنشاط، التعلم والتقييم؛
- يتكون رأس المال الفكري من خلال تفاعل ثلاث عناصر تتمثل في: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال العلائقي؛
- كلما كانت المؤسسات تمتلك رأس مال الفكري كلما كانت أكثر قدرة على مواجهة الأزمات من خلال رأس المال البشري والهيكلي والعلائقي وهو ما لاحظناه من خلال تجارب الشركات التي تم عرضها سابقا؛
- إن الأفراد الذين يمتلكون معارف ومهارات وخبرات وقدرات هم الأكثر فعالية في التخطيط السليم لإدارة الأزمات من خلال التفكير الإبداعي وإيجاد حلول إبتكارية، وإمكانية التصرف في المواقف الصعبة وتحمل المسؤولية وتقييم النتائج؛
- إن وجود نظام معلومات جيد يساهم في مواجهة الأزمات من خلال توفير المعلومات اللازمة عن الأزمة في الوقت المناسب مما يسهل القرار لمواجهةها؛
- إن وجود زبائن ذو ولاء عالي يساعد في مواجهة الأزمات من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم حول الأزمة.

ثانيا: الاقتراحات

- على المؤسسات الاستثمار في رأس المال الفكري من أجل مواكبة التغييرات التي تحدث في المحيط، والوقوف على كل ما هو جديد، والإبداع والابتكار؛
- يجب على المؤسسات القيام بتدريب الأفراد وإكسابهم المهارات الخاصة بإدارة الأزمات، من خلال إجراء تدريبات لهم لكيفية التعامل مع أزمات وهمية تقترحها الشركة، للوقوف على مدى إمكانياتهم في اكتشافها والاستعداد لها؛
- ضرورة وجود خطط جاهزة وسيناريوهات لإدارة الأزمات من خلال رأس المال الفكري، ويتم تحديثها بصورة مستمرة واختبارها بشكل فعلي للتأكد من صلاحيتها؛

- يجب على المؤسسات الاعتماد على هيكل تنظيمي مرن يسمح بتفويض الصلاحيات لضمان مشاركة العاملين في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمات بدلاً من الهياكل الهرمية؛
- ضرورة قيام المؤسسات بوضع فريق خاص بإدارة الأزمات.
- الهوامش والمراجع:

¹ - بداوي مصطفى، غردي محمد، الإستراتيجية التنموية للكفاءات البشرية في المؤسسات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الثالث حول "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27/ 29 أبريل 2009، ص02.

² - Philip Stiles and Somboon kulvisaechana, Human capital and Performance: judge institute of management, university of combridge, combridges business school, USA, 2003, p05.

³ - توماس ستيوارت، رأس المال الفكري ثروة المنظمات الجديدة، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، العدد19، القاهرة، 1997، ص02.

⁴ - محمد محسن عوض، نحو إطار مقترح لقياس رأس المال الفكري بمكاتب المحاسبة والمراجعة، بحث مقدم لتأهيل في الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2010، ص05.

⁵ - Alexander Marry and Andrew sharpe , human capital and Productivity in British Colombia, CSLS Research report, centre for the study of living standard, university of british, british,2011, p02.

⁶ - Teresa Torres cornas and Mario Aria –oliva- , E-human Resources management: managing knowledge people, Idea group Publishing , united states of America, America, 2005 , p37.

⁷ - Charlence Rowena van ZYL, intellectual capital and market- ing strategy intersect for increased, sustainable competitive advantage, dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree magister commerce in strategic management, university of Johannesburg , south Africa, p83.

⁸ -Michael Armstrong, Human Resource management practice, kogan page, 11th, edition, London and Philadelphia, 2009, p68.

⁹ - Nick Bontis, et al, Intellectual capital and business perfor-

mance in Malaysian industries, Journal of Intellectual Capital, Hamilton, Ontario, Canada, 2000 , p05.

¹⁰ - مولاي لخضر عبد الرزاق وآخرون، إشكالية الاستثمار في رأس المال المعرفي بالمنظمات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول: إدارة وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، الجزائر، 14/13 ماي 2008، ص 04.

¹¹ - Michael Armstrong, Op. cit, p68.

¹² - أحمد يوسف عربقات، دور التمكين في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" -التحديات-الفرص- الآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009، ص 07.

¹³ - Office of Communications and Marketing, Message Dissemination in a Crisis, Emergency Communications Plan, Auburn University, Reviewed and updated November 3, 2010 , p03. For more information: www.auburn.edu/emergency.

¹⁴ - إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص 50.

¹⁵ - Dominic. C, Claudia. V, Crisis Management -what is it and how is it delivered ?, The Cabinet Office, in partnership with the British Standards Institution, recently published a Publicly Available Specification, uk, 2011, p07.

¹⁶ - محمد عبد الفتاح الحصري، مفاهيم إدارية جديدة، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2003، ص 311.

¹⁷ - أحمد يوسف عربقات، مرجع سابق، ص 07.

¹⁸ - المرجع نفسه، ص ص 07-14.

¹⁹ - سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009، ص 231.

²⁰ - إيثار عبد الهادي محمد، مرجع سابق، ص 58.

²¹ - أحمد يوسف عربقات، مرجع سابق، ص 04.

²² - شركة فورد، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 28 فيفري 2014، على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki/شركة_فورد.

²³ - شركة فورد تعلن عن مشاكل مكابح في بعض سياراتها، صحيفة الوسط

البحرينة، العدد 2709، المجلد 05 فبراير 2010، على الموقع:
<http://www.alwasatnews.com/2709/news>

²⁴- فورد قلقة وينبغي أن تكون كذلك، صحيفة فوربس، الشرق الأوسط، 2012،
على الموقع: <http://www.forbesmiddleeast.com>

²⁵- عبد السلام أبو قحف، رنا عيتاني، ثقافة انحرافات وإدارة الأزمات، الدار
الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص ص 19-20.

²⁶- محمد رشاد الجملاوي، إدارة الأزمات - تجارب محلية وعالمية -، أبو المجد
للطباعة، ط2، القاهرة، 1995، ص ص 98-99.

مكانة فرع الإيواء والإطعام في الحسابات الاقتصادية الوطنية الجزائرية (2000-2015)

أ. براهيم شاوش توفيق*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مكانة فرع الإيواء والإطعام في الحسابات الاقتصادية الوطنية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، وذلك من خلال دراسة تطور أهم المؤشرات الكلية المتعلقة بهذا النشاط الإنتاجي، ابتداء من نصيب القيمة المضافة في الإنتاج المحام، ثم توزيعها إلى ضرائب مرتبطة بالإنتاج مدفوعة لصالح الإدارات العمومية وتعويزات الأجراء لصالح العائلات والفائض المحام للاستغلال الذي يحصل عليه العون المنتج لتمويل النفقات الأخرى غير المتعلقة بالإنتاج وتمويل عمليات التراكم، كما سنقوم بمقارنة هذه المركبات مع تلك المسجلة في الفروع الإنتاجية الأخرى، وكذا الفروع الإنتاجية الخدمية والفروع الإنتاجية خارج المحروقات، وسنخلص في الأخير إلى إعطاء بعض النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: السياحة، فرع الإيواء والإطعام، القيمة المضافة السياحية، المؤشرات السياحية.

Status of Accommodation and feeding Branch in the Algerian National Economic Accounts (2000-2015)

Abstract:

The purpose of this research paper is to study the status of the accommodation and feeding branch in the national economic accounts in Algeria during the period 2000-2015, by studying the development of the most important macro indicators related to this productive activity, starting from the share of value added in raw production, then its breakdown in the to a production - related taxes paid to general government, and remuneration paid to households, and then the gross surplus of exploitation, which represents the amount received by the producer agent and which will be used to cover other non-production costs and to finance the various accumulation operations, and we will do comparisons with the

* أستاذ مساعد قسم - أ- جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعربريج .

figures recorded in other productive sectors, service-producing sectors and non-hydrocarbon productive sectors, and this study will be finalized by some results and recommendations.

Keywords : Tourism, Accommodation and Catering sector, Tourism value added, Tourism indicators.

مقدمة:

تملك الجزائر مقومات سياحية ضخمة، فوقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتوسط دول المغرب، والمطل على البحر المتوسط والقريب من القارة الأوروبية من جهة، كما أن شساعة مساحتها الجغرافية تضفي عليها تنوعا في التضاريس ورأس مال طبيعي فريد (الساحل، السهول، السهوب، الجبال، الصحراء...)، هذا إلى جانب أنها تزخر بتراث ثقافي وتاريخي وأثري مادي ومعنوي، يمنحها طابعا فريدا ومزايا خاصة للسياحة الجزائرية، غير أن التساؤل المطروح هو ما هي مكانة النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني؟، سواء من حيث مشاركته في خلق القيمة المضافة أو في الضرائب والرسوم المدفوعة لصالح الخزينة العمومية ومن خلال حجم الأجور والمرتببات المدفوعة لصالح العائلات والفئات المحام للاستغلال؟ وكيف تطورت هذه المؤشرات مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى؟

1- فرع الإيواء والإطعام كمؤشر لحجم النشاط السياحي:

توصف السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة بأنها أنشطة الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارجة عن بيئتهم المعتادة والمقيمين فيها مدة لا تتجاوز سنة واحدة بلا انقطاع بهدف الاستجمام والعمل وغير ذلك من الأغراض غير المتصلة بمزاولة نشاط لقاء أجر من داخل المكان المقصود بالزيارة¹، وينصب هذا التركيز على المنظور الاقتصادي حيث تعرف السياحة بأنها أنشطة الأشخاص المحددين بوصفهم زوارا، وبقضاء العطلات والترفيه والترويح أو لأغراض العمل التجاري أو لأغراض الصحة أو التعليم أو لأغراض أخرى²، فالزائر مسافر يقوم برحلة إلى وجهة رئيسية خارج بيئته المعتادة لأقل من عام لأي غرض رئيسي بخلاف أن يستخدمه كيان مقيم في البلد أو المكان الذي يزوره، وتشير السياحة إلى نشاط الزوار ويصنف الزائر (المحلي، الوافد أو الخارجي) بأنه سائح إذا كانت رحلته تشمل المبيت³، فالتنقل يمثل السمة الرئيسية للظاهرة السياحية، ومن ثم فإن هياكل المبيت والإقامة تلعب دورا محوريا في تحقيق هذا المسعى، وتصبح الفنادق ومختلف هياكل الإيواء الدعامية الرئيسة للنشاط السياحي وأحد مركباته الأساسية، فهي لا

تقدم خدمات الإيواء والمبيت فقط للسياح والمسافرين، بل تقدم كذلك العديد من التسهيلات والحاجيات الضرورية للسائح، كالإطعام وخدمات الاتصال وبعض الخدمات الأخرى.

وفي سياق آخر فإذا كانت المنتجات السياحية تفتق في الهدف الأساسي الذي هو خدمة الزبون في مجال العطل والأسفار فهي تغطي عددا كبيرا من الأنشطة، منها ما يستعمل التكنولوجيات المتطورة والحديثة (كالنقل الجوي)، ومنها ما يعتمد على وسائل وأدوات جد بسيطة (الحرف التقليدية)، ومنها ما له أبعادا ثقافية وحضارية (فنون، عادات وتقاليد، تراث)، ومنها كذلك ما يتعلق بخدمات عمومية غير مسوقة لا يمكن اعتبارها إنتاجا (الأمن العمومي مثلا)⁴، لذلك لا يمكن نسبة الأنشطة السياحية إلى فرع إنتاجي معين على مستوى الحسابات الاقتصادية الوطنية، حيث أن المنتجات السياحية عبارة عن تركيب لإنتاج مجموعة عديدة من الفروع، والتي قد لا يتعلق إنتاجها في كثير من الحالات بالطلب السياحي (مثل خدمات النقل)⁵، لأن "إنتاج الفرع الإنتاجي في المحاسبة الوطنية يعرف بمجموع إنتاج المنشآت التي تنتج وتنتج فقط نفس الناتج، أي السلع والخدمات ذات الطبيعة المتقاربة والتي تنتمي إلى نفس العائلة في عدد من الأصناف متجانسة ما أمكن وفق معايير وقواعد معينة"⁶، وهنا نجد فرع الإيواء والمطاعم على مستوى مدونة الأنشطة المعتمدة في المحاسبة الوطنية هو الفرع الوحيد الذي يقدم بشكل متجانس منتجا موجهها أساسا للسياح، مع الإشارة أنه يمكن الاستعانة بتقسيمات أكثر تعمقا وتفرعا على مستوى هذا الفرع للحصول على معطيات أكثر دقة في هذا المجال، في حين نجد في المقابل أن هناك العديد من الفروع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني والتي تساهم بشكل فعال في جزء منها في تكوين المنتج السياحي على غرار النقل، التجارة والخدمات الترفيهية، غير أن هذه الأجزاء لا تظهر ولا يمكن تحديدها حسب الأنظمة المعتمدة في المحاسبة الوطنية⁷.

2- تطور الإنتاج الخلام لفرع الإيواء والإطعام:

يمثل الإنتاج المصدر الأساسي للثروة التي يتم خلقها من قبل الفرع الإنتاجي، ويمثل محور النشاط الاقتصادي والنواة التي تدور في فلكه كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث أنه لا يخالف السلع والخدمات فحسب، بل وأيضا المداخيل التي توزع على العناصر والعوامل التي ساهمت في الإنتاج (أجور، أرباح...) من جهة، والمداخيل التي تصلح لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية وتمويل عملية التراكم عن طريق الأذخار من جهة أخرى، لذلك فإن دراسة نشاط أي عون أو فرع إنتاجي يبدأ بدراسة نشاطه الإنتاجي من حيث حجمه وتطوره عبر الزمن، فحسب الجدول رقم (01) الذي يبين الأرقام المتعلقة بتطور حجم إنتاج كل من فرع الإيواء والإطعام وللفرع الخدمية الأخرى⁸ وكذا حساب الإنتاج للاقتصاد الوطني ككل، فغنتنا نلاحظ

أن الإنتاج الخلام لفرع الإيواء والإطعام خلال الفترة 2000-2015 قد عرف تزايدا محسوسا، فقد تضاعف أكثر من أربع (4.1) مرات حيث انتقل من 63.409,2 مليون دينار في بداية الفترة إلى 265.824,3 مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 10,02%، وهنا يجب الإشارة إلى أن معدلات النمو السنوية لم تكن منتظمة خلال فترة الدراسة، فقد كانت تتراوح في السنوات الأولى في مجالات أدنى من المعدل السنوي المتوسط لتبلغ في سنة 2009 أعلى قيمة بما يساوي 18,09%، لتعاود في الانخفاض وتستقر فوق المعدل المذكور.

وإذا قارنا هذه المعدلات مع تلك المسجلة على مستوى مجموع إنتاج الفروع الإنتاجية الكلي، فإن معدل النمو السنوي المتوسط لإنتاج فرع الإيواء والإطعام أعلى من المعدل الوطني الذي يقدر بـ 9,27%، وهذا راجع لنسبة إنتاج فرعي المحرقات والخدمات والأشغال العمومية البترولية التي تملك نصيب الأسد في مجموع الإنتاج الخلام الوطني، حيث بلغت هذه النسبة 43.36% في سنة 2000 لتعرف تراجعا فيما بعد وتصل في نهاية الفترة لتصل إلى 25.3% بسبب تدهور أسعار النفط في السوق الدولية، وهنا نجد أن الإنتاج الخلام للفروع قد تضاعف بـ 3,7 مرة فقط خلال الفترة، وهذا ما انعكس على تطور نصيب إنتاج الإيواء والمطاعم في الإنتاج الكلي الذي عرف تحسنا طفيفا حيث بلغ في نهاية الفترة 1.37% بعدما كان يمثل 1.24% وقد أبلغ أدنى مستوياته (أقل من 1%) في السنوات التي سجل فيه مستويات عالية من الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج الخلام في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

الجدول رقم (01): تطور الإنتاج الخلام للفروع 2000-2015

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الفروع الخدمية الإنتاجية الأخرى	مجموع إنتاج الفروع خارج المحرقات	المجموع الكلي لإنتاج الفروع
2000	63 409,2	1 055 117,4	2898083,6	5 116 430,3
2001	67 336,3	1 156 996,0	3 189 502,2	5 234 272,5
2002	72 618,4	1 252 131,5	3 442 662,2	5 551 046,3
2003	79 188,3	1 373 840,9	3 766 955,5	6 289 595,3
2004	84 469,0	1 615 001,8	4 241 590,2	7 303 406,5
2005	91 990,1	1 879 847,7	4 631 867,9	8 873 009,9
2006	101 040,9	2 096 479,7	5 219 755,9	10 195 227,2
2007	110 088,6	2 396 442,7	5 939 340,7	11 257 566,4

2008	120 750,3	2 632 141,6	6 599 427,8	12 836 873,7
2009	142 599,6	2 923 543,5	7 618 800,6	12 043 503,5
2010	155 012,8	3 229 861,0	8 562 932,3	13 846 883,6
2011	170 927,9	3 691 328,8	9 583 108,3	16 071 522,7
2012	194 671,4	4 144 208,2	10 758 598,8	17 480 191,3
2013	215 173,9	4 875 247,7	12 187 572,1	18 451 281,5
2014	237 577,0	5 287 574,9	13 289 120,6	19 412 280,5
2015	265 824,2	5 688 653,2	14 449 953,0	19 344 427,1

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

في حين إذا استثنينا إنتاج المحروقات بطرح قيمة إنتاج فرع المحروقات و فرع الخدمات والأشغال العمومية البترولية، أي أننا نهتم فقط بالأنشطة الإنتاجية خارج المحروقات باختلاف نشاطاتها فإننا نرى أن إنتاجها انحام قد تضاعف خلال الفترة تقريبا خمس مرات (4,98)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,3%، وهي أرقام أعلى عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، وهنا يجب الإشارة إلى أن نصيب إنتاج هذا الفرع قد عرف تراجعا خلال الفترة في مجموع الإنتاج انحام خارج المحرقات حيث انتقل من 2.19% في سنة 2000 إلى 1.84% في سنة 2015، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج انحام خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

وفي المقابل إذا أخذنا الأنشطة الخدمية في مجملها فهنا نلاحظ أن نصيب إنتاج فرع الإيواء والإطعام قد عرف تراجعا من 5.67% في بداية الفترة إلى 4.46% في نهايتها، حيث أنه إذا دققنا في الأنشطة الخدمية الأخرى والتي عرف نصيبها في مجموع الإنتاج انحام الوطني تحسنا محسوسا فقد انتقل من حوالي الخمس (20,62%) إلى ما يقابل 29,41% أي أنه تضاعف خلال بحوالي 5,4 مرة، وقد سجل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,9% وهي أرقام ونسب أعلى من تلك المسجلة في أنشطة الإيواء والإطعام التي تتميز بنفس الطبيعة الخدمية، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج انحام للأنشطة الخدمية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

3- تطور القيمة المضافة لفرع الإيواء والإطعام:

إن الاعتماد على الإنتاج كمؤشر بشكل حصري في عملية التحليل ينطوي عليه نوع من التضليل، لذلك نهتم بما يسمى القيمة المضافة التي تم تحقيقها من طرف العون المنتج على حساب استهلاكه الوسيطية، والتي تعبر عن قيمة الثروة الإضافية التي قدمها العون أو الفرع الإنتاجي للاقتصاد.

وفيما يخص فرع الإيواء والإطعام في الجزائر والفروع الإنتاجية الأخرى نلاحظ وفق ما يبينه الجدول رقم (02) الذي تم إعداده من نشرات الديوان الوطني للإحصائيات) أن القيمة المضافة الخامة لفرع الإيواء والإطعام قد تضاعفت (4,7) مرات خلال الفترة حيث انتقلت من 45.263,9 مليون دينار إلى 212 749,1 مليون، بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 10,86%، وهذا يجب الإشارة إلى أن معدلات النمو السنوية لم تكن منتظمة خلال فترة الدراسة، إلا أنها سجلت في الخمس سنوات الأخيرة معدلات نمو أعلى من المعدل المتوسط حتى أننا قد سجلنا في سنة 2015 معدل نمو يقدر بـ 12,6% مقارنة بالسنة التي سبقتها.

الجدول رقم (02): تطور القيمة المضافة والاستهلاك الوسيطية للفروع 2015-2000

	فرع الإيواء والمطاعم		الفروع الخدمية الأخرى		مجموع الفروع الإنتاجية		الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	
	CP	VAB	CP	VAB	CP	VAB	CP	VAB
2000	18 115,3	45 293,9	257 740,9	797 376,5	1 685 573,0	3 430 857,3	1 126 445,9	1 771 637,8
2001	18 048,7	49 287,6	284 498,5	872 497,5	1 782 314,1	3 451 958,4	1 219 859,9	1 969 642,3
2002	19 127,8	53 490,6	301 463,5	950 668,0	1 905 134,9	3 645 911,4	1 313 782,9	2 128 879,3
2003	20 668,1	58 520,2	320 147,5	1 053 693,5	1 992 625,5	4 296 969,8	1 383 075,2	2 383 880,3
2004	21 772,5	62 696,5	374 516,3	1 240 485,6	2 203 733,8	5 099 672,7	1 511 035,2	2 730 555,1
2005	22 361,9	69 628,2	430 545,7	1 449 301,9	2 436 874,8	6 436 135,1	1 607 603,3	3 024 264,5
2006	25 838,2	75 202,7	486 852,6	1 609 627,0	2 862 967,2	7 332 260,0	1 833 989,0	3 385 766,8
2007	28 960,7	81 127,9	558 020,5	1 838 422,3	3 235 754,4	8 021 812,0	2 099 206,1	3 840 134,6
2008	29 705,9	91 044,4	609 513,6	2 022 628,0	3 521 893,9	9 314 979,8	2 368 722,1	4 230 705,8
2009	32 037,6	110 562,0	685 046,3	2 238 497,1	3 988 521,2	8 054 982,3	2 767 664,5	4 851 136,3
2010	34 196,7	120 816,1	764 341,7	2 465 519,2	4 190 101,4	9 656 782,2	3 149 819,8	5 413 112,5
2011	36 947,1	133 980,8	892 109,1	2 799 219,8	4 715 578,7	11 355 944,0	3 540 368,2	6 042 740,0
2012	43 433,1	151 238,3	990 295,0	3 153 913,2	4 997 139,5	12 483 051,8	3 891 979,4	6 866 619,5
2013	44 467,9	170 706,0	1 196 392,2	3 678 855,7	5 594 460,7	12 856 820,8	4 356 903,3	7 830 668,8
2014	48 581,4	188 995,6	1 281 357,0	4 006 217,9	6 155 264,9	13 257 015,6	4 753 708,7	8 535 412,0
2015	53 032,8	212 791,4	1 351 575,3	4 337 077,9	6 914 907,9	12 429 519,1	5 212 065,4	9 237 887,6

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

وما يلفت الانتباه في سلسلة الأرقام تحسن أداء هذا الفرع من خلال تحسن نسبة القيمة المضافة الخامة في حجم الإنتاج الخلام، فقد انتقلت هذه النسبة من 71,43% في بداية الفترة إلى أكثر من 80% أي أنه نسبة أكبر من القيمة المضافة على حساب استهلاكاته الوسيطة.

ومن جانب آخر فإن نصيب القيمة المضافة الخامة في الإنتاج الخلام على مستوى الاقتصاد ككل أي كل الفروع الإنتاجية، فإن هذه النسبة تتراوح في حدود الثلثين (ما عدا السنوات التي عرفت أسعار النفط ارتفاعا محسوسا)، وهي نسبة تقل بكثير عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، ويبين الشكل التالي تطور القيمة المضافة الخامة الوطنية وحجم الاستهلاكات الوسيطة خلال الفترة.

وهنا أيضا إذا قمنا بطرح قيمة القيمة المضافة لفرع المحروقات و فرع الخدمات والأشغال العمومية البترولية، أي أننا نهتم فقط بالأنشطة الإنتاجية خارج المحروقات باختلاف نشاطاتها فإننا نرى أن قيمتها المضافة الخامة قد تضاعفت خلال الفترة أكثر من خمس مرات (5,2)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,64%، وهي أرقام أعلى عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، والذي عرف نصيبه في القيمة المضافة الخامة الكلية خارج المحروقات ثباتا نسبي فقد تأرجحت حول 2,5%.

كما يجب الإشارة إلى أنه رغم تزايد نصيب القيمة المضافة الخامة خارج المحروقات في إجمالي القيمة المضافة الخامة حيث انتقلت من حوالي النصف (51,64%) إلى ما يقارب الثلاثة أرباع أي بنسبة (74,32%)، فإن نسبة القيمة المضافة الخامة من الإنتاج الخلام بقيت تتراوح بين 61% و64%، كما يبينه الشكل التالي.

وفي المقابل إذا أخذنا الأنشطة الخدمية في مجملها فهنا نلاحظ أن نصيب القيمة المضافة الخامة لفرع الإيواء والإطعام قد عرف تراجعاً طفيفاً من 5,68% في بداية الفترة إلى 4,91% في نهايتها وتبقى هذه النسبة جد ضعيفة، كما أنه إذا دققنا في الأنشطة الخدمية الأخرى والتي عرف نصيبها في مجموع القيمة المضافة الكلية تحسناً محسوساً فقد انتقل من حوالي الخمس (23,2%) إلى ما يقابل 34,9% أي أنه تضاعف خلال حوالي 5,4 مرة، وقد سجل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,9% وهي أرقام ونسب أعلى من تلك المسجلة في أنشطة الإيواء والإطعام التي تتميز بنفس الطبيعة الخدمية، ونشير كذلك أن نصيب القيمة المضافة الخامة في حجم الإنتاج الخلام بقيت تتأرجح في حدود الثلاثة أرباع، ولم تعرف التحسن الذي عرفه فرع الإيواء والإطعام، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج الخلام للأنشطة الخدمية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة.

4- توزيع القيمة المضافة لفرع الإيواء والإطعام:

إذا كانت القيمة المضافة تعبر عن فائض القيمة أو الثروة التي قام العون الإنتاجي بخلقها على حساب استهلاكاته الوسيطة أثناء العملية الإنتاجية، فلا بد من الاهتمام كذلك بكيفية توزيع هذه الثروة على من ساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحصول عليها، أي نصيب كل طرف من هؤلاء في هذه القيمة، فهي تمثل الوعاء الرئيسي للضرائب التي تفرضها السلطات العمومية على المواد والأنشطة والمداخيل، كما تعد المصدر الرئيسي للأجور والمرتبات التي تمنح للعمال والموظفين لتغطية مختلف النفقات الخاصة بعائلاتهم، ليحصل في الأخير العون المنتج على ما يسمى بالفائض الخالص للاستغلال، والذي سيستعين به لتغطية مختلف النفقات الأخرى غير المتعلقة بالعملية الإنتاجية أو لتمويل عملية التراكم.

4-1- تطور الضرائب المرتبطة بالإنتاج المدفوعة من طرف فرع الإيواء والإطعام:

تعتبر الضرائب اقتطاعات إجبارية من قبل الإدارات العمومية بمناسبة الإنتاج، استخدام عوامل الإنتاج أو بصفة عامة شراء أو بيع سلعة أو خدمة معينة، وتضم الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والدفع الجزائي على الأجور، وكذلك الرسوم والحقوق على الواردات (حقوق الجمارك)، وتدفع مهما كانت نتيجة الاستغلال، ويبين الجدول (03) تطور حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة خلال الفترة.

ولقد عرف حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة لدى فرع الإيواء والمطاعم تزايداً محسوساً خلال فترة الدراسة، فرغم أن هذه الزيادة لم تكن منتظمة إلا أن حجم الضرائب المحصلة قد تضاعف تقريباً أربع مرات (3,9) بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 9,54% حيث انتقلت من 698,1 مليون دينار في بداية الفترة إلى 18 246,5 مليون في 2015، وهي لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة على مستوى الاقتصاد الوطني، فرغم أن هذه النسبة قد عرفت انعكاساً بسيطة في وسط الفترة إلا أنها عاودت في الارتفاع لتمثل ما يوافق 1,7% من المجموع الكلي.

وما يجب الإشارة له هو تسجيل تراجع نسبة الضرائب المرتبطة بالإنتاج في هذا الفرع من مجموع حجم القيمة المضافة التي تم تحقيقها، حيث انتقل من 10,4% في سنة 2000 إلى ما يعادل نسبة 8,7% فقط في سنة 2015، ويبين البيان التالي تطور حجم الضرائب المحصلة من هذا الفرع خلال الفترة.

الجدول رقم (03): تطور الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة خلال الفترة 2000-2015 (مليون دينار)

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الخدمات الإنتاجية الأخرى	مجموع الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	مجموع الفروع الإنتاجية
2000	4 698,1	59 219,0	102 700,6	469 673,2
2001	4 991,4	62 449,5	111 552,9	441 094,8
2002	4 808,9	67 041,8	121 314,9	454 966,3
2003	5 157,4	71 296,2	131 966,6	510 281,4
2004	5 302,4	85 613,8	149 132,6	615 875,8
2005	5 927,2	74 640,3	140 958,4	788 561,7
2006	6 489,8	65 724,8	137 751,2	841 473,7
2007	7 328,8	70 213,7	149 185,9	912 164,4
2008	8 492,5	69 910,4	173 460,7	1 136 385,3
2009	9 865,8	73 922,1	189 392,6	819 208,2
2010	9 944,0	76 332,1	202 982,5	989 643,2
2011	11 847,8	113 610,4	246 614,9	1 227 465,4
2012	13 493,5	115 209,3	255 353,9	1 293 278,8
2013	14 914,7	147 620,2	309 728,0	1 265 069,2
2014	16 467,5	159 880,3	321 494,6	1 257 619,1
2015	18 425,6	164 226,8	353 177,8	1 030 521,3

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

وفي المقابل إذا تتبعنا حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج على المستوى الوطني فلاحظ أن القيمة المحصلة قد سجلت أرقاما بعيدة عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، حيث أنها لم تتضاعف إلا بـ 2,19 مرة بانتقالها من 469 673,2 مليون دينار في سنة 2000 إلى ما يعادل 1 030 521,3 في سنة 2015 أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 5,38%، وهذا راجع أساسا إلى ارتباطها بتراجع الإيرادات النفطية حيث أننا نسجل تراجعاً لحجم الضرائب المحصلة في السنوات التي عرفت فيها أسعار النفط تراجعاً في الأسواق الدولية، وهذا ما يبينه الجدول التالي.

في حين إذا استثنينا فرعي إنتاج المحروقات والخدمات والأشغال البترولية، أي أخذنا بالحسبان الفروع الإنتاجية خارج المحروقات فلاحظ أنه رغم أن تطور حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة لم يكن منتظماً إلا أنه تضاعف 3,4 مرة بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 8,6%، وهنا يجب أن نشير أيضاً نصيب حجم الضرائب المحصل

في هذه الفروع قد عرف تطورا محسوسا في حجم الضرائب المحصل الكلي حيث انتقل من 21,9% في سنة 2000 إلى 34,3% في سنة 2015 رغم أن نسبة هذه الضرائب في القيمة المضافة الخامة التي حققها هذه الفروع قد تراجعت من 5,8% في بداية الفترة إلى 3,8% فقط في نهايتها، والشكل التالي يبين تطور حجم الضرائب المحصل من الفروع الإنتاجية خارج المحروقات.

كما أننا نلاحظ أن نصيب الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحصلة في فرع الإيواء والإطعام قد عرف تزايدا في مجموع هذه الضرائب المحصلة في مجموع الفروع الإنتاجية الخدمية، فقد انتقل من 7,4% إلى ما يفوق 10%، وفي المقابل فإن الضرائب المحصلة في الفروع الإنتاجية الخدمية ما عدا فرع الإيواء والإطعام قد تضاعفت خلال فترة الدراسة بـ 2,7 مرة بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 7,0%، كما أن نصيب هذه الضرائب من القيمة المضافة الخامة بالنسبة لهذه الفروع فقد عرف تراجعا محسوسا حيث انتقل من 7,4% في سنة 2000 إلى 3,8% في سنة 2015، وهي أرقام أقل بكثير من تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام الذي تتميز أنشطتها بنفس الطبيعة الخدمية، والشكل الموالي يبين تطور الضرائب المرتبطة بالإنتاج في الفروع الإنتاجية الخدمية ما عدا فرع الإيواء والإطعام.

2-4- تطور تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف فرع الإيواء والإطعام لصالح

العائلات:

هي مجموع المدفوعات النقدية والعينية من قبل المستخدمين لعمالهم وتضم الأجور والمرتبات الخامة والاشتراكات الفعلية المدفوعة من قبل المستخدمين لضمان الاجتماعي والجهات المشابهة والاشتراكات الاجتماعية الصورية التي تمثل مقابلا للخدمات الاجتماعية المقدمة مباشرة للعمال (الخيامات الصيفية، دور الحضانة، تظاهرات رياضية...)، والجدول التالي يبين تطور هذه المدفوعات بالنسبة لفرع الإيواء والإطعام، مجموع الفروع الخدمية الأخرى، الفروع الإنتاجية خارج المحروقات وكذا الخاصة بمجمل الفروع الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويجب الإشارة أننا لم نأخذ بعين الاعتبار الأعوان غير المنتجة التي تدفع تعويضات الأجراء لصالح العائلات والمتمثلة في الإدارات العمومية والمؤسسات المالية.

الجدول رقم (04): تطور تعويضات الأجور المدفوعة خلال الفترة 2000-2015
(مليون دينار)

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الخدمات الإنتاجية الأخرى	مجموع الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	مجموع الفروع الإنتاجية
2000	10 282,6	123 944,9	430 136,4	479 700,3
2001	10 578,2	141 620,6	460 593,7	517 150,0
2002	10 501,6	156 325,0	497 579,9	559 774,1
2003	11 312,0	164 459,1	527 386,5	594 785,7
2004	11 946,3	184 325,4	608 307,3	680 523,4
2005	12 762,8	200 147,1	654 203,1	729 855,7
2006	14 781,6	221 805,2	727 644,3	814 386,7
2007	17 959,2	245 204,3	819 110,1	911 313,5
2008	21 399,1	285 588,0	930 046,8	1 035 950,5
2009	24 583,1	280 388,2	1 010 697,7	1 126 111,1
2010	27 550,2	342 669,2	1 155 246,6	1 280 011,0
2011	35 515,9	399 313,3	1 260 248,2	1 423 287,2
2012	37 421,9	433 009,6	1 366 267,2	1 569 653,4
2013	42 115,7	508 888,0	1 572 760,9	1 766 698,3
2014	44 017,1	534 004,3	1 666 644,1	1 863 079,3
2015	48 270,0	615 560,6	1 793 330,5	2 004 458,7

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من نشرات الديوان الوطني للإحصائيات.

ونلاحظ من الجدول رقم (04) ان تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل فرع الإيواء والإطعام قد عرفت تزايدا محسوسا خلال فترة الدراسة، فقد تضاعفت 4,7 مرة وانتقلت من 10.282,6 إلى 48.270,0 مليون دينار، ورغم أن هذا النمو لم يكن منتظما خلال الفترة إلا أننا نسجل معدل نمو متوسط يقدر بـ 10,86%، وهي لم تتعدى نسبة 2,41% من إجمالي تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في الوطن وهي النسبة التي سجلت في سنة 2015، على أن نصيب القطاع الخاص في دفع مجمل هذه التعويضات يمثل القيمة الغالبة رغم أنه قد عرف تراجع طفيفا حيث انتقل من 74,6% في سنة 2000 إلى 72,3% في نهاية الفترة.

وبالمقابل فإن نصيب تعويضات الأجراء المدفوعة من القيمة المضافة الخامة المحققة من قبل هذا الفرع قد بقي ثابتا نسبيا ويتأرجح حول القيمة 22,7%، والشكل التالي يبين تطور هذه التعويضات خلال فترة الدراسة.

وإذا قارنا هذه الأرقام مع مجمل تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فنلاحظ أن هذه الأخيرة هي الأخرى قد شهدت تطورا محسوسا حيث أنها تضاعفت 4,1 مرة وبشكل أكثر انتظاما من الذي شوهد على مستوى فرع الإيواء والإطعام بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 10,0%، مع التأكيد على أن نصيب القطاع الخاص في تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية قد تزايد بشكل ملحوظ حيث انتقل من 47,4% في بداية الفترة إلى ما يفوق 61,4% في نهاية الفترة.

وفي المقابل نلاحظ أن نسبة تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في لم تتعدى 16,1% من القيمة المضافة المحققة والتي سجلت سنة 2015 مع أنها قد شهدت مستويات أقل من ذلك في سنوات سابقة، والشكل التالي يبين تطور هذه التعويضات بالنسبة للفروع الإنتاجية للوطن خلال الفترة المدروسة.

أما إذا استثنينا فرعي المحروقات والأشغال والخدمات البترولية العمومية، فنلاحظ أن الفروع الإنتاجية خارج المحروقات تقوم بدفع ما يقارب 90% من تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل مجمل الفروع الإنتاجية في الوطن، وقد تضاعف حجم هذه التعويضات خلال فترة الدراسة بـ 4,2 مرة بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 10%، مع الإشارة أن نصيب القطاع الخاص في هذه التعويضات قد تزايد حيث انتقل من 52,9% في بداية الفترة إلى 68,3% في نهايتها.

كما يجب التنويه في جانب آخر أن نصيب هذه التعويضات في القيمة المضافة المحققة من قبل هذه الفروع قد عرف تراجعاً مستمرا فبعد أن كانت تقارب ربع القيمة المضافة (23,4%) أصبحت تمثل أقل من الخمس في نهاية الفترة بنسبة 19,4%.

أما على مستوى الأنشطة الإنتاجية الخدمية ماعدا فرع الإيواء والإطعام فإن هذه الفروع قد عرفت تطورا مشابها لهذا الأخير من حيث تعويضات الأجراء المدفوعة، حيث تضاعفت حصتها خمس مرات تقريبا (4,9) بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 11,28%، كما عرفت بالموازاة مع ذلك نموا محسوسا في إجمالي تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفروع الإنتاجية في الوطن حيث انتقلت من حوالي الربع (25,8%) إلى أكثر من 30,7%.

ومن جانب آخر فإن تعويضات الأجراء لهذه الفروع لم تمثل في سنة 2015 إلا 14,2% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من قبل هذه الفروع والذي يمثل تراجعا طفيفا خلال الفترة بعد أن كان تمثل 15,5% في سنة 2000، وهي نسبة تقل بكثير عن تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام، والشكل التالي يبين تطور هذه التعويضات

المدفوعة من قبل هذه الفروع خلال فترة الدراسة.

3-4- تطور الفائض الخام للاستغلال لفرع الإيواء والإطعام:

يعبر الفائض الخام للاستغلال (EBE) عن الفائض الذي يحققه العون أو الفرع الإنتاجي بعد طرح جميع المدفوعات الخاصة والمتعلقة مباشرة بالعملية الإنتاجية من استهلاكات وسيطية (CP) للسلع والخدمات، من تعويضات الأجراء (RS) المقابلة لليد العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية وضرائب مرتبطة بالإنتاج (ILP) تدفع لصالح السلطات العمومية صافية من الإعانات (Sub)، ويتم الاستعانة بهذا الفائض لتغطية باقي النفقات غير المتعلقة بالعملية الإنتاجية كدفع حقوق الملكية (إيجارات العقارات، فوائد على القروض، مشتريات سلع وخدمات غير متعلقة بالإنتاج، ضرائب ورسوم أخرى...)، وكذا تمويل عملية التراكم والاستثمار في الأصول الثابتة والمعنوية، أي أنه يشير إلى الثروة التي يتحصل عليها العون المنتج من العملية الإنتاجية بعيدا عن سياساته لتمويل الاستثمارات أو الاهتلاكات دون احتساب النفقات غير العادية أو غير المتعلقة بعملية الاستغلال¹⁰، ونلاحظ من الجدول رقم (05) الذي يبين تطور هذا الفائض على مستوى فرع الإيواء والإطعام، إجمالي الفروع الإنتاجية، الفروع الإنتاجية خارج المحروقات والفروع الإنتاجية للخدمية، أن الفائض الخام للاستغلال بالنسبة لفرع الإيواء والمطاعم قد تطور بشكل محسوس خلال الفترة، حيث تضاعف 4,8 مرة وانتقل من 30.313,2 مليون دينار في سنة 2000 إلى 146.095,8 مليون في سنة 2015، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 11,5%، كما نسجل تسجيل تقدم طفيف فيما يخص نصيب هذا الفرع في الفائض الخام للاستغلال الوطني في السنة الأخيرة بنسبة 1,6% بعد أن كان يتأرجح حول نسبة 1,0% خلال الفترة.

الجدول رقم (5): تطور الفائض الخام للاستغلال خلال الفترة 2000-2015 (مليون دينار)

السنوات	فرع الإيواء والمطاعم	الخدمات الإنتاجية الأخرى	مجموع الفروع الإنتاجية خارج المحروقات	مجموع الفروع الإنتاجية
2000	30 313,2	614 212,6	1 238 800,8	2 481 483,8
2001	33 718,1	668 427,4	1 397 495,7	2 493 713,6
2002	38 180,1	727 301,2	1 509 984,6	2 631 170,9
2003	42 050,8	817 938,2	1 724 527,3	3 191 902,7
2004	45 447,7	970 546,2	1 973 115,0	3 803 273,4
2005	50 938,2	1 174 514,6	2 229 103,2	4 917 717,7
2006	53 931,3	1 322 096,9	2 520 371,1	5 676 399,5

2007	55 839,9	1 523 004,5	2 871 838,9	6 198 334,2
2008	61 152,8	1 667 129,5	3 127 198,4	7 142 644,0
2009	76 113,1	1 884 186,8	3 651 045,9	6 109 663,0
2010	83 321,9	2 046 517,9	4 054 883,5	7 387 128,0
2011	86 617,1	2 286 296,2	4 535 876,9	8 705 191,4
2012	100 322,9	2 605 694,2	5 244 998,3	9 620 119,6
2013	113 675,6	3 022 347,4	5 948 179,7	9 825 053,2
2014	128 511,0	3 312 333,2	6 547 273,2	10 136 317,2
2015	146 095,8	3 557 290,4	7 091 379,4	9 394 539,2

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من نشرات الديوان الوطني للإحصائيات.

كما نلاحظ أنه ورغم أن القطاع الخاص يستحوذ على غالبية الفائض الخام المحقق في الفرع إلا أننا نسجل له تراجعاً ملحوظاً في هذا الجانب حيث انتقل نصيب القطاع الخاص من أكثر من 92% إلى ما يعادل 82,4% خلال الفترة، كما يتجلى كذلك أن نسبة الفائض الخام للاستغلال في القيمة المضافة المحققة من قبل الفرع لم تتغير بشكل كبير، حيث انتقلت من 66,9% في بداية الفترة إلى 68,7% في نهاية الفترة، والشكل التالي يبين تطور الفائض الخام للاستغلال لفرع الإيواء والإطعام خلال الفترة.

وإذا قمنا بمقارنة هذه الأرقام مع تلك المسجلة على مستوى مجمل الفروع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة، فنلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال الوطني لم يتضاعف إلا بـ 3,8 مرة وبمعدل نمو متوسط سنوي يقدر بـ 9,28%، وهذا راجع أساساً للتأثر بتراجع العائدات النفطية، مع تزايد ملفت لنصيب القطاع الخاص بانتقاله من 44,7% في سنة 2000 إلى ما يعادل 71,6% في سنة 2015، كمن نسجل من جانب آخر تحسن طفيف نصيب الفائض الخام للاستغلال في القيمة المضافة الوطنية، حيث انتقل من 72,3% في بداية الفترة إلى ما يوافق 75,6% في نهاية الفترة، كما يبينه الشكل التالي.

وفي المقابل فإن الفائض الخام للاستغلال للفروع الإنتاجية خارج المحروقات الذي بقي يستحوذ القطاع الخاص على غالبيته بنسبة تفوق 90,7% في سنة 2015 بعد أن كان يمثل ما يعادل 85,1% في سنة 2000، فقد عرف هو الآخر تطوراً ملحوظاً حيث انتقل نصيبه في الفائض الخام للاستغلال الكلي إلى حوالي النصف (49,9%) في بداية الفترة إلى أكثر من ثلاثة أرباع بما يعادل 75,5% في نهاية الفترة بسبب تراجع حصة فرع المحروقات، وقد سجل أرقاما أعلى من تلك المسجلة في فرع الإيواء والإطعام

حيث تضاعف بأكثر من 5,7 مرة خلال الفترة بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 12,3%، كما نسجل بالموازاة مع ذلك نموا في نسبة الفائض المحام للاستغلال لهذه الفروع في القيمة المضافة الخامة الوطنية خارج المحروقات حيث انتقل من 34,7% إلى ما يفوق 38,5% خلال فترة الدراسة، والشكل التالي يبين تطور الفائض المحام للاستغلال خارج المحروقات خلال السنوات 2000-2015.

وفي جانب آخر، إذا دققنا في الفروع الإنتاجية الخدمية الأخرى، فنلاحظ أن التطور الذي عرفته هذه الفروع لم يكن بعيدا عن ذلك الذي عرفته الفروع الإنتاجية خارج المحروقات، فقد تضاعف خلال الفترة بحوالي 5,8 مرة وبمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 12,4%، وقد عرف نصيب الفائض الخام للاستغلال لهذه الفروع في الفائض المحام للاستغلال الكلي تطورا غير مسبوق، حيث انتقل من أقل من الربع بنسبة 24,8% إلى أكثر من 37,8% مع استحواذ القطاع الخاص على غالبيته بنسبة تفوق 90,0% على طول الفترة، كما نسجل في المقابل تحسن حصة الفائض المحام للاستغلال من القيمة المضافة الخامة المحققة في هذه الفروع حيث انتقلت من 77,0% في سنة 2000 إلى حوالي 82,0% في سنة 2015، والشكل التالي يبين تطور الفائض الخام للاستغلال لهذه الفروع خلال الفترة.

النتائج والتوصيات:

يمكن استنتاج من هذه الورقة البحثية النقاط التالية:

- رغم الجهود التي تقدمها السلطات العمومية لتشجيع الاستثمار عبر مختلف البرامج، إلا أنه يجب تقديم إعانات استثمارية إضافية وخاصة لإنشاء المشاريع الفندقية وتشجيع توجه المستثمرين نحو هذا النشاط من خلال: إعانات وتسهيلات لاقتناء العقار، إعانات لاقتناء التجهيزات، تسهيلات لتمويل المشاريع خاصة بالفرع... حيث أن زيادة المؤسسات الفندقية سيخلق نوع من المنافسة في السعر والتنوعية مما سيمتص الطلب المحلي سواء الموجه للخارج أو الذي يستعين بالإقامة في السوق الموازية، مما سيزيد من حجم الإنتاج.

- اعتماد إجراءات محاربة السلوكيات غير التنافسية في الأسواق (احتكار، رشوة...) التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وتمس بنوعية السلع والخدمات المقدمة وتحد من عملية إنشاء شبكة العلاقات والروابط مع المتعاملين الاقتصاديين المحليين من جهة، وخلق مناخ استثماري يحفز على خلق وإنشاء وتطور المؤسسات الاقتصادية لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما لها القدرة على دخول الأسواق المحلية والتأقلم السريع مع متطلبات السوق، خاصة إذا كان هؤلاء المستثمرين أو أصحاب هذه المؤسسات من الذين يقطنون أو ينحدرون من المنطقة

المزارة والذي يشجع على بقاء العوائد والأرباح وإعادة توزيعها محليا (اقتناء مواد وسيطية، إعادة استثمار...)¹¹.

- رغم أن نسبة القيمة المضافة في حجم الإنتاج المحام هي النسبة الأعلى (80%) إلا أن معدلات النمو المسجلة تبقى دون تلك المسجلة في الفروع الأخرى، فإلى جانب التسهيلات المذكورة أعلاه لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم القيمة المضافة، لا بد من تشجيع استخدام تجهيزات مقتصدة للطاقة والمياه حيث أنها تمثل ما يعادل 14% من حجم الاستهلاكات الوسيطة، هذا إلى جانب إعانات أخرى عند اقتناء المواد الوسيطة الأخرى (إعفاءات ضريبية مثلا)، في سياق آخر يجب كذلك على المؤسسات السياحية أن تنشئ شبكة واسعة من العلاقات والروابط مع المؤسسات التي تقوم بتموينها بالسلع الوسيطة (مواد غذائية، الشراشف والمناشف والصابون، خدمات...) وكذا سلع التجهيز والقطاعات التحويلية التي توفر الخدمات والسلع الاستهلاكية لصالح السياح (الخدمات المالية، الاتصالات تجارة التجزئة، الخدمات الترفيهية والثقافية، والخدمات الشخصية، خدمات الصحة والأمن...)، وهنا يقتضي على المؤسسات السياحية الاعتماد في تموينها على المؤسسات المحلية كلما أمكن ذلك، من خلاء إمضاء عقود واتفاقيات مع هذه المؤسسات، مما يساعد على إدماجها في سلم القيم المحلي، ويسمح لها بإمكانية التفاوض المسبق على الأسعار، والقيام بعمليات تخطيط الإنتاج وضمان مداخيل دائمة، مما يؤهلها على الاستثمار واكتساب أكثر حداثة تكنولوجيات وتوسيع نشاطها وتعزيز تنافسيتها لتجاوز العقبات المتعلقة بنوعية المنتجات وظروف تسليمها.

- نظرا لتسجيل حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج المدفوعة من طرف الفرع مستويات أعلى من تلك المسجلة في الفروع الأخرى، سواء تعلق الأمر بتطور حجمها أو بمعدل نموها خلال الفترة، فلا بد من مراجعة حقيقية لتعريف وطبيعة الضرائب والرسوم المرتبطة بالنشاط الفندقي، وإيجاد سبل أخرى لتعويضها حتى لا تثبط المستثمرين في هذا النشاط؛

- إن تطور حجم تعويضات الأجراء المدفوع من قبل الفرع دليل على استقطابه لليد العاملة، لذلك يجب اعتماد استراتيجية شاملة من طرف السلطات العمومية لإنشاء مدارس ومراكز تكوين لليد العاملة السياحية المؤهلة لا سيما في مجال الإدارة وتسيير الهياكل السياحية واستخدام وسائل الإعلام والاتصال الحديثة واللغات الحية، والاقتراب من المؤسسات السياحية لتشجيع وتحفيز اعتماد برامج تكوين خاصة للعمال والموظفين لتحسين أدائهم بما ينعكس على نوعية الخدمات المقدمة، ومن جهة أخرى يجب اعتماد بعض الاستراتيجيات على مستوى

المؤسسات الموظفة لإطالة وتمديد الموسم السياحي وضمان استمرار نشاط المؤسسة خارج فترة الموسم السياحي وذلك للحفاظ على مناصب الشغل كاستهداف عملاء مهتمين بالسفر خارج فترة الموسم السياحي (المتقاعدين وكبار السن) أو تقديم عروض خاصة وتخفيضات خلال الفترات خارج الموسم السياحي لا سيما خلال عطل نهاية الأسبوع والعطل الخاصة، مع تكييف مواقيت العمل مع الطابع الفصلي مع الحفاظ على الميزات الاجتماعية¹².

• القيام باستمرار بدراسات وأبحاث تسويقية وذلك لمعرفة ومواكبة تطور أذواق وعادات وتطلعات السياح، والبحث عن تقديم خدمات سياحية متميزة وذات نوعية في جميع عناصرها وبأسعار تنافسية تمس أكبر شريحة ممكنة من السياح وتعكس بشكل وفي الصورة السياحية للمنطقة، وبما يؤدي للزائر للعودة مرة أخرى وتوصية سياح آخرين لزيارة المنطقة، وهنا يجب ان تكون المرافق السياحية مهيأة بجميع المرافق الضرورية بما يحفظ سلامة وصحة وأمن السياح، على ان يتم الأخذ بعين الاعتبار السياح الذين قد تكون لهم احتياجات خاصة (مسنين، معاقين، أطفال رضع...) وما يحتاجونه من تجهيزات ومرافق (مصاعد، ممرات خاصة، مرافق صحية...)، على أي يتم رصد آراء السياح باستمرار.

• يجب اعتماد سياسات تسويقية تهدف إلى الرفع من مستوى الإنفاق لدى السياح وإطالة مدة إقامتهم، وذلك من خلال التنوع في عناصر الترفيه والتسلية، وتنظيم المهرجانات المحلية والتجمعات لا سيما التي تتعلق بالتراث الثقافي والتاريخي للمنطقة، هذا إلى جانب شبكة نشيطة من الدكاكين والمحلات التجارية التي تقوم بعرض منتجات تكون محل اهتمام السياح، مع التركيز على المنتجات المصنوعة محليا (مطاعم، صناعات تقليدية، حرف، فنون...) لضمان استفادة منتجها المحليين من العوائد الناتجة، وهنا يجب التأكيد على ضرورة وجود خدمات إعلامية كافية تقوم بالتعريف بالأماكن الواجب زيارتها والإشهار بمنتجاتها والتظاهرات والمقامة في المنطقة.

قائمة المراجع:

الكتب:

(1) أقاسم قادة وقدي عبد المجيد، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

(2) Hara Tadayuki, Quantitative Tourism Industry Analysis, Butterworth-Heinemann, Massachusetts, 2008.

(3) Piriou Jean Paul, La comptabilité nationale, 14^{eme} Edition, Editions La Découverte, Paris, 2006.

(4) Statford Jean, Microéconomie du tourisme, Presses de l'Université du Québec, Québec, 1996.

(5) Vernimmen Pierre, Finance d'entreprise, Edition Dalloz, 5^{eme} édition, Paris, 2002.

التقارير والمنشورات:

(1) منشورات ا لديوان ا لوطني للإحصائيات الخاصة بالأسباب الوطنية
www.ons.dz

(2) منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الحساب الفرعي للسياحة للإطار المنهجي الموصى به 2001، السلسلة واو، العدد 80، التقيح 1، نيويورك، 2001.

(3) منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008، السلسلة ميم، العدد 83، التقيح 1، نيويورك 2011.

(4) Organisation Mondiale du Tourisme, Un Tourisme Durable pour le Développement Guide, Madrid, 2013.

(5) Programme des Nations Unies pour l'environnement et Organisation Mondiale du Tourisme, Vers un Tourisme Durable Guide à l'usage des décideurs, Madrid, 2006.

(6) République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, Conseil National du Tourisme, Messger Michel (Président du groupe de travail), Le poids économique et social du tourisme.

الهوامش:

¹ منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الحساب الفرعي للسياحة للإطار المنهجي الموصى به 2001، السلسلة واو، العدد 80، التقيح 1، نيويورك، 2001، ص 1.

² منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008، السلسلة ميم، العدد 83، التقيح 1، نيويورك 2011، ص 1.

³ نفس المرجع، ص 10.

⁴ Statford Jean, Microéconomie du tourisme, Presses de l'Université du Québec, Québec, 1996 ; p29.

⁵ Hara Tadayuki, Quantitative Tourism Industry Analysis, Butterworth-Heinemann, Massachusetts, 2008, p13.

⁶ Piriou Jean Paul, La comptabilité nationale, 14eme Edition, Editions La Découverte, Paris, 2006, p 20.

⁷ République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, Conseil National du Tourisme, Messger Michel (Président du groupe de travail), Le poids économique et social du tourisme, 2010, p 28.

⁸ تضم الفروع التالية: نقل واتصالات، التجارة، الخدمات المقدمة للمؤسسات و فرع الخدمات المقدمة لصالح العائلات.

⁹ أنظر قادة أقسام وقدي عبد المجيد، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 35.

¹⁰ Vernimmen Pierre, Finance d'entreprise, Edition Dalloz, 5eme édition, Paris, 2002, p 33 et p 162.

¹¹ Organisation Mondiale du Tourisme, Un Tourisme Durable pour le Développement Guide, Madrid, 2013, p 80 – 86.

¹² Programme des Nations Unies pour l'environnement et Organisation Mondiale du Tourisme, Vers un Tourisme Durable Guide à l'usage des décideurs, Madrid, 2006, p 32.

قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر

د. رسول حميد *

ملخص:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات التي يعتمد عليها لبلوغ بعض أهداف السياسة الاقتصادية خاصة هدي التشغيل والنمو الاقتصادي. وهذا من منظور كينزي، وبما أن أدوات السياسة المالية تتمثل أساسا في الإيرادات والتفقات العامة ويختلف هيكل هاتين الأداتين من بلد لآخر.

إن ما يميز السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000_2014. هو انها سياسة توسعية تظهر من خلال البرامج الإنفاقية الضخمة التي طبقت في هذه الفترة، وقد تم تغطية هذه البرامج من خلال الإيرادات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في ظل ارتفاع اسعار المحروقات. إذ أن هذه الأخيرة تشكل أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات.

غير أن هذا الارتفاع في هذه الإيرادات لم يمنع من تسجيل عجز في الموازنة العامة إذ أنها عرفت عجزا مستمرا انطلاقا من سنة 2008 وهو عجز مقصود هدفه إحداث تنمية اقتصادية.

Abstract:

Financial policy is one of the most important policies that depend on the attainment of certain economic policy objectives, especially the roles of employment and economic growth. This is from a Keynesian perspective. As the instruments of fiscal policy are mainly in revenues and public expenditures, the structure of these instruments varies from country to country.

What distinguishes the fiscal policy in Algeria for the period 2000 - 2014. It is an expansionary policy shown through the huge spending programs implemented in this period, and these programs have been covered by revenues, which was characterized by a remarkable rise in light of

* أستاذ محاضر قسم - ب - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .

high fuel prices. The latter accounts for more than 60% of total revenue.

However, this increase in revenues did not prevent the deficit from recording a deficit in the general budget as it identified a continuing deficit from the year 2008 is a deliberate deficit aimed at economic development.

مقدمة:

تأتي السياسة المالية، لتكمل عمل السياسة النقدية، وقد نادى الاقتصادي جون مينارد كينز بإعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية. خاصة في أوقات الركود الاقتصادي، إذ أن السياسة المالية التوسعية حسبه تؤدي إلى زيادة الناتج والعمالة. وتستخدم عدة أدوات لتطبيق هذه السياسة. والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العامة وكذا الموازنة العامة للدولة.

لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية قامت الجزائر بتطبيق مزيج من السياستين النقدية والمالية انطلاقا من سنة 2000 مواصلة لإصلاحاتها السابقة، لكن هذه المرة إصلاحات ذاتية، بعيدا عن الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي عرفها الاقتصاد الجزائري من قبل. كما أن هذه الفترة عرفت تغيرا لاتجاه السياسة المالية الانكماشية المتبعة خلال التسعينيات، وتجلى ذلك في البرامج الانفاقية الضخمة التي عرفتها هذه الفترة.

ويمكن تحليل هذا الوضع للسياسة المالية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:
ماهي طبيعة السياسة المالية في الجزائر، وماهي انعكاسات تطبيقها على الموازنة العامة للدولة في الفترة (2000-2014)؟

يمكن للإجابة على هذه الاشكالية من خلال معالجة المحاور التالية:

طبيعة الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة في الجزائر.

المحور الأول: تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.

المحور الثاني: تحليل تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر للفترة 2010-

2014

المحور الأول: طبيعة الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة في الجزائر.

أولا: طبيعة النفقات العامة:

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما: نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

أ - نفقات التسيير: هي تلك النفقات الموجهة لتسيير مرافق الدولة كالمصالح العمومية

والإدارية، وتقسم حسب المادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية إلى أربعة أبواب، وكل باب يتكون من سبع فقرات، وكل فقرة تحتوي على تسعة وتسعين فصلا، وكل فصل يشمل عددا من المواد وهذه الأبواب¹ هي:

1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
2. تخصيصات السلعة العمومية: تتمثل في المخصصات المالية المعتمدة لتسيير المصالح العمومية كالوزارات والهيئات الرسمية (مجلس الأمة، البرلمان، الخ)
3. النفقات الخاصة بالوسائل: وهي تلك النفقات الموجهة لتسيير مصالح الموظفين والمعدات

4. التدخلات العمومية: وتشمل على الفقرات التالية:

ب- نفقات التجهيز: وهي تلك النفقات الموجهة للاستثمارات في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، مضافا إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية قصد إجراء بحوث ودراسات قبل القيام بعملية الاستثمار. وتتميز هذه النفقات بالطابع الاستثماري الذي يؤدي إلى تنمية الثروة أي أنها تعطي قيمة مضافة².

وتنقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب هي³:

- الباب الأول: الاستثمار المنفذ من قبل الدولة؛
- الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة؛
- الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثانيا: طبيعة الإيرادات العامة في الجزائر

تصنف الإيرادات العامة في الجزائر حسب رغبة المكلف بها فقد تكون إجبارية وقد تكون اختيارية.

أ. الإيرادات الإجبارية: هي كل الاقتطاعات التي يتم تحصيلها جبرا ودون مقابل وتنقسم إلى⁴:

1. الإيرادات الجبائية: وتشمل:

- الضرائب المباشرة: كالضرائب على الدخول للشركات والضرائب على الأجور.

• الضرائب غير المباشرة: وتشمل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك. لكنها تضم فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والكحول... الخ.

• الضرائب على رقم الأعمال: هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك تفرض على مجموع الموارد الاستهلاكية. كالأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل .

• الحقوق الجمركية: هي رسوم تفرض على جميع الموارد المصدرة والمستوردة.

• الحماية البترولية: وتتكون من اقتطاعين هما: الضريبة على إنتاج البترول من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى

• حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب المفروضة على العقود القانونية، وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والثنائية كحقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع الوثائق الإدارية المختلفة كرخص السياقة وبطاقة التعريف... الخ.

2. الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة أو هيئة إدارية مثل مفتشية الجمارك أو مراقبي الأسعار.

3. صناديق المساهمة: وتتمثل في المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة والتي تعتبر مؤسسات عمومية اقتصادية تخضع للقانون التجاري وتعمل عونا أتمانيا للدولة.

ب. الإيرادات الاختيارية: وهي الإيرادات التي تقبض من الأفراد الذين يحصلون على خدمة ما مقابل ما يدفعونه وتشمل مداخيل أملاك الدولة، والتكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة، والأتاوى أموال المساهمات والهدايا والهبات.

ثالثا: طبيعة الموازنة العامة في الجزائر

تعرف الموازنة العامة للجزائر: حسب النصوص القانونية خاصة القانون 84-17 كما يلي:

"تشكل الموازنة العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .

أو هي "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأس المال وترخص بها" ¹

تحكم الموازنة العامة في الجزائر عدة مبادئ وهي المبادئ المتعارف عليها المتمثلة في (مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ عدم التخصيص، مبدأ توازن الميزانية).

غير أن ما يهمننا هنا هو طبيعة هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري، لأن هذا

الهيكل يختلف من بلد لآخر
يبرز هيكل الموازنة العامة في الجزائر من خلال طرق تبويب الإيرادات والنفقات
ويمكن تلخيصها كما يلي: ¹

أ- تبويب النفقات العامة:

1. التبويب الإداري: ويتم وفق أسلوبيين هما:

-التبويب حسب الوزارات وهذا فيما يتعلق بنفقات التسيير.
-التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: ويتم حسب حالات الفصول أو القطاعات.

2. التبويب الوظيفي: وحسب هذا المعيار يتم تقسيم الوظائف إلى:

-الخدمات العامة كالإدارة؛

-الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛

-الخدمات الاقتصادية كالزراعة والصناعة؛

-النفقات غير القابلة للتخصيص مثل فوائد الدين العام؛

3. التبويب الاقتصادي: ويتم من خلاله تقسيم النفقات العامة إلى:

- نفقات التسيير وبنفقات التجهيز؛

- نفقات المصالح الإدارية وبنفقات التحويل.

4. التبويب المالي: يتم حسب تقسيم النفقات العامة إلى:

-النفقات النهائية: مثل رواتب الموظفين أو النفقة الناتجة عن أشغال عمومية.

-النفقات المؤقتة: وتمثل جزءا من حركة الأموال الخارجة من الصناديق بصفة

مؤقتة وهذه النفقات تتعلق بالخرينة.

ب- تبويب الإيرادات العامة:

1. التبويب القانوني: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية لتحصيل

الإيرادات العامة وفق الإجراءات المخولة قانونيا.

2. التبويب الاقتصادي: يعتمد هذا التبويب على طبيعة الثروات التي تم الاقتطاع

منها فقبل الإصلاح الضريبي لـ 1991 ، كان التبويب يعتمد على الضرائب على الدخل
والضرائب على رأس المال والضرائب على الاستهلاك. أما بعد الإصلاح أصبح التبويب

يعتمد على الضرائب المباشرة و حقوق التسجيل والطابع والرسوم المختلفة على الأعمال والضرائب غير المباشرة.

المحور الثاني: تحليل تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر للفترة 2010-2014

أولا : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

يمكن تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 01 تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2014)¹

الوحدة مليار دج، %

البيان السنة	النفقات الكلية التسيير	النفقات التسيير	النفقات التجهيز	النفقات التسيير على النفقات الكلية	النفقات الكلية على pib	النفقات التسيير على Pib	النفقات التجهيز على PIB
2000	1178.1	856.2	321,9	72.6	28.57	20.76	07.8
2001	1321	963.6	357.4	72,9	28,57	20,76	8.4
2002	1550.6	1097,6	452,9	70,7	34,14	24,16	09.98
2003	1690.2	1122.8	567,4	66,4	32.09	21,31	10.78
2004	1891.8	1251,1	640,7	66.1	30,75	20,34	10.71
2005	2052	1245.1	806,9	60,6	27,3	16,46	10.66
2006	2453	1437,9	1015,1	58,6	28,78	16.87	11.91
2007	3108.5	1673,9	1434,6	53,85	33.23	17,97	15.25
2008	4191	2217,7	1973,3	52,93	37.98	20.25	17.22
2009	4246.3	2300	1946.3	54.16	42.59	23,07	19.52
2010	4466.9	2659	1807.9	59.52	37.25	22.17	15.07
2011	5853.6	3879,2	1974.4	66,27	40,29	26,7	13.59
2012	7058.1	4782,6	2275.5	67,76	43,79	29,67	14.12

11.39	25,37	36.76	69,01	1887,8	4204.3	6092.1	2013
14.49	26.07	40,01	64.27	2403.9	4486.3	6980.2	2014

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014، 2013، 2008، 2003

يتضح من الجدول أن النفقات الكلية عرفت تطورا تزامن مع تنفيذ البرامج الإنمائية، فلاحظ أنها في سنة 2000 و2001 قدرت بـ 1178,1 و1327 مليار دج على التوالي، وبنسبة 27% من الناتج الداخلي الخام، وانطلاقا من سنة 2001. وهي فترة بداية تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث بلغت قيمتها سنتي 2004 و2005 حوالي 1891,8 و2052 مليار دج على التوالي، وبنسبة تقدر بـ 30,75% و27,13%. انخفضت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام من 30,75% سنة 2004 إلى 7,13% سنة 2005 بالرغم من زيادة قيمة النفقات. وهذا يعكس الزيادة في الناتج الداخلي، وبالتالي فهذه النفقات كانت مولدة لقيمة مضافة كؤشر لبداية ظهور نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي. كما أن نسب نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي، نجد أنها ارتفعت بمقارنة سنة 2005 بداية تنفيذ برنامج دعم النمو إلى غاية 2009 فترة نهاية البرنامج. في حين الأرقام ارتفعت المطلقة. حيث بلغت سنة 2009 حوالي 4246.3 مليار دج أي نمت بمعدل 106,9% مقارنة بـ 2005 وهذا راجع إلى تنفيذ برنامج دعم النمو الذي رصد له مبلغ 4203 مليار دج. أما نسبة هذه النفقات إلى الناتج الداخلي الخام بلغت 42,59% سنة 2009 وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، وتعكس عدم مرونة الناتج الوطني لهذه النفقات، وهذه السنة اتجهت الحكومة نحو تطبيق سياسة مالية توسعية. في إطار ما يعرف بالتمويل بالعجز، وهذا ما سنتطرق إليه في تحليل الموازنة العامة للدولة.

أما الفترة الثالثة من 2009 إلى 2014 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكملي لدعم النمو، نجد فيه أن النفقات الكلية قدرت بـ 6208,7 مليار دج سنة 2014 أي نمت بنسبة 46,21% مقارنة بـ 2009 أما نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام بلغت متوسط قدر بـ 35,01%. وهي نسبة منخفضة مقارنة بـ 2009 حين بلغت 42,59% و 2011 وما وصلت 40,29%.

إن هذه النسب توضح أن هذه النفقات لم تعط قيمة حيث أننا نجد نسبة نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام قدرت بـ 7,20 سنة 2001 في حين نسبة نفقات التجهيز قدرت بـ 108,4%.

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر

يمكن توضيح تطور هذه الإيرادات في الجدول التالي¹

جدول رقم:02 تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة مليار دج، %

البيان	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات الأخرى	الجباية البترولية	الجباية العادية	مجموع الإيرادات
2000	1578,1	1213,2	349,5	15,4	76,87	22,14	38,5
2001	1505,5	1001,4	398,2	105,9	66,51	26,45	35,49
2002	1603,2	1007,9	482,9	112,4	62,88	30,12	35,98
2003	1966,6	1350	519,9	96,7	68,64	26,43	38,38
2004	2229,7	1570,7	580,4	78,6	70,44	26,03	36,25
2005	3082,6	2352,7	640,4	89,5	76,32	20,77	40,75
2006	3639,8	2799	720,8	112	76,9	19,8	42,71
2007	3687,8	2796,8	766,7	196,3	75,83	20,84	39,62
2008	5111	4088,6	895,4	127	79,99	17,51	46,49
2009	3676	2412,7	1146,6	116,7	65,63	29,54	36,87
2010	4392,9	2905	1298	189,9	66,12	29,55	36,63
2011	5890,1	3979,7	1527,1	283,3	68,73	26,37	39,85
2012	6339,3	4184,3	1908,6	246,4	66	30,1	39,33
2013	5940,9	3678,1	2018,5	244,3	61,91	33,97	35,85
2014	5719	3388,3	2078,7	251,9	58,37	36,34	33,24

المصدر: لتقارير السنوية لبنك الجزائر 2003،2008،2013،2014

يتضح من الجدول أن الإيرادات الكلية ارتفعت بأربع مرات ما بين 2000 إلى 2014. فمن 1578.1 مليار دج سنة 2000 دج إلى 3082.6 مليار دج سنة 2005 ثم 5719 مليار دج سنة 2014. ومقارنة بالناتج الإجمالي، نجد أنها تتراوح عند متوسط نسبة قدر بـ 38% والاستثناء هو سنتي 2006 و2007 حين شكلت الإيرادات الكلية 42.7% و 64.49% على التوالي من إجمالي الناتج المحلي. ونجد أن إيرادات المحروقات تمثل 32.85% من إجمالي الناتج و 37.2% لسنتي 2006 و2007 على التوالي. ويعود

سبب ذلك إلى الارتفاع غير المسبوق في الأسعار المتوسطة للمحروقات في 2008، وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية لمؤسسات المحروقات .

فتحليل الإيرادات من الجباية العادية يظهر أنها شهدت تطورا ملحوظا فمن 349.5 مليار دج سنة 2000 إلى 580.4 مليار دج سنة 2004 إلى 720.6 مليار دج سنة 2006. ابتداء من سنة 2008 والتي تمثل بداية القفزة النوعية لأسعار البترول، وهذا ما انعكس على نسبة الجباية العادية التي بلغت 17.51% من إجمالي الإيرادات. وهي أدنى نسبة مسجلة بالرغم من ارتفاعها إلى 895.4 مليار دج سنة 2008 مقابل 776.7 مليار دج سنة 2007. ونلاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات عرفت ارتفاعا مستمرا إلى غاية اليوم فنجد أنها انتقلت من 17.51% سنة 2008 إلى 29.54% سنة 2009 و30.1% سنة 2012 ثم 309.7 سن 2013 ثم 36.34% سنة 2014. ويعود سبب ذلك إلى اهتمام الحكومة بتتنوع الإيرادات خارج المحروقات بزيادة الضرائب على الدخل بعد الزيادات التي عرفتها الأجور بأثر رجعي .

أما الجباية البترولية فنجد أنها انتقلت من 213 مليار دج سنة 2000 إلى 2352.7 مليار دج منه 2005 إلى 4088.6 سنة 2008. أي بنسبة نمو قدرت بـ 94% بين سنتي 2000 و2005 وبنسبة 128% ما بين سنتي 2005 و2008. ويعود الارتفاع في هذه النسب إلى التحسن في أسعار البترول التي قاربت سنة 2004 حوالي 38.66 دولار للبرميل وسنة 2008 حوالي 100 دولار للبرميل وهو رقم قياسي.

عادت الإيرادات البترولية لترتفع من جديد حتى وصلت سنة 2012 إلى 4184.3 مليار دج مشكلة نسبة 65% من إجمالي الإيرادات، وتغطي حوالي 58.4% من نفقات الميزانية الكلية. غير أنه وابتداء من سنة 2013 عرفت الجباية البترولية انخفاضا حيث قدرت سنة 2013 بـ 3678.1 مليار دج ثم 3388.3 مليار دج سنة 2014 مسجلة نسبة 58.37% من إجمالي الإيرادات، وهذا ما أثر على الإيرادات الكلية التي عرفت هي الأخرى انخفاضا، ويرجع ذلك إلى بداية انخفاض أسعار البترول والتي تجلت بواردها الحقيقية سنة 2015.

ثالثا: تحليل الموازنة العامة للدولة:

إن زيادة أو انخفاض كل من الإيرادات والنفقات العامة يؤدي في النهاية إلى التأثير على رصيد الخزينة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم: 03 تطو رصيد الخزانة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2014)¹

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	التنفقات العامة	الرصيد	نسبة الرصيد على PIB	الحالة
2000	1578.1	1178.1	400	09.75%	فائض
2001	1505.5	1321	184.5	04.35	فائض
2002	1603.2	1550.6	52.6	01.18%	فائض
2003	1966.6	1690.2	276.4	05.39	فائض
2004	2229.7	1891.8	337.9	5.49	فائض
2005	3082.6	20652	1030.6	13.62%	فائض
2006	3639.8	2453	1186.8	13.93	فائض
2007	3687.8	3108.5	579.3	6.22%	فائض
2008	5111	4191	920	8.36%	فائض
2009	3676	4246.3	570.3	5.72%	عجز
2010	4392.9	466.9	74-	0.61	عجز
2011	5790.1	5853.6	63.5-	0.43	عجز
2012	6339.3	7058.1	718.8-	4.46	عجز
2013	5940.9	6092.1	151.2-	0.91	عجز
2014	57.19	6980.2	1261.2-	7.33	عجز

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003، 2008، 2013، 2014

عرفت الموازنة العامة فائضا في معظم سنوات 2000 إلى غاية 2008 ويعود سبب هذا الفائض إلى زيادة الإيرادات من الجباية البترولية نتيجة انتعاش أسعار البترول في السوق العالمية غير أننا لاحظنا أن الموازنة سجلت عجزا سنة 2009 قدرت نسبة 5.72% من إجمالي الناتج الداخلي وهذا بسبب انخفاض سعر البترول نتيجة التأثر بالأزمة المالية العالمية 2008، إذ نتج عنه انخفاض في الإيرادات من الجباية البترولية بنسبة 4% واستمر هذا العجز سنة 2010. لكن بنسبة قليلة حيث بلغت قيمته (74) مليار دج مقابل 570.9 مليار دج سنة 2009 وبنسبة 1.1% من إجمالي الناتج، ويعود ذلك إلى عودة ارتفاع الإيرادات العامة مشكلة 39.85% من إجمالي الناتج بسبب ارتفاع أسعار البترول مجددا رغم الارتفاع المستمر في نفقات الميزانية.

واستمر هذا العجز في كل السنوات الموالية نتيجة الزيادة المعتبرة للمصاريف الجارية

للميزانية خاصة الأجور، التي ارتفعت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لها، وقد بلغ العجز الموازي ذروته سنتي 2012 و 2014 مسجلا نسبة 4.76% و 7.33% من إجمالي الناتج على التوالي باستثناء سنة 2013 التي عرفت عجزا خفيفا، مسجلا نسبة 0.31% من إجمالي الناتج ويعود ذلك إلى التعزيز الميزاني المباشر في 2013 الذي يعكسه انخفاض النفقات العمومية.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن السياسة المالية في الجزائر مبنية على طبيعة وحركة كل من الإيرادات والنفقات العامة، حيث أن تحصيل الإيرادات العامة مبنية على طبيعتها أسيادية أم اختيارية غير أن ما يميز هذه الإيرادات هو أنها حساسة بشدة لأسعار البترول، لأن الجباية البترولية شكلت متوسط نسبة قدر بـ 63% من إجمالي الإيرادات. ونظرا لأن هذه الأخيرة ليست بيد الحكومة، لاحظنا تسجيل عجز متواصل للخزينة منذ سنة 2009.

ما ميز السياسة الإنفاقية المتبعة للفترة المدروسة، هو أنها سياسة مالية توسعية يعكسها نمو الإنفاق العام. إذ نجد أن نفقات التسيير كانت في انخفاض مستمر في حين نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا، وهذا ما تفسره البرامج التنموية الثلاث (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج لدعم النمو، والتي رصد لها مبالغ ضخمة. عموما فإن السياسة المالية كان منحها تصاعديا، فهي توسعية بحتة غير أنها لم تكن موجهة لإنماء الطاقات الإنتاجية وما ميزها هو التمويل بالعجز ابتداء من سنة 2008.

أما الموازنة العامة فعرفت عجزا مستمرا منذ سنة 2008 وهو عجز مقصود هدفه إحداث تنمية اقتصادية، غير أن هذه السياسة لم تعط مؤشرات ايجابية إذا عدنا لآثارها على الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

قائمة الهوامش والمراجع:

1_ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 32-34.

2_ جمال عمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 63.

3_ المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ من 1984/07/07.

4_ المادة 11 من القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية

5_ بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة، الجزائر، 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية

والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.

6- بوشنب موسى، نحو تسيير السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016، ص: 212.

7- رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016، ص: 184.

8- بنك الجزائر، التقرير السنوي للوضع الاقتصادية للجزائر 2003.

9- بنك الجزائر، التقرير السنوي للوضع الاقتصادية للجزائر 2008.

10- بنك الجزائر، التقرير السنوي للوضع الاقتصادية للجزائر 2013.

11- بنك الجزائر، التقرير السنوي للوضع الاقتصادية للجزائر 2014.

12- Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie 2009.

13- Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie 2010.

14- Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie 2011.

15- Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie 2012.

دور نظام الذكاء التسويقي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية - دراسة حالة عينة من المؤسسات بالجزائر -

أ. فيصل دلال *

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام الذكاء التسويقي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، وذلك بالتطبيق على عينة من المؤسسات الإقتصادية بالجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد إستبيان وتوزيعه على عينة قصدية مكونة من (43) مؤسسة، أسترجع منها (31) إستبيان أي ما نسبته (72.09%) من حجم العينة، وهي نسبة جيدة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المستجوبين يدركون الدور الذي يلعبه نظام الذكاء التسويقي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط وأثر بين المتغير المستقل (نظام الذكاء التسويقي) بجميع مكوناته والمتغير التابع (الميزة التنافسية)، وفي الأخير تم إقتراح مجموعة من التوصيات هدفها إستفادة المؤسسات المهتمة من نظام الذكاء التسويقي بطريقة كفؤة في تحسين ميزتها التنافسية.

الكلمات الدالة: نظام الذكاء التسويقي، مكونات نظام الذكاء التسويقي، الميزة التنافسية، المؤسسات الإقتصادية بالجزائر.

The role of the marketing intelligence system in giving the company a competitive advantage - The study of the case of a sample companies in Algeria -

Abstract:

The aim of this study was to highlight the role of the marketing intelligence system in giving the company a competitive advantage by applying it to a sample of economic companies in Algeria. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was prepared and distributed to a sample of (43) companies, (72.09%) of the sample size. The study found that the respondents understand the role played by the marketing intelligence system in providing the company with a competitive advantage. The study also found a relationship between the independent

* أستاذ مساعد قسم - أ - جامعة الجزائر 3 .

variable (the marketing intelligence system) in all its components and the dependent variable (competitive advantage). The recommendations aim to benefit interested companies from the system of marketing intelligence in an efficient way to improve their competitive advantage.

المقدمة:

يرتكز نجاح المؤسسة في تحقيق البقاء والإستمرار بصفة أساسية على نجاحها في التوفيق بين إمكاناتها وإشباع حاجات ورغبات المستهلكين، في إطار يدئمة معقدة ومتغيرة بإستمرار وتتميز بإرتفاع درجات المخاطرة، وكذا الصعوبات التي تعترضها أثناء ممارستها لأنشطتها ووظائفها التسويقية، وحتى تستطيع المؤسسة أن تبديع، تنتج، وتسوق، فهي تحتاج إلى معلومات تسويقية أكيدة، كاملة، وقابلة للإستغلال، حيث أن المعلومات هي شريان العملية التسويقية، إذ لا يمكن لأي قرار تسويقي أن يتخذ في غيابها، وفي هذا الإطار يبرز دور نظام الذكاء التسويقي كأداة تمد مدير التسويق بالمعلومات الكافية والدقيقة عن الفرص التسويقية والتهديدات المحتملة، وعن خصائص وإتجاهات السوق، وعن المنافسة، وخصائص المستهلكين وأنماط حياتهم في الأسواق المستهدفة، وغيرها من المعلومات التسويقية التي تعد مفتاح النجاح لأي قرار تسويقي حيث أن جودة القرارات المتخذة تؤدي إلى تنمية وتطوير مستوى التنافسية بالمنظمة، وفي هذا الإطار نتطرق من خلال هذه الدراسة إلى دور نظام الذكاء التسويقي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية.

مشكلة الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الموالية:

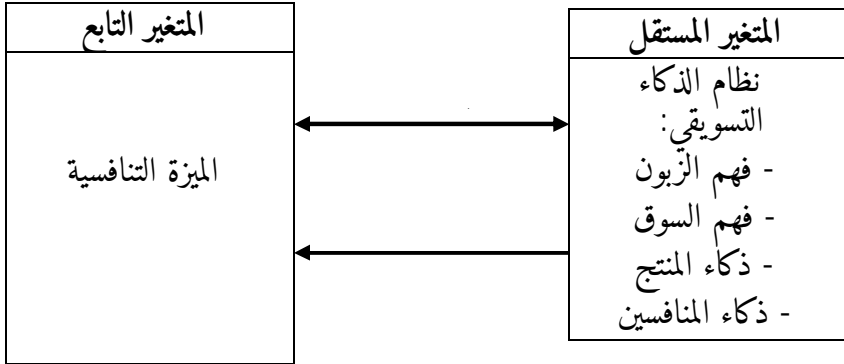
- هل يدرك المستجوبين في المؤسسات المبحوثة أهمية نظام الذكاء التسويقي؟
- هل يدرك المستجوبين في المؤسسات المبحوثة ضرورة إكتساب ميزة تنافسية مقارنة بالمؤسسات المنافسة؟
- هل توجد علاقة بين نظام الذكاء التسويقي وإكتساب ميزة تنافسية في المؤسسات المبحوثة؟

فرضيات الدراسة: ترتكز هذه الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

- 1- توجد علاقة إرتباط بين نظام الذكاء التسويقي والميزة التنافسية في المؤسسات المبحوثة؛
- 2- توجد علاقة أثر بين نظام الذكاء التسويقي والميزة التنافسية في المؤسسات المبحوثة.

نموذج الدراسة: إعتقاد على فرضيتي الدراسة تم صياغة النموذج التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة الفرضي



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على فرضيات الدراسة

خامسا: أداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في إستبيان معد خصيصا لجمع المعلومات من الميدان، تم تصميمه بعد الإطلاع على مجموعة من أدبيات الدراسة، وتم عرض الإستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين من ذوي الإختصاص للتأكد من مدى صدقه الظاهري، ولقد تم قياس معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة من خلال حساب معامل (ألفا كرونباخ) الذي بلغ (0.936)، وهي نسبة عالية لأغراض التحليل الإحصائي (أكبر من 0.60).

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولا: نظام الذكاء التسويقي

1- مفهوم نظام الذكاء التسويقي: هناك العديد من التعاريف لنظام الذكاء التسويقي أهمها:

- يعرف "Wright" نظام الذكاء التسويقي بأنه "العملية التي من خلالها يمكن الحصول على المعلومات ذات الأثر الواضح في القرارات وفي عملية إدارة الإستراتيجية التسويقية" (1).

- عرف "Kotler" نظام الذكاء التسويقي بأنه "الوسيلة التي بواسطتها يتم التمكن من الإطلاع الدائم والمعرفة المستمرة بالظروف المستجدة داخل المؤسسة وخارجها" (2).

- أما جمعية خبراء الإختبارات التنافسية "SCIP" فقد عرفت نظام الذكاء التسويقي بأنه "العملية الأخلاقية المشروعة لجمع وتحليل وتوزيع المعلومات المناسبة واللائمة والصالحة حول البيئة التسويقية" (3).

مما سبق يمكننا أن نستنتج مفهوم نظام الذكاء التسويقي حيث يعتبر "الوسيلة التي يتم من خلالها العمل في إطار منظم ومحدد، بهدف جعل المنظمة يقظة لختلف التطورات الحالية والمحتملة في البيئة التسويقية، وذلك من خلال تزويد متخذي القرار فيها بالمعلومات اللازمة التي تسمح لهم بإكتشاف الفرص والتهديدات المحتملة في السوق".

من التعاريف السابقة يتضح أن نظام الذكاء التسويقي يتميز بالخصائص التالية(4):

- يستلزم تشغيل نظام الذكاء التسويقي مجموعة من المتطلبات والموارد؛
- نظام الذكاء التسويقي ذو منهجية قانونية وأخلاقية على خلاف ما يعتقده البعض؛

- يتطلب نظام الذكاء التسويقي التفاعل المستمر مع البيئة التسويقية؛
- يساعد نظام الذكاء التسويقي الإدارة التسويقية في إتخاذ القرارات الروتينية المبرمجة من خلال تزويدها بتقارير يومية؛

- يعد نظام الذكاء التسويقي من أنظمة المعلومات الإستراتيجية في المنظمة.

2- أنواع أنظمة الذكاء التسويقي: تقسم أنظمة الذكاء التسويقي حسب عدة معايير:

أ- حسب درجة المركزية: تصنف أنظمة الذكاء التسويقي حسب درجة المركزية إلى:
- نظام الذكاء التسويقي المركزي: تعني وجود وحدة مركزية في المنظمة تقوم بأنشطة الذكاء التسويقي، ومن أهم مميزات هذا النظام عدم حدوث إزدواج في المهام، ولكن في المقابل تعجز تلك الوحدة في أغلب الأحيان عن ملاحقة التطورات اليومية التي تحدث في أسواق المنظمة (5).

- نظام الذكاء التسويقي اللامركزي: يعني أن نشاط الذكاء التسويقي يتم القيام به بواسطة وحدات متعددة منشرة داخل المنظمة، وذلك بتوزيع المسؤوليات وتوفير الإمكانيات التي تمكن كل وحدة من التعامل مع جانب معين من جوانب المنافسة، وبالتالي يؤدي هذا التخصص إلى زيادة المهارات الفنية لرجال الذكاء التسويقي، غير أن تجزئة هذا النشاط إلى عدة أنشطة يعوق تدفق المعلومات من مجال إلى آخر(6).

ب- حسب درجة الرسمية: تصنف أنظمة الذكاء التسويقي حسب هذا المعيار إلى(7):

- نظام الذكاء التسويقي الرسمي: هو النظام الذي يضم قواعد محددة، إجراءات مكتوبة، سياسات موضوعة، وتنظيم يوضح العلاقات بين أجهزة الذكاء التسويقي وباقي

الوحدات في المنظمة، حيث يقوم نظام الذكاء التسويقي بالتجميع الرسمي للمعلومات وتحليلها باستخدام الموارد المتاحة من أجهزة وبرامج وأفراد.

- نظام الذكاء التسويقي غير الرسمي: في هذا النظام لا يوجد إجراءات مكتوبة لممارسة أنشطة الذكاء التسويقي، بل يتم ممارسة تلك الأنشطة من خلال وسائل الإتصال المختلفة ومتابعة ما يتم نشره خارج المنظمة من معلومات تمس النشاط التسويقي للشركة.

3- مكونات نظام الذكاء التسويقي: يتكون نظام الذكاء التسويقي من مجموعة من الأنظمة الفرعية هي:

أ- فهم الزبون: يعتبر الزبون نقطة الإنطلاق في المفهوم الحديث للتسويق، إذ يعتبر جوهر العملية التسويقية، وعلى المنظمة تحديد حاجاته ورغباته قبل أن تقوم بإشباعها بطريقة أحسن من المنافسين، لكسب ولائه والحفاظة عليه، ومن أجل ذلك تكون مهمة المنظمة هي إرضاء الزبون، لذلك على المنظمة إشراك الزبائن في تقديم المعلومات عن المتغيرات البيئية المختلفة، والحصول على فهم شامل للزبائن وسلوكياتهم سواء زبائن المنظمة أو زبائن المنافسين، والذي من شأنه أن يعمل على تحقيق تكامل معلومات متخذ القرار(8).

ب- فهم السوق: إن الطبيعة المتغيرة للأسواق والتي تفرضها العديد من المتغيرات كنمو السوق والحصة السوقية، وحجم السوق وغيرها من المتغيرات التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند إعداد الإستراتيجية التسويقية، والتعرف على هذه العوامل يساعد المنظمة على فهم الأسواق المحيطة بها وطبيعتها وحركتها، ولتتم تحقيق ذلك يتوجب تقديم معلومات إستخبارية قيمة تعطي صورة تحليلية عن مختلف الجوانب المتعلقة بالسوق والعوامل التي تؤثر فيه(9).

ج- ذكاء المنتج: يلعب المنتج دورا مهما في توجيه القرارات الإستراتيجية للمنظمة وعملياتها، وذلك لما له من تأثير في تحديد نوع الصناعة التي قد تنتمي إليها المنظمة وبالتالي طبيعة ونطاق الأسواق التي تنتمي إليها، إضافة إلى أنه الأداة التي تقدمها المنظمة لتلبية حاجات ورغبات الزبون، وفي هذا الصدد فإن نظام الذكاء التسويقي يلعب دورا أساسيا في صنع قرارات مزيج المنتج، من خلال تقديم معلومات تسويقية عن إحتمال مواجهة المنظمة لتقدم المنتجات الحاضرة، أو عن طبيعة المنافسة وخاصة غير السعرية، والتطورات التقنية والإبتكارات الحديثة وغيرها من المعلومات التي تتعلق بمزيج المنتج(10).

د- ذكاء المنافسين: يشير ذكاء المنافسين إلى القدرة على جمع البيانات والمعلومات عن المنافسين ونشاطاتهم الحالية، ثم تحليل سلوكهم الماضي من أجل تقديم نموذج للتنبؤ بسلوكهم المستقبلي، والحصول على رؤية حول إستراتيجيات منتجاتهم الحالية والمحتملة، والتي تمثل مدخلات مهمة لتشكيل إستراتيجية التسويق، حيث أن نظام ذكاء المنافسين يسمح باستلام معلومات تسويقية قيمة عن المنافسين، وتقديمها إلى المستفيدين باستخدام طرق متنوعة تمكن المدراء من الإتصال بالنظام، وطالب معلومات إستخبارية عندما يستلزم الأمر تفسير بعض تحركات المنافسين، إضافة إلى معرفة نقاط الضعف لديهم (11).

ثانيا: الميزة التنافسية

- 1- مفهوم الميزة التنافسية: سنحاول عرض أهم تعاريف الميزة التنافسية فيما يلي:
 - يعرف "Michal Porter" الميزة التنافسية بأنها "القيمة التي تستطيع مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين وبمناخ مساوية، أو تقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية المفروضة" (12).
 - يعرف "Harvey" الميزة التنافسية بأنها "المصدر الذي يعزز وضع المنظمة في السوق من خلال تفوقها على منافسيها في مجالات المنتج، والسعر، والتكلفة، والتركيز على الإنتاج" (13).
 - عرفها كذلك "مصطفى محمود أبو بكر" بأنها "قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط" (14).
 - عرف "علي السليبي" الميزة التنافسية على أنها "المهارة أو التقنية واختلافها عن المنافسون من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق عما يقدمه الآخرون" (15).
- من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن المزايا التنافسية تعزز بقاء المنظمة في السوق بين المنظمات المنافسة التي تعمل في قطاع واحد، كما تسعى المنظمات إلى التفوق على المنظمات المنافسة، بحيث تقود إلى تعزيز المكانة الذهنية في ذهن الزبون من خلال عدم قدرة المنظمات المنافسة على تقليدها، كما تقود المنظمة إلى التفوق والأفضلية من خلال تقديم منتجات إلى الزبائن لسد حاجاتهم و رغباتهم.
- 2- مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة: تعد الميزة التنافسية غاية تسعى المنظمات لإكتسابها مقارنة بمنافسيها، وذلك بالإعتماد على المصادر التالية:

أ- ترشيد التكاليف: تعتبر التكلفة أحد مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة، كما أنها تلعب دورا هاما كسلاح تنافسي، فلا يمكن تحديدها بأسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، حتى أن الكثير من المؤسسات المتميزة تنافسيا تستهدف أن تكون الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها في نفس النشاط، فتحليل عناصر التكلفة بهدف ترشيدها يساهم في تحسين الكفاءة وتحديدها بأسعار تنافسية، وتقوم المراقبة الفعالة للتكاليف على استخدام معايير معينة كأدوات تخطيطية باعتبارها أهدافا، وكذا باعتبارها أدوات رقابية تستخدم في القياس والتقييم، وهنا يمكن دور نظام الذكاء التسويقي الذي يتولى الرقابة على التكاليف خاصة التسويقية منها والإنتاجية، إذ يعمل على تحديدها الإخراقات بالإضافة إلى إكتشاف فرص تخفيض هذه التكاليف مما يندرج تحت قيمة مضافة، ومن أجل مراقبة التكاليف بطريقة فاعلة، يجب تقسيم المهام بين عدة وظائف في المؤسسة كالإنتاج والتسويق بهدف تحديد العناصر التالية (16):

- 1- تحديد معايير تجسدها الموازنة التخطيطية للعمليات، وتستخدم كأداة لتقدير التكاليف المخططة، وكذا لتقييم العائد من الإنفاق؛
- 2- تهيئة معلومات مرتدة عن التكلفة الفعلية؛
- 3- مقارنة التكلفة الفعلية بالمعيارية، وإعداد تقارير عن مدى الإنحراف في هذا الصدد؛

4- إتخاذ القرارات التصحيحية.

ب- تحسين الجودة: تتحقق الجودة عندما تتجح المؤسسة في تصميم وتنفيذ وتقديم منتجات تشبع حاجات ورغبات العملاء وإرضائهم، وتمكن من كسب ولاء العملاء وتحويلهم من المنتجات المنافسة إلى منتجات المؤسسة، وتركز النظرة الإستراتيجية لإدارة الجودة على تعظيم الجودة من وجهة نظر العملاء وليس المنتجين، لذلك أصبحت تعرف الجودة على أنها التفوق على توقعات العملاء بخصوص السلعة أو الخدمة، ويتطلب تحقيق الجودة توفر عدة أبعاد أهمها ما يلي (17):

- 1- المعولية: هي احتمال عمل المنتج دون فشل خلال فترة زمنية محددة (18).
- 2- مستوى الأداء: يمكن تحديده من خلال الخصائص الوظيفية للمنتج، وهي التي يعتمد عليها في تصنيف المنتجات، فالأداء يرتبط بالرغبات والاتجاهات الشخصية لكل فرد، ذلك أن الأداء الذي يمثل جودة عالية لدى فرد ما قد لا يكون بنفس القدر لدى فرد آخر (19).

3- المطابقة: المنتج ذو الجودة العالية يعبر على مدى تطابقه والمقاييس المحددة سلفا لإنتاجه والعكس يعبر على منتج سيئ الجودة، وقد اعتبرت المطابقة أهم بعد يعتمد في مرحلة التفتيش ومراقبة الجودة.

4- الجمالية: تمثل جانبا ذاتيا للفرد، وتتضمن معايير كل من التصميم، الذوق، الرائحة، المظهر الخارجي، الصوت، والتحسس، وأهميتها تزداد في بعض الصناعات الإبداعية.

5- القدرة على الخدمة: تشمل في قطاع السيارات توفر خدمات الصيانة والإصلاح اللازمة لإعادة السيارة للعمل أو إستخدامها بعد العطل.

6- الدوام: هو ما يسميه البعض بالعمر الافتراضي للمنتج، ومعناه العمر الزمني الذي يستعمل فيه المنتج قبل ضعفه وفقدانه للخواص المطلوبة.

7- الخصائص الثانوية: هي مختلف جوانب المنتجات التي يمكنها إضافة شيء إلى المعروض الأساسي، مثل إضافة نظام تكييف الهواء للسيارات.

8- قدرة التحسس بالخدمة: هي الصورة المرسومة في ذهن المستهلك عن المنتج، والتي يكتسبها من خلال سمعة المنتج، الدعاية والإعلان، وإتجاهات السوق...إلخ.

ج- الابتكار التسويقي: الابتكار هو صناعة المستقبل، لأنه يأتي بالفكرة الجديدة التي توجد المجال الجديد للبحث، ويأتي بالمنتج الجديد الذي يندشئ الطلب الجديد عليه، ويأتي بالسوق الجديد الذي يحرك الصناعة والإقتصاد نحو مستوى أعلى من التطور، ولقد زاد الإهتمام بالابتكار وتوسعت مجالات تطبيقه إلى عدة ميادين، وصارت المؤسسات تبذل قصارى جهدها من أجل ترسيخ وتفعيل ثقافة الابتكار في إستراتيجية عملها بقصد خلق مزايا تنافسية مستدامة، وفي ظل التنافس الشديد ليس أمام المؤسسة سوى الابتكار أو الإندثار، ولقد أوضح بورتر أن للمؤسسة وظيفتان أساسيتان هما التسويق والابتكار(20)، وأمام المؤسسة ثلاث مستويات من الأداء التسويقي تتمثل في(21):

- التسويق الإستجابي: هو الذي يهتم بتحديد الحاجات المعلنة والعمل على إشباعها؛
- التسويق الإستباقي: هو الذي يهتم بما يمكن أن يحتاجه الزبائن في المستقبل القريب؛

- التسويق الإبتكاري: الذي يتخيل ويعمل على تحقيق حلول لم يفكر فيها المستهلك.
إن التسويق الإبتكاري هو عبارة عن وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية، وقد ينصب ذلك على المنتج، السعر، التوزيع، الترويج، أو على هذه العناصر كلها في آن واحد، وبمعنى آخر أن هذا النوع من الإبتكار يوجه إلى عناصر المزيج التسويقي كلها مجتمعة"(22)، حيث أن التسويق الإبتكاري

يعني الابتكار في جميع أوجه النشاط التسويقي، وغير مقتصر على مجال معين في التسويق، أي أنه يمس كل الأنشطة المرتبطة بتوجيه المنتج من المنتج إلى المستخدم النهائي (23).

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يمكن الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية الدراسة، وذلك بالإستناد إلى نتائج الجدول رقم (01)، حيث أن الوسط الحسابي الكلي لنظام الذكاء التسويقي بلغ (4.003)، وانحراف معياري (0.415)، وهو ما يدل على أن مستوى إدراك مديري التسويق بالمؤسسات المعنية لأهمية هذا النظام كان مرتفعاً، حيث جاء فهم الزبون أولاً بوسط حسابي (4.316) وانحراف معياري (0.469)، ويليه (ذكاء المنتج، فهم السوق، ذكاء المنافسين) على الترتيب بوسط حسابي (3.825، 3.896، 3.974) وانحراف معياري (0.569، 0.673، 0.673) على الترتيب، كما نلاحظ من نفس الجدول أن مديري التسويق بالمؤسسات المبحوثة يدركون جيداً أهمية إكتساب ميزة تنافسية بالنسبة للمؤسسة، نظراً لإرتفاع مستوى الوسط الحسابي لهذا المتغير (4.098) وبانحراف معياري قدره (0.405).

الجدول رقم (01): وصف متغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	المستوى*
فهم الزبون	4.316	0.469	86.32	1	مرتفع
فهم السوق	3.896	0.673	77.92	3	مرتفع
ذكاء المنتج	3.974	0.569	79.48	2	مرتفع
ذكاء المنافسين	3.825	0.768	76.50	4	مرتفع
الذكاء التسويقي	4.003	0.415	80.06	-	مرتفع
الميزة التنافسية	4.098	0.405	81.96	-	مرتفع

* (1- 2.33) منخفض، (2.34 - 3.66) متوسط، (3.67 - 5) مرتفع.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

ثانياً: تحليل علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

لغرض تحليل علاقة الإرتباط بين متغيري الدراسة تم استخدام معامل الإرتباط البسيط سيرمان، ولقد أظهرت النتائج وجود علاقة إرتباط قوية بين نظام الذكاء التسويقي والميزة التنافسية بالمؤسسة بلغت (0.887) عند مستوى (0.01)، كما يتبين

من الجدول رقم (02) وجود علاقات إرتباطية قوية بين المتغيرات المستقلة كلا على حدى والمتغير التابع (الميزة التنافسية)، حيث كانت أقوى علاقة لفهم الزبون (0.779)، ثم يليه ذكاء المنتج (0.769) فذكاء المنافسين (0.713)، وأخيرا فهم السوق (0.647).

الجدول رقم (02): م صفوفه علاقة الإرتباط بين الذكاء التسويقي والميزة التنافسية

المتغير	فهم الزبون	فهم السوق	ذكاء المنتج	ذكاء المنافسين	المؤشر الكلي
الميزة التنافسية	0.779*	0.647*	0.769*	0.713*	0.887*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية
ثالثا: قياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

لقد استخدمنا نموذج الإنحدار الخطي البسيط في قياس أثر نظام الذكاء التسويقي في تطوير الميزة التنافسية بالمؤسسة، والذي تضمنته الفرضية الرئيسية وما يتفرع عنها من فرضيات جزئية، بالإضافة إلى إستخدام معامل التحديد (R^2) في قياس نسبة تفسير نظام الذكاء التسويقي ومكوناته الأربعة في تطوير الميزة التنافسية بالمؤسسة.

1- إختبار الفرضية الرئيسية:

من أجل إختبار الفرضية الرئيسية قمنا بإختبار معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط بإستخدام إختبار (F)، فكانت النتائج أن المتغير المستقل (نظام الذكاء التسويقي) يفسر ما نسبته (73.1%) من التباين في المتغير التابع (الميزة التنافسية)، وما نسبته (26.9%) من التأثير تعود لمتغيرات أخرى من خارج النموذج، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا، كما تبين ثبات صلاحية النموذج نظرا لإرتفاع قيمة (F) المحسوبة البالغة (78.950) عن قيمةها الجدولية البالغة (3.84) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذه الأخيرة أكبر من القيمة الإحتمالية (sig) التي بلغت (0.00) ودرجات حرية (1، 29)، وهو ما يبينه الجدول رقم (03) الموالي:

جدول رقم (03): نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط

الميزة التنافسية						المتغير
R2	Sig	F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر
0.731	0.00	78.95	4.621	1	4.621	الإنحدار
3.84		F الجدولية	0.059	29	1.698	الباقى
			-	30	6.319	الكلى

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) (0.05)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية بناء على نتائج الجدول السابق يمكننا إختبار صحة الفرضية الرئيسية باستخدام إختبار (t) الموضحة نتائجه بالجدول رقم (04)، حيث أن معامل (Beta) للمتغير المستقل بلغ (0.855)، وذلك بدلالة قيمة (t) المحسوبة (8.885)، والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.71) عند مستوى دلالة (0.05) (0.05)، وعليه نتخذ القرار الإحصائي التالي:
- رفض الفرض الصفري الأساسي وقبول فرضه البديل الذي ينص على وجود أثر دال إحصائيا عند مستوى (0.05) (0.05) لنظام الذكاء التسويقي في إكتساب الميزة التنافسية بالمؤسسة.

جدول رقم (04): قياس أثر نظام الذكاء التسويقي في تطوير الميزة التنافسية

القرار	t الجدولية	مستوى الدلالة	t المحسوبة	المعاملات	المعاملات غير النمطية		النموذج
				النمطية	الخطأ المعياري	B	
رفض	2.71	0.004	3.112	-	0.344	1.069	ثابت Constant
		0.000	8.885	0.855	0.085	0.757	نظام الذكاء التسويقي

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) (0.05)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية
2- إختبار الفرضيات الجزئية:

قمنا بإختبار صحة الفرضيات الفرعية باستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغيرات المستقلة كلا على حدى في المتغير التابع، حيث تم إختبار ملاءمة

نماذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام اختبار (F)، فتبين من خلال نتائج الجدول رقم (05) ثبات صلاحية النماذج نظرا لارتفاع قيم (F) المحسوبة للمتغيرات المستقلة (فهم الزبون، فهم السوق، ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين) البالغة (78.102، 16.903، 33.228، 29.967) على الترتيب عن قيمتها الجدولية البالغة (3.84) عند مستوى دلالة (0.05) ، وهي أكبر من كل القيم الإحصائية (sig) التي بلغت جميعها (0.00) ودرجات حرية (29، 1) على التوالي، ويتضح من خلال الجدول أن المتغيرات المستقلة تسر ما ذ سبته (72.9%، 36.8%، 53.4%، 50.8%) على الترتيب من التغير في المتغير التابع، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا، وبناء عليه يمكننا إختبار صحة الفرضيات الجزئية.

الجدول رقم (05): نتائج نماذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (فهم الزبون، فهم السوق، ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين) في إكساب الميزة التنافسية بالمؤسسة

*sig		R2	F المحسوبة	t المحسوبة	المعاملات		
t	F				Beta	B	
0.00	0.00	0.729	78.102	8.838	0.854	0.834	فهم الزبون
0.00	0.00	0.368	16.903	4.111	0.607	0.414	فهم السوق
0.00	0.00	0.534	33.228	5.764	0.731	0.589	ذكاء المنتج
0.00	0.00	0.508	29.967	5.474	0.713	0.425	ذكاء المنافسين

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05) ، (t) الجدولية (2.71) ، (F) الجدولية (3.84)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية من خلال الجدول (05) نلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة (فهم الزبون، فهم السوق، ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين) لها أثر معنوي دال إحصائيا نسبة إلى معاملات (B) التي بلغت (0.854، 0.607، 0.731، 0.713) على الترتيب، وبدلالة قيم (t) المحسوبة (8.838، 4.111، 5.764، 5.474) على التوالي، والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.71) عند مستوى دلالة (0.05) ، وبناء على ما سبق نرفض جميع الفرضيات الصفرية ونقبل الفرضيات البديلة التي تنص على وجود أثر دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) للمتغيرات المستقلة (فهم الزبون، فهم السوق، ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين) على التوالي في إكساب الميزة التنافسية بالمؤسسات المبحوثة.

النتائج والتوصيات:

- توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات هي:
- أظهرت الدراسة إرتفاع قيمة الوسط الحسابي لنظام الذكاء التسويقي (4.003)، وهو ما يدل على إدراك المستجوبين لأهمية وجود هذا النظام في المؤسسات المبحوثة؛
 - بينت الدراسة إرتفاع قيم المتوسطات الحسابية لكل الأنظمة الفرعية (فهم الزبون، فهم السوق، ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين) التي بلغت (4.316، 3.896، 3.974، 3.825) على التوالي، وهو ما يدعم وجهة نظر "Crowly" بأن نظام الذكاء التسويقي يتكون من تلك الأنظمة الفرعية؛
 - أظهرت الدراسة إرتفاع مستوى إدراك المستجوبين لأهمية إكتساب المؤسسة لميزة تنافسية، وذلك نظرا لإرتفاع قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير (4.098)؛
 - أكدت الدراسة وجود علاقة إرتباط قوية بين نظام الذكاء التسويقي والميزة التنافسية بلغت (0.887)، أما على صعيد الأنظمة الفرعية فكانت أقوى علاقة لفهم الزبون (0.779)، ثم يليه (ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين، فهم السوق) على التوالي بمعدلات (0.769، 0.713، 0.647) على الترتيب؛
 - أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيا لنظام الذكاء التسويقي في تطوير الميزة التنافسية، حيث أن (73.1%) من التطور الذي يحدث في الميزة التنافسية بالمؤسسات المعنية يعود لنظام الذكاء التسويقي، وعلى صعيد الأنظمة الفرعية كان أقوى تأثير لفهم الزبون (72.9%)، بينما أقل تأثير كان من نصيب فهم السوق (36.8%).
 - يعتبر الزبون نقطة الإنطلاق في المفهوم الحديث للتسويق، وعلى المنظمة تحديد حاجاته ورغباته قبل أن تقوم بإشباعها بطريقة أحسن من المنافسين، وهو ما أظهرته علاقة الإرتباط القوية بين نظام فهم الزبون والميزة التنافسية البالغة (0.779)؛
 - على المنظمة السعي لفهم السوق الذي يساعدها في وضع الآلية المناسبة لمواجهة متطلبات المنافسة، حيث أظهرت النتائج أن نظام فهم السوق يفسر (36.8%) من التغيير الذي يحدث في الميزة التنافسية بالمؤسسة، لذلك على المؤسسات المعنية تطوير قدراتها وتدريب عمالها على الطرق الحديثة في الإستعلام عن البيئة التسويقية؛
 - يلعب نظام الذكاء التسويقي دورا أساسيا في صنع قرارات مزيج المنتج من خلال تقديم معلومات عن إحتمال مواجهة المنظمة لتقدم المنتجات الحاضرة أو عن طبيعة المنافسة، والتطورات التقنية والإبتكارات الحديثة، وغيرها من المعلومات التسويقية التي تقوي الميزة التنافسية بالمؤسسة؛

- يجب على المنظمة جمع المعلومات الدقيقة عن المنافسين في السوق، والتي يجب أن تصنف بالإستمرارية والإنتظام، وفي ضوءها تقوم المنظمة بتعديل برامجها وخططها التسويقية، وتظهر أهمية هذا النظام من خلال القوة التفسيرية الكبيرة نسبيا في تطوير الميزة التنافسية بالمؤسسة والتي بلغت (50.8%).

الهوامش:

1- حسين الجنابي وآخرون، نظام الإستخبارات التسويقية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 581.

2- علاء الدين بوزناشة، دور نظام المعلومات التسويقية في إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2013، ص 122.

3- Elemano pontes cavalconti, The Relationship between business intelligence and business success, journal of competitive intelligence and management, v1, n3, 2005, p 13.

4- حسين الجنابي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63، 65.

5- طارق نائل روجي هشام، دور نظم المعلومات التسويقية في تحسين الأداء التسويقي للشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه فلسفة في التسويق، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2006، ص 248.

6- بثينة لقمان، دور نظام الإستخبارات التسويقية في تحسين إدارة الوقت للقيادات الإدارية الوسطى، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، العدد7، المجلد5، نوفمبر 2012، ص 157.

7- حسن الملا، التكامل بين الإستخبارات والشخصنة التسويقيتين وإنعكاسه على عمليات التسويق الريادي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل 2012، ص 35.

8- www.b2binternational.com. 15-02-2017.

9- خالد قاشي وحكيم خلفاوي، دور الذكاء التسويقي في تحقيق القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال الحديثة، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الأعمال وإقتصاد المعرفة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن 23، 26 أفريل 2012، ص 776.

10- حسين الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56، 57.

11- P. Kotler, Marketing international, Edition McGraw-Hill, USA 2003, p157.

12- Michel Porter, L'avantage concurrentiel, comment devancer ses concurrents et maintenir son avance, ed :Dunod, Paris 1999, p 08.

13- مروان محمد نجيب، دور المزيج التسويقي السياحي في تحقيق الميزة التنافسية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر 2011، ص 63.

14- مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص 38.

15- علي السليبي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر 2001، ص 104.

16- أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي (بناء القدرة التنافسية للتصدير)، شركة ناس للطباعة، مصر 2001، ص 130.

17- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو 9001، 2000، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن 2005، ص 20.

18- قويدر عياش، إدارة الجودة الشاملة وتحقيق تنافسية المؤسسة في ظل التحولات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011، ص ص: 9، 10.

19- سعيد عامر، إستراتيجيات التغيير، وايد سرفيس للإستشارات والتطوير الإداري، مصر 1994، ص 345.

20- P. Kotler, Kotler on Marketing, How to create, win, and dominate markets, the free press, New York 1999, p 9.

21- P. Kotler, Kotler on Marketing, op.cit, p 17

22- زعيم حافظ، التسويق الإبتكاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، ص 4.

23- Jean Jacques lambain, Le Marketing Stratégique, 2 ed, Edition internationale Paris 1993, p 281.

التخطيط الاستراتيجي للأزمات في ظل إدارة العلاقات العامة

د. باية وقنوني *

الملخص:

لقد أصبح العالم الاقتصادي يعاني من أزمات متعددة تهدد بقاء المنظمات واستقرارها، وتنسب في إحداث أوضاع مفاجئة غير مرغوب فيها. وفي ظل تأثيرات الأزمة والتدخل الإعلامي لمراقبة ونقل كل ما يحدث، تظهر أهمية وظيفة العلاقات العامة في إدارة الأزمات وذلك من خلال تقوية الاتصالات الداخلية والخارجية، والقيام بالتخطيط الاستراتيجي لاستباق الأزمة قبل حدوثها، ووضع خطط طوارئ، لإحتوائها وتحويلها إلى موقف إيجابي وفرصة للتعلم واكتساب خبرات جديدة. الكلمات المفتاحية: العلاقات العامة، الازمة، إدارة الأزمات، التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات.

Abstract :

The economic world has become suffering from multiple crises that threaten the survival and stability of organizations and cause undesirable sudden situations.

In light of the impact of the media to monitor and convey everything, the importance of public relations function in crisis management is demonstrated by: strengthening internal and external communications, strategic planning to anticipate the crisis before it occurs, contingency plans to contain it and turn it into a positive attitude and an opportunity to learn and gain new experiences.

Keywords : Public Relations, the crisis, Crisis Management, Strategic Planning for Crisis Management.

* أستاذة محاضرة قسم - ب - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .

مقدمة:

تعرض المنظمات الاقتصادية في مختلف دول العالم للتغيير في ظل بيئة تتميز بالتعقيد وكثرة المخاطر، ويعتبر التخطيط الاستراتيجي أحد الأساليب الإدارية التي تنتهجها الإدارة العليا لقراءة المستقبل ومواجهة الأحداث المفاجئة التي يمكن أن تتحول إلى أزمات تهدد مقدره المنظمة على المنافسة والاستمرار في أداء وظائفها.

وتأخذ العلاقات العامة أهمية خاصة عند تعرض المنظمات إلى أزمات، ويعود ذلك إلى ارتباطها بالإجراءات الاتصالية مع البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، وقيامها بالدراسات المسحية عن ما يحدث فيها، مع إجراء الاتصالات المستمرة بالجمهور وإدراك صورته الذهنية عن المنظمة قبل، أثناء وبعد حدوث الأزمات.

من هنا تتطرق إشكالية بحثنا التي يمكن ترجمتها في السؤال التالي :

ما موقع إدارة العلاقات العامة في التخطيط الاستراتيجي للأزمات ؟

وللإجابة على هذا السؤال قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور مختلفة، حيث سنتعرف في المحور الأول على الأزمة وكيف يتم التخطيط الاستراتيجي لها، بينما يتناول المحور الثاني ماهية العلاقات العامة ومختلف الإستراتيجيات المرتبطة بها، أما المحور الثالث فسنعرض فيه دور العلاقات العامة في التخطيط الاستراتيجي للأزمات.

المحور الأول: الأزمة و التخطيط الإستراتيجي

تعتبر الأزمة خطرا يهدد مستقبل المنظمة وينقص من فرصها في الأسواق، وتحتاج المنظمات إلى تخطيط إستراتيجي للتعامل مع الأزمات والحد من الدمار المترتب عنها. وسنحاول في هذا المحور التعرف على كل من الأزمة، إدارة الأزمة والتخطيط الاستراتيجي للأزمات.

أولا- ماهية الأزمة:

تعد الأزمة مفهوما قديما، وهي تعني في اللغة العربية الضيق والشدة.

وترجع الأصول التاريخية للأزمة إلى الطب الإغريقي، وقد شاع إستخدام مصطلح الأزمة بداية من القرن السادس عشر في المعاجم الطبية، وقد تم إقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على إرتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، وبحلول القرن التاسع عشر تم إستخدامه للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1).

وفي عام 1937 عرفت الأزمة بأنها خلل فادح في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التوسع في إستخدام مصطلح

الأزمة في مختلف فروع العلوم الاجتماعية.

ويعرف معجم ويديستر الأزمة على أنها " نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة أو وقت عصيب" (2) .

والأزمة هي " حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع، يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء" (3).

كما أنها " تحول مفاجئ عن المعتاد نتيجة سلسلة من التفاعلات التي يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تنفجر الأزمة" (4)

ومن التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أن للأزمة مجموعة من الخصائص أهمها:

تمثل الأزمة نقطة تحول مفاجئة تنطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد.

هناك مجموعة من القوى والجهات الداعمة تقف وراء صنع الأزمة.

تتطلب الأزمة إتخاذ قرارات صائبة وسريعة.

تهدد الأزمة القيم العليا للدولة والمنظمات والأفراد.

يمكن للأزمة أن تكون نقطة تحول سلبية، كما يمكن أن تكون نقطة تحول إيجابية

وفرصة للنجاح والإبداع وإكتساب خبرات جديدة.

وتتسم الأزمة أيضا بدرجة عالية من التعقيد وفقدان السيطرة، وسرعة تلاحق

الأحداث، مما يزيد من درجة الغموض في مواجهتها وإرتفاع درجة المخاطرة ونقص

المعلومات المساعدة للتصدي لها، كما أنها تسبب الشك والقلق والتوتر والصدمة والذعر

وتصعب فيها عملية صنع القرار، وهي نقطة تحول يصعب على المنظمة تحملها لمدة طويلة

وبالتالي قد تفقدها توازنها بشكل قد يؤدي إلى نهايتها.

وتختلف أسباب نشوء الأزمات بإختلاف نوع الأزمة ومن بين هذه الأسباب نذكر:

عدم وضوح الأهداف، القيادة الإدارية غير الملائمة داخل المنظمة والتسرع في

إتخاذ القرارات، الكوارث الطبيعية التي يصعب توقعها والتحكم فيها، الأخطاء البشرية

تعارض المصالح والأهداف، سوء الفهم والتقدير، اللامبالاة في مواجهة المشكلات

تجاهل إشارات الإنذار المبكرة، عدم فعالية الاتصالات ، أسباب خارجة عن إرادة

الإنسان، الشائعات، عدم الثقة وعدم المساندة داخل المنظمة، ضعف الإمكانيات

المادية، التكنولوجيا والبشرية للتعامل مع الأزمات.

ثانيا- أنواع الأزمات:

يمكن تقسيم الأزمات إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير وهي (5) :

حسب المحتوى: معنوية، مادية، معنوية ومادية.

حسب إمكانية الاستفادة: تنموية، عرضية.

شدة الأثر: شديدة الأثر، ضعيفة الأثر.

مراحل التكوين: النشوء، التصعيد، التكامل، الاحتواء، النهاية..

البعد الزمني: متكررة الحدوث يمكن التنبؤ لها، مفاجئ يصعب التنبؤ به.

حسب كيان الضرر: دولية، أزمة قومية، مجتمع معين، فردية، تنظيمية.

وتعتمد التصنيفات السابقة المذكور على أساس واحد في التصنيف، فيما توجه

البحوث الحديثة إلى استخدام أكثر من معيار في تصنيف الأزمات، وقد

صنف Gundel الأزمة إلى أربعة أنواع معتمداً بذلك على معيارين هما:

قابلية التنبؤ بالأزمة (Predictability) وإمكانيات التأثير (Influence

(Possibilities).

ويمكن توضيح هذه الأنواع في الآتي (6):

الأزمات التقليدية: وتكون قابلة للتنبؤ، وإمكانية التأثير فيها معروفة ومحددة،

ويحدث هذا النوع من الأزمات بسبب استخدام الأنظمة التكنولوجية الخطرة وربما

تلك المركبة بصورة خاطئة، مثل أزمات انفجارات المصانع الكيماوية.

الأزمات غير المتوقعة: وهي أزمات نادرة الحدوث التي لا يمكن التنبؤ بها مقارنة

بالأزمات التقليدية كحوادث الحرائق، ويحدث هذا النوع بسبب استخدام الأنظمة

التكنولوجية ذات الخصائص الشاذة أو بسبب الأنظمة الطبيعية، وتطوي على تهديد

كبير بالخطر إلا أنه يمكن التأثير فيها.

الأزمات العنيفة: وهي أزمات يمكن توقع حدوثها، إلا أنه من النادر التأثير فيها

لكونها أزمات عنيدة وغير مرنة، إذ يصعب السيطرة عليها وتوجيهها كالانفجارات التي

تحصل في المفاعلات النووية، والهزات الأرضية، وحوادث الازدحام والتدافع في

الملاعب والمناسبات.

الأزمات الأساسية: وتمثل صنف الأزمات الأكثر خطورة، وهي نادرة الحدوث

ومجهولة كونها تجمع بين غياب القدرة على التنبؤ وإمكانيات التأثير المقيدة، مما يزدادها

بإحتمالية تدميرية هائلة كالهجمات الإرهابية.

ويمكن منع هذه الأزمات أو الحد من أثارها السلبية عن طريق إدارة الأزمات.

ثالثاً- تعريف إدارة الأزمات وأهدافها:

يعرف عبد السلام جمعة زاقود إدارة الأزمات على أنها " تلك الإدارة التي تبحث في

تحديد المخاطر وإمكانية التعرض لها، وصياغة الاستراتيجيات الكفيلة بمنعها أو تخفيفها (إن وقعت) والتقليل من أثارها السلبية إلى أقصى درجة ممكنة" (7).

ويسعي المختصون في إدارة الأزمات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والعمل على تنفيذها، ومن بين هذه الأهداف مايلي (8) :

وضع خطة مستقبلية للتعامل مع الأزمات.

تخفيف حالة الخوف والذعر.

تجهيز دراسات علمية كاملة بكل الحلول والمقترحات لكل الطرق التي تؤدي إلى الحل الصحيح للقضاء على الأزمات.

التفكير والتخطيط العلمي الجاد للتغلب على الأزمات.

الحفاظ على الأمن، الإستقرار والهدوء، وجعل الأمور تسير بشكل جيد دون نقص في الأداء.

التخفيف من حدة الأزمات والعمل على تخفيف اثار شدة الأزمات.

إيجاد القدرة على تحمل المصاعب والتدريب على مواجهة المخاطر.

تشجيع الفكر الإبداعي ودعم الأفكار المبتكرة والجديدة من اجل الحصول على حلول جيدة وجديدة خارجة عن الروتين

ورغم أن مراحل إدارة الأزمات اختلفت باختلاف آراء الباحثين، إلا أنها ركزت في مجملها على الشعور بالأزمة (اكدشاف إشارات الإنذار المبكرة)، التخطيط والاستعداد للأزمة، إحتواء الأضرار والحد منها، إستعادة النشاط وأخيرا التعلم من الأزمة.

وللتعامل مع الأزمة بنجاح، تحتاج إدارة الأزمة إلى عمليات منهجية علمية سليمة تقوم على التنظيم التوجيه والمتابعة وأيضا على التخطيط الاستراتيجي الفعال.

رابعا- التخطيط الاستراتيجي وأهميته في مواجهة الأزمات :

يتعلق التخطيط الاستراتيجي بتحديد إتجاه المنظمة في المستقبل وهو أحد أهم العناصر الأساسية اللازمة لنجاح الإدارة في أي منظمة.

ويعرفه بيتر درنكر (Drunker) على أنه " عمليات اتخاذ قرارات مستمرة بناء على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القرارات وأثارها في المستقبل، وتنظيم الجهود اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وقياس النتائج في ضوء التوقعات، عن طريق توفر نظام للتغذية العكسية للمعلومات" (9).

و التخطيط الاستراتيجي هو " أحد المهارات الأساسية للقيادة، وهو عبارة عن خارطة تُرشدك إلى الطريق الصحيح بين نقطتين، أولها أين أنت الآن، والأخرى أين

ترغب أن تكون في المستقبل وكيف يمكنك أن تحقق ذلك" (10).

ويقوم التخطيط الاستراتيجي على " نظام للمعلومات و صنع للقرارات، وتحديد للإستراتيجية الملائمة على ضوء تقييم مستمر للتغيرات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية وكذا للتغيرات في البيئة الداخلية في المنظمة" (11).

من هذه التعاريف نستنتج أن التخطيط الاستراتيجي هو:

تحديد مسبق للأهداف.

عملية منظمة ومستمرة.

ينطلق من الحاضر لبناء مستقبل نابح للمنظمة.

يعتمد على تدفق مستمر للمعلومات، وعلى المقابلة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

يهدف إلى وضع الإطار العام للإستراتيجية الحالية والإستراتيجية البديلة.

يعمل على متابعة وتقييم بيئة المنظمة، وكذا تقييم أدائها في ضوء الأهداف والخطط الموضوعة.

ويمكن تجسيد أهمية التخطيط الاستراتيجي في (12):

إعداد وتنمية القيادات الإدارية على التفكير الشامل والمتكامل.

يأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في البيئة وتوقعاتها.

يوفر الأساس اللازم للتنسيق بين مختلف أجزاء المنظمة .

النظرة الشاملة الكلية للمنظمة بواقع منظم ومتناسق يتدفق نحو الغايات المستهدفة.

زيادة القدرة التنافسية للمنظمة.

تحقيق الأهداف البعيدة المدى للمنظمة .

وتجسد أهمية عملية التخطيط الاستراتيجي أيضا في مخرجاته التي تتمثل في الخطة الإستراتيجية الطويلة الأجل والخطط المتوسطة وقصيرة الأجل.

ويعتبر التخطيط الاستراتيجي من أهم العوامل المساعدة لمواجهة الأزمة والتعامل معها، ويعتمد في ذلك على تشكيل فريق عمل من الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة، وعلى الدراسة المبدئية والتحليلية* للأزمة من أجل تحديد أسبابها والوصول إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الهامة وإتباع استراتيجيات معينة تختلف باختلاف

نوع الأزمة ومدى قدرة المنظمة على مواجهتها. 1

ويلعب التخطيط الاستراتيجي دورا هاما في إدارة الأزمة، حيث أنه يساهم في:
إستباق الأزمات وتوقع حدوثها.

إتخاذ إجراءات وقائية مناسبة تعمل على منع مسببات الأزمات والحد من أثارها السلبية.

رصد ومراقب البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة من اجل كشف التغيرات وإشارات الإنذار المبكرة التي تشير إلى إمكانية وقوع أزمة.

تحديد الموارد البشرية، المادية والمالية لمعالجة الأزمة وتوفير الجهد والوقت للتغلب عليها.
وضع استراتيجيات ملائمة وإعداد خطط طوارئ للتعامل مع الأزمة التي قد تحدث.

تقدير الوقت المناسب في التدخل للتعامل مع الأزمة.

زيادة كفاءة فريق الأزمات في التعامل الفوري مع الأزمة.

الاستفادة من الأزمة وتحقيق نتائج إيجابية.

ويعتمد التخطيط الاستراتيجي على العديد من الاستراتيجيات للتعامل مع الأزمة والتصدي لها ويمكن إبراز أهم هذه الاستراتيجيات في (13):

إستراتيجية العنف في التعامل مع الأزمة: وذلك من خلال التدمير الداخلي والخارجي للأزمة.

إستراتيجية وقف النور: وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التركيز على قبول الأمر الواقع وبذل الجهد لمنع تدهوره، وفي ذات الوقت السعي إلى تقليل مشاعر الغضب والثورة وضمان عدم الوصول إلى درجة الانفجار.

إستراتيجية التجزئة: تعتمد هذه الإستراتيجية على الدراسة والتحليل الكافي والدقيق للعوامل المكونة والقوى المؤثرة والعلاقات الإرتباطية بينها، وبصفة خاصة في الأزمات الكبيرة التي تشكل تهديدا كبيرا عندما تكون مجتمعة في كلفة واحدة وتحولها إلى أزمات صغيرة ذات ضغوط أقل مما يسهل التعامل معها.

إستراتيجية إجهاض الفكر الصانع للأزمة: تركز هذه الإستراتيجية على التأثير على الفكر الذي يقف وراء الأزمة وإضعاف المبادئ أو الأسس التي يقوم عليها، حتى تتصرف

1*تهدف الدراسة المبدئية إلى تحديد أسباب نشوء الأزمة والجهة الداعمة لها، بينما تهدف الدراسة التحليلية إلى تحليل كامل وشامل ودقيق لكل المعلومات التي تم جمعها، وأيضا تحليل مواطن القوة والضعف والآثار المتسببة فيها الأزمة.

عنه بعض القوى المؤيدة، ويتم إضعاف الضغط الذي يؤدي إلى ظهور ونمو الأزمة. إستراتيجية دفع الأزمة للأمام: وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الإسراع بدفع القوى المشاركة في صناعة الأزمة إلى مرحلة متقدمة تظهر خلافاتهم وتسرع بوجود الصراع بينهم وتصلح هذه الإستراتيجية عند تكامل وتضامن قوى غير متشابهة ومتنافرة من أجل صناعة الأزمة.

إستراتيجية تغيير المسار: وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التعامل مع الأزمات الشديدة التي يصعب الوقوف أمامها. وهي تركز على ركوب عربة قيادة الأزمة والسير معها لأقصى مسافة ممكنة ثم تغيير مسارها الطبيعي وتحويلها إلى مسارات بعيدة عن إتجاه الأزمة. ويمكن الاستفادة منها في تحقيق بعض النتائج الجيدة، مثل خلق نوع من التحدي والمبادأة والإقدام لدى الأفراد بغرض تعويض الخسائر وتحقيق نتائج أفضل من تلك التي كانوا يحققونها قبل بداية الأزمة.

ويمكن إستخدام إحدى هذه الإستراتيجيات طوال فترة المواجهة مع الأزمة وذلك حتى يتم تحقيق أهداف هذه المواجهة، ويمكن أيضا إستخدام إستراتيجيات معينة في الفترة الأولى من دورة حياة الأزمة ثم يتم تغيير هذه الإستراتيجيات في بقية المراحل. وغالبا ما يتم إستبدال إستراتيجية بأخرى عندما تفشل الأولى في التعامل مع الأزمة.

والجدير بالذكر أن هناك إستراتيجيات أخرى تختلف باختلاف نوع الأزمة والإدارة المكلفة في التعامل معها وتعتبر إدارة العلاقات العامة من أهم الإدارات التي لها الدور الإستراتيجي في عمليات التخطيط التنظيم، التنسيق التنفيذ والمتابعة للأزمات التي قد تصيب المنظمات بشكل عام.

المحور الثاني: ماهية العلاقات العامة وأهم إستراتيجياتها

لقد تجسدت دلائل العلاقات العامة في مختلف الأمكنة والأزمنة منذ بدأ الإنسان حياته الاجتماعية، وقد أخذ رجل العلاقات العامة أدوارا مختلفة كرب الأسرة، رؤساء القبائل، القادة، الملوك والشعراء.

وفي السنوات الأخيرة من القرن 19، إستخدم مصطلح العلاقات العامة لأول مرة بمعناه الحديث وذلك إثر محاضرة ألقاها محامي في نيويورك يدعى "دورمان ايبتون" في قاعة كلية الحقوق بجامعة نيل سنة 1882 وكان موضوعها العلاقات العامة وواجبات المهنة القانونية، وفي عام 1908 إستخدم تيودور فيل رئيس شركة التلغراف والأهلية هذا التعبير لأول مرة على رأس تقرير الشركة لذلك العام (14)، بعدها إنتشرت وكالات العلاقات العامة في معظم أنحاء العالم، فظهرت في هولندا وفرنسا سنة 1946 وفي إنجلترا سنة 1948 وظهرت بعد سنة 1950 في كل من إيطاليا

بلجيكا، سويد وفنلندا (15).

وبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الجمعية الأمريكية والمعهد البريطاني للعلاقات العامة سنة 1948، وفي سنة 1955 أنشأت جمعية العلاقات العامة، وقد قامت بتنظيم عدة مؤتمرات بهدف مناقشة أسس ومبادئ العلاقات العامة وتقييم مستوى الممارسة ومشاكلها، وذلك بهدف تحسين وتقييم أدائها.

وتشتق عبارة العلاقات العامة من التعبير الإنجليزي Public-Relations والذي يعني العلاقات بالجمهور.

وحسب قاموس ويديستر الدولي، فإن العلاقات العامة هي "مجموعة من النشاطات تقوم بها هيئة أو اتحاد أو حكومة أو أي تنظيم في البناء الاجتماعي من اجل خلق علاقات جيدة وطيبة وسليمة مع الجماهير المختلفة التي تتعامل معها، كجمهور المستهلكين والمستخدمين وحملة الأسهم، وكذلك الجمهور بوجه عام، وذلك لتفسير نفسها للجمهور حتى تكسب رضاه" (16).

أما جمعية العلاقات العامة فتعرف العلاقات العامة على أنها "الوظيفة الإدارية المستمرة والمخططة والتي تسعى من خلالها المنظمات إلى كسب تفاهم وتأييد الجماهير الداخلية والخارجية والحفاظ على استمراره، وذلك بدراسة الرأي العام وللتأكد من توافقه مع سياسات المنظمة وأوجه نشاطها، وتحقيق المزيد من التعاون والأداء الفعال للمصالح المشتركة بين المنظمات وجماهيرها باستخدام الإعلام الشامل والمخطط" (17).

ومن خلال هذين التعريفين نجد أن العلاقات العامة تختص بالعلاقات مع الجمهور أي في طريقة معاملة الناس ومسايرتهم وكسب تأييدهم في المجالات التي تهتم بها المنظمة وفق برنامج مدروس ومخطط وبذلك تكون العلاقات العامة القناة التي تنفذ عبرها اتجاهات وأراء الجماهير، وحلقة الوصل بين المنظمة وبين الجمهور في آن واحد.

أما عن الأهداف العامة الرئيسية للعلاقات العامة فيمكن تلخيص أربعة أهداف رئيسية هي: بناء سمعة طيبة للمنظمة داخل محيطها الداخلي والخارجي، المحافظة على جو من الثقة والرضا على المنظمة لدى الجماهير، تكوين صورة ذهنية إيجابية عن المنظمة وتشكيل حالة من التوافق المصلي بين المنظمة وجماهيرها (18).

كما تهدف العلاقات العامة إقامة علاقات طيبة وزيادة فرص التفاهم المتبادل والتوافق والانسجام بين المنظمة وأطراف التعامل الداخلي والخارجي.

وحسب Kotler، فإنه يمكن للعلاقات العامة التسويقية أن تساهم في أداء المهام التالية (19):

مساعدة إنطلاق المنتجات الجديدة.

المساعدة في إعادة بناء الصورة الذهنية لسلعة تمر بمراحل التضج.

التأثير على جمهور محدد.

الدفاع عن السلع التي تواجه مشاكل تسويقية.

وتتميز العلاقات العامة باستراتيجياتها التي تختلف باختلاف الوضع الراهن والمستقبلي، وسنحاول في الآتي توضيح أهمها:

إستراتيجية التركيز: ونعني بها استخدام مختلف وسائل الإعلام، وتستهمل إذا كان الهدف المطلوب تحقيقه عاجلاً، والجمهور المستهدفة منتشرة في أماكن متباعدة بحيث يصعب أن تتعرض للرسالة الموجهة من خلال وسيلة واحدة.

إستراتيجية التوقيت: تقوم هذه الإستراتيجية على اختيار الوقت المناسب لتنفيذ بعض برامج العلاقات العامة مثل مناسبات الأعياد وبعض الأحداث البارزة.

إستراتيجية التريث: وتستخدم عند مواجهة حملة إدعائية كاذبة من خلال التريث وعدم الرد الإعلامي السريع.

إستراتيجية المفاجأة: وهي إستراتيجية مألوفة في المحطات الأخيرة التي تسبق الانتخابات، حيث يصبح لأي معلومة جديدة وهامة تأثيراً حاسماً في ترجيح كفة احد المترشحين.

إستراتيجية المشاركة: تستخدمها المنظمة لتشجيع الأفراد على تقديم اقتراحاتهم ووجهات نظرهم كما نتيح الفرصة للعاملين على اختيار ممثلهم أو التعبير عن آرائهم في صحيفة المنظمة وهكذا.

إستراتيجية ملتقي الطرق: ونعني بها تنفيذ خطة مرسومة لاختيار الأوقات والأماكن التي فيها اكبر عدد من الناس لتقديم أنشطة العلاقات العامة.

المحور الثالث: دور إدارة العلاقات العامة في التخطيط الاستراتيجي للأزمات

يبدأ النجاح في إدارة الأزمة بالتخطيط الجيد لها ومراعاة تحديد الأهداف، والتأكد من فهم الأفراد المحيطين بالأزمة لأبعادها المختلفة، وكذلك التنسيق مع الجهات الأخرى التي تتعلق بالأزمة، ويمثل مسؤول العلاقات العامة أحد المختصين في فريق إدارة الأزمة الذي هو عبارة عن " مجموعة من الأفراد المنتقاة بعناية وفقاً لخبرات سابقة أو لدراسات متعمقة مع تطبيقات فعالية وتعلم مستمر من أزمات حدثت لمنظمات مماثلة " (20).

ولكي يصبح أخصائي العلاقات العامة ناجحاً في عمله، فإنه يجب أن يكون على دراية تامة بسياسة المنظمة وخصائص جماهيرها، وبالأزمات التي يمكن أن تقع وتحدث أضراراً سلبية للمنظمة. كما يجب أن يكون متيقظاً ليستبق الأحداث ويدركها قبل

فوات الأوان.

ورغم أن التخطيط الاستراتيجي للأزمات هو مسؤولية الإدارة العليا بالدرجة الأولى إلا أن للعلاقات العامة دورا رئيسيا فيه، وسنحاول في الأتي توضيح هذا الدور وذلك وفقا لمراحل تطور الأزمة.

أولا- مرحلة ما قبل وقوع الأزمة:

يهدف التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في هذه المرحلة إلى: الإسهام في عملية التنبؤ بالأزمة، وتحديد المخاطر المحتملة الحدوث، وايضا رصد المحيط واكتشاف إشارات الإنذار المبكرة، ومنع القضايا من التحول إلى أزمات، والاستعداد لمواجهة الموقف الطارئة ومن الاهداف ايضا نجد: بناء العلاقات والحفاظ على علاقات إستراتيجية مع الجماهير الأساسية، إتخاذ مختلف الإجراءات الوقائية، إعداد خطط اتصالات الأزمة تشكيل فريق إدارة الأزمة واختيار المتحدث الرسمي باسم المنظمة والتدريب العملي على مواجهة الأزمة عن طريق استخدام أساليب التدريب الشائعة مثل البلاغ الكاذب.

ثانيا- مرحلة وقوع الأزمة:

بعد حدوث الأزمة، يقع على عاتق إدارة العلاقات العامة إحتوائها وحلها معتمدة في ذلك على التنظيم المحكم والاتصال البناء، وعلى التخطيط الاستراتيجي الذي يتدخل من خلال:

تحديد أسباب الأزمة وإفرازاتها ونتائجها المستقبلية، ودور العلاقات العامة في التخفيف من أثارها.

القيام ببحوث الصورة الذهنية، وبناء خطط لتقوية اتصالات المنظمة مع جماهيرها. التدخل الفوري للتعامل مع الأزمة.

تقديم خطة الاتصالات وإعدادها للتنفيذ.

تنفيذ الإستراتيجية التي تم اعتمادها لحل الأزمة.

الاحتواء الإعلامي لتفصيلات الأزمة ودواعيها وأثارها.

تحديد الجماهير المتأثرة مباشرة بالأزمة، والتي تحتاج بصفة مباشرة إلى معلومات.

ثالثا- مرحلة ما بعد وقوع الأزمة:

يدين التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في هذه المرحلة على مجموعة من الإجراءات أهمها: إعداد إستراتيجية التقييم من أجل توضيح نقاط القوة والضعف في إدارة اتصالات الأزمة وتقييم جهود فريق إدارة الأزمة والإجراءات التي نفذت وقت حدوث الأزمة، التعلم من الأخطاء والاستفادة منها عند التخطيط للأزمات المحتملة الحدوث مستقبلا، استمرار الاتصال ومتابعة انعكاسات الأزمة على المنظمة.

وسنحاول في الآتي توضيح إستراتيجيات العلاقات العامة أثناء الأزمات والتي تتمثل في (21) :

إستراتيجية العلاقات العامة التقليدية:

يقوم مسؤول العلاقات العامة على أساس هذه الإستراتيجية بتقديم عدة نصائح للتعامل مع الأزمة وقت حدوثها، وذلك لمساعدة المنظمة في الحصول على صفح وتأييد الجمهور، وإعادة بناء الثقة وتحقيق التفاعل مع الجمهور، ومن هذا المنطلق فإن العلاقات العامة تعتمد على الصراحة والصدق في تقديم المعلومات عن المنظمة والأزمة التي حدثت، وتعترف بالخطأ وتقدم التبريرات والتعبير عن الأسى والاعتذار لما حدث، وذلك عن طريق الخطاب الاتصالي والإعلامي.

الإستراتيجية القانونية التقليدية:

تعتمد على آراء وتوجيهات المستشارين القانونيين داخل المنظمة أو خارجها وعلى تقديم عدة نصائح في حالة الأزمة منها مالي:

عدم التصريح بأي شيء، وتجنب التصريحات التي تخص قوانين وسياسة المنظمة.
عدم التحدث كثيرا بقدر الإمكان وذكر أقل قدر من المعلومات، مع تقديم معلومات كيفية في الحديث مع الجمهور ووسائل الإعلام.
الإنكار للاتهام والتظاهر بالاستياء بأن تلك الاتهامات قد صنعت وإتهمت بها المنظمة دون ذنب.

إلقاء اللوم على المتسبب في الاتهام وتوضيح موقف المنظمة في شأنه.

الإستراتيجية المختلطة:

تجمع ما بين النوعين السابقين، حيث أن المنظمة تنكر الاتهام وتدفعه بعيد عنها، وفي نفس الوقت تعبر عن إستيائها وحرزها لما حدث، من أجل التفاعل مع الجمهور وكذلك إتخاذ إجراءات إتصالية معه في حالة الأزمات.

إستراتيجية التحويل:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحويل فكر وانتباه الجمهور إلى نواحي أخرى تدفع بالمسؤولية لجهات خارجية بعيدا عن المنظمة، وتقدم هذه الإستراتيجية عدة نصائح منها:

محاولة تحويل أنظار وسائل الإعلام وانتباه العامة بعيدا عن الاتهامات.
التعامل مع وسائل الإعلام وإظهار الاستياء من الاتهام الموجه إلى المنظمة.
الإعلان بان المشكلة قد تم حلها، وأن مرتكب الادعاء أو الاتهام قد إتخذت الإجراءات ضده.

تركيز الانتباه على بعض الشخصيات المعنوية الأخرى المعنوية بإدارة الأزمة كالمحدثين الرسميين والمسؤولين عن إدارة الأزمة وغيرهم.

هذا وبالإضافة إلى إستراتيجية إصلاح النخل الطارئ على الصورة الذهنية والتي تعتمد على الخطاب الموجه إلى الجمهور.

ونظرا لأهمية هذه الاستراتيجيات في مواجهة الأزمة وعودة الأمور إلى طبيعتها، فإنه يتوجب على إدارة العلاقات العامة إعدادها قبل وقوع الأزمة لتكون جاهزة للاستخدام عند حدوثها.

ويمكن إضافة إجراءات أخرى تعتمد عليها إدارة العلاقات العامة عند التخطيط لمواجهة أي هجوم من أطراف خارجية أهمها (22):

يجب أن تضع المنظمة في اعتبارها عند رسم سياساتها أن تكون مهيأة للتعامل مع المطالب المشروعة لجماعات الضغط والمصالح، فسياسة التجاهل قد تدفع باتجاه مزيد من الضرر للمنظمة يفترض أن تقوم إدارة العلاقات العامة بالتعرف عن قرب على المنظمات والجماعات التي تمارس نشاطا له صلة بعمل المنظمة مثل جمعية حماية المستهلك وحماية البيئة، وذلك من حيث أهدافها وأساليب عملها والتكتيكات التي تستخدمها في شن هجماتها.

عند وقوع هجوم معين، يفترض أن تقوم إدارة العلاقات العامة بتحديد موقف وسائل الاتصال من القضية وكيفية معالجتها لها، حتى يتسنى التعامل معها من خلال خطط محكمة ومدروسة.

على إدارة العلاقات العامة العمل على تقصير المدة الزمنية لمواجهة الأزمة إلى أقصر وقت ممكن.

في ظروف المواجهات، يجب على العاملين في مجال العلاقات العامة إعداد تقييم موضوعي وبصورة مستمرة للامور التالية:

موقف الجمهور ووسائل الاتصال من المنظمة.

تقييم موقف الطرف الأخر والأفكار التي يطرحها ودرجة دقتها، وما إذا كانت تستند في هجومها على حقائق أم مجرد إتهامات، وتقييم الوضع الراهن داخل المنظمة.

إبقاء الإدارة العليا في المنظمة على إطلاع مستمر بالجزئيات التي تحدث وما يستجد حول الأزمة وبشكل فوري.

الخاتمة:

يواجه عالمنا المعاصر أكبر التحديات والمعوقات نظرا للنمو العلمي السريع والتقدم الهائل في المجال التقني والتكنولوجي، وتعتبر الأزمات نتيجة حتمية لتعقد الظروف

الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة، ولمواجهتها كان لا بد من وجود فريق إدارة الأزمات الذي يتكون من عدة مختصين منهم رجل العلاقات العامة. وتقوم إدارة العلاقات العامة بدور كبير وفعال عند حدوث الأزمة، وتعتمد في ذلك على التخطيط الاستراتيجي وعلى مهارة المختصين وجهودهم في هذا المجال. ومن خلال هذه الورقة البحثية، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي:

تمثل الأزمة نقطة تحول مفاجئة تنطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد، ويمكنها أن تكون نقطة تحول سلبية، كما يمكنها أن تكون نقطة تحول إيجابية وفرصة للنجاح والإبداع واكتساب خبرات جديدة. يسعى المختصون في إدارة الأزمات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها وضع خطة مستقبلية للتعامل مع الأزمات، وتخفيف حالة الخوف والذعر، والحفاظ على الأمن والإستقرار.

يعتمد التخطيط الاستراتيجي على العديد من الاستراتيجيات للتعامل مع الأزمة أهمها: إستراتيجية العنف في التعامل مع الأزمة، إستراتيجية وقف النمو، إستراتيجية التجزئة إستراتيجية إجهاض الفكر الصانع للأزمة وإستراتيجية دفع الأزمة للأمام. يتدخل التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في مواجهة الأزمات من خلال مراحلها المتمثلة في مرحلة ما قبل وقوع الأزمة، مرحلة وقوع الأزمة ومرحلة ما بعد وقوع الأزمة.

تمثل إستراتيجيات العلاقات العامة أثناء الأزمات في: إستراتيجية العلاقات العامة التقليدية الإستراتيجية القانونية التقليدية، الإستراتيجية المختلطة، إستراتيجية التحويل وإستراتيجية إصلاح الخلل الطارئ على الصورة الذهنية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- السيد سعيد: استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث (دور العلاقات العامة)، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة مصر، 2006.
- 2- حمدي عبد الحارث البخشونجي: العلاقات العامة في الدول النامية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2000.
- 3- سليم بطرس جلدة: الإستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 4- عبد السلام أبو قحف: هندسة الإعلان والعلاقات العامة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية مصر، 2001.
- 5- مدحت محمد أبو النصر: مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2009.
- 6- محمد سرور الحرييري: إدارة الأزمات الاقتصادية وطرق حل المشكلات الإدارية، دار البداية، عمان، الأردن 2010.
- 7- محمد عبد السميع، أحمد طيبة: الإدارة الاستراتيجية في إدارة الأزمات ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- 8- محمد منير حجاب: العلاقات العامة في المؤسسات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2007.
- 9 - محمد نجيب الصرايرة: العلاقات العامة (الأسس والمبادئ)، مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
- 10- محمود جاد عبد الله: إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

قائمة المجلات:

- 11- ايثار عبد الهادي محمد: إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، المجلد (17) ، العدد (64) ديسمبر 2011.

قائمة المؤتمرات:

- 12- نجم العزاوي: اثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي انعقد في جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تحت عنوان " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" التحديات، الفرص، الآفاق، مدينة الزرقاء، الأردن 03-05/11/2009 .

قائمة المواقع الالكترونية:

- 13- الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي: التخطيط الاستراتيجي، متاح على الرابط: <http://www.abahe.co.uk/notions-strategic-planning-b.html> ، بتاريخ 2016/09/02.

قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

- 14-Kotler-Dubois : Marketing Management, Pabli Union, Paris, France, 7eme édition, 2000.

15 - Lionel Chochoan, Jean-François Flahault :les Relation Publique, PUF, Paris, France, 2005

الهوامش:

- 1 سليم بطرس جلدة: الإستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 17.
- 2 محمد عبد السمیع، أحمد طيبة: الإدارة الإستراتيجية في إدارة الأزمات ، دار جلیس الزمان للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، ص 194.
- 3 محمود جاد عبد الله: إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 08.
- 4 سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- 5 نجم العزاوي: اثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي يعقد في جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . تحت عنوان " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الآفاق، مدينة الزرقاء الأردن، 03-05/11/2009، ص 10.
- 6 ايثار عبد الهادي محمد: إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، المجلد (17) ، العدد (64) ، ديسمبر 2011، ص ص 54-55.
- 7 نجم العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.
- 8 محمد سرور الحريري: إدارة الأزمات الاقتصادية وطرح حل المشكلات الإدارية، دار البداية، عمان، الأردن، 2010، ص 37.
- 9 نجم العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- 10 الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي: التخطيط الاستراتيجي، متاح على الرابط: <http://www.abahe.co.uk/notions-strategic-planning-b.html> ، بتاريخ 2016/09/02.
- 11 مدحت محمد أبو النصر: مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة مصر، 2009، ص 86.
- 12 نجم العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 13 سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-95.

- 14 محمد منير حجاب: العلاقات العامة في المؤسسات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 20.
- 15 Lionel Chochan, Jean-François Flahault :les Relation Publique, PUF, Paris, France, 2005, p19.
- 16 حمدي عبد الحارث البخشونجي: العلاقات العامة في الدول النامية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ص 30.
- 17 عبد السلام أبو قحف: هندسة الإعلان والعلاقات العامة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 2001، ص 325.
- 18 محمد نجيب الصرايرة: العلاقات العامة (الأسس والمبادئ)، مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص 12.
- 19 Kotler-Dubois : Marketing Management, Pabli Union, Paris, France, 7eme édition, 2000, p 615.
- 20 سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- 21 السيد سعيد: استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث (دور العلاقات العامة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2006، ص ص 137-139.
- 22 محمد حجاب منير، مرجع سبق ذكره، ص ص 311-316.

تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات

أ. راشدة عزرو * أ.د/ بن علي بلعزوز **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وضعية نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر، وتوضيح اهمية تطويره كخطوة أساسية لتسهيل عملية تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان السجلات العمومية في الجزائر تغطي نسبة ضئيلة جدا من المقترضين، وعليه تطوير نظام الاستعلام الحالي أو انشاء وكالات ائتمانية خاصة يعد خطوة هامة لتيسير تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، في ظل عدم تماثل المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، التمويل، البنوك، عدم تماثل المعلومات، المعلومات الائتمانية، أنظمة الاستعلام الائتماني

Finance MSMEs in a context of information asymmetry

Abstract:

This study aims to analyze the status of credit information system in Algeria and to clarify the importance of development in the light of information asymmetry between the parties to the loan relationship. This study has concluded that the public records in Algeria cover a very small percentage of the borrowers, and the development of the current credit system or the establishment of agencies special credit is an important to financing micro, small and medium enterprises.

Keywords: micro,small and medium enterprises ,finance,banks,information asymmetry ,credit information ,credit query systems.

* طالبة دكتوراه - جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف.
** أستاذ التعليم العالي - جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف.

مقدمة:

تنامى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، واعتبرت تنميةها من القضايا الهامة التي شغلت المنظرين وأصحاب القرار، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، كتوجه يساهم في انفتاح اقتصاديات الدول خاصة النامية منها ويحقق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص لها اثر ايجابي على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من توفير بيئة أعمال محفزة وملائمة لتطورها وتوسيع نطاق انتشارها، وتواجدها في الهيكل الاقتصادي، لا سيما بيئة تمويلية مناسبة لما لها من تأثير هام على إنشاء المؤسسات والتوسع فيها. والبحث عن سبل لتحفيز وحث مانحي التمويل على تيسير حصولها على تمويل، مع مراعاة خصوصياتها.

وفي هذا السياق سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يعزز تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني من فرص تمويل للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة؟

أهمية الدراسة: تجلب أهمية هذه الدراسة في ابراز دور أنظمة الاستعلام الائتماني والاستعانة بالوكالات الائتمانية للتقليل من عدم تماثل المعلومات بين طرفي علاقة القرض-مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبنك- اذ نتأثر العلاقة بينهما بسبب قلة شفافية المعلومات المقدمة، فالبنوك تطلب حد معين من المعلومات لإجراء تقييم لمدى الجدارة الائتمانية للمقترض، بينما تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات دون الحد المطلوب.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة، الى :

- التعريف بأهمية دور المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- الوقوف على أهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة ومعيقاته في عدد من الدول العربية؛
- التعريف بأنظمة الاستعلام الائتماني وواقعها في عدد من الدول العربية؛
- تحليل وضعية نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر ومدى أهمية تطويره والاستعانة بمصادر معلومات خارجية في تيسير تمويل المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: محددات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد العالمي وأهمية التمويل البنكي لهذه المؤسسات ومعيقاته في عينة من الدول العربية.

1. تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة: اعتبر تحديد تعريف واحد عالمي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من بين المسائل المثيرة للجدل، إذ اعتبر التعدد والاختلاف أول خصائص الحقيقة الاقتصادية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات،¹ قد يعود تعدد التعريفات إلى مجموعة من العوامل منها درجة التقدم الاقتصادي للدولة، اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى العاملين التقني والسياسي، فالعامل التقني يتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها بينما العامل السياسي يتعلق بمدى اهتمام السلطات بهذا القطاع.²

عادة ما يؤخذ بخصائص صغر حجم رأس المال، محدودية عدد العمال، بساطة تقنيات الإنتاج، ومركزية الإدارة لدى مالك المؤسسة للتمييز بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

2. دوافع الاهتمام بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة: رغم الجدل القائم حول تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أهميتها وضرورة الاهتمام بها، لاقت إجماع العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومن بين العوامل المؤدية إلى الاهتمام بهذه المؤسسات، تميزها بجملة من الخصائص تمكنها من أداء ادوار هامة في الاقتصاد، تستدعي الاعتماد عليها في مسار التنمية، ومن هذه الخصائص نذكر:

- قدرتها على استحداث فرص عمل؛
- كونها مصدرا لروح المبادرة والإبداع المتواصل من خلال ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة؛
- تميزها بالانتشار الجغرافي الذي يساعد على تقليل التفاوت في التنمية المحلية من منطقة لأخرى، وبالتالي تحقيق التنمية المتوازنة؛
- قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية منها: الاختلال بين الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، يرجع بدرجة أساسية إلى الإحلال محل الاستيراد.³

3. مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد: تستأثر المؤسسات المصغرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة تشكيكها وتواجدها في النسيج الاقتصادي، ومساهمتها في كل الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، ونصيبها من الصادرات. ومن الإحصائيات المتوفرة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي المؤسسات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها تساهم بحوالي 46% من GDP العالمي، وتُشغل ما بين 40%

و 80% من العمال.⁴ كما أدى انفتاح الأسواق إلى زيادة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 25-30% من الصادرات العالمية.⁵

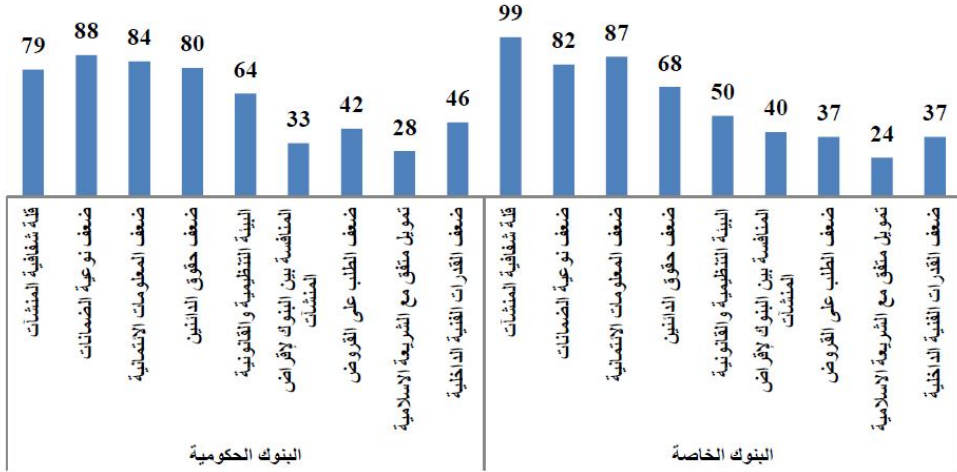
4. واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : رغم أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية، إلا أنها تواجه العديد من العراقيل التي تحد من مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في تلك الدول، لعل أهمها مشكل التمويل، إذ يحد بشكل كبير من فرص نموها وتوسعها، بل وحتى إنشائها في كثير من الأحيان.

على الرغم من أن الاقراض المصرفي هو المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات بجميع الاحجام، تشير الإحصائيات إلى وجود انفصال بين التمويل البنكي ودرجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب دراسة (RAM) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول جنوب شرق آسيا، تبين أن من 75% إلى 90% من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرد من القطاع غير الرسمي، و فقط 3% إلى 18% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الحصول على التمويل البنكي. كما أن معدل رفض طلبات القرض البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتفع إلى 50% في بعض دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا، الفلبين.⁶

بينما في الدول العربية يقدر أن حوالي 20% فقط من هذه المؤسسات يحظى بتمويل، وأن حصتها من اجمالي القروض المصرفية لا تتجاوز 8%، ولا تتجاوز مساهمة القروض 10% في تكاليف الاستثمار لدى المنشآت المقترضة.⁷

يوضح الشكل التالي أهم أسباب إجمام البنوك - حكومية وخاصة- في مجموعة من الدول العربية لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (1): محددات إقراض البنوك في الدول العربية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: تفعيل الدور التسموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ص: 228، متاح على الموقع: www.lasportal.org/ar/sectors/des/Documents/pdf، يوم: 2015/07/26

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن العوامل المؤثرة على عملية تمويل البنوك - عمومية أو خاصة- للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة متعددة، منها ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقلة الشفافية وضعف نوعية الضمانات المقدمة وضعف الطلب على القروض وأخرى ترجع إلى البنوك كضعف القدرات الفنية الداخلية والمنافسة بين البنوك لإقراض هذه المؤسسات ومدى توافق التمويل مع الشريعة الإسلامية، وأخرى متعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية و كذا البنية التحتية التمويلية كضعف حقوق الدائنين والمعلومات الائتمانية.

تختلف درجة أهمية كل عامل حسب الطبيعة القانونية للبنك، ونلاحظ ان عدم شفافية المعلومات يعد محدد أساسي لإقراض البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تصل نسبة البنوك الخاصة التي تعد هذا العامل هام أو هام جدا الى نسبة 99 %، بينما تصل نسبة هذا العامل في البنوك العمومية الى 79%. تظهر علاقة القرض بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، عدم تماثل المعلومات عندما يستأثر المسير بمعلومات ويرفض الكشف عنها، سواء لأسباب ضريبية، تنافسية أو ببساطة بسبب الجهل ونقص الكفاءة.⁸ مما يؤدي الى عدم قدرة البنوك على قياس وتقييم الجدارة الائتمانية لتلك المؤسسات، خاصة في ظل عدم توفر أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني. ففي إطار هذا السياق تزيد كل من درجة الخطر المعنوي وخطر الاختيار السيء

ثانيا: أهمية الاستعلام الائتماني في التقليل من عدم تماثل المعلومات

تعد أنظمة الاستعلام الائتماني وتبادل المعلومات الائتمانية، من عناصر البنية التحتية للقطاع المالي وتلعب دورا بالغ الأهمية في توفير بيانات مفصلة ولازمة لضبط المخاطر الائتمانية، والتعرف بشكل دقيق على درجة الخطر لكل مقترض.

1. مفهوم الاستعلام الائتماني: يعرف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي، ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي، إذ يعرض بيانات ديموغرافية شخصية لتعريف العميل مثل الرقم القومي، السجل التجاري، سجل المصدرين والمستوردين وبيانات ائتمانية، والتي تشمل الحد الائتماني والرصيد المستخدم منه، ونوع التسهيل وتاريخ الاستحقاق ونوع العملة وتاريخ الأقساط وأنواع الضمانات التي يقدمها العميل.⁹

2. أنواع أنظمة الاستعلام الائتماني: يمكن تقسيم أنظمة الاستعلام الائتماني الى ثلاثة أنواع، تختلف فيما بينها من حيث الملكية والادارة، وهي:¹⁰

أ. أنظمة رسمية: تنشئ البنوك المركزية هذه الأنظمة لتحقيق أهداف رقابية على المصارف والمؤسسات المالية. وعادة ما تكون في البنك المركزي أو جهة مستقلة تنشؤها بقانون. يعطيها الحق في إلزام الجهات التي يحددها قانونها بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن العملاء الممولين من قبل المصارف والمؤسسات المالية. يتم تداول المعلومات وفقا لضوابط معينة يصدرها البنك المركزي؛

ب. أنظمة مملوكة للدائنين: عبارة عن أنظمة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء، تنشؤها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل أو التسهيلات الائتمانية للعملاء. يقوم البنك المركزي بوضع ضوابط وأسس تنظم أعمال هذه الشركات والمكاتب التي تقدم خدمات الاستعلام، وفي بعض الأحيان يساهم بسهم استراتيجي فيها بغرض إحكام وزيادة الرقابة والإشراف على أعمالها؛

ج. أنظمة مستقلة: شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني ينشؤها أفراد أو مؤسسات مستقلة. يتم الترخيص لهذه الشركات من قبل البنك المركزي. عادة ما تعتمد قاعدتها على البيانات المذشورة والمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية.

3. أهمية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني: رغم الاهتمام لدى اغلب المصارف المركزية في الدول النامية بإنشاء أنظمة مركزية للاستعلام الائتماني (مركزيات المخاطر) لما تتميز به أنظمة الاستعلام الرسمية من مصداقية وأمان في التعامل مع المعلومات، إلا أنها عجزت عن خفض المخاطر الائتمانية لعدم شموليتها لكل المؤسسات المصرفية،

كما يلاحظ أن هذه الأنظمة الرسمية و بالنظر للطبيعة الرقابية لها، تغطي فقط البيانات أو المعلومات الائتمانية التجارية للشركات ول كبار رجال الأعمال والمساهمين وللقروض الكبيرة ذات المخاطر النظامية ، كما أن المعلومات المجمعة في الغالب هي المعلومات السلبية عن حالات التعثر دون المعلومات الايجابية التي لها أثر في بناء الجدارة الائتمانية. بالإضافة إلى أنها لا تقدم خدمات إضافية باتت مهمة كالتقييم والدراسات والاستشارات.¹¹ يظهر الجدول التالي أنظمة الاستعلام الائتماني في عدد من الدول العربية.

جدول رقم (1): وضعية أنظمة الاستعلام الائتماني في عدد من الدول العربية

الدولة	سجلات رسمية للاستعلام الائتماني	انظمة استعلام ائتماني خاصة
الأردن	✓	-
تونس	✓	-
الجزائر	✓	-
السعودية	-	✓
السودان	✓	✓
سوريا	✓	-
العراق	-	-
لبنان	✓	✓
مصر	✓	✓
المغرب	✓	✓

المصدر: عصام عبد الرحيم علي، دور مؤسسات ضمان المخاطر والاستعلام الائتماني في دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، اتحاد المصارف العربية، الخرطوم، فبراير 2015، ص-ص: 18-19

أصبح تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ضرورة، ويتم ذلك إما بتطوير مراكزيات المخاطر أو عبر الترخيص لمكاتب ووكالات استعلام ائتماني خاصة. تعرف هذه الأخيرة بأنها مستودع للبيانات والمعلومات الإحصائية التي توضح نمط وتاريخ سداد العملاء لالتزاماتهم المختلفة السابقة والسارية، فهي تعمل على تجميع المعلومات من الدائنين والمصادر العامة المتاحة والتاريخ الائتماني للمقترضين عن الأفراد والشركات، خاصة المتعلقة بتسجيلات دفعات الائتمان/ التمويل، قرارات المحاكم، الإفلاس، ومعالجتها الكترونياً وحفظها للاستفادة منها عند الحاجة، على أن تعمل على تحديث هذه البيانات

من فترة لأخرى.¹² بالإضافة إلى توفير المعلومات الائتمانية في شكل تقارير ائتمانية، فإن المكاتب الائتمانية الأكثر تطورا تقدم خدمات أخرى منها التصنيف الائتماني باعتباره رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة حول الملاءة الائتمانية العامة للطرف المقابل.¹³

ثالثا: واقع نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر

لتحليل وضعية نظام الاستعلام الائتماني بالجزائر، نحمل وضعية مؤشر عمق المعلومات الائتمانية، الذي يقيس القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى ونطاق التغطية، وتوافر المعلومات الائتمانية في مراكز السجلات ومراكز المعلومات الائتمانية. تتراوح نقاط هذا المؤشر بين 0 و 8. وإذا كان تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، هو الصفر، يدل ذلك على أن مركز السجلات أو مركز المعلومات لا يعمل أو أن نطاق وتغطية أقل من 5 في المائة من السكان الراشدين. نوضح نسبة تغطية مكاتب الائتمان، العمومية والخاصة في كل من الجزائر، تونس ومصر في الجدول التالي.

جدول رقم (2): مؤشر عمق المعلومات الائتمانية

الدولة	الترتيب بالنسبة للحصول على الائتمان (بالنسبة ل 189 دولة)	عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان الخاصة (بالغين) (%)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان العمومية (بالغين) (%)
الجزائر	171	0.0	0.0	2.0
تونس	116	5	0.0	30.2
مصر	71	8	21.8	5.8

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على:

Doing business 2015: Going beyond efficiency, 12^{éd}ition, world

bank, Washington, 2014, available at the site:

www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2015

On : 15/03/2015

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن نسبة المقترضين التي تغطيها سجلات العمومية في الجزائر، قدرت ب 2% من البالغين، وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بتونس مثلا والتي تصل إلى 30.2%، وقد يعود ذلك إلى تطور نظام الاستعلام الائتماني الرسمي بها، رغم أنها لا تستعين بوكالات استعلام ائتماني خاصة، أما بالمقارنة بمصر التي سجلت أعلى قيمة بالنسبة لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية، فتجربتها تتميز باستمرارية عمل السجل

المركزي للائتمان بالبنك المركزي المصري، بجانب عمل أنظمة الاستعلام الائتماني الأخرى، حيث تعتبر أنها مكحلة لها.

ان ضعف هذا المؤشر في الجزائر يدل على عدم توافر قدر كبير من المعلومات الائتمانية اما عن طريق مراكز السجلات أو مركز المعلومات الائتمانية، مما يعيق قرارات اقراض البنوك للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. وبالتالي يصبح تطوير نظام الاستعلام الائتماني مطلب ملح، لمزاياه المتعددة منها كفاءة المعلومات الائتمانية التي تنتج عن تواجد أنظمة متطورة وفعالة للاستعلام الائتماني، وعلاقته الطردية مع زيادة حجم الائتمان المقدم وعدد المقترضين، وانخفاض حالات التعثر في النظام المصرفي.¹⁴

خاتمة :

عالجنا من خلال هذه الورقة البحثية العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، وتأثيرها بسبب قلة شفافية المعلومات المقدمة، فالبنوك تطلب حد معين من المعلومات، بينما تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات دون الحد المطلوب. ولتجاوز ذلك لا بد من وجود نظام للاستعلام الائتماني متطور.

من خلال ذلك، خلصنا الى جملة من النتائج :

- المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتنمية الدول مهما اختلفت درجتها تطورها الاقتصادي؛
- للتمويل البنكي أهمية بالغة لإنشاء واستمرارية المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة خاصة في اقتصاديات الاستدانة كالجزائر؛
- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا حيويا، ويمثل مجالا هاما لا ستقطاب زبائن جدد في ظل المنافسة، وبالتالي يتحتم على البنوك البحث عن حلول لتقليل مستوى الخطر الذي يتعرض له عند تمويل هذه المؤسسات؛
- غياب المعلومات المالية الدقيقة حول المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة تجعل عملية تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بها مكلفة وصعبة، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقة بين طرفي علاقة القرض؛
- عجز أنظمة الاستعلام الرسمية عن خفض مخاطر الائتمان لضعف نسبة تغطية المعلومات الائتمانية؛

-تقدم وكالات الاستعلام الائتماني معلومات تستخدم في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، بما فيهم قطاع المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة؛

- اللجوء إلى مصادر معلومات خارجية مثل وكالات ومكاتب للاستعلام الائتماني يقلل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويخفض من عدم تماثل

المعلومات، وبالتالي تعزز فرصها للحصول على تمويل بشروط مناسبة، خاصة لتلك التي لها تقرير ائتماني إيجابي.
بناء على هذه النتائج نورد الاقتراحات التالية :

- الاهتمام باستحداث المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، و ضمان بقائها واستمرارها لاعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- توفير بيئة تمويلية مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحفيز الجهات الممولة خاصة البنوك على تقديم تمويل بشروط مناسبة؛
- ضرورة تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الجزائر إما بتطوير مركزيات المخاطر أو اللجوء إلى مصادر معلومات ائتمانية خارجية، كوكالات الاستعلام الائتماني، لدورها في تعزيز فرص تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار صفاء، الأردن، 2012
- صلاح الدين حسن السيسى، استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دار الفكر العربي، مصر، 2009

المجلات:

- أحمد مداني، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة حسينية بن بوعلـي - الشلف، الجزائر، جوان 2013
- إياد عبد الفتاح الذسور، قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 2، الأردن، 2012
- عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، العدد 62، بنك السودان المركزي، السودان، ديسمبر 2011
- عصام عبد الرحيم علي ورندا محمد عبد القادر مطر، وكالات لمعلومات الائتمانية ودورها في تخفيض المخاطر المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 49، بنك السودان المركزي، السودان، سبتمبر 2008
- كمال دمدوم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تهيئة عوا مل الانتهاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار الخلدونية، الجزائر، 2000

الملتقيات:

- من صور م نال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009

- عصام عبد الرحيم علي، دور مؤسسات ضمان المخاطر والاستعلام الائتماني في دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، اتحاد المصارف العربية، الخرطوم، السودان، فبراير 2015

المواقع الالكترونية:

-تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، متاح على الموقع: www.lasportal.org/ar/sectors/des/Documents/pdf، يوم: 2015/07/26

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

-Robert Wtterwulghe,La PME :une entreprise humaine, DE BOECK université,paris,1998

Séminaires:

Thi Hong Van Pham et autres , Les déterminants de l'accès au financement bancaire des pme dans un pays en transition :le cas du Vietnam, la vulnérabilité des tpe et pme dans un environnement mondialisé », 11 journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, INRPME, Trois-Rivières, Canada, 27- 29 mai 2009

Site électronique:

Doing business2015: Going beyond efficiency,12édition , world bank ,Washington, 2014, available at the site: www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2015

On :15/03/2015

الهوامش:

¹ Robert Wtterwulghe,La PME :une entreprise humaine, DE BOECK université,paris,1998,p :13

²كمال دمدوم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تامين عوامل الانتهاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار

- الخلدونية، الجزائر، 2000 ، ص: 185
- ³ أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار صفاء، الأردن، 2012، ص: 45
- ⁴ إياد عبد الفتاح النصور، قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 2، الأردن، 2012، ص: 306.
- ⁵ صلاح الدين حسن السيسى، استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دار الفكر العربي، مصر، 2009، ص: 297
- ⁶ Thi Hong Van Pham et autres , Les déterminants de l'accès au financement bancaire des pme dans un pays en transition :le cas du Vietnam, la vulnérabilité des tpe et pme dans un environnement mondialisé », 11 journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, INRPME, Trois-Rivières, Canada, 27- 29 mai 2009 , p :2
- ⁷ تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ص: 222،
ع لي الموقع: www.lasportal.org/ar/sectors/des/Documents/pdf ، يوم:
2015/07/26
- ⁸ Thi Hong Van Pham et autre,op cit,p :4
- ⁹ عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، ، العدد 62، بنك السودان المركزي، السودان، ديسمبر 2011، ص: 4
- ¹⁰ المرجع السابق، ص: 5
- ¹¹ منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 12
- ¹² عصام عبد الرحيم علي ورندا محمد عبد القادر مطر، وكالات لمعلومات الائتمانية ودورها في تخفيض المخاطر المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 49، بنك السودان المركزي ، السودان، سبتمبر 2008 ، ص: 51
- ¹³ أحمد مداني، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة حسينية بن بو علي- الشلف، الجزائر، جوان 2013، ص: 54
- ¹⁴ منصور منال، مرجع سابق، ص: 13.

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي

د. محمد طرشي * د. نبيل بوفليح **

الملخص:

إن الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة بعد الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة و التحرير المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق و حرية تحرك رؤوس الأموال الأمر الذي جعل قضية الإستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول، وبناءً على ذلك تزايد التركيز على تحسين وتعزيز الإشراف على البنوك، وبرزت خلال السنوات القليلة الماضية قضية الرقابة المصرفية كعامل هام لضمان حسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية الملفتة.

بالإضافة الى ذلك فإن البنوك المركزية تلعب دورا محوريا للخروج من الأزمات المالية والاقتصادية وهذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية و خاصة الحديثة أو ما أصبح يعرف بأدوات السياسة النقدية غير التقليدية.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية، الاستقرار المالي، الرقابة المصرفية، السياسة النقدية.

The role of central banks in achieving financial and economic stability

Abstract:

The Maintenance of financial stability has become a major issue for central banks, especially after the increasing trend in the implementation of globalization and financial liberalization.

Therefore, the strengthening of banking supervision, has become in recent years an important factor in ensuring the proper functioning of the banking business and increase efficiency especially after the emergence of many new risks arising from financial innovation .

* أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة حسينية بن بوعل - الشلف .
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة حسينية بن بوعل - الشلف .

Central banks have a crucial role to play in insuring economic and financial stability, to achieve these objectives central banks in advanced economies undertook unconventional policies in order to stimulate growth .

Keywords: central bank ; financial stability; banking supervision; Monetary Policy.

مقدمة:

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي من أولويات السياسة الاقتصادية حيث أصبح صناع القرار في مختلف الدول يولون له أهمية بالغة في سياق صنع السياسات الاقتصادية ، خاصة بعد انتشار عدوى الازمات المالية التي كان لها أثرا كبيرا على الاستقرار الاقتصادي للدول ، وخاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لمختلف دول العالم ، فقد أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار مما دفع بالاقتصاد العالمي إلى الدخول في حالة ركود لم يسبق لها مثيل.

و من هنا تزايد التركيز على دور البنوك المركزية في تدعيم الاستقرار المالي من خلال توفير الظروف المناسبة التي تسمح بدرجة عالية من أمان و السلامة بهدف دعم الثقة بالجهاز المصرفي الذي أصبح يلعب دورا محوريا في دعم النمو الاقتصادي، من خلال توفير التمويل اللازم لانجاز المشاريع الاستثمارية التي ترتكز عليها أي محاولة للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هي الوظائف و الادوار الجديدة للبنوك المركزية بعد انتشار الازمات المالية من أجل دعم الاستقرار المالي والاقتصادي؟

أولا- أهمية الاستقرار المالي في دعم الاستقرار الاقتصادي:

1- مفهوم الاستقرار المالي: ان تعدد الجهات الدولية و الاقليمية التي تعنى بدراسة و تحقيق الاستقرار المالي ترتب عنه عدم وجود اتفاق موحد، فقد عرفه البعض على انه الحالة المقابلة لعدم الاستقرار المالي التي تشهد قصورا أو اضطرابا في قيام القطاع بوظيفة الوساطة المالية وفق اسس مثالية ، لقد عرف (Mishkin) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها الحالة التي يصبح عندها النظام المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي، تُندفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الاموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة¹.

و قد انتقد فريق آخر من الاقتصاديين هذا التوجه حيث اشاروا الى أن قيام القطاع المالي بوظيفته كوسيط مالي على الوجه الأمثل لا يعني بالضرورة قدرته على مواجهة الأزمات المالية فلقد عرف (Davis) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات و هي الحالة التي يشهد القطاع المالي انهيارا كبيرا يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات و التسوية و توجيه الائتمان الى الفرص الاستثمارية المنتجة و الفعالة².

أما غاري شيناسي فقد وضع شروطا لتمييز القطاع المالي المستقر هي³:

- كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق الجغرافية و مع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية و الاقتصادية الأخرى (كالاذخار و الاستثمار، الإقراض و الاقتراض، خلق السيولة و توزيعها، تحديد أسعار الأصول و تراكم الثروة).

-تقييم المخاطر المالية و تسعيرها و تحديدها و إدارتها .

-استقرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

2- دور الاستقرار المالي في تحقيق و تدعيم الاستقرار الاقتصادي:

يتطلب الاستقرار الاقتصادي وجود قطاع مالي فعال يعمل على توفير الموارد المالية و تجميع المدخرات لتمويل القطاعات الانتاجية بما يكفل توفير مناصب عمل جديدة و زيادة ثروة المجتمع و تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فالنمية الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على توفر التمويل المتاح لتنفيذ المشروعات الاستثمارية و الائتمانية .

و تشير الدلائل و الدراسات الحديثة الى وجود علاقة بين تطور القطاع المالي و زيادة مستويات النمو الاقتصادي، فزيادة مستويات العمق المالي تؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحسين بيئة العمل و زيادة كفاءة أسواق السلع و الخدمات، و التخفيف من حدة تقلبات دورات الاعمال و الناتج المحلي الخام و تعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل التجاري و بالتالي تقلبات الاستهلاك و الاستثمار⁴.

ثانيا- البنوك المركزية و دورها في تدعيم الاستقرار المالي بالاعتماد على آليات الرقابة على البنوك: لقد أصبح موضوع الرقابة المصرفية يحتل أهمية كبيرة و بناء على ذلك تزايد التركيز على تحسين و تعزيز الإشراف على البنوك، و من هنا بدأت السلطات الرقابية في تشديد الرقابة على البنوك و عملها.

1- مفهوم الرقابة المصرفية: " هي مجموع الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية و التي تهدف إلى ضمان السير الحسن للقطاع المالي و المصرفي، حيث أن جزءاً

من هذه الإجراءات تعتبر من حيث المبدأ مماثلة لتلك الموجودة في الصناعات الأخرى مثل: الالتزامات التي تفرضها السلطات العمومية على المؤسسات والتي تهدف إلى حماية المستهلك (الشروط الصحية، أو البيئية... الخ)، غير أن الرقابة في القطاع المصرفي تعني الموازنة بين المخاطرة والمردودية⁵.

ان الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي تتمحور حول⁶:

-تصميم حزمة من القواعد الاحترازية وقواعد رقابية بهدف التأكد من سلامة كفاية السيولة النقدية والملاءة المالية والتأكد من قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى.

- توفير القواعد الاحترازية والرقابية التي تهدف إلى تحقيق السلامة المصرفية واستقرار البنوك، والتأكد من تطبيقها.

2- أهداف الرقابة المصرفية: تهدف الرقابة المصرفية إلى التأكد من أن وحدات القطاع المصرفي تعمل في ظل الالتزام بمقررات السياسة النقدية والائتمانية⁷، وعموماً يمكن حصر الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية فيما يلي:

أ- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: حيث أصبح صناع القرار في مختلف الدول يولون له أهمية بالغة في سياق صنع السياسات الاقتصادية .

ب- حماية المودعين: هناك عدد من الأسباب التي تدفع السلطات الرقابية لحماية المودعين بشكل خاص هي⁸:

-إن المودعين لديهم علاقات قصيرة الأجل مع البنوك ، وإن كانوا فرادى أو مجموعات، فليس بمقدورهم التحكم في أنشطة المؤسسات المالية .

- المودعون لا يستطيعون في كل الأوقات التحكم الجيد في تنفيذ العقود لمصلحتهم .

ج- ضمان كفاءة الجهاز المصرفي: تهتم الرقابة المصرفية بفحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر⁹.

3- أنواع وأساليب الرقابة المصرفية:

أ- الرقابة الوقائية: وهي الرقابة المسبقة التي يقوم بها البنك المركزي من خلال وضع جملة من الضوابط والتعليمات والتي تهدف إلى تقليص المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك .

ب- الرقابة الحماة: وهي الرقابة التي تهدف إلى الحد من إنتشار الخطر النظامي و بالتالي الأزمات المالية النظامية .

ج- رقابة الأداء: ويهدف هذا النوع إلى التأكد من كفاءة إستخدام الموارد المتاحة و إتخاذ القرارات التصحيحية¹⁰ .

4- الشروط المتعلقة بدعم بيئة عمل البنوك المركزية لتفعيل آليات الرقابة المصرفية: إن الرقابة المصرفية ليست سوى جزء من ترتيبات أوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار المالي و تشمل هذه الترتيبات ما يلي:

أ- ترتيبات متعلقة بالاقتصاد الكلي: يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي الجيدة أساس النظام المالي المستقر، لأن ذلك يعكس في النهاية آثاره السلبية على أداء القطاع المالي والمصرفي ولا تُجدي معه تشريعات نظرية¹¹، لذلك ويجب توفر ما يلي:

- بنية تحتية عامة متطورة: تشمل العناصر التالية¹²:
- نظام قوانين للأعمال و يتضمن قوانين الشركات والإفلاس والعقود وحماية المستهلك والملكية الخاصة على أن تقدم آلية عادلة لحل الخلافات.

- مبادئ شاملة ومحددة بدقة للمحاسبة وقواعد تحوز على موافقة دولية واسعة.

- نظام من المدققين المستقلين للشركات ذات الأجم الهامة.

- سلطة قضائية كفوءة ومستقلة ومهن منظمة جيداً في المحاسبة والقانون.

- نظام آمن وفعال للدفوعات والمقاصة من أجل تسوية المعاملات المالية.

- انضباط فعال في السوق: ويعتمد وجود نظام لإنضباط فعلي للسوق على

توفر معايير سليمة لإدارة الشركات، وقدر كافي من الشفافية.

- آليات إضافية للمحافظة على الإستقرار (ضمان الودائع): من أجل تدعيم

استقرار النظام المالي يجب توفر آليات لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات¹³.

ب- شروط متعلقة بالبيئة الداخلية لهيئات الرقابة: من أجل ذلك يجب

توفير العوامل التي تسمح بممارسة هيئات الرقابة لعملها في بيئة سليمة¹⁴، ومنها

نذكر ما يلي:

✓ الموارد الكافية: الرقابة المصرفية الفعالة تتطلب أن يلم المراقبون المصرفيون

بكافة الهياكل المؤسسية للبنوك أو المجموعات المصرفية عند تطبيق أساليبهم الرقابية،

وأن تتوفر لهم القدرة على مراجعة كافة الأنشطة التي تجرئها تلك المؤسسات¹⁵.

✓ إطار من التشريعات المصرفية: يمنح للمراقبين ما يلي:

- المرونة الكافية في تحديد القواعد الاحترازية بشكل إداري عند اللزوم.

- الصلاحيات اللازمة لجمع المعلومات والتحقق منها بشكل مستقل.

- الصلاحيات الكاملة لفرض العقوبات المنصوص عليها (مثل إلغاء الترخيص).

- كما يجب أن يعالج الإطار القانوني الأمور المتعلقة بالبنك (تشكيله، الملكية،

حقوق و التزامات المالكين) و حقوق الملكية و حالات العسر المالي¹⁶.

ثالثا-الآليات المتعلقة بالسياسة النقدية لدعم الاستقرار المالي والاقتصادي:

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في ايجاد مناخ اقتصادي مستقر من خلال محاولة السيطرة على معدلات التضخم والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنشأ من جراء التذبذبات و التقلبات الاقتصادية المختلفة أو ما يسمى بتقلبات الدورة الاقتصادية.

1-السياسة النقدية التقليدية:

أ-تعريف السياسة النقدية التقليدية: يمكن تعريفها على أنها:

" التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك"¹⁷.

"مجموع القرارات المتخذة من طرف الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"¹⁸.

ب- أهداف السياسة النقدية: يمكن أن نذكر أن المصرف المركزي البريطاني حدد الأهداف النهائية، التي يعمل على تحقيقها و المتمثلة في النقاط التالية:

- المحافظة على استقرار قيمة العملة.

- المحافظة على استقرار النظام المالي، المحلي و الدولي.

- تأمين فاعلية الخدمات المالية البريطانية.

أما المصرف المركزي الألماني فيوجه سياسته إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹⁹.

ج- دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من بين أهم المحاور التي تعنى بها السياسة النقدية نذكر ما يلي:

1- استيعاب الصدمات الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية: تلعب السياسة النقدية دورا مكثرا للسياسة المالية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة لتقليل الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، و تكمن أهمية السياسة النقدية في سرعة استجابتها للتقلبات الاقتصادية ، ففي ظل الركود الاقتصادي تزيد السلطات عرض النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة و سعر الخصم و الاحتياطي القانوني لزيادة السيولة في الاقتصاد²⁰، و تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض العوائد التي كان يمكن ان يحصل عليها الأفراد إذا قاموا باستثمار أموالهم في أصول تدر دخلا بدلا من الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية ، و نتيجة لذلك يقوم الافراد باستخدام السيولة الزائدة في الانفاق مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي.

-الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية²¹: كل اقتصاد يتكون من دائرتين : دائرة عينية و دائرة نقدية، و السير السليم للاقتصاد يتوقف على مدى قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية، و من هنا فان السياسة النقدية تستهدف توفير القروض اللازمة خاصة في فترة الرواج الاقتصادي أين يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان.

2-السياسة النقدية غير التقليدية:

أ- مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية: بدأ اهتمام البنوك المركزية بالسياسة النقدية غير التقليدية بعد أن أثبتت القنوات التقليدية فشلها في التخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري و عدم قدرة البنوك المركزية على تحفيز النمو الاقتصادي.

أما أدوات السياسة النقدية التقليدية فقد أثبتت فشلها خلال أزمة الرهن العقاري 2007-2008 للأسباب التالية:

-بالنسبة لقناة معدل الفائدة:يمكن أن تصبح هذه القناة غير فعالة في حالتين:

الحالة الأولى:عندما ينخفض معدل الفائدة المركزي إلى الصفر، و في هذه الحالة لا يمكن تخفيضه إلى مستوى أدنى لأن معدلات الفائدة لا يمكن أن تكون سالبة²²، و في هذه الحالة تفقد البنوك المركزية قدرتها على التأثير في معدلات الفائدة الحقيقية بالاعتماد على المعدل المركزي.

الحالة الثانية:و هي الحالة التي أكدها الاقتصادي كينز و هي مصيدة السيولة.

-قناة الائتمان:تصبح قناة الائتمان غير فعالة عندما يتوقف القطاع المصرفي عن العمل بشكل طبيعي نتيجة تعرضه لصدمات داخلية أو خارجية تؤدي إلى تباطؤ في تدفقات القروض نحو الاقتصاد ، و عموما يمكن أن يحدث ذلك في الحالات التالية²³:

-عندما تسجل البنوك خسائر (مثل الخسائر المتعلقة بالرهن العقاري)تخفف من قاعدة رأسمالها و من قدرتها على الاقراض.

-لما تندهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير ما يجعل عملية الإقراض أكثر خطورة ويزيد من تردد المقرضين.

-لما تزداد حالة عدم اليقين الاقتصادي التي تؤدي إلى ارتفاع منح المخاطر و تزيد من تكلفة موارد البنوك.

-توقف عمل سوق ما بين البنوك.

إذن ، فالسياسة النقدية غير التقليدية جاءت نتيجة عجز البنوك المركزية على إجراء تخفيضات في معدلات الفائدة ، مما دفعها إلى استعمال أدوات حديثة اصطلح على

تسميتها الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية بهدف تنشيط الاقتصاد ، و عادة ما يتم استعمال هذه الأدوات في أوقات الأزمات ، ويعد بنك اليابان المركزي أول بنك يستعمل هذه الأدوات .

ب- مميزات السياسة النقدية غير التقليدية²⁴:

- بعدما كان هدف السياسة النقدية التقليدية هو استهداف معدل التضخم (استقرار الأسعار) أصبح هدف السياسة النقدية غير التقليدية التركيز على استهداف المتغيرات الكمية (معدل تشغيل أو مستوى إنتاج معين ومحدد).
- بعدما كانت أدوات السياسة النقدية التقليدية أدوات مباشرة وغير مباشرة أصبحت أدوات السياسة النقدية غير التقليدية أدوات غير تقليدية (تيسير كمي، حرب عملات، أسعار فائدة صفرية... الخ)؛

- التوسع الهائل في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية ومحاولات التأثير على أسعار الفائدة الأخرى من المعدلات الرسمية المعتادة على المدى القصير.

- استخدام التيسير الكمي والتيسيرات الائتمانية والفائدة الصفرية في التعامل مع مشكلة السيولة في النظام المصرفي بما يوفر تمويل كافي وبدون تكاليف للأشطة الاقتصادية.

ج- تصنيف اجراءات السياسة النقدية غير التقليدية: يمكن التمييز بين ثلاث فئات كبرى من الاجراءات غير التقليدية وهي كالتالي²⁵:

- التيسير الكمي: أي الرفع بشكل مكثف في كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد بهدف تفادي عائق تجريد نسب الفائدة، ويحاول البنك المركزي تلبية الطلب على النقد من قبل المتعاملين الاقتصاديين على أمل أنهم سينفقونها مباشرة ، و في الظروف العادية لا يمكن استعمال هذه القناة المباشرة عن طريق الكلفة النقدية لأن الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير، أما في الفترات الاستثنائية فإن عدم الاستقرار المذكور على المدى القصير لا يشكل عامل اهتمام كبير طالما كان البنك المركزي مستعدا لضخ الأموال بكميات غير محدودة، بيد أنه في بعض الأحيان يمكن حتى لعرض غير محدود أن لا يكفي لتحفيز الإنفاق إذا ما كان الطلب على النقد في حد ذاته غير محدود، ولهذا السبب يتم اجمالا توجيه عرض النقد نحو الدولة بما أنها المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي من المؤكد انه سينفق هذه الاموال من خلال عجز ميزانيته.

- التأثير على انحدار منحني سعر الفائدة بما من شأنه توجيه توقعات المتعاملين الاقتصاديين: يمكن للبنك المركزي الالتزام بشكل صريح بالابقاء على نسبته الرئيسية في مستوى منخفض جدا و حتى في مستوى الصفر لفترة طويلة، كما يمكنه ضبط

شروط مسبقة للرفع في هذه النسبة مستقبلا، مثل الوصول إلى مستوى معين من التضخم أو البطالة . و علاوة على ذلك فان التمديد في أجل اعادة التمويل للبنوك بنسبة الفائدة الرئيسية بأكثر من الايام القليلة المعتادة يندرج أيضا ضمن هذه السياسة.

-إزالة عوائق السيولة في أسواق القروض من خلال شراء السندات مباشرة من هذه الأسواق بهدف التأثير جديا على منح المخاطرة (التييسير الاقتراضي): يمكن للبنك المركزي أن يقوم محل البنوك والسوق لتمويل الاقتصاد مباشرة من خلال التوسيع في خطوة أولى في مجموعة القروض الممنوحة للاقتصاد التي يقوم بإعادة تمويلها، ويشترى مباشرة السندات التي تمثل قروضا للاقتصاد (سندات خاصة) في خطوة ثانية. و تمكن هذه العمليات في الوقت نفسه من اصفاء الحيوية على سوق هذه السندات و من توفير تمويلات للاقتصاد بشكل مباشر.

د-دور السياسة النقدية غير التقليدية في الحد من تداعيات أزمة الرهن العقاري: حسب صندوق النقد الدولي فقد ساهمت السياسات النقدية غير التقليدية في بداية الأزمة في منع انهيار النظام المالي و كذا النشاط الاقتصادي ، و تمثل ذلك في سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة و عمليات شراء الأصول واسعة النطاق في المملكة المتحدة و في مرحلة لاحقة أدت عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل و المعاملات النقدية المباشرة التي قام بها البنك المركزي الأوروبي إلى الحد بصورة ملحوظة من المخاطر بعيدة الاحتمال لتفكك منطقة الأورو، و في ظل الاضطرابات المالية ساهمت السياسات النقدية غير التقليدية في دعم النشاط الاقتصادي و الاستقرار المالي على المستويين المحلي و العالمي.

و تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن سياسة التيسير الكمي التي اتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي خفضت من عائدات السندات الأمريكية طويلة الأجل بأكثر من 100 نقطة أساس قبل التصحيح الذي شهدته الأسواق في أوائل عام 2013 مما أعطى دفعة للناتج العالمي بأكثر من 1%.

خاتمة:

يتضمن الاطار الجديد لعمل البنوك المركزية مجموعة من الضوابط و الاجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي و الحد من تداعيات الازمات على الاقتصاد، و تقوم البنوك المركزية بدور بارز في تحقيق الاستقرار المالي ليس فقط من خلال دورها الرقابي على القطاع المالي و المصرفي و مسؤوليتها عن تحديد السياسات الائتمانية و المصرفية و اما يتسع نطاق عملها ليشمل العمل على تجنب الاقتصاد التأثيرات الكارثية للآزمات المالية و ذلك من خلال اتباع سياسة نقدية حصيفة و متابعة التطورات في

أسعار الأصول الى جانب متابعة استهداف المستوى العام للأسعار.

الاستنتاجات:

من أجل أن تقوم البنوك المركزية بالمساهمة الفعالة في تدعيم الاستقرار الاقتصادي يجب أن تتوفر على الآليات والأدوات اللازمة لممارسة أعمالها في ظروف جيدة، و من بين الشروط المتعلقة بتحسين بيئة عمل البنوك المركزية نجد:

-تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية، في الكثير من دول العالم السلطات الرقابية فيها لا تتمتع بالسلطة المؤسسية اللازمة لممارسة عمليات الرقابة بشكل فعال و تطبق المقررات و التوصيات التي تصدرها اللجنة، وبالتالي يجب أن تُجري هذه الدول الإصلاحات و التغييرات المناسبة.

-تدعيم البنوك المركزية بالأدوات التي تمكنها من ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية و ذلك بتكوين الاطارات و الكوادر الادارية من أجل التكيف مع التطورات المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية و الابتكارات المالية.

-تدعيم البنك المركزي بالتشريعات اللازمة للقيام بالرقابة المصرفية على البنوك العاملة.
-تطوير البنية التحتية (مثل: نظم المحاسبة، قوانين للأعمال و يتضمن قوانين الشركات و الإفلاس و العقود و حماية المستهلك).

المراجع:

الكتب:

-عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار السداد، الخرطوم، 2007.

-طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، (ترجمة: عثمان بابكر احمد) البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2003.

-محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم، عمان-الأردن 2010.

-رمضان الشراح و اخرون، الحكم المؤسساتي السليم في المصارف و المؤسسات المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت 2002.

-أحمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.

-احمد غنيم، الأزمات المالية و المصرفية، دون دار نشر، مصر، 2004.

-ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.

-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

-سمير محمد الشاهد و آخرون، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001.

-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.

-عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003

-علي توفيق الصادق و آخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996.

المجلات:

-غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 36، سبتمبر 2005.

-مجلة اتحاد المصارف العربية، المبادئ الرئيسية لرقابة مصرفية فعالة في ظل بازل 2، العدد: 310 أغسطس 2006.

الملتقيات:

-أحمد أبو بكر علي بدوي، الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية ابان الازمة المالية العالمية و انعاشها على جهود الاصلاح المالي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص 08.

-صاري عبد القادر، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، من الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية، يومي 16/15 نوفمبر 2015 بالشلف.

-بن العاراية حسين، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، مداخلة من المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 11 و 12 مارس 2008 .

الرسائل و الاطروحات:

محمد الأمين وايد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016.

التقارير:

- التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2012.
- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012.

REVUE

-Mishkin, Frederick, **Global Financial Instability: Framework, Events, Issues**, Journal of Economic Perspectives—Volume 13, Number 4—Fall 1999

Jean-Charles Rochet, **Réglementation prudentielle et discipline de marché** ; Revue d'économie financière n°73 (4-2003) .

- Jaque Mistral, **réglementation financière : un défi transatlantique**, Revue d'économie financière n 100 ;décembre 2010

-Laurent clerc, **les mesures non conventionnelles de politique monétaire**, banque de France, Revue: FOCUS, n°4, 23 Avril 2009, p.3

¹Mishkin, Frederick, **Global Financial Instability: Framework, Events, Issues**, Journal of Economic Perspectives—Volume 13, Number 4—Fall 1999—Pages 3

²أحمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص 12.
³غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 36، سبتمبر 2005، ص 06.

⁴صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2012، ص 208.

⁵ Jaque Mistral, **Re-réglementation financière : un défi transatlantique**, Revue d'économie financière n° 100 ;décembre 2010.p 39 .

⁶عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار السداد ، الخرطوم ، 2007، ص 160.

⁷رمضان الشراح واخرون، الحكم المؤسساتي السليم في المصارف و المؤسسات المالية، اتحاد المصارف العربية ، بيروت 2002، ص 25.

⁸طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، (ترجمة: عثمان بابكر احمد)، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2003، ص 100.

⁹محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم ، عمان-الأردن 2010، ص 43.

- ¹⁰ رمضان الشراح، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية، مرجع سبق ذكره. ص 26.
- ¹¹ احمد غنيم، الأزمات المالية و المصرفية، دون دار نشر، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 09.
- ¹² مجلة اتحاد المصارف العربية، المبادئ الرئيسية لرقابة مصرفية فعالة في ظل بازل 2، العدد: 310 أغسطس 2006، ص 95.
- ¹³ سمير محمد الشاهد وآخرون، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001، ص 268.
- ¹⁴ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008، ص 71.
- ¹⁵ بن العاراية حسين، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، مداخلة من المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 11 و 12 مارس 2008
- ¹⁶ ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص 20.
- ¹⁷ عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 53
- ¹⁸ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص، 112.
- ¹⁹ علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996، ص ص 34 ، 35.
- ²⁰ أحمد أبو بكر علي بدوي، الحواجز المالية و النقدية في الدول العربية ابان الازمة المالية العالمية و انعاساتها على جهود الإصلاح المالي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص 08.
- ²¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ص 59.
- ²² محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص 155.
- ²³ Laurent clerc, **les mesures non conventionnelles de politique monétaire**, banque de France, Revue: FOCUS, n°4, 23 Avril 2009, p.3
- ²⁴ صاري عبد القادر، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، من الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية ، يومي 16/15 نوفمبر 2016 بالشلف.
- ²⁵ البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2012، ص 15.

الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر، تونس والمغرب)

أ. عيساني ربيع * أ. بوراوي ساعد **

ملخص:

تناول هذه المقالة الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)، ذلك من خلال دراسة مساهمة هذا القطاع الحيوي في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، والأثر على ميزان المدفوعات من خلال العائدات والتنفقات السياحية المحققة في الميزان السياحي لهذه البلدان، وأخيرا مساهمتها في تحقيق مواطن العمل المباشرة وغير المباشرة نظرا لعلاقتها التبادلية الأمامية والخلفية مع كثير من القطاعات الاقتصادية مثل النقل والمطاعم وباقي الخدمات الأخرى .

الكلمات المفتاحية: الأهمية الاقتصادية لسياحة. المضاعف السياحي، الميزان السياحي . دول المغرب العربي.

Abstract:

This article deals with the economic importance of the travel and tourism industry in the three countries of the Maghreb (Algeria, Tunisia and Morocco), and through the study, we concentrate in the contribution of this vital sector in the formation of GDP, its impact on the balance of payments, Finally, we study the direct and indirect contribution of the tourism to the workforce in the whole national economy.

المقدمة:

تمثل السياحة في الوقت الراهن صناعة قائمة بذاتها، وتعد من أكثر الصناعات نموا في العالم، فقد ارتفع عدد السياح في العالم من 25 مليون سائح سنة 1950 إلى أكثر من مليار سائح سنة 2014 كما انتقلت الإيرادات التي ولدتها السياحة على المستوى العالمي من 2 مليار دولار عام 1950 إلى ما يزيد عن (1245) مليار دولار في عام 2014م، منهم أكثر من 53% لأغراض الترفيه والاستمتاع فقط

* أستاذ مساعد قسم - أ - المركز الجامعي بريكه - باتمة .
** أستاذ مساعد قسم - أ - المركز الجامعي بريكه - باتمة .

وتشير إحصاءات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن السياحة تساهم بما يقارب من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتمثل نسبة 6 % من الصادرات العالمية ونسبة 30% من صادرات الخدمات (Faits saillants OMT du tourisme, édition 2015). وبلغت نسبة الاستثمار السياحي 4,3 % من مجموع الاستثمار العالمي، وتوفر السياحة حاليا أكثر من 276 مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر، أي ما يعادل 9.4 % من مجموع العمالة العالمية.

كما يتوقع أن يصل عدد السياح بنهاية عام 2030 إلى أكثر من 1,8 مليار سائح، بمعدل نمو متوقع يصل إلى 3,3 % سنويا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2030 -

مما سبق تبين الأهمية الاقتصادية للسياحة على مستوى الاقتصاد الدولي، والآثار المباشرة وغير المباشرة التي يولدها هذا القطاع على مختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، ولاسيما الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل وتقليل حدة الفقر، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان بشكل مستدام، وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات النمو الاقتصادي لهذه البلدان (النامية والمتقدمة على حد سواء).

ويتم تقييم الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال قياس مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وأثرها السلبي أو الايجابي على ميزان المدفوعات وحجم فرص العمل المولدة داخل الاقتصاد الوطني.

ونظرا للأهمية الاقتصادية للسياحة التي أكدتها الكثير من الدراسات والهيئات الدولية، فقد قامت بلدان المغرب العربي -موضوع المقارنة- بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف - في المقام الأول- إلى تفعيل أداء القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، ومحاولة الرفع من نسبة مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، أعدت الجزائر منذ عام 2008 المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 المعروف بـ "SDAT 2030" والذي يعتبر الإطار المرجعي الذي تفتد من خلاله الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة لغاية عام 2030.

أما في المغرب، فقد تم الانتهاء من تطبيق الإستراتيجية الأولى المتمثلة في «رؤية 2010» والذي حقق فيه الأهداف الكمية المحددة سنة 2001 بنسبة 93 %، ويعمل حاليا على تطبيق الإستراتيجية الثانية "رؤية 2020"، وهي امتداد لرؤية 2010 وتخص الفترة من سنة 2010 إلى غاية 2020 وقد وضعت مضاعفة حجم القطاع السياحي هدفا جوهريا لها خلال هذه العشرية.

وفي تونس، عمدت السلطات العمومية إلى تبني إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية تمتد على مدى 15 عاما، وشرع العمل بها بداية من سنة 2001 إلى غاية نهاية 2016 وتمثل الرؤية الإستراتيجية للسياحة التوئسية المعروفة ب(3+1) في تنويع العرض السياحي، جودة وتكوين الموارد البشرية، العلامات التجارية والتسويق، وأخيرا تحديث القطاع السياحي.

وتأسيسا على ما سبق، فإن الإشكالية الرئيسية التي يطرحها موضوع البحث:

✓ ما هي الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)؟

وتنتفع عن الإشكالية الرئيسية، مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- (1)- ما هي مساهمة السياحة في تشكيل الناتج الإجمالي المحلي لبلدان المغرب؟
- (2)- ما هو حجم العائدات والنفقات السياحية وما هي وضعية الميزان السياحي في دول المغرب العربي؟
- (3)- ما هي مساهمة قطاع السياحة في توليد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، في بلدان الدراسة؟

أهداف البحث :

- 1- معرفة التوزيع الجغرافي للتدفقات السياحية على مختلف مناطق العالم .
 - 2- قياس مساهمة السياحة في اقتصاديات دول المغرب العربي .
 - 3- تقييم ومقارنة الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في بلدان المغرب العربي.
- أهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من :
- 1- الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة في اقتصاديات بلدان المغرب العربي .
 - 2- مساهمة قطاع السياحة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل وتوفير النقد الأجنبي.
 - 3- تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية وتأثيره على الاقتصاد الجزائري .
- منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة، ومن أجل الإجابة عليها وعلى التساؤلات الفرعية، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، مع استخدام أداة المقارنة في تحليل بيانات الدول موضوع الدراسة. وقد تم الاعتماد على أحدث التقارير والإحصاءات المتاحة ذات الصلة بموضوع البحث من مصادرها الوطنية والدولية . سيتم دراسة البحث من خلال المحاور التالية :

- المحور لاول: المحور الثاني: طرق قياس مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني .
 المحور الثاني: تحليل المساهمة الاقتصادية للسياحة في بلدان المغرب العربي .

المحور الاول: طرق قياس مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني :

يتوقف أثر السياحة في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني على تقدير مصروفات السائحين الإجمالية التي تتمثل في أرقام أعمال الفنادق والمطاعم ووسائل النقل ومحلات الهدايا والملاهي والمقاهي، وقد ثبت أن هذه الموارد السياحية تعم جميع قطاعات الاقتصاد، من خلال حلقة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج، فالسائح عندما يسدد ما عليه إلى صاحب الفندق فإن هذا الأخير بدوره يقوم بسداد مستحقات عوامل الإنتاج التي تتحول إلى طلب داخل الاقتصاد الوطني¹، ففي ظل قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب يزيد الإنتاج الوطني فتوقف هذه الزيادة على أثر مضاعف السياحة الذي يقيس تغير الدخل الوطني نتيجة تغير الدخل السياحي مع الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للاستثمار

$$\Delta Y = 1/(1-b-c) \cdot \Delta Y_t$$

حيث أن: ΔY : التغير في الناتج السياحي، b : الميل الحدي للاستثمار.

c : الميل الحدي للاستهلاك، ΔY_t : الزيادة في الدخل السياحي .

يفترض هذا المضاعف أن جزءا من الاستثمار يتم تحفيزه بزيادة الدخل ويسمى بالاستثمار المستحث. وعليه، فالدخل السياحي الأولي يتم توزيعه على عناصر الإنتاج التي شاركت في تقديم المنتج السياحي والتي تقوم بدورها بإنفاقه على السلع والخدمات الوطنية في الداخل وبالتالي يتولد دخل جديد لمنتجي السلع والخدمات، ولكن هؤلاء المنتجين لا يحتفظون بهذه المداخيل كاملة، بل ينفقون جزءا كبيرا منها على مختلف السلع والخدمات مما يحدث زيادة جديدة في الدخل وهكذا إلى أن يتلاشى أثر هذا الدخل السياحي الأولي وكلما انتقل الدخل السياحي من يد إلى يد لينفق من جديد، اتضح أثر السياحة على الاقتصاد الوطني، فبتحويل القدرة الشرائية السياحية إلى موارد ومصروفات تكون أثر السياحة على تنمية الاقتصاد بصفة عامة يمكن التمييز بين²:

¹ K. Krapf : Le tourisme facteur de l'économie moderne, A.I.E.S.T Le tourisme moderne et son importance économique et les possibilités de sa planification, Berne, Gurten, 1963.p36.

² محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 ص 37.

- الأثار المباشرة للمضاعف : هي الزيادة المباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الإنفاق السياحي، مثل ارتفاع المبيعات والدخل والوظائف الناتجة عن زيادة عدد الليالي التي يقضيها السياح في الفنادق، أي زيادة المبيعات في قطاع الفنادق ؛

- الأثار غير المباشرة للمضاعف : هي الزيادة غير المباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الارتباط الخلفي لبعض الصناعات بالقطاع السياحي، أي تلك الصناعات التي تشتري منها السياحة السلع والخدمات بشكل مباشر، فيؤدي ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي ؛

- الأثار المستحدثة عن طريق المضاعف : وهي التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي بسبب إنفاق الدخل المكتسب بصورة مباشرة أو غير مباشرة من النشاط السياحي، مثل إنفاق العائلات العاملة في الصناعات التقليدية المداخيل المكتسبة من النشاط السياحي على غذائها وملبسها...الخ.

الأثار الإجمالية للمضاعف = الأثار المباشرة + الأثار غير المباشرة + الأثار المستحدثة.

و يتم عادة قياس الأثر الاقتصادي للسياحة باستخدام المعادلة البسيطة التالية¹:

المضاعف × متوسط إنفاق السائح × الأثر الاقتصادي للسياحة = عدد السياح

ويتطلب تحديد الأثر الاقتصادي حسب هذه المعادلة الخطوات التالية:

1- تقدير التغير المتوقع نتيجة سياسة أو قرار مقترح في عدد السياح القادمين إلى المنطقة محل الدراسة ونوعيتهم. وعادة يتم تصنيف السياح على عدد من المعايير المختلفة، على سبيل المثال بحسب معيار البلد يصنف السائح إلى داخلي أو خارجي، وبحسب طريقة الوصول: براً، بحراً، جواً، وبحسب مكان الإقامة) فندق، مخيم، منزل ثان، منزل صديق أو قريب وبحسب الغرض استجمام وترفيهه، علاج، تجارة، ديني، ثقافي، و (بحسب مدة الإقامة) أقل من يوم سواء أكان عبيراً أم لا، أو أكثر من يوم.

2- تقدير متوسط إنفاق السياح على القطاعات السياحية المختلفة. وعادة ما يتم توزيع أنماط الإنفاق على القطاعات الفرعية التالية: (الإقامة) الفنادق والشقق، المطاعم، الوقود والمواصلات، بائعو التجزئة، التسوق، الترفيه والاستجمام، مناطق الجذب، أخرى.

3- تقدير أو اختيار المضاعف أو المضاعفات القطاعية المناسبة لتحديد الأثار الثانوية

¹ الهيئة العليا للسياحة "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة" المملكة العربية السعودية 2001.

لإنفاق السياح على المبيعات (الناتج) والدخول والوظائف. ومن أجل القياس الإحصائي الدقيق لمختلف الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد السياحي على الحسابات الوطنية، قام بلدا عضوا في منظمة السياحة العالمية بتطبيق نظام حسابات يسمى نظام حسابات السياحة Tourism Settelite Account (TSA) وذلك ابتداء من سنة 2008¹.

المحور الثاني: تحليل المساهمة الاقتصادية للسياحة في بلدان المغرب العربي

سيتم في هذا المحور دراسة الأثر الاقتصادي للسياحة على المتغيرات الاقتصادية التالية :

- 1- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي GDP،
- 2- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات Palance of Payment
- 3- وأخيرا، مساهمة السياحة في التشغيل Employment.

أولا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي GDP،

تشير الإحصاءات الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC2015) إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 9.8% على المستوى العالمي، كما بلغ هذا المعدل 8.10% في أفريقيا، ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد الوطني ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية، والمجدول التالي يوضح المساهمة الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي سنة 2014.

جدول رقم (01): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي لسنة 2014

الدولة	المساهمة المباشرة %	المساهمة غير المباشرة والمستحثة %	المساهمة الكلية	الترتيب العالمي 184 دولة	نسبة النمو المتوقعة 2015-2025
الجزائر	3.5	3.2	%	129	4.8
تونس	8.1	9.8	6.7	48	2.7
المغرب	7.4	7.8	17.9	39	5.3
افريقيا	3.4	4.7	15.2		4.9

¹ UNWTO. Glossary of Tourism Terms , Last update: February 2014.

3.8		8.1	6.7	3.1	العالم
-----	--	-----	-----	-----	--------

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة 2015

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن المساهمة الكلية لقطاع السفر والسياحة في الجزائر بلغت 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قريبة من المتوسط المحقق في أفريقيا لكنها تظل بعيدة عن النتائج المحققة في كل من تونس والمغرب، حيث بلغت هذه النسبة 17.9% و15.20% على التوالي، ومن حيث الترتيب العالمي فإن المغرب حصل على المرتبة 39 من مجموع 184 بلدا، مرتبت من حيث مساهمة قطاعها السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، كما جاءت تونس في المرتبة 48، وتليها الجزائر في المرتبة 129 عالميا. كما نلاحظ أن المساهمة غير المباشرة لقطاع السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في دول المقارنة (تونس والمغرب) قد فاقت المرة (1.2 مرة لتونس، و1.05 للمغرب) وهذا ما يبين الأهمية الاقتصادية للسياحة في تونس والمغرب، ودورها في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال ما يعرف بالمضاعف السياحي¹، باعتبارها صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على أكثر من 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة حسب الدراسات التي أجرتها منظمة السياحة العالمية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى يعود التأخر الذي سجلته الجزائر في هذا التقييم، إلى هيمنة قطاع المحروقات على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وعدم تنوع مصادر الثروة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بالسياحة من طرف السلطات العمومية وهذا ما انعكس سلبا على النتائج المحققة في هذا القطاع، حيث رتبت الجزائر في المؤشر الفرعي لتنافسية السفر والسياحة لعام 2014- أولوية السفر والسياحة- في المرتبة 139 من مجموع 140 دولة، وعلى الرغم من ذلك كله، فقد حققت الجزائر الهدف الكمي المستهدف في خطة الأعمال أفاق 2015 وهو تحقيق نسبة مساهمة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ: 3% 2.

ثانيا: مساهمة السياحة في التشغيل

يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف والعمالة حيث تشير الإحصائيات إلى أن اقتصاد السياحة استوعب أكثر من 277 مليون شخص على المستوى العالمي حسب

¹ المضاعف السياحي يقيس الأثر المضاعف للإنفاق السياحي ويمثل في مجموع لدخول المتولدة خلال دورات الإنفاق السياحي، وتوزع على عناصر الإنتاج في قطاعات أخرى كالنقل ومحطات الوقود، الخ.
² وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية ص 18 .

تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة 2014 ، كما تشير الدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتمثل حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي، أي أن كل 12 وظيفة عمل منها وظيفة واحدة ضمن قطاع السياحة وأن بناء غرفة فندقية جديدة توفر ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ومن هذا المنطلق فإن التنمية السياحية تعد ضرورة ومخرجا لمعالجة أزمة البطالة في كثير من بلدان المغرب العربي، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في هذه الدول .

الجدول رقم (03): مساهمة قطاع السياحة في العمالة المباشرة وغير المباشرة في دول المغرب العربي 2014.

العمالة المباشرة وغير المباشرة		العمالة المباشرة		الدولة
النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	
6.0	660	3.0	332.5	الجزائر
13.9	473	15.2	230	تونس
16.0	1.740	7.1	775	المغرب

Source: World Travel & Tourism Council (2015): Travel and Tourism Economic Impact

من الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة جاءت بقدر الأهمية التي توليها الدولة للقطاع، فبالنسبة لبلدان المقارنة، نجد أن المغرب قد حقق أكبر نسبة مساهمة للسياحة قدرت بـ 16% من حجم الطبقة الشغيلة في الاقتصاد المغربي عموما، وتأتي السياحة كثاني أكبر مساهم في توفير فرص العمل بعد قطاع الفلاحة، وقد نما خلال العشرية 2001-2010 بنسبة 40%¹ كما حقق المغرب أهم مؤشرات رؤية 2020 -المرحلة الجزئية- المحدد ب: 645.147 منصب شغل في نهاية 2015.²

أما في تونس فقد حظي القطاع السياحي بأهمية كبيرة منذ استقلالها والذي تجسد في توفير البنى التحتية الضرورية، وتحسين مستوى الخدمات والرفع من حجم الطاقة الفندقية وهذا ما جعلها تتماشى مع المقاييس الدولية والتأهيل المستمر للعنصر البشري

¹ انظر موقع وزارة السياحة المغربية على الموقع الإلكتروني <http://www.tourisme.gov.ma/ar>

² المملكة المغربية ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،إحالة رقم: 2015/16 ص 13

في مجال السياحة حيث يشغل في القطاع السياحي 230.000 عامل، أي ما يمثل نسبة 15.20% من حجم العمالة الكلية لسنة 2014. وهي أعلى نسبة مقارنة بدول الجوار، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام عدد كبير من التونسيين للتوظيف بهذا القطاع، والنتائج المحققة تفوق بكثير النسبة المسجلة عالميا، حيث تقدر الدراسات التي صدرت عن المجلس العالمي للسفر والسياحة بأن السياحة تساهم بمعدل متوسط: حوالي 9.4% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي .

غير أن الوضع الحالي في تونس مع بداية 2016، ينذر بكارثة في قطاع السياحة يتصدره إعلان وزارة السياحة بإغلاق أكثر من 270 فندقا نتيجة الإفلاس، وهو ما يمثل نسبة تقارب 48% من الحظيرة الفندقية، ويمثل طاقة استيعاب تقدر ب: 116.000 سرير، كما انخفض عدد السياح الأجانب الوافدين إلى تونس في نهاية 2015 بنسبة 26%، وهو ما يتطلب وضع خارطة طريق جديدة لإنقاذ القطاع السياحي في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها تونس ولا سيما الأوضاع الأمنية المتدهورة، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يظل يكبت الجهود المبذولة في هذا القطاع .

وبالنسبة للجزائر - التي تبنت إستراتيجية وطنية لأفاق 2030 - قصد تنمية قطاع السياحة وجعله أحد روافد التنمية خلال الألفية الثالثة، فقد بلغ عدد المستغلين في قطاع السياحة 660 ألف وظيفة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أي ما يمثل 6% من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد، وهو معدل أقل من المعدل العالمي المقدر ب: 9.4%، غير أن الجزائر حققت الرقم المستهدف في الخطة المتمثل في 400 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر عام 2015¹.

ثالثا: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل منظم يتكون من جانبين: جانب مدين تدرج ضمنه كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي، والجانب الدائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من الخدمات إلى العالم الخارجي، وتعتبر السياحة إحدى الصادرات غير المنظورة في ميزان المدفوعات وتوضح أهمية قطاع السياحة من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخل السياحة المستقبلية (السياحة القادمة) ونفقات السياحة العكسية (سياحة المواطنين خارج بلدهم)، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان التجاري

¹ وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

السياحي ايجابيا فانه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا، سيساعد ذلك التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري وبالتالي سوف ينعكس التأثير ايجابيا على ميزان مدفوعات الدولة¹.

والجدول الموالي يستعرض تطور العائدات والنفقات السياحية ورصيد الميزان السياحي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013.

جدول رقم (04): تطور رصيد الميزان السياحي الجزائري للفترة 2010-2013.

الوحدة: آلاف الدولارات

البيان	2010	20	2012	2013
العائدات السياحية	324	30	295	326
النفقات السياحية	677	57	565	482
رصيد الميزان السياحي	-350	-	-270	-156

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية الموقع الإلكتروني: <http://databank.albankaldawli.org>

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان السياحي سجل عجزا هيكليا متواصلا خلال السنوات 2010 إلى 2013 - وهذا يدل على أن النفقات السياحية التي يصرفها المقيمون الجزائريون في السياحة الدولية في المجموع، كانت اكبر من العائدات السياحية الناتجة عن السياحة الدولية الوافدة، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى تقلص الموارد من العملات الأجنبية، مع ملاحظة الاتجاه المتناقص للميزان السياحي سنويا، بسبب انخفاض النفقات السياحية كما يظهره الجدول السابق.

ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الأجانب إلى الجزائر- حيث لم يتعد عددهم في سنة 2014 حسب إحصاءات وزارة السياحة الجزائرية 940.125 سائحاً، وبالمقابل ارتفاع السياحة العكسية ولا سيما اتجاه الجارة تونس.

¹ على رحال، عامر عيساني، التنمية السياحية المستدامة دراسة مقارنة (الجزائر، تونس) مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 01، 2011-2012 ص 137.

جدول رقم (05): تطور رصيد الميزان السياحي التونسي للفترة 2010-2013.

الوحدة: آلاف الدولارات

البيان	2010	2011	2012	2013
العائدات السياحية	3477	2529	2931	2863
التفقات السياحية	611	678	673	768
رصيد الميزان السياحي	+2866	+1851	+2258	+2095

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية الموقع

<http://databank.albankaldawli.org>

على العموم، نلاحظ أن الميزان السياحي في تونس سجل رصيذا إيجابيا هلال الفترة المدروسة، وان أحسن أداء سجله كان سنة 2010 بمبلغ 2.866 مليار دولار، وابتداء من عام 2011 عرفت النتائج المسجلة اتجاهها هبوطيا بسبب ما عرف بالربيع العربي الذي شهدته تونس والتحركات الاجتماعية وتغيير النظام، وحادث متحف باردو، واغتيال السياسيين شكري بلعيد والبراهمي، كل هذه العوامل مجتمعة أضرت بصناعة السياحة في تونس وأدت إلى تراجع عدد السياح وانخفاض العائدات السياحية بشكل مباشر.

جدول رقم (06): تطور رصيد الميزان السياحي 2010-2013

البيان	2010	2011	2012	2013
العائدات السياحية	8176	9101	8491	8201
التفقات السياحية	1879	2260	2095	2002
رصيد الميزان السياحي	+6279	+6841	+6396	+6199

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية على

<http://databank.albankaldawli.org>

من خلال الأرقام الميمنة في الجدول، يلاحظ التذبذب الواضح في حجم العائدات السياحية على العموم، ولكن من الملاحظ أيضا أن المغرب قد استفاد من الظرفية التي مرت بها تونس في عام 2011، حيث شهد الميزان السياحي فيها أعلى قيمة خلال الفترة المدروسة بمبلغ 6.841 مليار دولار، ويصنف المغرب الوجهة السياحية الرابعة أفريقيا خلال عام 2015 كما أشارت إلى ذلك بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي.

وبمقارنة الدول الثلاث في المؤشرات المذكورة في الجداول السابقة، يتبين الدور والأهمية الاقتصادية للسياحة في المغرب باعتبارها أول مورد للعملة الأجنبية ومصدر مهم لفرص العمل بنسبة بلغت 16% من مجموع قوى العمل في الاقتصاد المغربي.

جدول رقم (07): عائدات السياحة الدولية كذسبة من الصادرات في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب) للفترة 2010-2013.

الوحدة: %

الدول	السنوات	2010	2011	2012	2013
الجزائر		0.53	0.40	0.40	0.50
تونس		30.23	28.58	26.26	25.15
المغرب		15.72	11.24	13.23	13.03

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية الموقع الإلكتروني: <http://databank.albankaldawli.org>

يبين الجدول أعلاه، الأهمية النسبية لعائدات السياحة الدولية على الصادرات، حيث يلاحظ أن العائدات السياحية في تونس تمثل نسبة كبيرة من الصادرات تصل إلى أكثر من الربع (25%)، ويأتي المغرب في المرتبة الثانية من حيث هذه الأهمية بنسبة وصلت إلى أكثر من 13%، وبتاء على هذه النسب نستنتج أن السياحة في تونس والمغرب تمثل موردا مهما لتوليد إيرادات النقد الأجنبي، بسبب مساهمتها المرتفعة في هيكل الصادرات، ولا سيما السياحة الدولية التي تمثل شكلا من أشكال الصادرات (تحقق إيرادات من النقد الأجنبي) وعلى النقيض من ذلك فإن السياحة العكسية هي شكل من أشكال الواردات (تؤدي إلى مدفوعات بالنقد الأجنبي) وعي الحالة التي تنطبق على الجزائر حيث لا تمثل العائدات السياحية الدولية في هيكل الصادرات سوى نسبة نصف في المئة (0.5%) وهي تمثل قيمة مهملة، وهذا ما يبين المساهمة الضعيفة للسياحة في الاقتصاد الجزائري.

الخلاصة والتأثير:

أصبحت السياحة في الوقت الراهن، صناعة قائمة بذاتها واعتدلت عليها اقتصاديات الكثير من دول العالم حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها، وتمتع بلدان المغرب العربي بمؤهلات طبيعية وجغرافية متنوعة، إضافة إلى الموروث الثقافي والتاريخي العريق، الذي يؤهلها كي تصبح من بين أهم المقاصد السياحية العالمية -

و من خلال الدراسة تبين أن هناك تفاوتات في الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في دول المغرب العربي، ففي حين تمثل السياحة قاطرة النمو في كلا من

تونس والمغرب من خلال مساهمتها الفعالة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وتوليد النقد الأجنبي - وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ما تزال الجزائر متأخرة في هذا المجال، حيث سجلت الإحصائيات أنها بعيدة عن الأرقام المحققة في دول المقارنة، والمتوسطات المحققة على المستوى العالمي، ويرجع السبب في ذلك إلى تأخرها الزمني في تبني إستراتيجية التنمية السياحية، حيث بدأ العمل بالمخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030 بداية من 2008، الأمر الذي انعكس سلبا على النتائج المحققة في قطاع السياحة. بينما بدأ الاهتمام بالسياحة في تونس مبكرا، مع بداية الستينات من القرن الماضي، وتم إعطاؤه الأهمية اللازمة باعتباره قطاعا فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وتبنى المغرب رؤية إستراتيجية للتنمية السياحية بدءا من 2001، حيث تمكن من استغلال كامل مؤهلاته السياحية، فأصبحت السياحة خلال الفترة 2001 إلى 2010، أول مساهم في ميزان المدفوعات، وثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وفي خلق فرص العمل، واستفاد المغرب من الظرفية الحالية التي يمر بها منافسوه (مصر وتونس).

وعلى العموم يمكن للجزائر أن تستدرك هذا التأخر، ورفع مستوى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 %، واستقبال 2.5 مليون سائح أجنبي، باعتماد برامج الترويج والتسويق بإشراك السفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج (الدبلوماسية التسويقية)، وتنويع المنتج السياحي، وتنفيذ برامج مستعجلة لتدريب وتأهيل المورد البشري في قطاع السياحة بتكوين 250.000 كادر بشري، بالإضافة إلى العمل على تحسين الخدمات السياحية وباقي المؤشرات التي حصلت فيها على أداء ضعيف في الترتيب العالمي، والرفع من طاقات الإيواء الفندقي الحالي -والذي لا يكفي حتى للسياحة الداخلية- للوصول إلى 500.000 سرير، والتسريع في مخطط الجودة، وإدخال آليات استبيان الرأي لقياس درجة رضا السائح في المقاصد السياحية لمعرفة خصائص السائحين الحاليين والمحتملين، كما يجب العمل على تشجيع السياحة المحلية الموجهة للأسرة الجزائرية على مدار السنة، واستقطاب الجالية الجزائرية في المهجر، ودفعها للمساهمة في الاستثمارات السياحية بالجزائر،

كما نوصي أيضا أن تبنى الجزائر منظومة حساب السياحة المطبق عالميا والمعروف بـ TSA (Tourism Satellite Accounts)، والاستفادة من تجارب الدول السياحية المماثلة لها اقتصاديا.

المراجع والإحالات:

1 WTTC, Travel and Tourism Economic Impact 2015.

² See UNWTO Tourism Highlights 2015,p2 in <http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284416899>

³ See World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights 2015, op. cit., ,p3

⁴ K. Krapf : Le tourisme facteur de l'économie moderne, A.I.E.S.T Le tourisme moderne et son importance économique et les possibilités de sa planification, Berne, Gurten, 1963.p36

⁵ محمود فوزي شعوبي ،السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 ص 37.

⁶ الهيئة العليا للسياحة "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة " المملكة العربية السعودية .2001

⁷ UNWTO. Glossary of Tourism Terms , Last update: February 2014.

⁸ المضاعف السياحي يقيس الأثر المضاعف للإنفاق السياحي ويتمثل في مجموع لدخول المتولدة خلال دورات الإنفاق السياحي، ومنتوزع على عناصر الإنتاج في قطاعات أخرى كالنقل ومحطات الوقود، الخ.

⁹ وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية ص 18 .

¹⁰ انظر موقع وزارة السياحة المغربية على الموقع الالكتروني :

<http://www.tourisme.gov.ma/ar>

¹¹ المملكة المغربية ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، رقم:2015/16 ص 13

¹² وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

¹³ علي رحال ،عامر عيساني ،التنمية السياحية المستدامة دراسة مقارنة (الجزائر ،تونس) مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 01 ،2011-2012 ص 137 .

نحو تحين اتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي بين دول المغرب العربي من خلال النماذج العالمية الحديثة

أ. يوسف نور الدين *

الملخص:

نهدف من هذا البحث إلى بيان ضرورة تحين وتفعيل اتفاقية الازدواج الضريبي المبرمة بين دول المغرب العربي عام 1990 على ضوء النماذج العالمية، والذي سيساهم حتما في تذليل العقبات أمام المستثمرين ورجال الأعمال في البلدان المغاربية، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية للمنطقة، بالنظر إلى التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في المجال الضريبي منذ أكثر من عشرين سنة، خاصة في ظل التنقيحات والتعديلات المستمرة التي طالت الاتفاقيات الجبائية النموذجية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الازدواج الضريبي الدولي، الاتفاقيات الجبائية، المغرب العربي

Towards an update on the double taxation avoidance Agreement between the Arab Maghreb countries through modern global models

Abstract:

This study aims to statement the need to update and activate the double taxation agreement concluded between the Maghreb countries in 1990, which will certainly, overcome the obstacles in front of investors and businessmen in the Maghreb countries, and increase the flow of foreign investments to the region, in view of the economic changes in the area of taxation in more than twenty years ago, especially, according to the continuous revisions that affected the model tax treaties.

Key words: International double taxation, tax treaties, Maghreb Arab.

* أستاذ مساعد قسم - أ - جامعة محمد بوقرة - بومرداس.

مقدمة:

تمثل الاتفاقيات الجبائية اليوم أحد أهم الحلول المعتمدة في معالجة ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي، وهذا من خلال تنظيمها للعلاقات الضريبية المتداخلة بين الدول وتحديد مجال الاختصاص الضريبي بينها مع الاحتفاظ بقدر مقبول من الحقوق مقابل التنازلات التي تمنحها بصفة فردية عند تمسك كل دولة بالخضوع لسيادتها الضريبية.

وقد ظهرت مقاربات ونماذج عالمية في مجال إبرام الاتفاقيات الجبائية أهما ما قامت به هيئة الأمم المتحدة بإعداد مشروع اتفاق نموذجي لتجنب الازدواج الضريبي الدولي بين الدول النامية، وكذا منظمة التعاون الاقتصادي التي أعدت نموذجاً آخرًا خاصاً بالدول الصناعية المتقدمة وذلك للاسترشاد بهما عند الدخول في مفاوضات بين الدول لإبرام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي والتي أصبحت تمثل جانبا هاما من القواعد الضريبية الدولية لكثير من البلدان فهناك حاليا أكثر من 3000 اتفاقية ثنائية نافذة بشأن الدخل، تستند الأغلبية في جزء كبير منها إلى الاتفاقيتين النموذجيتين.

أما على مستوى الدول العربية، فقد عقدت العديد من الاتفاقيات الجبائية الثنائية أو متعددة الأطراف سواء فيما بينها أو مع بعض الدول الأجنبية، أهمها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1973 التي تم تطويرها في اتفاقية جديدة عام 1997 واتفاقية تفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي عام 1990 استهدفت من خلالها تجنب الازدواج الضريبي الدولي فيما يخص ضرائب الدخل ورأس المال، غير أن هذه الأخيرة ما تزال تراوح نفسها ولم يطرأ عليها أي تعديل أو تحيين بالرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن.

وعليه تطرح الإشكالية التالية كنقطة انطلاق للدراسة:

كيف يمكن تفعيل وتحيين اتفاقية الازدواج الضريبي بين بلدان المغرب العربي بناء على الاتفاقيات النموذجية العالمية؟

أولا: الازدواج الضريبي، مفهومه أنواعه وطرق تجنبه

1). مفهوم الازدواج الضريبي: يعرف الازدواج الضريبي بأنه فرض ذات الضريبة أكثر من مرة على نفس الشخص وبالنسبة لذات المال وعن المدة ذاتها.

من خلال هذه التعريف يجب توفر أربعة شروط مجتمعة لتحقيق الإزدواج الضريبي¹:

- وحدة الشخص: لا بد من كون المكلف بالضريبة أكثر من مرة هو الشخص ذاته.

- وحدة الوعاء: أي وحدة المادة الخاضعة للضريبة سواء كانت دخلا أم رأس مال.

- وحدة الضريبة: أي الضريبة المفروضة على المكلف في المرة الأولى هي ذاتها المفروضة في المرة الثانية أو الثالثة.

- وحدة المدة الزمنية أو وحدة الواقعة المنشئة للضريبة: ففرض ضريبة الرواتب والأجور على موظف عن راتبه المقبوض لشهر مارس 2015 بعد فرض الضريبة ذاتها عليه عن راتبه لشهر فيفري لا يندثئ واقعة ازدواج ضريبي لاختلاف مدة التكليف.

والجدير بالذكر أن اصطلاح الازدواج الضريبي لا يقتصر على دفع المكلف للضريبة مرتين فقط، ولكن باعتبار أن الغالب عمليا هو تسديد الضريبة مرتين، فقد درج الفقه على استخدام هذا المصطلح.²

2). أسباب حدوث الإزدواج الضريبي

تعود أسباب نشوء هذه الظاهرة وانتشارها إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

أ- عدم الصياغة المحكمة للقوانين الضريبية. واختلاف الدول في تفسير مدلول الاصطلاحات الضريبية وتحديدها مثل لفظ المنشأة، معنى الإقامة، أو شروط التوطن.

ب - رغبة الدولة في زيادة الحصيلة الضريبية: بفرض الضريبة أكثر من مرة، أو تطبيق سياسة ضريبية تجاه الظواهر الاقتصادية التي لا ترغب الدول بوجودها في المجتمع.

ج - اختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي بين الدول: فبعضها تنتهج معيار الارتباط أو التبعية السياسية (ضابط الجنسية)، وأخرى تطبق معيار التبعية الاقتصادية (ضابط المصدر)، وثالثة تتبع معيار التبعية الاجتماعية (الإقامة).³

1 محمد مراد حلبي، "مالية الدولة"، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1962 ص 192

2 محمد مراد حلبي، نفس المرجع، ص 192

3 البطريق يونس أحمد، "السياسات الدولية في المالية العامة"، دار الجامعة الحديثة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 98.

د. اختلاف التنظيم الفني لضرائب الدخل: فمقد يؤخذ بمعيار المصدر عادة (الإقليمية) بالنسبة لضرائب النوعية ذات الطابع العيني، بينما يؤخذ بضابط الجنسية أو الموطن بالنسبة للضرائب العامة (أو الموحدة) ذات الطابع الشخصي.¹

ه. ظهور التجارة الإلكترونية: فتطور التعاامل تجاريا بوسائل الاتصال الإلكترونية، يؤدي إلى احتمال حدوث ازدواج ضريبي على الصفقة الواحدة بين الدول.²

(3) - أنواع الازدواج الضريبي:

يمكن تقسيم الازدواج الضريبي إلى عدة أنواع:

أ. من حيث نطاقه الإقليمي: يقسم وفقا لنطاق حدوثه إلى محلي وآخر دولي.

1 - الازدواج الضريبي الداخلي (المحلي): هو الذي تتوفر شروطه في حدود الدولة ذاتها، ويحدث كنتيجة لتعدد السلطات المالية أو الضريبية داخل حدود الدولة، خاصة إذا كانت الدولة مركبة أو اتحادية وقد يحدث بسبب طبيعة النظام الضريبي القائم.

2 - الازدواج الضريبي الخارجي (الدولي): ويحدث عندما تتوفر الشروط الأربعة في دخل وتفرض عليه الضريبة في أكثر من دولة واحدة،³ كأن تفرض الضريبة على دخل المستثمر الأجنبي في كل من الدولة التي يحمل جنسيتها والدولة التي يقيم فيها أو الدولة الكائنة بها أمواله أو تلك التي ينبع دخله من مصادر إقليمها. وينقسم الازدواج الضريبي الدولي إلى قسمين⁴:

- الازدواج الضريبي الدولي القانوني: وذلك عند خضوع المكلف على أساس نفس المال أو الوعاء للضريبة مرتين في أكثر من دولة باعتباره مقيما فيها.

- الازدواج الضريبي الدولي الاقتصادي: هي الوضعية الناتجة عن خضوع شخصين للضريبة على أساس نفس الدخل أو نفس الثروة، كما هو الحال عندما تقوم مؤسستين واقعتين في دولتين مختلفتين بدفع دخول لبعضهما البعض (شركة أم

1 البطريق يونس أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 100

2 محمد عباس محززي، "نحو تنسيق ضريبي في إطار تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005 ص 71

3 رفعت المحجوب، "المالية العامة، النفقات والإيرادات العامة"، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 335

4 محمد عباس محززي، مرجع سبق ذكره ص 71، 72

و(فرع). ب - من حيث تعتمد حدوثه: يصنف الازدواج الضريبي من حيث تعتمد حدوثه إلى:

1 - الازدواج الضريبي المقصود: يعتمد المشرع إحداثه عادة بهدف تمويل خزانة الدولة أو بهدف تخفيف العبء النفسي على المكلفين عندما يرغب برفع سعر الضريبة المفروضة، وأحياناً قد يقصد المشرع من ورائه الحد من بعض الأنشطة الاقتصادية.

كما أن الازدواج المقصود لا يمكن توقع حدوثه إلا في النطاق الداخلي أو المحلي، ونادراً ما يقع على الصعيد الدولي¹، لكن قد تعتمد بعض الدول إحداثه بهدف²:

- الحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية، أو منع هجرة رؤوس الأموال الوطنية.

- تطبيق المعاملة بالمثل في فرض الضريبة على بعض المكلفين من دول أجنبية معينة.

2 - الازدواج الضريبي غير المقصود: وهو الازدواج الحاصل بغير قصد وذلك إما لتصور في القانون الضريبي وإما لانعدام التنسيق بين التشريعات الضريبية فيما بين الدول فهو أكثر حدوثاً على الصعيد الدولي منه على الصعيد الداخلي³.

(4) - آثار الازدواج الضريبي:

لهذه الظاهرة آثار سلبية جدا سواء كان الإزدواج داخليا أو دوليا:

أ - ففي الازدواج الداخلي: يلاحظ أنه يؤدي إلى وقوع تكرار في إجراءات الضريبة وتحصيلها، كما أن الازدواج الضريبي يزيد من عبء المكلفين وبالتالي فإنه يقلل من حافزهم على العمل والإنتاج، بل يسعون بشتى الطرق للتهرب من واجباتهم الضريبية مما سيؤدي في النهاية إلى عرقلة النشاط الاقتصادي.

ب. أما في الازدواج الدولي، الذي يندشأ عن فكرة سيادة الدولة، وعدم التنسيق الضريبي بين الدول كما يجب، فإنه يسبب عرقلة انتقال العمالة ورؤوس

1 البطريق يونس أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 103

2 حامد عبد المجيد دراز، البطريق يونس أحمد، "المالية العامة والضرائب والنفقات العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986 ص 136

3 طاهر الجنابي، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1996 ص 152

الأموال بين البلدان خشية منهم أن تفرض عليهم الضريبة أكثر من مرة دون وجه حق، مما سيعرقل تواصل العلاقات الاقتصادية الدولية.

(5) - طرق تجنب الازدواج الضريبي:

تجدر الإشارة إلى أن الفقه الإسلامي قد تعرض لظاهرة الإزدواج الضريبي (إزدواج الصدقات والزكاة)، وحاول مكافئتها، حيث استطاع النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم أن يضع قواعد تمنع حدوثه وذلك في الحديث الشريف «لا ثني في صدقة»¹ واستمر العمل حتى الآن على مكافئة هذه الظاهرة بجميع السبل وعلى مختلف الأصعدة.

فعلى الصعيد الداخلي، يمكن تجنب الازدواج الضريبي من خلال تنظيم التشريع المالي الداخلي في الدولة البسيطة، أما الدول الاتحادية، فإنه بمجرد التنسيق من خلال التشريعات يمكن تلافي وقوع هذا الازدواج، كأن يحدد لكل سلطة نوع الضرائب التي يحق لها فرضها وجبايتها.

ولكن يختلف الأمر في الازدواج الضريبي الدولي لأن ذلك قد يتعارض وفكرة سيادة الدولة، فكل دولة تضع تشريعاتها وفقاً لمصالحها، وعليه فإن الحل لتفادي الازدواج الضريبي الدولي هو التنسيق التشريعي الدولي، وهناك عدة طرق مقترحة في إطار مفهوم التنسيق لأجل مكافئة الازدواج الضريبي هي:²

– أن تقوم كل دولة على حدى عند وضع تشريعاتها الضريبية أو تعديلها بمحاولة تجنب الازدواج الضريبي وذلك بأن تمتنع عن فرض ضرائب على الأرباح التي تحققت خارج حدودها، وقصرها فقط على تلك المحققة ضمن أراضيها، أو أن تعطي حسماً للضريبة أو للدخل الذي خضع لضريبة في دولة أجنبية.

– يفضل عادة عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف قصد خلق تنسيق عملي بين التشريعات الضريبية للدول، وقد أصبح هناك اتفاقيات تجنب ازدواج ضريبي نموذجية وضعتها الأمم المتحدة والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من التجمعات.³

1 جميل الصابوني، مرجع سبق ذكره

2 نفس المرجع

3 محمد مراد حلبي، مرجع سبق ذكره، ص 198

ثانياً: الاتفاقيات الجبائية الدولية، مضمونها ومراحل إبرامها

1. تعريف الاتفاقية الجبائية الدولية:

تعرف المعاهدة أو الاتفاقية على أنها اتفاق استراتيجي دولي يعقد بالتراضي بين دولتين أو أكثر أو غيرهما من أشخاص القانون الدولي موضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها هذا القانون ويتضمن حقوقاً والتزامات تقع على عاتق أطرافه.¹

أما المعاهدات الضريبية فيطلق على تسميتها في معظم الأحوال إما اتفاقات أو اتفاقيات جبائية، وتعرف على أنها تلك الاتفاقيات التي يكون موضوعها ضريبي محض تقوم بتنظيم العلاقات الضريبية بين دولتين أو أكثر بالنسبة لمجموعة من الضرائب خاصة منها الضرائب على الدخل والثروة والتركات.²

تهدف هذه الاتفاقيات أساساً إلى تفادي الإزدواج الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي وإرساء قواعد التعاون في ميدان الضرائب بين الدول المتعاقدة.³

من خلال هذه التعاريف نستخلص أهم خصائص الاتفاقيات الجبائية:

- الاتفاقيات ملزمة للدول المتعاقدة وتنفيذها يكون بحسن نية وفق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين.⁴

- تؤثر وتثأثر بالقواعد المعمول بها في القوانين الضريبية المحلية للدول المتعاقدة.

- مبدأ المعاملة بالمثل مبدأ أساسي وأغلب المعاهدات الضريبية تقرّباً قائمة

عليه.

- معظم المعاهدات الضريبية ثنائية وقليل جداً منها متعددة الأطراف.

2. أنواع الاتفاقيات الجبائية

نميز بين العديد من الاتفاقيات الجبائية سواء من حيث عدد أطرافها أو مدتها الزمنية أو من حيث مضمونها أو الغرض منها، فقد تكون الاتفاقيات الجبائية الدولية ثنائية، أو تكون متعددة الأطراف، كما قد تكون الاتفاقية مؤقتة لفترة زمنية

¹ يوسف المصري، إيناس محمد البهجي، "الاتفاقيات والمعاهدات الدولي بين القانون الدولي والشرعية الإسلامية، القاهرة"، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة 2013 ص 11

² Bruno Gouthière, les impôts dans les affaires internationales : trente études pratiques, édition Francis Lefebvre, 4 ème édition, Paris, 1998, P 11

³ عبد الفادر بوعزة، "أثر التنسيق الجبائي على التنافسية الجبائية في إطار الاتفاقيات الجبائية المغاربية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للإدارة، الجزائر 2009، ص 33

⁴ اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة بتاريخ 23 ماي 1969، المادة 26 منها.

محددة أو تكون دائمة أو لفترات أطول، كما قد تكون بنود الاتفاقية ثابتة خلال فترة التعاقد أو متغيرة وفق الأحداث الاقتصادية.¹

أما من حيث مضمونها، فإضافة إلى تلك المتعلقة بالضرائب على الدخل ورأس المال، هناك أنواع أخرى من المعاهدات تتناول القضايا الضريبية، فقد يكون لدى بعض الدول معاهدات متعلقة بالضرائب على التركات أو الميراث، إضافة إلى قيام العديد من البلدان بالتوقيع على الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية التي تتناول قضايا ضريبية إدارية كتبادل المعلومات والمساعدة في التحصيل وتسوية المنازعات.²

(3). أهداف الاتفاقيات الجبائية الدولية:

- ✓ توفير الحماية الكاملة للمكلفين من الازدواج الضريبي ومنع التمييز بينهم في المجال الدولي بتوفير قدر من الوثوق القانوني والضريبي كإطار للعمليات الدولية.³
- ✓ محاربة كل من التهرب والغش الجبائي عن طريق تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية للدول المتعاقدة حول الوعاء الضريبي للمكلفين المعنيين،
- ✓ تفادي عرقلة التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي بفعل الضريبة
- ✓ المساهمة في تعزيز الأهداف الإنمائية وتحسين التعاون بين السلطات الضريبية.

(4). مراحل التفاوض على الاتفاقيات الجبائية.

يتم إبرام الاتفاقيات الضريبية على عدة خطوات منفصلة:⁴

- 1- المفاوضات يشترك فيها ممثلون عن الدول المتعاقدة مفوضون من جميع التخصصات ومن جميع الجهات المعنية.
- 2- التوقيع على الاتفاقية نيابة عن الحكومات من جانب مسؤول مخول عادة ما يكون سفيرا أو مسؤولا حكوميا.

¹ عبد القادر بوعرزة، نفس المرجع، ص 33

² بريان ج. أرنولد، "لمحة تمهيدية عن المعاهدات الضريبية"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة E/C.18/2014/5، 2014 ص 1

³ الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية"، نيويورك 2001. ص و

⁴ يوسف المصري، إيناس محمد البهجي، مرجع سبق ذكره ص 16

3- التصديق على الاتفاقية من طرف رؤساء الدول وفق إجراءات التصديق الخاصة بكل دولة متعاقدة.

4- انقضاء الاتفاقية: وتتقضي بانقضاء الأجل المحدد لها أو باتفاق أطرافها، أو من خلال إخلال أحد الأطراف بالتزاماته أو لأي سبب يغير الظروف التي عقدت فيها.

وعندما تعتمد الاتفاقية فإنه يجوز إدخال تعديلات عليها قد تكون بسيطة أو مهمة بموافقة كلا الدولتين المتعاقدين، كما يمكن تحديثها دون إدخال تعديل رسمي عليها، وذلك من خلال العملية التفسيرية.¹

ثالثا: الاتفاقيات الجبائية النموذجية والمقارنة بينهما

تستخدم البلدان عموما نماذج كنقطة انطلاق عند التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية واتفاقية الأمم المتحدة النموذجية والاتفاقية الجبائية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية² هما النموذجان المستخدمان على أوسع نطاق ومصدر لمعظم المعاهدات الضريبية السارية حاليا التي تزيد عن 3 000 معاهدة، غير أن أحكامها ليست ملزمة ولا ينبغي تفسيرها على أنها توصيات رسمية، فالهدف منها الإرشاد إلى نهج عملي لإيجاد حلول للمسائل المرجح أن تقلبها الأطراف المتعاقدة والغرض منها تسهيل التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية.³ ويبدو أن البلدان النامية تعتمد على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية اعتمادا أكبر، في حين تعتمد البلدان المتقدمة على الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية غير أنها لا تعد ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة.⁴

وبالإضافة إليهما لدى بعض البلدان الأخرى معاهداتها الضريبية النموذجية الخاصة بها، غير أنها لا تنشر في معظم الأحيان، بل توضع رهن إشارة الدول الأخرى بغرض التفاوض أهمها الاتفاقية الضريبية النموذجية الصينية لعام 1996.⁵

¹ بريان ج. أرنولد، مرجع سبق ذكره ص 4

² منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "الاتفاقية الضريبية النموذجية الخاصة بالدخل ورأس المال" باريس، 2010

³ نفس المرجع ص ر

⁴ Veronika Daurer and Richard Krever, "Choosing between the UN and OECD tax policy model: an African case study", EUI Working Paper RSCAS 2012/60. p 05

⁵ حميدة محمود فوج، "دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية"، ترجمة لي جانغ غونغ - جينغ وان، مراجعة حسنين محمد حسين، دار صفصافة للنشر، القاهرة 2016 ص 124

درت اتفاقية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أول مرة عام 1963، ثم نقحت عام 1977 وفي عام 1992 حولت إلى نسخة غير مجلدة لتيسير إجراء مزيد من التنقيحات المتكررة. ومنذ ذلك الحين خضعت للتنقيح تسع مرات آخرها عام 2014.¹ أما الاتفاقية النموذجية للأمم المتحدة فقد نشرت لأول مرة عام 1980، ثم أبرزت الحاجة إلى تنقيحها مرتين وتم ذلك في 2001 ثم في عام 2011.

1. أوجه التشابه والاختلاف بين الاتفاقيتين النموذجيتين

يكمن الاختلاف بين الاتفاقيتين النموذجيتين في أن اتفاقية الأمم المتحدة تفرض قيوداً أقل على حقوق بلد المصدر في فرض الضرائب، وبالتالي إن بلدان المصدر تتمتع بموجبها بقدر أكبر من حقوق فرض الضرائب بالمقارنة مع اتفاقية المنظمة.²

وبخلاف اتفاقية الأمم المتحدة تجسد اتفاقية المنظمة مواقف البلدان العضوة فيها (34 بلداً حالياً)، ويمكن للدول الأعضاء التي لا توافق على أحد جوانب الاتفاقية أن تسجل تحفظاً على الحكم موضوع الخلاف لئتم وروده في شروحات الاتفاقية.³

2. المقارنة بين النموذجين من خلال أحكام بعض المواد:

نوجز فيما يلي أهم الاختلافات من خلال المقارنة بين بعض أحكام الاتفاقيتين:

المادة رقم 03: تعاريف

من خلال المقارنة بين نصي المادتين رقم 03 من الاتفاقيتين، نجد أن هناك تعاريفاً للهيئة المؤسسة والشركة في اتفاقية المنظمة غير موجودة في اتفاقية الأمم المتحدة، والتي تعتبر أن مصطلح مؤسسة ينطبق على كل نشاط ذو طابع تجاري، ويعلل ذلك إلى إلغاء المادة رقم 14 من اتفاقية المنظمة المتعلقة بالهمن الحرة أو المستقلة وإدماجها ضمن أحكام المادتين 05 و 07، وبالتالي توسيع مفهوم المنشأة الدائمة. وعليه فإن الوضع نفسه لا ينطبق على أحكام المادة 03 من اتفاقية الأمم المتحدة ما دام أنها أبقت على المادة رقم 14، غير أنها أدرجت مجموعة بديلة من الشروحات

1 O E C D, Model Tax Convention on Income and Capital (Paris: OECD, 2014)

2 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق

3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون في المسائل الضريبية، "زيادة تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية"، الأمم المتحدة نيويورك، 22 أبريل 2015

للذين يريدون اتباع منحى اتفاقية المنظمة النموذجية فيما يخص الضرائب على المهن الحرة¹.

المادة 05: المنشأة الدائمة

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية فإن الأجل ليشكل موقع بناء وما شابه منشأة دائمة 06 أشهر فقط، بالمقارنة مع 12 شهرا بالنسبة لاتفاقية المنظمة. كما ينص نموذج الأمم المتحدة على أن قيام مؤسسة بتقديم خدمات بما في ذلك الخدمات الاستشارية من قبل المؤسسة من خلال موظفين في بلد ما لمدة 183 يوم أو أكثر في أي فترة مكونة من 12 شهرا أو عند نهاية السنة المالية المعنية يجعل منها منشأة دائمة، في حين لا يضيف نموذج المنظمة صفة المنشأة الدائمة للمؤسسات التي تقدم بما فيها الخدمات الاستشارية ولا توجد أية أحكام خاصة بذلك. ونفس الشيء فيما يتعلق بشركات التأمين التي تعتبرها اتفاقية الأمم المتحدة منشآت دائمة من غير شركات إعادة التأمين إذا كانت تحصل أقساطا في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى أو تؤمن على مخاطر واقعة فيها عن طريق شخص غير الوكيل ذي المركز المستقل².

وبخلاف الاتفاقية النموذجية للمنظمة، التي لا تمنح صفة منشأة دائمة لمؤسسة لمجرد قيام الوكلاء المستقلين بنشاط تجاري لحسابها في دولة متعاقدة أخرى مهما كانت وضعيته أو نشاطه، فإن اتفاقية الأمم المتحدة تستثني قيام هذا الوكيل بأنشطة تكون مكرسة على نحو كلي أو شبه كلي للعمل باسم المؤسسة وفق شروط تختلف عن تلك التي كانت ستشترط بين المؤسسات المستقلة باعتباره وكيلا ذا مركز غير مستقل³.

وبوجه عام أسفرت معظم التغييرات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الشرح عن توسيع مفهوم المنشأة الدائمة من قبيل الاستنتاج القائل بأن تشكيل منشأة دائمة لا يتطلب تواجدا بشريا⁴.

1 Michael Lennard, "The UN Model Tax Conventions Compared with the OECD Model Tax Convention—Current Points of Difference and Recent Developments ; IBFD, ASIA-Pacific Bultin; January/February 2009. p04

2 Stef van Weeghel , OECD vs. UN Model Income Tax Convention. University of Amsterdam (Amsterdam Center for Tax Law)/PwC ITC , Mumbai 2013 p6

3 المادة 05 فقرة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية 2011 ص 12

4 لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، "مقترح بإدخال تعديلات على المادة 5 من

المادة رقم 06: مداخيل الأملاك العقارية

تضيف اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية على الاتفاقية النموذجية للمنظمة إمكانية فرض الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى على مداخيل الممتلكات العقارية في إطار ممارسة المهن الحرة المحققة في دولة متعاقدة أخرى.

المادة رقم 07: أرباح المؤسسات

ما يميز اتفاقية الأمم المتحدة مقارنة مع الاتفاقية النموذجية للمنظمة، هو أنها تقلص من مبدأ "قوة جذب المنشأة"، حيث تختلف أحكام المادة 07 عن تلك الموجودة في اتفاقية المنظمة في أنها تسمح بفرض الضرائب على أرباح معينة لا تعزى في الواقع تحت القواعد العادية للمنشأة الدائمة، ولكنها تتعلق بمبيعات من السلع المماثلة أو البضائع في بلد المصدر، وكذلك الأنشطة التجارية الأخرى من نفس النوع أو ما شابه ذلك التي تقوم به المؤسسة في بلد المصدر¹. غير أن هذا المبدأ يخصص فقط على أحكام هذه المادة ولا يتعدى إلى أحكام المواد المتعلقة بالأسهم والفوائد والإتاوات، وإلا فإنه لا المبيعات من طرف الوكلاء المستقلين ولا أنشطة المبيعات ولا الأنشطة التجارية المماثلة ستصبح خاضعة للضريبة بموجب هذا المبدأ.

المادة رقم 09: المؤسسات الشريكة

أعطت اتفاقية الأمم المتحدة توضيحاً أكثر بخصوص كيفية معالجة النفقات القابلة للحسم عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة مقارنة مع الاتفاقية النموذجية للمنظمة.

المواد رقم 10: 11: 12: (الأسهم، الفوائد، الإتاوات)

نلاحظ في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية أنها لم تحدد نسب إخضاع أرباح الأسهم في حالة فرض الضريبة على المستفيد الفعلي المقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، وتركتها للتفاوض بالتراضي عن طريق المفاوضات الثنائية سواء في حالة كون المستفيد الفعلي مؤسسة أو شركة أشخاص أو حالات أخرى. أما الاتفاقية النموذجية للمنظمة فقد حددت نسبة الضريبة على أرباح الأسهم بـ:

05% في حالة كون المستفيد الفعلي شركة من غير شركات الأشخاص وتملك بصفة مباشرة 25% من رأسمال الشركة التي توزع الأرباح.

اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية"، الاجتماع الأول، جنيف، 5-9 كانون الأول/ديسمبر 2005 الأمم المتحدة E/C.18/2005/5 ص 4

¹ Michael Lennard, Op-cit p 7

15% من إجمالي المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم في الحالات الأخرى.¹

والشيء نفسه فيما يخص الضرائب على الفوائد، فاتفاقية الأمم المتحدة تميز فرضها في الدولة المتعاقدة الأخرى من غير تلك التي نشأت فيها، على أن تترك تحديد نسبة الضريبة للتفاوض بين الدول المتعاقدة بالتراضي.² في حين أن اتفاقية المنظمة حددت سقفاً لمعدل الضريبة الذي تفرضه الدولة منشأ تلك الفوائد في حالة كون المستفيد الفعلي من تلك الفوائد مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى لا يتعدى 10% من المبلغ الإجمالي للفوائد مع ترك للسلطات المختصة في الدولتين طريقة تطبيق هذا الحد.

وفيما يتعلق بمداخل الإتاوات، فإن اتفاقية الأمم المتحدة تنص على إمكانية فرض الضرائب على الإتاوات في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لمبدأ تقاسم الضرائب المتعلقة بالإتاوات مع تركها تحديد النسب المئوية للضريبة للتفاوض بين الدول المتعاقدة بالتراضي. ومع أن هذا النهج غير منصوص عليه في المادة 12 من اتفاقية المنظمة، إلا أن ما يقرب عن نصف الدول الأعضاء في المنظمة تقر به، وبالتالي تم تناوله في شروحات هذه المادة.³

المادة رقم 14: المهن الحرة

كما أشرنا سابقاً أن اتفاقية المنظمة قد ألغت المادة رقم 14 المتعلقة بالمهن الحرة أو المستقلة وأصبحت تغطي ضمن أحكام المواد رقم 03، 05 و 07، وبالتالي توسيع مفهوم المنشأة الدائمة. إلا أن اتفاقية الأمم المتحدة لم تأخذ بهذا النهج ما دام أنها أبقت على المادة رقم 14، والتي تميز أن يخضع الدخل المتأتي من المهن الحرة في دولة متعاقدة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان للمقيم في هذه الأخيرة مقر ثابتاً لمزاولة أنشطته، أو كانت إقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة تزيد عن 183 يوم خلال أي فترة 12 شهراً، ومع ذلك فقد أدرجت مجموعة بديلة من الشروحات للذين يريدون اتباع منحى اتفاقية المنظمة فيما يخص الضرائب على المهن الحرة.

المادة رقم 18: المعاشات التقاعدية

نتيح اتفاقية الأمم المتحدة خيارين (أ) و(ب)، الخيار الأول الذي يتفق مع أحكام نموذج المنظمة والذي يعهد إلى بلد الإقامة الحق الحصري لفرض ضرائب

¹ OECD, Model Tax Convention on Income and Capital (Paris: OECD, 2014) p 30/31

² اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، 2011 ص 19

³ Micheal Leonard, Op-Cit , p 8

على المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة، إلا أنه يختلف عنها في منح بلد مصدر المعاش الحق الحصري لفرض الضريبة عندما تتم المدفوعات المعنية في إطار خطة عامة من نظام الضمان الاجتماعي في تلك الدولة.

أما الخيار الثاني من المادة، فإنه يجيز إخضاع هذه المعاشات والأجور المماثلة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا دفعها مقيم أو منشأة دائمة تقع فيها.

والجدير بالملاحظة من خلال هذه المقارنة، أنه بالرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية تقوم بشكل كبير على أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلا أنها أدخلت تعديلات على بعض أحكامها من أجل تحقيق نوع من العدالة في توزيع الاختصاص الضريبي بين دولة الإقامة التي يمنحها نموذج المنظمة الأولية في فرض الضريبة لخدمة مصالح الدول المنتمة لهذه المنظمة وهي دول متقدمة وبين دولة المصدر التي غالباً ما تكون دولاً نامية، وكلما زاد التماثل بين الاتفاقيتين النموذجيتين قل خطر عرقلة محادثات التفاوض بين الأطراف التي تتبع نموذج منظمة التعاون وتلك التي تتبع اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية.

رابعاً: اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي بين دول اتحاد المغرب العربي

نصت المادة الثانية (الفقرتين 4 و 5) من معاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب العربي والمبرمة في 17 فيفري 1989، على أن يعمل اتحاد المغرب العربي على: اتباع سياسة مشتركة في جميع المجالات؛ والعمل تدريجياً لتجسيد التنقل الحر للأشخاص، والخدمات، والبضائع ورؤوس الأموال فيما بين الدول المغاربية. ومن خلال هذه المادة نجد أن الجانب الجبائي يشكل بصفة عامة في معاهدة مراكش إحدى الأولويات الاقتصادية للدول المغاربية وبالرغم من عدم ذكره علانية من خلال الأحكام التي تضمنتها المعاهدة فهذا لا ينقص من أهميته كأداة رئيسية في رسم معالم التكامل الاقتصادي.¹ وتم تجسيد هذه النصوص من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات في المجال الجبائي والجمركي وعلى رأسها الاتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، 23/07/1990).

وبعد مضي أكثر من العقدين من الزمن من إبرام هذه الاتفاقية، نرى أنه قد ظهر تأخر واضح في مضمون جزء من أحكام نصوصها ولم يعد يواكب التطورات واحتياجات الأوضاع العالمية بصفة عامة والمغاربية بوجه خاص وهو الأمر الذي ما فتئ ينادى به في العديد من التجمعات من الفاعلين على المستوى المغاربي، فعلى

¹ محمد عباس محززي، مرجع سبق ذكره. ص 229

هامش اختتام أشغال الدورة الثامنة للمجلس الوزاري المغربي المكلف بالمالية والنقد بمدينة مراكش في 29 أبريل 2013،¹ أقرّ وزراء الاتحاد المغربي بضرورة تهيئة اتفاقية عدم الإزدواج الضريبي بين بلدان المغرب العربي وتعزيز التعاون في تحصيل الضرائب وإعداد مشروع اتفاقية يرمي إلى مكافحة التهرب الجبائي.

كما أوصى الاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال في العديد من مؤتمراتها² بالأمر نفسه وإلى ضرورة تهيئة اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية من أجل تسيير مناخ الأعمال وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين.

ولهذا فإنه من الضروري إدخال تعديلات وإعادة صياغة لتلك النصوص انطلاقاً من النماذج العالمية الحديثة حتى تستجيب للمعايير الدولية من جهة وتراعي مصلحة الأطراف المتعاقدة من جهة أخرى.

أوجه القصور في الاتفاقية الجبائية ومداخل التحسين:

من خلال تحليل أحكام اتفاقية الإزدواج الضريبي بين دول المغرب العربي ومقارنتها مع أحكام الاتفاقيتين النموذجيتين للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يمكن الوقوف على أوجه النقص والقصور في الاتفاقية والتي نوجزها فيما يلي:

الفصل رقم 05: الموطن الضريبي

نلاحظ أن الاتفاقية قد أقرت بصريح العبارة بحق الدولة مصدر الدخل في فرض الضرائب من خلال تخصيص فصل خاص به.

الفصل رقم 06: المنشأة الدائمة

نلاحظ أن مفهوم المنشأة الدائمة غير محين، حيث أن أجل تشكيل موقع بناء وما شابه منشأة دائمة 03 أشهر فقط، مقارنة مع 12 شهراً بالنسبة للاتفاقية النموذجية للمنظمة و06 أشهر بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة، كما أنها لم تحدد المدة التي من خلالها يمكن اعتبار قيام مؤسسة بتقديم خدمات بما في ذلك الخدمات الاستشارية منشأة دائمة، مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة التي حددتها بـ183 يوماً أو أكثر في أي فترة مكونة من 12 شهراً أو عند نهاية السنة المالية المعنية. بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى وضعية شركات التأمين وإعادة التأمين المتواجدة في دولة متعاقدة

¹ جريدة الخبر، مقال منشور بتاريخ 18-02-2014

www.elkhabar.com/press/article/25863/#sthash.OujZtDt8.dpuf

² APS, Maghreb -Vers l'harmonisation des systèmes fiscaux des pays membres de TUMA Publié dans [Maghreb Emergent](#) le 30-05-2013

والناشطة في دولة متعاقدة أخرى التي تعتبر منشآت دائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة.

ويتضح من خلال ما تقدم أن نطاق المنشأة الدائمة في اتفاقية المغرب العربي يبدو ضيقاً نسبياً ويحتاج إلى تحيين مقارنة مع المادة رقم 05 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية أو نظيرتها في اتفاقية المنظمة، وبالتالي فهي لا تتوافق مع مكانة وواقع دول المغرب العربي الحاليين.

الفصل رقم 11: أرباح الأسهم

نلاحظ من خلال أحكام هذا الفصل أنها غير محيئة ويعتريها بعض الغموض حيث أنها لم تميز بين أرباح الأسهم الاستثمارات المباشرة وأرباح أسهم الاستثمارات غير المباشرة. فمن خلال الاتفاقيتين النموذجيتين للأمم المتحدة والمنظمة نرى أنهما يشيران إلى ذلك بوضوح من خلال النص على أنه إذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، وبالتالي فلا بد من التمييز بين النوعين من أرباح الأسهم وجمع الضرائب من كل نوع على حدة.

وفيما يخص المعايير المستخدمة للتمييز بينهما، نجد أن اتفاقية المنظمة النموذجية استخدمت معيار 25% كحد أدنى من رأس المال اللازم لكسب صفة أرباح أسهم الاستثمارات المباشرة، أما اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية فحدته بنسبة 10%، وهذا الحد الأدنى من أجل تشجيع الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى لعلها أن بعض البلدان لا تسمح أن تتعدى ملكية غير المقيمين نسبة 50%¹.

أما فيما يخص معدلات الضريبة المستخدمة للتمييز بين النوعين، فقد أقرت اتفاقية المنظمة معدل 05% كحد أقصى لمعدل الضرائب التي تخضع لها الاستثمارات المباشرة و15% لمعدل الضرائب التي تخضع لها الاستثمارات غير المباشرة وتركت اتفاقية الأمم المتحدة هذه المسألة للاتفاق عليها من خلال المفاوضات.

الفصل رقم 12: الفوائد

نفس الشيء يقال فيما يخص الضريبة على الفوائد، فنلاحظ أن أحكام هذا الفصل تتعدد كثيراً عن أحكام الاتفاقيتين النموذجيتين للأمم المتحدة والمنظمة، حيث أنها تنص إلى إخضاع الفوائد في الدول المتعاقدة التي تدفع فيها فقط، في حين أن كل من الاتفاقيتين النموذجيتين تأخذان بمبدأ تقاسم الضرائب وتتصان على

¹ حميدة محمود فرج، مرجع سبق ذكره ص 127

جواز إخضاع الفوائد للضريبة أيضا في الدولة المتعاقدة الأخرى محل إقامة المستفيد الفعلي منها.

لذلك فإنه من الضروري تعديل الفصل من الاتفاقية وتعيينه سواء من خلال اتفاقية الأمم المتحدة التي تترك الحرية للدول المتعاقدة في تحديد النسب المئوية عن طريق المفاوضات فيما بينها، أو من خلال اتفاقية منظمة التعاون التي تضع سقفاً لمعدل الضريبة المفروضة في الدولة التي نشأت فيها لا يتجاوز 10 % وتحدد السلطات المختصة في الدول المتعاقدة بالتراضي كيفية تطبيق هذا الحد.

الفصل رقم 13: الإتاوات

نلاحظ أن الاتفاقية قد أخذت بأحكام اتفاقية منظمة التعاون في تحديد مكان فرض الضريبة على الإتاوات والتي تنص على إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها الإتاوات المذكورة، عكس اتفاقية الأمم المتحدة التي تقر بمبدأ تقاسم الضرائب المتعلقة بالإتاوات غير أنه يعترفها بعض الغموض في تحديد العلاقة بين دخل الإتاوة والمنشأة الدائمة، حيث أنها لم تشر إلى حالة كون المستفيد الفعلي من الإتاوة المقيم في دولة متعاقدة يمارس أعماله في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات بواسطة منشأة دائمة، أو يزاول في تلك الدولة مهنة مستقلة في مقر ثابت.

الفصل رقم 23: طرق تفادي الإزدواج الضريبي

نصت الاتفاقية على طريقة واحدة وهي طريقة الخصم، التي من خلالها تقوم الدولة المتعاقدة بخصم من الضريبة التي تستخلصها على مداخيل المقيم مبلغا مساويا للضريبة على المداخيل المدفوعة بالدولة المتعاقدة الأخرى، في حين أن كلا الاتفاقيتين النموذجيتين تقر بطريقتين لإزالة الإزدواج الضريبي هما طريقة الإعفاء وطريقة الخصم.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة يتبين لنا أن الاتفاقية الجبائية الخاصة بتفادي الإزدواج الضريبي المبرمة بين دول المغرب العربي، تستمد أحكامها من الاتفاقيتين النموذجيتين معا، إلا أن الملاحظ أنها قد اعتمدت على أحكام اتفاقية منظمة التعاون أكثر من اعتمادها على أحكام اتفاقية الأمم المتحدة في العديد من المسائل، مع أن هذه الأخيرة تراعي مصالح الدول النامية أكثر مما هي عليه في اتفاقية المنظمة التي تُخدم مصلحة أعضائها التي هي في الأساس دولا متقدمة.

وبعد مرور أكثر من ربع قرن على إبرامها، ونظرا للتحويلات المستمرة التي يشهدها العالم في المجال الجبائي فقد بات لزاما تحيين الاتفاقية وإدخال بعض

التعديلات عليها بما يستجيب للمعايير الدولية الحديثة من جهة ومراعاة لمصلحة الأطراف المتعاقدة من جهة أخرى خاصة بعد المراجعات والتنقيحات المستمرة التي طالت كل من الاتفاقيتين النموذجيتين للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على حد سواء.

وعلى هذا يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي لدول المغرب العربي أن تحلل بعناية أحكام قوانينها الضريبية الوطنية بغية تقييم التعديلات التي قد تدعو إلى الضرورة بعد تحين الاتفاقية الجبائية.
- يجب أن يتضمن تحين الاتفاقية أحكاما تنص على إجراء تقييمات سابقة ولاحقة بشأن الإزدواج والتهرب الضريبي واتخاذ التدابير لضمان تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم أثر الاتفاقية على تدفق الاستثمارات والتجارة البينية بين دول المغرب العربي.
- الحرص على الاتفاق على آلية تنظيمية مستقلة متخصصة في المسائل الجبائية.
- ضرورة تحين اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول الاتحاد.
- الحرص على إشراك البرلمانات والمؤسسات الوطنية في عمليات وضع الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف والتفاوض بشأنها واعتمادها وتطبيقها وتحسينها.
- لا شك في أنه أيا كانت الحلول المقترحة لمعالجة الإزدواج الضريبي، فإنه ينقصها إرادة التنفيذ من قبل السلطات العامة من جهة، ومن جهة ثانية عدم حصر هدف التشريعات الضريبية على زيادة الحصيلة المالية للدولة القطرية فمقط بطريقة تضر حتما بالعدالة الضريبية بين الدول، وتحمل المكلفين عبئا ماليا ونفسيا يأتي في النهاية بتأثير سلبي حتى في مستوى الحصيلة المالية لكل البلدان وإن أبرمت اتفاقيات دولية.

المراجع:

أ. باللغة العربية

1. محمد مراد حلبي، "مالية الدولة"، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1962
2. البطريق يونس أحمد، "السياسات الدولية في المالية العامة"، دار الجامعة الحديثة، ط2، الإسكندرية، 2002.
3. محمد عباس محرز، "نحو تنسيق ضريبي في إطار تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005

4. رفعت المحجوب، "المالية العامة، النفقات والإيرادات العامة"، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
5. جميل الصابوني، "الازدواج الضريبي"، الموسوعة القانونية المتخصصة، <http://arab-ency.com/law>
6. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "المالية العامة والضرائب والنفقات العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986
7. طاهر الجنابي، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1996
8. يوسف المصري، إيناس محمد البهجي، "الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة"، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة 2013
9. عبد الفادر بوعزة، "أثر التنسيق الجبائي على التنافسية الجبائية في إطار الاتفاقيات الجبائية المغاربية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للإدارة، الجزائر 2009.
10. اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة بتاريخ 23 ماي 1969، المادة 26 منها.
11. بريان ج. أرنولد، "لمحة تمهيدية عن المعاهدات الضريبية"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة E/C.18/2014/5، 2011
12. الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية"، نيويورك 2001.
13. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "الاتفاقية الضريبية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال لعام 2010" باريس، 2010
14. حميدة محمود فرج، "دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية"، ترجمة لبي جانغ غونغ - جينغ وان، مراجعة حسنين محمد حسين، دار صفصافة للنشر، القاهرة 2016
15. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "الاتفاقية الضريبية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال لعام 2014" باريس، 2014
16. المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون في المسائل الضريبية، "زيادة تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية"، الأمم المتحدة نيويورك، 22 أبريل 2015
17. الأمم المتحدة، "مقترح يادخال تعديلات على المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية"، لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية الاجتماع

الأول جنيف، 5-9 ديسمبر 2005 E/C.18/2005/5
ب. باللغة الأجنبية

1. Bruno Gouthière, les impôts dans les affaires internationales : trente études pratiques, édition Francis Lefebvre, 4 ème édition, Paris, 1998,

2. Veronika Daurer and Richard Krever, " **Choosing between the UN and OECD tax policy model: an African case study**", EUI Working Paper RSCAS 2012/60.

3. O E C D, Model Tax Convention on Income and Capital (Paris: OECD, 2014)

4. Michael Lennard, " **The UN Model Tax Conventions Compared with the OECD Model Tax Convention—Current Points of Difference and Recent Developments**; IBFD, ASIA-Pacific Bultin; January/February 2009.

5. Stef van Weeghel , **OECD vs. UN Model Income Tax Convention**. University of Amsterdam (Amsterdam Center for Tax Law)/PwC ITC, Mumbai 2013

6. **APS, Maghreb ,Vers l'harmonisation des systèmes fiscaux des pays membres de l'UMA** Publié dans [Maghreb Emergent](#) le 30-05-2013

7. www.elkhabar.com/press/article/25863/#sthash.OujZtDt8.dpuf
le : 18.02.2013

دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر: عرض وتقييم

د. حليلة شابي*

الملخص:

يهدف هذا المقال الى محاولة دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، حيث يعتبر قرار الاستثمار من بين أصعب القرارات التي تواجه أصحاب المشروعات خاصة مع التغيرات والتطورات السريعة التي يعرفها العالم اليوم في ظل اقتصاد معولم، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل المخاطرة الذي يواجه المستثمر في ظل ظروف عدم التأكد مما يجعل من الضروري القيام بعملية تقييم المشاريع حتى تصبح الدراسة أقرب الى الواقع.

الكلمات المفتاحية: استثمار، فرص استثمارية، تقييم، مشروع، دراسات الجدوى الاقتصادية.

Feasibility Study of Investment Projects in Algeria: Presentation and Evaluation

Abstract:

The broad objective of this paper is to investigate the feasibility of projects' investment in general terms and specifically in Algeria, since the investment decision is one of the most difficult decisions facing entrepreneurs especially with the fast changes and rapid development known in the economic globalization; with risk factor consideration facing the investor in an uncertainty conditions, which makes the projects evaluation necessary for the study to become closer to reality.

Keywords: Investment, investment opportunity, project, evaluation , feasibility studies

المقدمة:

إذا كانت دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الدول المتقدمة حظيت بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات الاقتصادية وتمكنت من تجاوز الكثير من الصعوبات في مجال اتخاذ القرار الاستثماري وتخطت الكثير من المخاطر التي تواجه

* أستاذة محاضرة قسم - ب - جامعة باجي مختار - عنابة .

تلك العملية، مما جعل هذا الأخيرة تتطور بشكل سريع وملهوس في شتى مجالات الاستثمار فان مثيلاتها في الدول النامية ومنها الجزائر مازال مرتبطا بالعديد من النقائص والمشاكل التي تحول دون تأصيل الجانب النظري لعملية التقييم بما يتوافق والواقع العملي.

ان اتخاذ أي قرار استثماري لتنفيذ مشروع ما لا بد أن يخضع لمجموعة من التحليلات والتقديرات والتي ينتج عنها اثار مباشرة على المستثمر وعلى المجتمع المحيط به. وفي هذا الإطار نتساءل عن المقصود بالمشروع الاستثماري في دراسات الجدوى وكذا طبيعة هذه الدراسات التي تؤدي إلى قرار استثماري رشيد.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن ابراز اشكالية موضوع بحثنا والمتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لدراسات الجدوى الاقتصادية توضيح فرص الأعمال لحاملي المشاريع الاستثمارية؟

وللاجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية الى أربعة محاور هي على النحو التالي:

طبيعة المشروع الاستثماري، طبيعة دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية، المراحل التحليلية لدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية وأخيرا واقع، صعوبات دراسات الجدوى في الجزائر.

أهداف الدراسة: يتمحور هدف هذا البحث في:

- ✦ توضيح دور وأهمية المشاريع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية للبلد.
- ✦ محاولة تأصيل الجانب المنهجي لعملية التقييم بما يتوافق ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح.

البحث في مختلف الجهود والاستراتيجيات المرصدة على مختلف المستويات لدعم السوق للبلد.

فرضيات الدراسة: تبلور لدينا الفرضيات التالية:

- دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية تخدم عدة أطراف بدءا بالمستثمر الفرد أو المؤسسة القائمة، جهة التمويل، الدولة، المجتمع وذلك من خلال الإطار العام لهذه الدراسات.

• يمكن الاعتماد على المشاريع الاستثمارية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها في الجزائر تعاني من صعوبات في تحقيق نشاطها رغم وجود الامكانيات اللازمة.

دوافع الدراسة: كان وراء هذا البحث عدة اسباب أهمها:

- 1- محاولة الربط بين التطبيقات النظرية والاشكالات العملية لعمليات دراسات الجدوى.
 - 2- حاجة حاملي المشاريع الاستثمارية في الجزائر الى معرفة واقع مناخ الأعمال في كل قطاع.
 - 3- ضرورة الاهتمام بجانب التأصيل النظري نظرا لأهمية هذه الدراسات بما يتوافق مع عمليات اتخاذ القرار الاستثماري.
- حدود الدراسة:

اقتصر البحث على عرض وتقييم لدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية في أهم الاقطار العربية "الجزائر"، وحدد الصعوبات التي تواجه حملة الأعمال والمستثمرين، والتي بدورها تكشف عن الحالة الحقيقية لهذه المشاريع وفقا لاختلاف المناطق وتعدد القطاعات الاقتصادية والخدمات.

أولا: طبيعة المشروع الاستثماري.

1- مفهوم المشروع الاستثماري:

يرى البعض أنه يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر لتستخدم في خلق طاقة إنتاجية، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا⁽¹⁾

والمشروع كمصطلح يعني فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق، أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها.

ويرى البعض أن المشروع الاستثماري هو " كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع أو الخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة"⁽¹⁾.

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: " نشاط بشري منظم يهدف إلى إنجاز هدف معين في فترة زمنية محددة (بدايتها ونهايتها محددة) وباستخدام موارد متنوعة من

العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والموارد الأولية والموارد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لعملية الإنجاز"⁽²⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن المشروع الاستثماري هو مجموعة متكاملة من النشاطات والعمليات التي تقوم باستهلاك موارد محدودة (أموال، يد عاملة...).

وعادة ينتظر من هذه العمليات عوائد بصفة أساسية متنوعة بمزايا نقدية (ناتجة عن مشاريع صناعية) أو مزايا غير نقدية (ناتجة عن مشاريع اجتماعية، مشاريع البنى التحتية)⁽³⁾.

2- تصنيفات المشاريع الاستثمارية وأهدافها:

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب معيارين هما: حسب معيار الهدف وحسب معيار النشاط.

1-2 تصنيفات المشاريع:

1-1-2 التصنيف حسب هدف المشروع: يمكن أن نميز حسب هذا المعيار مجموعة من المشروعات الاستثمارية تتمثل خاصة في المشروعات الجديدة (إنتاج منتج جديد)، مشروعات التجديد والتحديث، مشروعات الخدمات الاجتماعية والمشروعات التوسعية.

أ- المشاريع الجديدة (إنتاج منتج جديد): يهدف هذا النوع إلى بعث منتج جديد لا يوجد في السوق لذا فإن أهم خاصية ترتبط بمثل هذا النوع هي المخاطرة لعدم توفر البيانات اللازمة والكافية لتقييمه وعدم توفر هذه البيانات راجع لعدم وجود دراسات سابقة تخص هذا المنتج الجديد لذا وجب على المستثمر في هذه الحالة أن يقوم بدراسات جدوى معمقة في جميع الميادين خاصة فيما يتعلق بدراسة السوق وكذا تحديد الطاقة الإنتاجية ومدى تأقلم هذه الطاقة مع مدة حياة المنتج.

ب- المشاريع الاستثمارية من أجل التجديد والتحديث: يهدف هذا النوع إلى تجديد التكنولوجيا المستخدمة تماشيا مع التطورات الحاصلة وهذا من أجل تحسين نوعية المنتج وإمكانية تخفيض التكاليف المتعلقة بالآلات القديمة (الصيانة، العطل،...). وبالتالي تخفيض تكلفة المنتج.

ج- المشاريع التوسعية: هذا النوع يركز على نقطتين أساسيتين الأولى هي التوسع بإقامة فروع جديدة للمؤسسة القائمة والبحث عن أسواق جديدة وبالتالي توسيع السوق المستقبلي للمؤسسة والثانية هي إحداث تجديدات في الآلات من أجل الرفع في الطاقة الإنتاجية للمشروع وبالتالي زيادة في المبيعات. فالهدف الرئيسي من هذا

النوع من المشاريع هو التغيير في الطلب على المنتوج من خلال التغيير في عملية الإنتاج.

د- مشاريع استثمارية، اجتماعية وخدمانية: عادة تختص الدولة بإقامة مثل هذه المشاريع وهي تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المصلحة العامة وتمس هذه المشاريع أهم القطاعات الاستراتيجية التي تؤثر على مستوى معيشة الأفراد كقطاع التعليم، الصحة، البنى التحتية والبيئة.

ه- مشاريع استثمارية من أجل الترقية والإشهار: يهدف هذا النوع إلى تحسين صورة المؤسسة داخل وخارج الوطن من أجل إعادة بعث الثقة في منتوجاتها.

2-1-2 التصنيف حسب طبيعة نشاط المشروع: حسب هذا المعيار يمكن أن نصنف المشاريع الاستثمارية إلى: 1- استثمارات صناعية، تجارية صناعية، استثمارات مالية، استثمارات معنوية.

- الاستثمارات الصناعية والتجارية والزراعية: تكون هذه الاستثمارات في شكل أصول مادية وتختلف باختلاف أنواع المنتجات ومدة حياة المشروع.

- الاستثمارات المالية: تكون هذه الاستثمارات في شكل أصول مالية (أسهم وسندات...) متوسطة وطويلة الأجل.

- الاستثمارات المعنوية: تكون في شكل أصول معنوية كبراءات الاختراع.

ومهما كان نوع وتصنيف المشروع الاستثماري فإننا لو نظرنا إلى الجهة التي تتولى هذا المشروع نجد أنه ينتمي إما للقطاع العام (الدولة) وإما للقطاع الخاص (المستثمر الفرد) حتى وإن كان تنفيذ بعض المشاريع يتم من خلال إشراك القطاعين العام والخاص ولذا نجد أن أهداف المشاريع الاستثمارية تختلف باختلاف القطاع الذي ينتمي له المشروع⁽⁴⁾.

2-2 أهدافها: يمكن تقسيم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف هي:

أ- أهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة:

✓ تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، هذا وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشاريع في وقتنا الحاضر تخطط للربح على المدى البعيد والطويل.

✓ تعظيم الإيرادات والاحتفاظ بسمعة جيدة وتحصيل مركز تنافس مناسب في السوق والاحتفاظ بسيولة مناسبة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وتعظيم الصادرات وكسب السوق الداخلي والخارجي والاستمرار والبقاء والنمو. وقد تسعى

هذه المشاريع إلى تحقيق أهداف اجتماعية متمثلة من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد الذي يعمل فيه والمجتمع الذي تتعامل معه.

ب- أهداف المشاريع الاستثمارية العامة:

تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد والمصلحة العامة للمجتمع، بالإضافة إلى أهداف أخرى في مقدمتها هدف تحقيق الربح وذلك حتى تضمن الاستمرار والبقاء والنمو. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية.

ومن هذا يمكن القول أن الأوزان النسبية لمعايير الربحية الاقتصادية أو التجارية تغلب على جدوى وتقييم المشروعات الخاصة والأوزان النسبية لمعايير الربحية الاجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة، مع الاتفاق على ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تشغيل كلا النوعين من المشاريع⁽⁵⁾.

3- دورة حياة المشروع الاستثماري: تتضمن دورة المشروع الاستثماري عدد من المراحل المتتابعة والمتداخلة، وتتضمن كل منها سلسلة من العمليات الفرعية، وتنقسم دورة المشروع إلى ثلاث مراحل:

مرحلة ما قبل الاستثمار (دراسات الجدوى)، مرحلة تنفيذ المشروع (القيام بالاستثمار) ومرحلة تشغيل المشروع.

وفي هذا الإطار لا بد أن يسبق هذه المراحل التحديد الواضح للأهداف المرغوب تحقيقها فتحدد الهدف يمثل نقطة البداية في التفكير في المشروع، فقد ينصرف الهدف إلى إنشاء الاستثمار في مجال معين ومحدد أو تصنيع سلعة جديدة، أو استخدام مواد خام جديدة.

وهناك ارتباط بين الثلاث مراحل من مراحل تطور المشروع الاستثماري فمرحلة ما قبل الاستثمار على سبيل المثال تتضمن عدة أنشطة متوازنة ومتداخلة أحيانا مع المرحلة الثانية لها حيث يتضح أنها تتضمن دراسة الفرص والأفكار الاستثمارية وهذه العملية ترتبط بالعملية الثالثة - مرحلة التشغيل - حيث قد يكون مصدر الأفكار الجديدة المتعلقة بالسلع أو إحلال تكنولوجيا جديدة من مشروع قائم فعلا يحتاجها لتحقيق كفاءة في التشغيل لهذا النوع من الاستثمار القائم.

كما أن هناك تداخل بين مرحلة ما قبل الاستثمار ومرحلة التنفيذ، يتمثل في تحرير الصلاحية الذي يتم أثناء إعداد وإجراء مفاوضات مع مؤسسات التمويل والموردين، ومن ثم التوصل من خلال دراسة الفرص إلى مؤشرات مطمئنة

لجدوى مشروع ما، ومنه يبدأ الترويج للاستثمار بالتزامن مع مرحلة تقديم التقرير لجدول المشروع⁽⁶⁾.

بعد أن تعرفنا على ماهية المشروع الاستثماري وأهم عناصره سنحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم التي رافقت دراسات الجدوى منذ اعتبارها كمرحلة أساسية من مراحل اتخاذ القرار الاستثماري.

ثانيا: طبيعة دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية.

1- مفهوم دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، خصائصها وأهميتها:

1-1 مفهوم دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية:

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف التي حظيت بها دراسات الجدوى وتقييم المشروعات.

التعريف الأول: "هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر خاصة أو الاقتصاد القومي أو كليهما على مدى عمره الافتراضي".

يتضح من هذا التعريف أن:

- دراسات الجدوى هي دراسات منهجية مبنية على أسس علمية بعيدة على العشوائية.

- دراسات الجدوى تسمح بتحديد صلاحية المشروع من عدمه.

- دراسات الجدوى تسعى إلى اختيار المشاريع التي تحقق أكبر العوائد وتعود بالمنفعة على المستثمر الخاص وعلى الاقتصاد القومي.

إلا أن التعريف تجاهل ذكر طبيعة هذه الأساليب العلمية وهذه الاختبارات والمتمثلة في الدراسات القانونية، التسويقية، المالية، الاجتماعية، الفنية

التعريف الثاني: تمثل دراسات الجدوى في: " تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب تسويقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، واجتماعية تمهيدا لاختبار المشاريع التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة".

يتضح من هذا التعريف أن:

- أن دراسات الجدوى تستند إلى أبحاث وافية تخص الجوانب (التسويقية، الفنية، الاقتصادية والاجتماعية، المالية).

- أنها تسعى لاختيار أفضل بديل استثماري.
ما يؤخذ على هذا التعريف أنه أغفل عبارة عدم قبول المشروع أو القرار الاستثماري وبالتالي التخلي عنه في حالة ما إذا كانت الدراسات غير موثوقة.
التعريف الثالث: "هي عبارة عن سلسلة الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراسات والبيانات التي تقتضي في التحليل النهائي بإقرار إنشاء مشروع معين من عدمه سواء كان هذا المشروع جديد أو توسعا في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر".

يتضح من هذا التعريف ما يلي:

- أن دراسات الجدوى عبارة عن حلقات متصلة فيما بينها تهدف في الأخير إلى اقرار المشروع من عدمه.

- أن دراسات الجدوى تستهدف ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية حيث نجد دراسات جدوى لمشاريع جديدة، دراسات جدوى لمشاريع توسعية، دراسات جدوى لمشاريع الإحلال.

إلا أننا نلاحظ أن التعريف كذلك لم يبين بوضوح تلك المراحل المتتابعة التي تعتمد عليها دراسات الجدوى.

على ضوء هذه التعاريف بإمكاننا صياغة المفهوم التالي حول دراسة جدوى المشروعات.

هي تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الأساليب العلمية التي تطبق على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة إلى حين الوصول إلى القرار النهائي بقبول أو رفض أو إعادة تشكيل تلك الفرصة وعلى هذا النحو تتطلب دراسات الجدوى أنواعا مختلفة من الاختبارات والدراسات حول الجوانب: (القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، التمويلية، المالية والاجتماعية) يقوم بها فريق من المختصين في المجالين الأكاديمي والعلمي سواء داخل المؤسسة إذا كانت قائمة أو بالاستعانة بمكاتب الدراسات الاستثمارية المتخصصة في هذا المجال.

2-1 خصائصها:

أ- التعامل مع المستقبل: حيث نعني بدراسات الجدوى مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية وإقرارها الآن ليمتد عمرها الافتراضي لتغطية سنوات طويلة مقبلة، الأمر الذي يؤكد بالضرورة أن كل نتائج مراحلها تمثل تقديرات محتملة تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع أو الانحراف عنه الأمر الذي يلزمنا إلى مراعاة الدقة في هذه التقديرات خاصة في ظل درجة من درجات ظروف عدم التأكد.

ب-ارتفاع التكلفة: حيث تزايد التكلفة المالية التي يتحملها المستثمرون مقابل إعداد الدراسة وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلاً من طرف مجموعة من الخبراء والمختصين وعليه غالباً ما تكون هناك دراسات استكشافية أو تمهيدية الغرض منها الحكم المبدئي على قبول أو رفض المشروع محل الدراسة وبالتالي التقليل من التكاليف.

ج-الأهمية القصوى لعنصر الزمن: والذي نقصد به الفاصل الزمني بين نهاية إعداد الجدوى وموافقة الجهات المسؤولة عليها وبين فترة بداية التنفيذ العملي للمشروع حيث أن طول هذه الفترة قد يعود بالسلب على المشروع نظراً للتغيرات السريعة التي قد تحدث في الواقع العملي في هذه الفترة.

د-ترابط المراحل: أي أن قرار استكمال أي مرحلة لاحقة من عدمه يبنى على نتائج المرحلة التي سبقتها فنتائج كل مرحلة هي مدخلات مباشرة للمرحلة التالية لها مما يجعلنا نؤكد على أهمية نتاج مراحلها بترتيب محدد غير قابل للاختلاف وجهات النظر.

هـ-المرونة: والتي نقصد بها عدم الالتزام المطلق في إعطاء نفس الأهمية لمختلف مراحل دراسة الجدوى هذا يعني أنه قد نولي اهتماماً متزايداً لدراسة على أخرى مثلاً قد تستحوذ الدراسة التسويقية على النصيب الأكبر من الاهتمام وقد يكون استحواذ الدراسة الفنية على النصيب الأكبر من الاهتمام في حالات أخرى ونفس الشيء بالنسبة للدراسة المالية والاجتماعية للمشروع المقترح⁽⁷⁾.

2-1 أهمية دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية:

- ✓ المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تنصف بالندرة النسبية؛
- ✓ توضيح العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الاقتراضي؛
- ✓ التفكير في طرق وبدائل مختلفة، ومقارنة المشاريع وتبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة؛
- ✓ تشمل الدراسة التعرف على مقدرة المشروع على تحمل نتائج أي متغيرات أو تقلبات في الافتراضات (اختبار الحساسية)؛
- ✓ تساعد دراسة الجدوى على التعرف على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال عمر المشروع الاقتراضي؛
- تجعل دراسة الجدوى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع، مما يجعل حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد⁽⁸⁾.

2- تصنيفات دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، والمجالات التطبيقية لها:
2-1- تصنيفات دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية: تنوع التصنيفات وفقاً لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إليها، ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية:

أ- التصنيف الوظيفي: وذلك وفقاً لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها. فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وإذا كانت تتعلق بجوانب تسويقية تسمى بدراسة الجدوى التسويقية، أما إذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب مالية تسمى بدراسة الجدوى المالية... إلخ، وهكذا.

ب- التصنيف النفعي: وذلك وفقاً لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها. فإذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر ملاكها أو المستثمر الخاص الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة. أما إذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر المجتمع ككل والذي يهدف على تحقيق أقصى حجم من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية.

ج- التصنيف التحليلي: والذي يميز بين دراسة جدوى المشاريع وفقاً لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية للفكرة الاستثمارية التي تطرأ على ذهن المستثمر والتي تمثل النواة الأساسية لسلسلة من التحليلات الوصفية والكمية التي تنشأ عنها اتخاذ قرار بتنفيذ فرصة استثمارية معينة.

ودراسة الجدوى التفصيلية التي تكون امتداداً لدراسة الجدوى المبدئية لبعض الأفكار الاستثمارية التي اجتازت دراسة الجدوى المبدئية حيث تشمل العديد من الدراسات التفصيلية متنوعة الاتجاهات بعضها يتعلق بالجوانب التسويقية وأخرى بالجوانب الفنية، المالية... إلخ⁽⁹⁾

2-2- المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى: يمكن إلقاء الضوء على أربعة مجالات رئيسية هي:

أ- دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية الجديدة:

هذا المجال هو أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد.

ب-دراسات الجدوى للتوسعات في المشاريع القائمة:

وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا دراسة الجدوى تكون أمام حالة المشروع القائم بالفعل ويعمل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري فيه من خلال إقامة مصنع تابع أو إضافة خط إنتاج جديد إضافي للمنتجات القائمة أو إضافة فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة أو من خلال السعي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم.

ج-دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:

تم هذه الدراسات عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وهذا القرار من القرارات الاستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة.

د-دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي: نظراً للمدخل في مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتزايد التنافسية التي ستدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير، ازدادت رغبة القائمين على إدارة المشروعات إلى الأخذ بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف عليها والمستحدثة لاستخدامها في مختلف العمليات⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: المراحل التحليلية لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية.

1-دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية):

هي مجموعة من الخطوات تختص بالدراسة والتحليل وجمع البيانات والمعلومات وتبليور في النهاية في شكل مستند أو دليل يساعد في اتخاذ قرار القيام بالدراسات التفصيلية لجدوى المشروع الاستثماري المقترح أم التوقف وعدم الاستمرار وإلغاء فكرة المشروع ومنه هي دراسة استكشافية للأفكار الاستثمارية⁽¹¹⁾.

1-1-مصادر اكتشاف الفرص الاستثمارية: إما أن تكون مصادر داخلية أو

خارجية.

الداخلية منها: تنبع من داخل المشاريع القائمة وتكتشفها بغرض تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية، وتحسين وسائل الإنتاج، أو الحصول على تكنولوجيا جديدة لتحقيق بعض الوفورات وإضافة منتجات جديدة تلائم التغيرات في أذواق المستهلكين.

الخارجية منها: تنبع بالاعتماد على آراء بعض المستهلكين والعملاء أو من خلال الاعتماد على نتائج بعض الدراسات والبحوث التسويقية، واستطلاع دليل الأفكار

الجديدة المنشورة التي تصدرها الحكومة أو بعض الهيئات التي تهتم بدراسة الفرص الاستثمارية الجديدة وكذلك من خلال دراسة خطة التنمية التي تعطي فكرة عن المجالات التي تحتاج إلى إقامة مشروعات جديدة وربما المناطق التي يفضل إقامة هذه المشروعات فيها.

2-1-التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية:

تهدف هذه الخطوة إلى تصفية واستبعاد عدد آخر من مقترحات المشاريع البديلة التي تم بلورتها والتي لها فرص نجاح محدودة وذلك في ضوء الاعتماد على مجموعة من أسس الاختيار والتمييز فيها بين البدائل الرئيسية لأفكار الاستثمار ومن بين أهم الأسئلة المتعلقة بمدى تحقيق الفكرة لأهداف المشروع ما يلي:

- ما مدى مخالفة أو اتفاق المشروع المقترح للمنظم أو القوانين السائدة في الدولة؟

- هل تكفي الموارد المالية المتاحة لتغطية إنشاء وتشغيل المشروع؟

- هل هناك طلب على منتجات/خدمات المشروع؟ وما مدى قوة المنافسة في السوق؟ وماهي المناطق البيعية المحتملة؟

- ما مدى توافر عناصر الإنتاج؟ وهل هناك قيود على استيراد العمالة أو تكنولوجيا؟

- ما هو حجم التكاليف الإجمالية؟ وما مدى تناسبها وملاءمتها لرأس المال المخصص مبدئياً للاستثمار في المشروع؟

فإذا كانت الفكرة الاستثمارية التي تم بلورتها في شكل مشروع مقترح إيجابية تقبل الفكرة (تستمر) أما إذا كان العكس صحيح (سلبية) تستبعد الفكرة (لا تستمر) وبالتالي نكون قد استبعدنا مبدئياً بعض أفكار المشاريع البديلة بهدف إمكانية الوصول إلى المشروع الواجب دراسة جدواه⁽¹²⁾.

غير أنه بالرغم من عمل هذه التصفية قد تبقى فكرتين أو أكثر تكون إجابة التساؤلات السابقة لها ب (تستمر) في هذه الحالة تخضع هذه الأخيرة لمرحلة أخرى من التصفية عن طريق ما يسمى "بمصفوفة ترتيب أفكار المشاريع" لاختيار واحدة من الأفكار المتبقية تتمثل هذه المصفوفة في جدول يحتوي على عدد من المعايير المبدئية التي تستخدم في تقييم الأفكار ويحتوي مدى التقييم لكل معيار على خمسة درجات تبدأ بالرقم "1" إذا كانت الفكرة تحقق أدنى مستوى أداء من وجهة نظر المعيار، وتنتهي بالرقم "5" إذا كانت الفكرة تحقق أعلى مستوى أداء. ويوضح الجدول رقم (01) نموذجاً لذلك.

الجدول رقم (01): مصفوفة ترتيب أفكار المشاريع.

أفكار المشروع				معايير التقييم الجزئية	معايير التقييم الكلية	
ف4	ف3	ف2	ف1			
5	2	3	2	- مستوى الطلب المحلي.	السوق	1
2	5	2	3	- إمكانية التصدير.		
5	3	2	1	- مدى توافر منافذ للتوزيع.		
4	4	3	2	- احتمالات الطلب في المستقبل.		
3	5	2	4	- مدى تناسب التكاليف الاستثمارية مع الموارد المتاحة.	التكاليف والربحية	2
5	4	1	2	- المعدلات الربحية للشركات المشابهة.		
4	5	2	1	- مدى توفر المواد الخام.	الجوانب الفنية	3
5	4	4	5	- مدى توفر الخبرات الإدارية.		
4	5	4	3	- مدى توفر الخبرات الفنية.		
1	1	1	1	- درجة تلوث البيئة.	الجوانب الاجتماعية	4
4	3	2	5	- درجة الاعتماد على العملة المحلية.		
5	2	1	1	- المنافع الجانبية للمشروع.		
47	43	28	30	المجموع		
1	2	4	3	الترتيب		

المصدر: بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري - عنابة-مرجع سبق ذكره، ص19.

من الواضح بالجدول أن الفكرة رقم "4" هي ذات الترتيب الأول ومن ثم فإن المشروع المقابل لها هو المشروع الجدير بالاختيار لإجراء دراسة الجدوى المبدئية ثم التفصيلية.

فبمرات إعداد الدراسة التمهيدية للفرصة المختارة ترجع بصفة أساسية إلى ارتفاع التكاليف وزيادة الوقت والجهد الذي يرتبط بدراسة الجدوى التفصيلية. كما أنها لا تختلف عنها في هيكلها ولكن في تفصيل المعلومات وعمق التحليل في الثانية عن الأولى، لكن في بعض الحالات قد يكون هناك عمق في الدراسة القانونية وأحيانا البيئية في الدراسة التمهيدية بشكل أكبر من الدراسة التفصيلية وترجع ضرورة عمق التحليل القانوني والبيئي إلى ضرورة التأكد من عدم وجود قيود قانونية أو مشاكل بيئية ناجمة عن المشروع تدفع إلى التوقف الفوري عن القيام بمثل هذه الفكرة الاستثمارية⁽¹³⁾.

3- دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع:

عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها يستطيع المستثمر أن يتخذ قراره، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

ومكونات دراسة الجدوى التفصيلية هو حصيلة مجموعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة والتي يمكن حصرها في خمسة دراسات تفصيلية، الدراسة القانونية، الدراسة البيئية، الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية والدراسة التويلية والمالية.

❖ دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع: هناك علاقة بين دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع، التي تسعى فيما تسعى إليه من تحديد الشكل القانوني المناسب للمشروع، ودراسات الجدوى البيئية التي تبحث بمعناها الواسع المناخ الاستثماري التي سيعمل فيه المشروع.

♦ دراسة الجدوى القانونية للمشروع:

بحث جدوى الشكل القانوني للمشاريع الاستثمارية: هو محاولة الوصول إلى أفضل شكل قانوني يتلاءم مع طبيعة المشروع وحجمه ونوع النشاط الذي يمارسه وأخذ في الاعتبار القوانين المنظمة لبعض أنواع المشروعات في مجالات معينة المتمثلة أساساً في: التشريع المالي والضريبي، تشريعات العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين التي تؤثر على أداء المشروع⁽¹⁴⁾.

وهو ما يؤدي في النهاية إلى اختيار المستثمر لشكل قانوني معين يمكنه من خلال الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط واتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنشاء وتنفيذ المشروع، من حيث تحديد الإطار وشكل العلاقات المتبادلة بينه وبين بعض الأطراف المعنية مثل المساهمين أو الشركاء في رأس المال مع المؤسسين أو الموردين أو العملاء بصفة عامة⁽¹⁵⁾.

♦ دراسة الجدوى البيئية للمشروع.

حيث اهتمت معظم الدول بتقرير ضرورة إجراء تحليل للآثار البيئية في قوانينها، الأمر الذي ألزم القائمين بدراسات تقييم المشروعات إعداد بيان عن الأثر البيئي يقدم إلى السلطات المسؤولة لدراسة ومنح الترخيص من عدمه. ويأخذ عامل البيئة في تقييم المشاريع جانبيين أساسيين:

الأول: يتعلق بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروع من حيث اختيار (الموقع، السوق، الطاقة الإنتاجية، المادة الأولية، التكنولوجيا والموارد المالية، ...) والتي تؤثر بالتالي على المشروع.

الثاني: يتعلق بالآثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح على المنطقة المحيطة به وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك على صحة السكان والعمالة ومدى ما سيضيفه من منافع وآثار إيجابية، فأحداث المشروع تلوث البيئة سواء تلوث الهواء أو المياه بالإضافة إلى الإضرار بصحة العمال⁽¹⁶⁾.

❖ دراسة الجدوى التسويقية والفنية للمشروع: هناك علاقة بين كل من دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية، حيث أن النتائج المترتبة عن دراسات الجدوى التسويقية يتوقف عليها قرار البدء في دراسات الجدوى الفنية من عدمه فبناء عليها يتحدد حجم الإنتاج وحجم المشروع واختيار الموقع المناسب للمشروع وما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتكاليف تشغيل.

♦ دراسة الجدوى التسويقية:

نتعرض أولا إلى مفهوم التسويق حسب ما عرفته جمعية التسويق الأمريكية (AMA) *: " العملية الخاصة بتخطيط وتنفيذ وتسعير وترويج الأفكار أو السلع أو الخدمات اللازمة لإتمام عمليات التبادل والتي تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمات " ⁽¹⁷⁾

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع، مجموعة الاختبارات والتقييمات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا، كما تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما هو حجم السوق الكلي ومعدل نموه؟
 - 2- ما هو حجم المبيعات التي يأمل المشروع في تحقيقه بعد تشغيله آخذا في الاعتبار المستهلكين المرتقبين، ورد فعل المنافسين الحاليين واحتمالات دخول منافسين جدد، ونمط التكاليف والأسعار المساندة والاتجاهات السابقة والمتوقعة؟ .
 - 3- ما هي توقعات المشروع للمنافسة مع المشروعات الأخرى جغرافيا أو قطاعيا؟
 - 4- ما هي الملامح الرئيسية للسياسات التسويقية للمشروع؟⁽¹⁸⁾.
- والتي من أهدافها:

- ✓ تقدير حجم الطلب المتوقع على نشاط المشروع، وتحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب والشريحة التسويقية للمشروع؛
 - ✓ تحديد هيكل ونوع السوق ودرجات المنافسة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع؛
 - ✓ تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل وتخطيط الاستراتيجية السعرية؛
 - ✓ تقدير وتوصيف العرض الحالي والمستقبلي ومن ثم تقدير الفجوة التسويقية بتحديد حصة المشروع في السوق؛
 - ✓ التوصية بحجم الإنتاج الملائم طوال العمر الافتراضي للمشروع مع أخذ ردود فعل المستهلكين والمنافسة في الاعتبار⁽¹⁹⁾.
- فبحوث التسويق تبدأ قبل الإنتاج كي تتمكن المشروع من إنتاج ما يمكن بيعه وليس العكس، وهذا ما يجعل لها أهمية كبرى والتي نتأكد عندما تكون مخرجات هذه الدراسة هي مدخلات للدراسة الفنية والمالية وهذا عندما تكون نتائجها بالنسبة للمشروع المقترح إيجابية.

دراسة الجدوى الفنية والهندسية:

يعتبر القيام بتحليل كافة الجوانب الفنية والهندسية مرحلة أساسية من مراحل دراسات جدوى المشروع حيث تحاول هذه الدراسة التحقق من إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية. فقد تولد العديد من الأفكار والفرص الاستثمارية المعينة تقوم بتقديم منتجات تشبع طلب حقيقيا في الأسواق ولكن يبقى عدد محدود من هذه الأفكار يمكن تنفيذه فنيا، فطرق الإنتاج المتاحة والأسلوب التكنولوجي المقترح استخدامه، وتوافر المواد الأولية وكافة مستلزمات التشغيل الأخرى... الخ تحدد ما إذا كان المشروع صالحا للتنفيذ من عدمه.

ومنه تنصرف دراسة الجدوى الفنية إلى تحديد الاحتياجات الفنية للمشروع الجديد اللازمة لإنشائه وتشغيله من أراضي ومباني، وتجهيزات، ومعدات، وآلات، ووسائل نقل، ومواد أولية، موارد بشرية، والتكنولوجيا، الملائمة، بالإضافة إلى التصميم الداخلي للمشروع، ثم ترجمة الجوانب الفنية والهندسية السابقة إلى تقديرات للتكاليف الاستثمارية والتشغيلية، حيث أن تقديرات الإيرادات المتوقعة من المشروع تعتمد بشكل أساسي على الدراسة التسويقية، بينما تقديرات التكاليف الاستثمارية تعتمد في جزء كبير على الدراسة الفنية التي ستكون مدخل من المدخلات الأساسية في دراسة الجدوى المالية وتحديد ربحية المشروع.

لكن عدم الدقة في إجراء هذه الدراسة سوف يترتب عليه آثار من الصعب تجنبها، مثل:

- إقامة مشروع بحجم لا يحقق الكفاءة الاقتصادية للإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الذي يقلل بدوره فرص المنافسة في السوق.
- إقامة مشروع لا يتوافر له مستلزمات النشاط أو في مجالات بها طاقات عاطلة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار⁽²⁰⁾.

دراسة الجدوى التمويلية والمالية للمشروع:

تهدف دراسات الجدوى المالية إلى إجراء عملية جدولة للنتائج التي يتم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى حتى يتسنى الوصول إلى إبراز النتائج المالية والاقتصادية والتكاليف التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع، مع تحديد الهيكل المالي الأمثل والذي يترتب عليه أقل تكلفة ممكنة. ولكي نغطي كامل الاحتياجات المالية للمشروع يجب في البداية معرفة مختلف تدفقاته النقدية مع الأخذ في الاعتبار كل المتغيرات التي تؤثر على قيم هذه التدفقات خلال العمر الافتراضي للمشروع.

كذلك يمكن توضيح العلاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى المالية، إذا كانت تسعى الأخيرة لتقدير وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والإيرادات المتوقعة ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجة والتكاليف المتوقعة، فإن نتائج دراسات الجدوى التسويقية توفر أهم بنود التدفقات الداخلة للمشروع خلال عمره الافتراضي.

رابعا: واقع، صعوبات دراسات الجدوى في الجزائر.

بالنسبة للجزائر كدولة مختلفة هيكلها وبعد الاستقلال سعت إلى الاهتمام بموضوع دراسات الجدوى وهو ما حاولت كتابة الدولة للتخطيط تجسيده في تلك الفترة بإصدارها لوثيقة حملت مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها خلال عملية تقييم المشاريع. لكن هذه الوثيقة لاقت بعض الانتقادات ما دفع بالجزائر حينها إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية في هذه المجال، هذا من جهة ومن جهة أخرى خضعت لبعض المعايير التي فرضت عليها وعلى باقية دول العالم الثالث من طرف بعض الهيئات الدولية، فكانت النتيجة فشل اغلب المشاريع الاستثمارية التي اعتمدت على هذه الدراسات في تحقيق الأهداف المنتظرة. وسعيها منها في التخفيف من حدة التبعية للخارج في هذا المجال خاصة فيما يخص عمليات الانجاز تم النظر إلى مجموعة من الإجراءات لعل أهمها:

- تدعيم المؤسسات الوطنية بهياكل فنية متخصصة في أعمال الهندسة والانجاز؛
 - إنشاء مكاتب دراسات متخصصة على مستوى كل ولاية مع توجيه اهتمام خاص للولايات المحرومة؛
 - تدعيم كل ورشة كبيرة بهيكل فني لتنظيم أعمال الانجاز والمتابعة.
- وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلى أن واقع التقييم يبقى يعاني من عدة مشاكل تتعلق أساسا بـ:
- القصور في استيعاب مكونات التكاليف الاستثمارية وتقنيات تقديرها؛
 - الاهتمام غير الكافي عند حساب حاجة المشروع الجديد لرأس المال العامل مما ينعكس على تشغيل هذا المشروع خاصة في حالات التأخر الزمني لتنفيذه؛
 - مشكلة آجال الانجاز التي تعاني منها اغلب المشاريع الاستثمارية وما تخلفه من آثار سلبية على تخطيط وتقدير تكاليف المشروع؛
 - عدم الاهتمام بتكلفة القروض والتمويل، فضلا عن غياب الحسابات بذلك في بعض الدراسات مما يتعذر معه على أصحاب المشاريع المقارنة بين البدائل التمويلية المتاحة؛
 - استخدام معايير التقييم في حالة التأكد التام وهذا ما لا يتفق مع الواقع العملي، حيث انه من النادر جدا إن لم نقل من المستحيل أن تكون التدفقات الفعلية في حالة تنفيذ المشروع مطابقة تماما للتدفقات النقدية المتوقعة، فهناك بعض الأحداث غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على دقة التنبؤات وبالتالي إحداث خلل في المعلومات المتوقعة؛
 - الضرائب وحوافز الاستثمار مثل الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها أو دعم مستلزمات الإنتاج الداخلة في إنتاج المنتج النهائي وما لها من أثر على اقتصاديات تشغيل المشروع وتكاليفه الإجمالية⁽²¹⁾.
- كما تظهر عيوب الاختيار السيئ للموارد البشرية في الآتي:
- ♦ عدم توافر الخبرة في مديري المبيعات ومندوبي المبيعات يؤدي إلى سوء توقيت التسويق والبيع؛
 - ♦ سوء توقيت تعيين الموظفين، وتوقيت تدريبهم ونوعية التدريب يؤدي إلى سوء استغلال الطاقة الإنتاجية خاصة أثناء سنوات التشغيل الأولى؛
 - ♦ سوء اختيار عمال الصيانة يؤدي إلى قصور عمليات الصيانة وتوقف نشاط المشروع⁽²²⁾.

- ♦ القيود والأعباء التي تسببها قوانين وتشريعات الاستثمار: فقد تحرم بعض القوانين إقامة مشاريع معينة في مناطق معينة أو القيود التي تمنع المستثمر الخاص من الاستثمار في أنشطة معينة وخاصة الأنشطة الاستراتيجية مثل البترول أو شركات الطيران والملاحة التي تبقى حكراً على القطاع العام.
- ♦ القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا وعلى تشغيل العمالة الأجنبية؛
- ♦ القيود المفروضة على مشاركة الأجانب لمواطنين من أبناء الوطن في بعض الأنشطة الاستثمارية وقيود بيع العقارات للجنسيات الأجنبية؛
- ♦ بالإضافة إلى ذلك فالقوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار قد تضيف أعباء وتكاليف على المشروع مثل زيادة رسوم التشغيل للأراضي أو المباني وغيرها، وكذلك يمكن أن تضع اشتراطات معينة تضيف أعباء على المشروع مثل قانون حماية البيئة⁽²³⁾.

الخاتمة:

يتضح مما سبق النتائج التالية:

- أن تحليل أو تقييم أي مشروع يتضمن العديد من المراحل الأساسية المتتابعة والمتكاملة فيما بينها بحيث تتكون كل مرحلة من مجموعة من الأنشطة لتتطور في شكل دراسات تسمح في النهاية باتخاذ قرار قبول المشروع أو رفضه أو إعادة تشكيله لأن عملية صنع أو اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى تمر بالعديد من المراحل تحدد كل مرحلة طبقاً لتلك المنهجية ما إذا كان سيتم الانتقال للمرحلة الموالية أم لا؛
- تعاني العديد من الدول النامية حالياً مشكلة فشل بعض المشاريع الاستثمارية المقامة سابقاً والتي أصبحت تشكل عبئاً وعائقاً أمام النمو الاقتصادي فالكثير من هذه المشاريع الضخمة أقيمت دون وجود دراسات علمية دقيقة وهو ما نتج عنه تكاليف إضافية طول فترة النشاط الأمر الذي انعكس بالسلب على مردودية هذه المشاريع؛
- إن الجزائر كغيرها من هذه البلدان عانت هذه المظاهر السلبية والنتيجة عن عدم إعطاء الأهمية الكافية لدراسات الجدوى المالية والاقتصادية لهذه المشاريع، سواء كانت عمومية أو خاصة وحتى إن أجريت هذه الدراسات يكون الهدف الرئيسي منها هو استكمال الملف طلب الموافقة على إقامة أي مشروع، خاصة إذا ارتبط الأمر بالقطاع الخاص.
- كل هذه الظواهر السلبية عملت على طرح تساؤلات عديدة حول المشاريع الاستثمارية التي أقيمت سابقاً، من حيث نوعيتها، تكاليفها، بالتالي مدى فعاليتها ومساهمتها في مسار التنمية الاقتصادية.

التوصيات: إن هذه المشاكل وغيرها أدت في الكثير من الأحيان إلى دراسات تطبيقية ضعيفة المستوى من الناحية الفنية وذات دلالات منخفضة من الناحية العملية. لذا يجب على كل مستثمر سواء في القطاع العام أو الخاص أن يأخذ في الاعتبار خلال قيامه بدراسات الجدوى كل المتغيرات المحيطة بالمشروع وان يعمل على:

- ✓ الاطلاع على التقنيات الحديثة لتقدير احتياجات المشروع والتجارب الخارجية المتقدمة بهذا المجال.
- ✓ ضرورة الاستعانة بخبرة الإحصائيين وأخصائي رياضيات الاستثمار لإجراء الحسابات المطلوبة بشكل يتيح للمستثمر معرفة تكاليف القرض وخدمة الدين ومعدلات الفائدة وغيرها من العوامل الأساسية المؤثرة على التكاليف التمويلية والتدفقات النقدية وتواريخ تحققها.
- ✓ الاهتمام أكثر بمشكلة آجال الانجاز إذ لا بد من تقدير تكاليف الانجاز عند الدراسة حسب مختلف الآجال الممكنة سريعة، عادية، بطيئة والأحسن أن يتم هذا التقدير بواسطة عروض حقيقية تترجم مختلف الآجال إلى قيم نقدية تسهل المقارنة ومعرفة ما تخفيه من ربح أو خسارة.
- ✓ الأخذ في الحسبان الفترة ما بين الدراسة والانطلاق في الانجاز، لاحتمال وجود بعض التغيرات التي قد تؤثر على النفقات النقدية للمشروع ولذا يجب الاهتمام بها بإجراء تحليلات الحساسية للمشروع المقترح.
- ✓ التركيز على ظروف المخاطرة وعدم التأكد خلال عملية التقييم والتي تجعل الدراسة أقرب إلى الواقع.
- ✓ ضرورة وضع مجموعة من المقاييس أو معايير التقييم الموحدة والتي يلتزم بتطبيقها مصممو المشروعات وأصحابها حتى تتمكن من المقارنة بين المشروعات على أسس متناسقة، حيث يمكن تحقيق هذا من خلال إعداد دليل يرافق نموذج طلب جدوى المشروع.
- ✓ لا ننسى التأكيد على أنه لا يجب أن ننظر للعملية الإنتاجية من الزاوية الكمية فقط بل أن الجانب النوعي يلعب دورا مهما في نجاح المشروع الاستثماري وما يؤكد ذلك ما وصلت له الدول المصنعة بفعل العناية الواسعة التي يحظى بها البحث العلمي والتكنولوجي والتقني، إلى تطوير النوعية في منتجاتها.

المراجع:

الكتب:

- (01)- أحمد فوزي : أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي-الإسكندرية، 2007.
- (02)- تامر البكري : التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان - الأردن، 2006.
- (03)- سعيد عبد العزيز عثمان : دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية-الإسكندرية-2002.
- (04)- سليمان الموزي : دراسة لجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005.
- (05)- سمير محمد عبد العزيز : الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، الإسكندرية، 2005.
- (06)- سيد سالم عرفة : إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- (07)- شكري رجب ع شماوي وآخرون : معايير السلامة الاستثمارية ومشروعات BOT، الإسكندرية، 2007.
- (08)- ضرار العتيبي، نضال الحواري : إدارة المشروعات الإنمائية دراسة وتقرير الجدوى، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2007.
- (09)- عبد المطلب عبد الحميد : دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- (10)- محمد فريد صحن : دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- (11)- مؤيد الفضل، محمود العبيدي : إدارة المشاريع منهج كمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان-الأردن، 2005.
- (12)- يحيى عبد الغني أبو الفتح : أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، الإسكندرية، 2003.

(01)- KAMEL Hamdi : Analyse des projets et leur financement.

(01)- Abdellah BOUGHABA : Analyse et évaluation de projets, Berti édition, Paris, 1998.

(01) - Mohammad Obeidat, Hami Al- Dmour : Principles of Marketing, First edition, Dar Wael, Oman – Jordan, 2005.

الرسائل الجامعية:

(01)- بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري-عنابة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار -عنابة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

الملتقيات:

(01)- زايري بلقاسم، بلحسن هواري: تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17 و18 أفريل 2006.

الهوامش:

¹ عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 19.

² مؤيد الفضل، محمود العبيدي: إدارة المشاريع منهج كمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراقة، عمان-الأردن، 2005، ص 13.

³ KAMEL Hamdi : Analyse des projets et leur financement, P9 (مع ترجمة وبتصرف).

⁴ Abdellah BOUGHABA : Analyse et évaluation de projets, Berti édition, Paris, 1998, PP 8-10 (مع ترجمة وبتصرف).

⁵ ضرار العتيبي، نضال الحواري: إدارة المشروعات الإنمائية دراسة وتقرير الجدوى، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2007، ص 119-120.

⁶ المصدر: شكري رجب ع شماوي وآخرون: معايير السلامة الاستثمارية ومشروعات BOT، الإسكندرية، 2007، ص ص 3-7.

⁷ بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري-عنابة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار -عنابة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص ص 10-12.

⁸ سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص ص 155-157.

⁹ سعيد عبد العزيز عثمان: دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية -الإسكندرية-، 2002، ص ص 23-24.

- ¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34.
- ¹¹ أحمد فوزي: أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي-الإسكندرية، 2007، ص 23.
- ¹² أحمد فوزي: المرجع السابق، ص 25.
- ¹³ بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري - عنابة-مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.
- عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.¹⁴
- ¹⁵ عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره ص ص 92-99.
- ¹⁶ زايري بلقاسم، بلحسن هواري: تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 570-571.
- * AMA: The American Marketing Association.
- ¹⁸ - Mohammad Obeidat, Hami Al- Dmour : Principles of Marketing, First edition, Dar Wael, Oman – Jordan, 2005, P9. (مع ترجمة وبتصرف)
- ¹⁸ - محمد فريد صحن: دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 75-76.
- ¹⁹ - تامر البكري: التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان - الأردن، 2006، ص 66-67.
- ²⁰ - محمد فريد صحن: دراسة جدوى المشروع، مرجع سبق ذكره، ص 153.
- ²¹ - سمير محمد عبد العزيز: الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، الإسكندرية، 2005، ص ص 96-99. (بتصرف)
- ²² - يحيى عبد الغني أبو الفتوح: أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، الإسكندرية، 2003، ص ص 218 - 237. (بتصرف)
- ²³ - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص 82-86. (بتصرف).

الإفصاح المالي وأثره على كفاءة بورصة الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق الأسهم السعودية

د. مختار عيواج *

الملخص:

تعد المعلومات وأنظمة الإفصاح المالي أحد أهم المحددات الرئيسة لتطور بورصة الأوراق المالية، بل إن كفاءة هذه الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على قدر ما توفره من معلومات للمتعاملين وعلى مقدار الثقة التي يضعها المستثمرون بالمعلومات المتاحة والمنتشرة، وهو ما يجعل أسعار أسهمها تعكس كافة المعلومات المتاحة. ضمن هذا الإطار، تساهم هذه الورقة في إبراز أثر الإفصاح المالي على كفاءة سوق الأسهم السعودية.

الكلمات المفتاحية: البورصة، الإفصاح المالي، الكفاءة، سوق الأسهم السعودية.

Abstract :

information and the financial disclosure system are key determinants of evolution of the financial stock exchange. efficiency depends on having credible information about investors. as a result, the shares may reflect all available information. these papers are showing how do the financial securities help to show the impact of financial disclosure on the market of Saudi Arabia securities.

Keywords: Stock Exchange, Financial Disclosure, Efficiency, Saudi Arabia Stock Market.

المقدمة:

باعتبار بورصة الأوراق المالية أحد أهم مجالات الاستثمار التي تتيح لرجال وصغار المستثمرين تحقيق الأرباح، فإن ذلك يقتضي توفر قدر من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى نتصف السوق بالكفاءة. والسوق الكفؤة هي التي تنعكس فيها أسعار الأوراق المالية بجميع المعلومات المتاحة سواء أكانت هذه المعلومات المتعلقة بالأحداث التاريخية أو الحالية، المستقبلية عامة أو خاصة، كما

* أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة العربي التبسي - تبسة .

تعتبر السوق كفاءة عندما يضم عددا كبيرا من المتعاملين الذين يتصفون بالرشد، والذين يرغبون في تعظيم عوائدهم بناء على توفير المعلومات الضرورية عن الشركات المدرجة في السوق، وذلك من خلال ضبط تشريعات تعمل على زيادة درجة الإفصاح الذي يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات اقتصادية ملائمة من خلال التقارير المالية والبيانات التي بحوزة الإدارة.

وعليه، فإن هذه الورقة تختص بالنظر إلى الإفصاح المالي وأثره على كفاءة سوق الأسهم السعودية. كما أنها جاءت للإجابة على السؤال الموالي:

إلى أي مدى يمكن للإفصاح المالي أن يؤثر على كفاءة بورصة الأوراق المالية؟ وماذا عن واقع ذلك في سوق الأسهم السعودية؟.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الإفصاح المالي وأثره على سوق الأسهم السعودية، سيتم تقسيم هذه الورقة إلى جزئين كما يلي:

- بورصة الأوراق المالية ودور الإفصاح المالي على كفاءتها؛

- تجربة الإفصاح المالي وأثره على كفاءة سوق الأسهم السعودي.

الجزء الأول: بورصة الأوراق المالية ودور الإفصاح المالي على كفاءتها

يعمل المستثمرون جاهدين لتعظيم أرباحهم من خلال تداولاتهم التي تقع في البورصة، الأمر الذي يقتضي توفر المعلومات الكافية حول الأوراق المالية حين التداول فيها حتى تُتصف هذه السوق بالكفاءة.

أولا : مفاهيم عامة حول بورصة الأوراق المالية

تعد البورصة من الأدوات التمويلية الحديثة التي ظهرت فهذا العصر كنتيجة لجملة من التطورات التاريخية، حتى أصبحت بالصورة التي هي عليها الآن.

1- تعريف بورصة الأوراق المالية

هناك العديد من التعاريف لبورصة الأوراق المالية تتفق في كثير من الجوانب. وعليه، يمكن ذكر تعريفين وآخر استنتاجي كما يلي:

تعرف البورصة على أنها: "السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل والتي تكون فيها الأوراق مسجلة في السوق، حيث تسجل الأوراق في السوق الأولية وبعد فترة محددة وتحقيق بعض الشروط تسجل بالسوق الثانوية (البورصة)".⁽¹⁾

كما تعرف على أنها "عبارة عن سوق منظم تديره وتشرف عليه هيئة لها نظام خاص يخضع لمجموعة من القواعد واللوائح والقوانين".⁽²⁾

ومن خلال هذين التعريفين، يمكن القول أن بورصة الأوراق المالية هي سوق يتم فيها تداول الأوراق المالية من أسهم وسندات وقيم مهبنة والتي أصدرت ابتداء لآجال متوسطة وطويلة، ويجتمع فيها المتعاملون في أوقات محددة للمتاجرة فيما بينهم في هذه الأوراق التي سبق إصدارها في السوق الأولية.

2- وظائف بورصة الأوراق المالية

أسندت لبورصة الأوراق المالية مجموعة من الوظائف تتمثل فيما يلي:

- البورصة أداة فعالة لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات، ويتم ذلك عن طريق تشجيع المستثمرين والمدخرين أصحاب الفوائض المالية للادخار عن طريق شراء الأوراق المالية الخاصة بالشركات المقيدة في البورصة، والتي تكون بحاجة إلى تلك الأموال.⁽³⁾

- البورصة أداة فعالة لوجود سوق مستمرة، حيث تمكن المتعاملين في مجال الأوراق المالية من البيع والشراء في أي وقت وحسب رغبتهم وبالأسعار التي يرونها مناسبة.

- البورصة أداة توجيه الاستثمارات، ويحدث ذلك من خلال سعر الفائدة، فعندما تنخفض أسعار الفائدة بالبنوك عن الفائدة التي تدرها الأوراق المالية يقوم المستثمرون بسحب ودائعهم من البنوك ويستثمرونها في البورصة، والعكس يحدث عندما تقل إيرادات الأوراق المالية، حيث يتجه المستثمرون إلى البنوك بحثاً عن معدلات فائدة أعلى.⁽⁴⁾

- البورصة أداة لتحويل الخطر، من خلال حصر المخاطر المرتبطة بالمساهمة في الشركات بحد أقصى يعادل حجم الاستثمار في الشركة فقط، ولا تمتد تلك المخاطر إلى باقي ممتلكات المستثمر في تلك الشركة من خلال قيمة الأوراق المالية التي بحوزته.⁽⁵⁾

- أداة فعالة لتقييم الشركات، وذلك من خلال شروط الإدراج التي تتضمن الشفافية والإفصاح عن الميزانية، والأرباح...إلخ، وكذلك من خلال اتجاه حركة الأسعار للأوراق المالية في البورصة من صعود أو هبوط، فكلما كانت الشركة ذات كفاءة كلما زاد إقبال المدخرين للاستثمار في أسهمها والعكس صحيح، مما يؤثر على أسعار أسهم تلك الشركة.⁽⁶⁾

ثانياً: الإفصاح المالي وكفاءة سوق الأوراق المالية

يلعب الإفصاح المالي دوراً هاماً في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في سوق الأوراق المالية.

1- ماهية الإفصاح المالي

يرتكز تعامل أي مستثمر في بورصة الأوراق المالية على مدى توفر المعلومات الدقيقة مع سرعة الحصول عليها بتكلفة منخفضة، لكي يتسنى له اتخاذ قراره بطريقة صحيحة.

1-1- تعريف الإفصاح المالي

يمكن إعطاء عدة تعريف للإفصاح المالي كما يلي:

يعرف الإفصاح المالي بأنه " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية للمساعدة على اتخاذ القرارات".⁽⁷⁾

ويعرف بأنه: "عبارة عن نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية".⁽⁸⁾

مما سبق، يتضح أن الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي لشركة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

1-2- أهمية الإفصاح المالي

ترجع أهمية الإفصاح إلى النقاط التالية:⁽⁹⁾

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة .

- تساعد التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية.

- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية.

- تساعد معلومات التقارير المالية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات .
- تقديم معلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب...إلخ.
- تساهم القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية.

2- تعريف كفاءة بورصة الأوراق المالية ومستوياتها

قبل النظر إلى مستويات كفاءة بورصة الأوراق المالية، سيتم التعرض إلى تعريف الكفاءة.

1-1-2- تعريف كفاءة بورصة الأوراق المالية

مهما اختلفت التعاريف فهي تنصب على مدى انعكاس هذه الأسعار للمعلومات المتاحة، وعليه، تعرف الكفاءة بأنها "تلك السوق التي تكون فيها جميع المعلومات المتاحة في السوق والخاصة بكل أصل مالي مدسجة وبسرعة في سعر ذلك الأصل".⁽¹⁰⁾

وتعرف أيضا بأنها "سوق تعكس فيها سعر الأوراق المالية التي تصدرها مؤسسات كافة المعلومات المتاحة عنهما ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية".⁽¹¹⁾

من خلال التعاريف السابقة، يمكن إعطاء تعريف شامل للسوق الكفؤة على أنها السوق التي تعكس فيها سعر السهم المصدر من الشركة كافة المعلومات الخاصة بها، ويتعامل ضمنها عدد كبير من الباعة والمشتريين.

2-2- مستويات كفاءة السوق

توجد عدة مستويات لكفاءة منها:⁽¹²⁾

1-2-2-1- المستويات الضعيفة

تكون المعلومات التاريخية انعكاسا لأسعار الأسهم الماضية. وبالتالي، لا يمكن التعامل بها في ظل الأسعار الحالية للأسهم ولا تشكل مرشدا لحركة الأسعار في المستقبل ولا مجالا لتحقيق أرباح غير عادية.

2-2-2-2- مستوى الكفاءة المتوسطة

ويقصد بها تعامل المستثمر مع الأسعار التي تعكس المعلومات التاريخية والحالية، ويكون قد تم انعكاس تلك المعلومات على أسعار الأسهم وتم التعاقد عليها على ضوء ذلك.

2-2-2-3- المستوى القوي للكفاءة

في هذه الحالة تكون المعلومات المتوفرة لا تقتصر على المعلومات التاريخية والحالية فقط، وإنما تتعداها للحصول على معلومات خاصة لم تنشر بعد ويكون مصدرها من داخل الشركة المدرجة أسهمها في السوق أو التي تنوي إدراج أسهمها في السوق، وهي ليست متاحة للجميع، وعلى ضوءها سوف يتم التعامل على الأسعار الجديدة للأسهم في المستقبل، بحيث يمكن تحقيق أرباح غير عادية للمستثمر.⁽¹³⁾

وتجدر الإشارة بأن كفاءة السوق تتباين وفقا لنوعية المعلومات، وذلك كما يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (01): أنواع صيغ الكفاءة وفقا لنوعية المعلومات

أنواع صيغ الكفاءة	انعكاس المعلومات على أسعار الأوراق المالية
الصيغة الضعيفة	الأسعار السابقة (التاريخية) للأوراق المالية.
الصيغة متوسطة القوة	جميع المعلومات المتاحة (التاريخية والحالية).
الصيغة القوية	جميع المعلومات العامة والخاصة (التاريخية والحالية والمستقبلية).

المصدر: إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000،

ص: 45.

2-3- أنواع كفاءة بورصة الأوراق المالية: هناك نوعان من كفاءة السوق وهما:

2-3-1- الكفاءة الكاملة

تعرف الكفاءة الكاملة بأنها: "السوق التي تعكس فيها أسعار الأوراق المالية بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة." (14)

وتتحقق الكفاءة الكاملة في ظل توافر الشروط والمواالية: (15)

- شفافية المعلومات وسرعة انتقالها للجميع وبدون تكاليف.

- حرية المعاملات من أي قيود كتكاليف المعاملات أو الضرائب، ولا قيود على دخول أو خروج أي مستثمر من السوق، أو على بيعه وشرائه لأي كمية من الأسهم وللشركة التي يرغب فيها.

- تواجد عدد كبير من المستثمرين، أين لا يمكن لأي مستثمر أن يؤثر لوحده في أسعار الأوراق المالية المتداولة.

2-3-2- الكفاءة الاقتصادية

في ظل السوق ذات الكفاءة الاقتصادية يتوقع أن يكون هناك فاصل زمني ما بين توفر المعلومات ووصولها إلى السوق، واستجابة السهم للتغير في قيمته السوقية في ضوء تلك المعلومات وإن حصل ذلك يقال أن السوق ذات كفاءة اقتصادية.

2-4-2- متطلبات كفاءة بورصة الأوراق المالية

وتمثل أهم متطلبات كفاءة بورصة الأوراق المالية في الآتي:

2-4-1- دقة وسرعة وصول المعلومات

دقة وسرعة وصول المعلومات في بورصة الأوراق المالية تعمل على زيادة كفاءة تخصص الموارد في الاقتصاد بتوجيهها نحو المؤسسات ذات الكفاءة أو

القطاعات ذات المزايا النسبية، وهو ما يعني تحقيق كفاءة السوق وبدورها تؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.⁽¹⁶⁾

2-4-2- السيولة

يقصد بها أن يستطيع كل من البائع والمشتري من إبرام الصفقات بسرعة، وعند سعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة، وتوفر السيولة أيضا فرصا أوسع للشراء والبيع، مما يؤدي إلى زيادة الفرص الاستثمارية، وكذلك إتاحة فرص أكبر للاختيار بين البدائل المختلفة سواء من الأنشطة أو من المؤسسات.

2-4-2-3- كفاءة التسعير والتشغيل

لكي تحقق سوق السوق هدفها المنشود والمتمثل في التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة، ينبغي أن تتوفر فيها سميتين أساسيتين هما:⁽¹⁷⁾

2-4-2-3-1- كفاءة التسعير

يطبق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية، ويقصد بها أن تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة، حيث إن المعلومات تصل إلى المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير، مما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة.⁽¹⁸⁾

2-4-2-3-2- كفاءة التشغيل

يطبق على كفاءة التشغيل بالكفاءة الداخلية، والتي يقصد بها قدرة السوق على إحداث التوازن بين الطلب والعرض، وذلك في ظل وجود تكاليف للمعاملات منخفضة، وبالتالي تحدث عملية التداول بسرعة وبحجم كبير، ومن ثم تكون فرصة المتخصصين في تحقيق هوامش ربح ضئيلة، ومن خلال زيادة الطلب على الأوراق المالية للمؤسسات غير الواعدة ستخفض أسعار أوراقها، وتتغير العرض والطلب يحدث توازن في الاقتصاد الوطني وتحقق الكفاءة الاقتصادية للسوق.⁽¹⁹⁾

2-4-2-4- عدالة السوق

تعني عدالة السوق إتاحة فرص متساوية لجميع المتعاملين في الأوراق المالية سواء من ناحية الوقت أو توفير المعلومات.⁽²⁰⁾

2-5- كفاءة السوق ونظام المعلومات المالية

تعتبر المعلومات عنصرا حاسما من عناصر البنية الأساسية اللازم توافرها لاتخاذ القرارات الاستثمارية المثلى، بحيث تدمج الأسواق ذات الكفاءة الاقتصادية العالية بتوفر عدد هائل من المصادر كالصحف والمجلات المتخصصة.

2-5-1- مفهوم المعلومات المالية

تعد المعلومات من أهم الأركان الفعالة لنجاح وتطور بورصة الأوراق المالية، فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية وتحقيق التخصيص الكفء للوارد، فالمعلومات عبارة عن بيانات تنظم بشكل يعطي لها معنى وقيمة له استفيد الذي يقوم بدوره بتفسيها وتحديد مضمونها من أجل استخدامها في صياغة القرارات.⁽²¹⁾

2-5-2- مصادر المعلومات المالية

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل أي شركة إلى ما يلي:⁽²²⁾

2-5-1-1- التقارير التي تنشرها الشركات

وتتمثل في كشف دورية تقوم بنشرها الشركات إلى المساهمين مفصلة عن نشاط الشركة هيكلها، أرباحها... إلخ بشكل سنوي أو ربع سنوي، أو في شكل نشرات إخبارية.

2-5-2-2- التقارير التي تنشرها شركات السمسرة

تقوم شركات السمسرة بنشر معلومات في شكل تقارير خاصة عن بعض الأوراق المالية توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية.

2-5-2-3- المعلومات مدفوعة الثمن

وتتمثل في الصحف والمجلات وخدمات الإرشاد الاستثماري.

2-5-2-4- قواعد البيانات

تسمح هذه المصادر للمستثمرين بالحصول على المعلومات عن طريق الكمبيوتر للتعرف على التغيير في سعر الأوراق المالية المتداولة، ومن أحدث الخدمات المقدمة ما يعرف باسم دليل مستثمر الفرد للاستثمار عن طريق شبكة الكمبيوتر التي تتيح له المفصلة بين فرص استثمارية متنوعة. بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية والحكومية.

2-5-3- دور المعلومات في بورصة الأوراق المالية

توقف كفاءة بورصة الأوراق المالية على مدى توفر المعلومات والبيانات للمستثمرين من حيث سرعة تواجدها وعدالة فرص الاستفادة بها وتكاليف الحصول عليها. وتساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية.

يمكن القول أن المعلومات المتاحة تساعد المتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقاً لدرجة المخاطر المرتبطة بها. أما على

مستوى الاقتصاد ككل، فإن توفر المعلومات يؤدي دورا هاما في تحقيق آلية خاصة بسوق الأوراق المالية من حيث التوازن بين العائد والمخاطرة، وتخفيض حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وعدد المتعاملين، وبالتالي تنشيط التنمية الاقتصادية في الدولة. وكلها ازدادت درجة الاعتماد على المعلومات كلما ازدادت ثقة المستثمرين بقراراتهم، وإذا كانت المعلومات غير كافية فإن القرار هو الإجماع عن الاستثمار.

وخلاصة ما سبق، فإن الكفاءة في بورصة الأوراق المالية سوف تتوقف على كفاءة نظام المعلومات المالية السائد، حيث إن نجاح بورصة الأوراق المالية يعتمد على ما يلي: (23)

- إظهار أهمية الإعلان المالي ودوره في ضبط حركة بورصة الأوراق المالية وهو ما يعرف بمعيار الإفصاح العام الذي يؤدي إلى توفير قدر كافي من المعلومات الملائمة التي تنصف بالدقة والموضوعية والتي يمكن استخدامها في المقاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.

- توافر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات وتقييم الموقف المالي للشركات ذاتها.

- توافر نوعيات مختلفة من الأوراق المالية القابلة للتداول، بحيث يكون لكل منها خصائص ودرجة المخاطر المرتبطة بها على نحو يلبي احتياجات المستثمرين.

- كما يحتاج المستثمرون في بورصة الأوراق المالية بصفة أساسية إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع تحقيقها مستقبلا، والمتمثلة في توزيعات الأرباح أو الأرباح الرأسمالية وأيضا تقدير درجة المخاطر المتعلقة بالأسهم وتتكون محافظ استثمارية ملائمة.

ثالثا: دور الإفصاح المالي في كفاءة بورصة الأوراق المالية

تتوقف كفاءة بورصة الأوراق المالية على مدى توافر المعلومات والبيانات للمستثمرين كما تنعكس أهمية المعلومات في ثقة المتعاملين المستثمرين بكفاءة بورصة الأوراق المالية.

1- دور الإفصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة السوق وصولا إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، إلى

جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق. وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح تتمثل فيما يلي: (24)

- نظرية التعاقدات الكفوة

وفقا لهذه النظرية، فإن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينهم لمنع استغلال طرف لآخر. وقد أبرزت عدة بحوث أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم الشركة وارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة سيطرة المدراء على أمور الشركة.

- نظرية السلوك الانتهازي

تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمدراء، أي أنهم يحاولون تعظيم ثرواتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات السابقة.

- نظرية توفير المعلومات

تقوم هذه النظرية على اختيار المدراء للطرق المحاسبية وشكل الإفصاح بطريقة تعكس القيمة الاقتصادية للشركة، بحيث تساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثماراتهم.

2- دور الإفصاح في تحسين الكفاءة

يلعب الإفصاح دورا أساسيا في تحسين كفاءة بورصة الأوراق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركة رؤوس الأموال والاستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي، لا سيما مع تواجد آليات رقابية فعالة. وعليه، نتوقف كفاءة السوق المالية إلى حد كبير على نوعية الإفصاح وعلى كفاءة سوق المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات المقيمة بصفة خاصة.

ويعمل الإفصاح المالي الجيد أيضا على تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة، لا سيما رؤوس الأموال الخاصة، ويجلب مستثمرين آخرين ويقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من سيولة السوق، الأمر الذي يرفع حجم التداول ويقلل تكاليف الوكالة، وبالتالي يحسن من كفاءة السوق باستقراره. من جهة أخرى، لا يمكن للمتعاملين في البورصة والأسواق المالية أن يستغنوا عن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة والمشفرة بكل شفافية لاستخدامها في تقييم أداء الشركات المقيمة وإدارتها والتنبؤ بالعوائد والمخاطر المستقبلية، وبالتالي تسعير الأدوات المالية بصورة أفضل وتزداد كفاءة السوق. كما نتوقف كفاءة التخصيص، أي توجه رؤوس الأموال إلى

المشاريع الأكثر مردودية، على كفاءة الإفصاح ومدى وصول المعلومات بالكيفية والنوعية المطلوبة إلى المتعاملين.

ثتوقف كفاءة التخصيص، أي توجه رؤوس الأموال إلى المشاريع الأكثر مردودية، على كفاءة الإفصاح ومدى وصول المعلومات بالكيفية والنوعية المطلوبة إلى المتعاملين.

الجزء الثاني: تجربة الإفصاح المالي وأثره على كفاءة سوق الأسهم السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تطبيق برامج الإصلاح المالي شملت التنظيم القانوني والهيكل لسوق الأسهم السعودية، والتي انعكست بشكل إيجابي في نمو رسملة هذه الأسواق وحجم التداول، حيث نتصدر سوق الأسهم السعودي البورصات العربية من حيث القيمة السوقية، حيث بلغت القيمة السوقية لها في نهاية ديسمبر 2012 نحو 373.4 مليار دولار، وتمثل هذه القيمة نحو 40.6 في المائة.⁽²⁵⁾

وعلية سيتم تناول هذا الجزء من خلال المحاور الموالية:

أولاً: أهداف سوق الأسهم السعودي

تتخصر أهداف سوق الأسهم السعودي في النقاط الموالية:⁽²⁶⁾

- التأكد من عدالة متطلبات الإدراج من حيث كفايتها وشفافيتها، ومن قواعد التداول وآلياته الفنية ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق.
- توفير القواعد والإجراءات السليمة والسريعة ذات الكفاية وتسوية الصفقات من خلال إنشاء مركز لإيداع الأوراق المالية.
- تحديد المعايير المهنية لعمل شركات الوساطة في السوق ووكلائها والعمل على تطبيقها.

- التحقق من قوة ومتانة الأوضاع المالية للوسطاء من خلال المراجعة الدورية لدى التزامهم بمعايير كفاية رأس المال، إلى جانب وضع الترتيبات الخاصة بحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة.

ثانياً: متطلبات الإفصاح المالي لسوق الأسهم السعودية

يعد الإفصاح توفير المعلومات للمستثمرين من الأساسيات التي لا بد من توافرها لضمان كفاءة بورصة الأوراق المالية ونزاهتها.

1- الإفصاح المالي في سوق الأسهم السعودي

أعطت المادة الخامسة من نظام السوق المالية للهيئة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين و كبار المساهمين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كذلك أعطت المادة السادسة للهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والإجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح.⁽²⁷⁾

وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة نوعين من الإفصاح:

1-1 الإفصاح الأولي

ويقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي تود طرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في سوق الأوراق المالية وفق ما جاء في لائحة طرح الأوراق المالية وقواعد التسجيل والإدراج، ويفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار التي تتضمن ما يلي:

- وصف كاف لمصدر الأوراق المالية وطبيعة عمله والأشخاص القائمين على إدارته مثل أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، وكبار الموظفين والمساهمين الرئيسيين.

- وصف كاف للأوراق المالية المزمع إصدارها أو طرحها من حيث حجم إصدارها وسعرها والحقوق المتعلقة بها، وأي أولويات وامتيازات تتمتع بها أوراق مالية أخرى للمصدر إن وجدت. ويجب أن يحدد الوصف كيفية صرف حصيلة الإصدار، والعمولات التي يتقاضاها المعنيون بالإصدار.

- بيان واضح عن المركز المالي للمصدر، وأية معلومة مالية ذات علاقة بما في ذلك الميزانية وحساب قائمة الدخل، وبيانات التدفق النقدي المدققة من مراجع الحسابات.

- أية معلومة أخرى تطلبها الهيئة.

2-1 الإفصاح المستمر

قصد به الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تهم المتعاملين في الأوراق المالية والتي من أهمها ما يلي:⁽²⁸⁾

- التقارير، القوائم المالية السنوية و القوائم المالية الأولية ربع السنوية.
- التطورات أو الأحداث الجوهرية عن الشركات المدرجة التي تهم المستثمرين وتؤثر في أسعار أوراقها المالية.

- أية تطورات أو أحداث متعلقة بالأوراق المالية كتغيير رأس المال، وتوزيعات الأرباح وقرارات الاستدعاء أو إعادة الشراء أو السحب أو الاسترداد المتعلقة بالأوراق المالية أو أي تغيير في الحقوق المرتبطة بها.
- أي تغيير في النظام الأساسي أو المقر الرئيسي للشركة وكبار التنفيذيين وأقربائهم.
- أي تغيير في ملكية حصص كبيرة من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل.
- أي تغيير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم.

2- إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي

نتابع هيئة السوق المالية التزام المؤسسات المدرجة في السوق بنظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية، وإلزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن نتائج أعمالها وتقاريرها المالية حتى يتمكن المستثمر من معرفة أهم التطورات الجارية.

1-2- مراجعة هيئة سوق الأسهم السعودي للقوائم المالية

تقوم الهيئة أيضاً بمراجعة القوائم المالية للشركات المدرجة في هذه السوق كما يلي:

- مراجعة القوائم المالية السنوية وربيع السنوية للشركات المدرجة في السوق المالية للتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح الواردة في نظام سوق الأوراق المالية ولوائحها التنفيذية.

- متابعة استثمارات الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية.

- مراجعة إعلانات الشركات المدرجة لنتائجها المالية وأي تطورات جوهرية للتأكد من توافق تلك الإعلانات ونظام سوق الأوراق المالية ولوائحها التنفيذية، وتعليمات الإعلانات الصادرة عن الهيئة.

- القيام بزيارات إشرافية للشركات المدرجة بهدف التأكد من مدى التزامها لنظام سوق الأوراق المالية ولوائحها التنفيذية ذات العلاقة. وفيما يلي أهم ما راجعته الهيئة في سوق الأسهم السعودية.

2-2- إفصاح الشركات المدرجة

تسعى الهيئة إلى التأكد من التزام الشركات بالإفصاح عن أية تطورات جوهرية تهم المتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات الإعلانات التي أقرتها الهيئة من حيث المحتوى والتوقيت وإعلان هذه التطورات في الموقع الإلكتروني لسوق الأوراق المالية السعودية (تداول).⁽²⁹⁾

وعليه، سوف يتم عرض عدد الإعلانات المنشورة على موقع التداول في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): الإعلانات المنشورة على موقع تداول من 2010 إلى 2014.

2014		2013		2012		2011		2010		نوع الإعلان
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
56	1106	51.9	1074	48.1	1043	50	933	44.10	617	التطورات أو الأحداث المهمة.
42	829	47.1	976	51.2	1111	48.3	900	54.82	767	نتائج مالية.
0.6	11	0.2	4	0.2	4	0.4	8	0.64	9	توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولية.
1.35	27	0.8	19	0.5	10	1.02	19	0.3	4	توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم.
0.05	1	-	-	-	-	0.3	5	0.14	2	توصية مجلس إدارة الشركة بأي خفض مقترح في رأس مال الشركة.
%100	1974	%100	2073	%100	2168	%100	1865	%100	1399	الإجمالي

المصدر: هيئة السوق المالية، التقارير السنوية من 2010 إلى 2014، مرجع سابق.

حيث بلغ عدد الإعلانات التي بثتها المؤسسات في سنة 2014 حوالي 1974 إعلاناً مقارنة بـ 1399 إعلاناً سنة 2010، من أجل تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على معلومات صحيحة وافية.

ثالثاً: دور الهيئة في تطوير مستوى الإفصاح

تسعى الهيئة إلى تعزيز الشفافية بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية من خلال إلزام الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالإفصاح على جميع الأخبار.

1- تطور مستوى الإفصاح

يجب على الشركات المدرجة نشر جميع التطورات الجوهرية المخصوص عليها بالأنظمة دون تأخير نشرها في الموقع الإلكتروني للسوق من أجل التعرف على آخر

أخبار الإفصاح المتعلقة بإعلانات الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية، حيث أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره رقم (2- 31- 2012) المؤرخ بـ 2012/09/20 القاضي بتعديل التعليمات الخاصة بإعلانات شركات المساهمة المدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية، والعمل بها ابتداء من تاريخ 2013/01/01.

ترهدف هذه التعليمات إلى مساعدة الشركات المدرجة على الالتزام بقواعد التسجيل والإدراج خاصة المواد ذات العلاقة بالإفصاح المستمر، وتعزيز مستوى الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية بناء على معلومات صحيحة ووافية.

2- العناصر الأساسية التي يجب توافرها في إعلانات الشركات

تقر هيئة السوق المالية على توفر مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي: (30)

- إعلان الخبر أو تطور جوهري وقع أو من المتوقع حدوثه، بحيث يشمل على العناصر الموالية:

* يجب أن يكون عنوان الإعلان واضح ويعكس التطور الجوهري المراد إعلانه.
* تقديم وصف مفصل للتطور الجوهري، مع توضيح جميع المعلومات المرتبطة به والتواريخ المتعلقة به.

* إيضاح أهم العوامل والمبررات.

* إذا كان للتطور الجوهري أثر مالي في القوائم المالية، وجب ذكره وإذا تعذر ذلك، وجب ذكر السبب.

* على الشركة عدم إخفاء أية معلومات.

- إذا أعلنت الشركة تطورات مستقبلية، فعليها إعلان أية تطورات جديدة تطرأ على ذلك الحدث.

- يجب على الشركات التقيد بنماذج الإعلانات الواردة ضمن هذه التعليمات، ويجب على البنوك وشركات التأمين التقيد بإعلانات النتائج المالية الخاصة بها.

- يجب على الشركة تحديد مدى الحاجة إلى بث إعلان في الموقع الإلكتروني للسوق (تداول) للرد على أية شائعات، ويحق للهيئة إلزام الشركات ببث إعلان متى رأت ذلك ضرورياً.

- على الشركات التقيد بقواعد عند صياغة إعلاناتها حتى يفهم بدقة من طرف المتعاملين خاصة المستثمرين.

- يجب على الشركة المدرجة أن تدرك أن التطورات الجوهرية قد تحدث أثناء إعداد القوائم المالية الدورية، وفي هذه الحالة يجب أن تعلن الشركة ذلك فورا ولا تنتظر حتى صدور قوائمها المالية حتى لو حدث ذلك قبل نشر النتائج المالية بوقت قصير.

رابعا: دراسة بعض المؤشرات التي تقيس أداء بورصة السعودية في هذا العنصر سيتم استخدام بعض المؤشرات لتقييم أداء سوق الأسهم السعودية سيتم الموازنة:

1- مؤشر حجم السوق

يعتبر اتساع حجم السوق مؤشرا إيجابيا على نشاط الاستثمار في الأوراق المالية، وتعد السوق في تطور إيجابي مع زيادة اتساع حجم السوق.

ويقاس مدى اتساع حجم السوق من خلال مؤشرين هما:

1-1 مؤشر عدد الشركات المسجلة في البورصة

يقيس مؤشر عدد الشركات المسجلة مدى اتساع حجم السوق، حيث إن زيادة عدد الشركات المدرجة يدل على زيادة الاستثمارات، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة البورصة. في حين أن انخفاض عدد الشركات المسجلة أو معدل النمو السلبي في عدد الشركات المسجلة، يعني خروج الشركات التي لا تتمتع بالكفاءة.

وقد عرفت سوق الأسهم السعودية ارتفاعا في عدد الشركات المدرجة من 150 شركة سنة 2011، حيث قدر هذا الارتفاع بـ 2,74 بالمائة، ليواصل الارتفاع حيث تم تسجيل زيادة في معدل نمو عدد الشركات 4 بالمائة سنة 2012 ليتصل نسبة الزيادة سنة 2013 إلى 4,5 بالمائة مقارنة بسنة 2011 أي وصل عدد الشركات المدرجة 163، ليصل الارتفاع 166 شركة سنة 2014، مع أن هذا العدد يبقى منخفضا إذا ما قورن مع عدد الشركات المدرجة في بورصات الدول المتقدمة، إلا أنه يعتبر مؤشرا إيجابيا بالنسبة لبورصة السعودية.

والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات المدرجة في سوق الأسهم السعودية خلال سنة 2010 الى 2014 .

الجدول رقم (03): عدد المؤسسات المدرجة في سوق الأسهم السعودية من 2010 إلى 2013.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات المدرجة	146	150	156	163	166
معدل نمو عدد الشركات (%)	-	2.74	4	4,5	1.84

المصدر: النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي، 2010 إلى 2014

1-2- مؤشر معدل الرسملة البورصية

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة السوق على تعبئة الموارد المالية اللازمة للاستثمار، أي قدرتها على تعبئة المدخرات لتوجيهها إلى المؤسسات المقيدة في السوق والتي تستثمر مواردها.

ويؤدي ارتفاع معدل الرسملة البورصية إلى آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي بالبورصة، وبالتالي اتساع القاعدة الاستثمارية، كما يوضح تطور معدل الرسملة البورصية مدى سرعة وإيجابية تطورها.

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية لبورصة السعودية، فقد ارتفعت هذه القيمة بنحو 44.5 مليار دولار خلال الربع الرابع لتصل إلى نحو 467.3 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2013، وقد ساهم في ارتفاع القيمة السوقية قيام السوق المالية السعودية خلال هذا الربع بإدراج أسهم شركتي العربي للتأمين وشركة بوان برأسمال قدره 175 و500 مليون ريال سعودي على التوالي، بالإضافة إلى التحسن في أسعار غالبية الشركات. ونتيجة لهذا التحسن في القيمة السوقية، ارتفع متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة من 2.63 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2013 ليصل إلى نحو 2.87 مليار دولار في نهاية هذا الربع الرابع لسنة 2013.⁽³¹⁾

وانعكاساً لهذه التطورات، سجلت القيمة السوقية تراجعاً ربعياً كبيراً بلغ 107.1 مليار دولار، وتصل هذه القيمة إلى ما يقرب 482.9 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2014. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التراجع الحاد في متوسط أسعار النفط والتي سجلت تراجعاً محدوداً 50 بالمائة خلال هذه الفترة.⁽³²⁾

2- دراسة مؤشرات سيولة السوق

يشير مصطلح السيولة إلى القدرة على بيع وشراء الأوراق المالية بسهولة، ولأن السيولة تسمح للمستثمرين بتغيير محافظ الأوراق المالية الخاصة بهم بسرعة وبتكلفة

يسيرة، فإنها تجعل الاستثمار المالي أقل خطراً وتسهل عملية الاستثمار طويل الأجل ففي الأسواق مرتفعة السيولة تزيد فرص المؤسسات المدرجة بها في الحصول على احتياجاتها المستمرة من الموارد المالية بتكلفة معقولة، سواء عن طريق إصدار سندات أو زيادة رؤوس أموالها من خلال إصدار المزيد من الأسهم. ويقاس مستوى السيولة في السوق من خلال مؤشرين هما:

نسبة حجم التداول = قيمة الأوراق المالية المتداولة / الناتج المحلي الإجمالي
 نسبة حجم المعاملات (معدل الدوران %) = قيمة الأوراق المالية المتداولة / رأس مال السوق

والجدول الموالي يوضح حركة مؤشر السيولة في سوق الأسهم السعودية من 2010 إلى 2013

الجدول رقم (04): حركة مؤشر السيولة في سوق الأسهم السعودي من 2010 إلى 2014

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
203028	294549	312675	322476	170497	قيمة التداول (مليون ريال سعودي)
1812890	1752855	1400342	1270843	125392	القيمة السوقية (مليون ريال سعودي)
11.19	16.80	22.32	25.37	12.88	قيمة التداول / الرسملة السوقية (معدل الدوران %)
33.39 -	24,73 -	12,02-	96,97	-	معدل قيمة التداول (%)

المصدر: النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي، 2010 إلى 2014.

يعبر معدل الدوران عن النسبة بين قيمة التداول ورأس المال السوقي ويعني وصول معدل الدوران إلى قيمة واحد أن متوسط تداول السهم في السنة يبلغ مرة واحدة ويشير المؤشر إلى انخفاض تداول الأسهم لأنه يقل عن الواحد الصحيح منذ البدء في عملية التداول.

من خلال الجدول، يلاحظ أن معدل الدوران سجل سنة 2011، نسبة مرتفعة حيث بلغ 96,97 لينخفض سنة 2012 و2014، ويرجع سبب انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض قيمة التداول التي تتأثر بحجم التداول وبأسعار التداول.

3- مؤشر عدالة السوق

تعني عدالة السوق إتاحة فرص متساوية لجميع المتعاملين سواء من ناحية توفر المعلومات أو إبرام الصفقات، حيث يؤدي شعور المتعاملين بوجود عدالة في

التعامل بسوق الأوراق المالية تدفعهم للمزيد من الاستثمار في الأوراق المالية. ويمكن معرفة مدى تطور مؤشر عدالة السوق من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (05): عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة من 2010 إلى 2014.

2014		2013		2012		2011		2010		نوع الشكاوى
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
22.2	60	24.1	80	31.1	142	39	76	34	91	- عمليات التنفيذ
3	8	0.06	2	0.5	3	2	5	5.5	13	- التسهيلات
16.8	45	04.9	16	2.4	11	9.2	20	12.5	32	- صناديق استثمارية
49	131	41.7	138	43	196	26.4	58	26.2	71	- محافظ استثمارية
9	24	28.7	95	23	104	27.4	60	23.3	63	- شكاوى أخرى
100	268	100	331	100	456	100	219	100	270	الإجمالي

المصدر: بناء على تقارير هيئة السوق المالية 2010 إلى 2014.

يمكن إبراز أهم نتائج تصنيف تلك الشكاوى في الآتي:

- بلغ إجمالي عدد الشكاوى المستلمة في سنة 2011 عبر مختلف القنوات 219 شكاوى بانخفاض مقداره 49 شكاوى عن سنة 2010 حينما كان عددها 270 شكاوى. أما في سنة 2013 بلغ عدد الشكاوى 331 شكاوى بارتفاع مقداره 61 عن سنة 2010 حينما كان عددها 270 شكاوى، وفي سنة 2014 انخفض عدد الشكاوى إلى 268.

- حيث صنفت الهيئة الشكاوى التي تسلمها إلى عدة أنواع حسب طبيعة كل نوع فيلاحظ أن عمليات التنفيذ سنة 2014 انخفضت مقارنةً بسنة 2010، والملاحظة نفسها بالنسبة لتسهيلات وصناديق استثمارية أما المحافظ الاستثمارية وشكاوى أخرى فقد ارتفعت مقارنةً بالسنوات السابقة.

خامساً: مساهمة الإفصاح المالي في دعم كفاءة سوق الأسهم السعودية

عملت هيئة سوق الأسهم السعودية على تطوير نظام سوق الأوراق المالية فنياً وتقنياً، مما ساهم في الزيادة الأفقية لسوق الأوراق المالية بزيادة عدد الشركات المدرجة وإدراج أدوات مالية جديدة. ومع تطور لوائح وأنظمة الهيئة ساهمت في

زيادة مستوى الشفافية عبر تطوير نظم الإفصاح. وقد شهد السوق في السنوات الأخيرة السماح للشركات المالية الدخول كشريك استراتيجي في سوق الأوراق المالية. حيث أن هناك نماذج جيدة لشركات في مجال الشفافية والإفصاح سواء من حيث التقارير المالية السنوية وتضمينها جميع البيانات والأرقام التي تساعد في عملية التحليل المالي واتخاذ القرار أو من حيث الإعلانات التي تجعل المساهم على اطلاع بجميع المستجدات والأخبار. بينما هناك شركات تلتزم فقط بالحد الأدنى المطلوب من قبل الأنظمة بخصوص الإفصاح مما يصعب على المستثمر تحليل البيانات. والتطور الحاصل في سوق الأسهم السعودية يتم بضرورة تبني وجهة نظر جديدة للإفصاح وتطوير متطلبات الإفصاح المستخدمة حالي لتلائم حاجات المتعاملين في السوق. فالهدف الأساسي من الإفصاح هو توفير المعلومات التي تحقق التوازن في سوق الأسهم ورفع كفاءة السوق. لذا، فإنه من الضروري تطوير نظام إفصاح شامل يعتمد على مبدأ تدفق المعلومات المالية وغير المالية إلى سوق الأسهم. آخذاً في عين الاعتبار أن المستثمر في سوق الأسهم السعودي يحتاج إلى جميع المعلومات.

الخاتمة:

تعتمد كفاءة بورصة الأوراق المالية على ما توفره من معلومات لكافة المتعاملين فيها بنفس القدر ونفس الوقت، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون تطبيق مبدأ الإفصاح على البيانات والمعلومات المالية الصحيحة المتعلقة بالشركات التي تتداول أدواتها في السوق حتى يتمكن هؤلاء من ترشيد قراراتهم وتحقيق أرباح غير عادية. حيث إن المعلومات تأتي إلى السوق في أي وقت مستقلة وعشوائية فيتقرر سعر الورقة المالية بناء على المعلومات الواردة، فإذا عكست أسعار الأوراق المالية المتداولة المعلومات اتصفت السوق في هذه الحالة بالكفاءة، والتي لها دور في تقليل المخاطر وتخفيضها إلى أدنى مستوياتها.

وبالتالي، فإنه لنجاح وتطور بورصة الأوراق المالية لا بد من توفر الإفصاح المالي لأن السوق الكفوءة تتوقف على مدى توافر المعلومات والبيانات للمستثمرين من حيث سرعة تواجدها وعدالتها. وقد اتضح أن سوق الأسهم السعودية سعت لتطوير أسواقها، حيث قامت بوضع إجراءات للشركات المدرجة بالإفصاح عن جميع ما تقوم به، وتنظيم ومراقبة سوق الأوراق المالية وعملية إصدار الأوراق المالية وتداولها والإشراف على أداء الأشخاص المرخص لهم وحماية المستثمرين وتحقيق العدالة والكفاءة. ولكن هناك نماذج جيدة لشركات تقوم بالإفصاح سواء من حيث التقارير المالية السنوية أو من حيث الإعلان، بينما شركات أخرى لا تلتزم بمستوى الإفصاح الكافي مما يصعب الأمر على المستثمر. وبالنسبة لمؤشر عدد الشركات المدرجة الذي يقيس مدى اتساع حجم السوق، فبالرغم من أن عدد الشركات

المدرجة يعد منخفضا إذا ما قورن بعدد الشركات المسجلة في البورصات الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه يبقى يعرف نموا خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على التوجه نحو اتساع السوق من سنة لأخرى بالشكل الذي يساهم في زيادة كفاءة السوق مستقبلا.

وعلى ضوء النتائج السابقة، يمكن إعطاء بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لكي تتميز سوق الأسهم السعودية بالكفاءة وذلك على النحو الموالي:

- بذل الجهود اللازمة من أجل توعية وإعلام الأفراد بمختلف التقنيات المستعملة في اتخاذ القرار الاستثماري.

- رفع الكفاءة المعلوماتية لسوق الأسهم، وذلك من خلال تطوير نظم الإفصاح وتدقيق المعلومات في السوق، إلزام الشركات بمعايير الإفصاح المقررة قانونا، وكذلك توفير الشفافية في المعلومات. مع التركيز دائما على وسائل الإعلام المختلفة و دورها في توعية المستثمرين بكل المستجدات التي تعرفها أسواق رأس المال.

- العمل على زيادة الوعي الاستثماري والمالي للمتعاملين بالسوق لتوضيح أهمية المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، مع عقد المزيد من الدورات التدريبية والمحاضرات اللازمة في هذا الصدد.

- مواكبة التطورات الحاصلة في البورصات المتقدمة، وذلك باستغلال مختلف التقنيات التكنولوجية الحديثة لتسهيل عملية نشر البيانات المتعلقة بالشركات، أسعارها، حجم التداول، التسويات، طرق التسعير... إلخ.

- وضع قوانين لحماية صغار المستثمرين في الأوراق المالية من أولئك الذين يتمكنون من الحصول على المعلومات من مصادر خاصة ومقربة، أو من نشر معلومات خاطئة ومضللة.

الهوامش:

(1) - علي كنعان، الأسواق المالية، مطبعة الروضة، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص: 22.

(2) - محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 79.

(3) - أحمد محمد لطفي أحمد، معاملات البورصة بين النظم الوضعية والاحكام الشرعية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر. 2006 ص: 30.

- (4) - شمعون شمعون، البورصة وبورصة الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005، ص: 52.
- (5) - صلاح جودة، بورصة الأوراق المالية علميا وعمليا، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1998، ص: 38.
- (6) - أحمد محمد لطفي أحمد، معاملات البورصة بين النظم الوضعية والأحكام الشرعية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006، ص: 33.
- (7) - لطيف زيود وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، العدد الأول، 2007، ص: 15.
- (8) - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي: لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 181.
- (9) - زينة بن أفرج، القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبية الدولية، ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي: 25- 26 ماي 2010، ص: 09.
- Phillipe Gillet, Les marches financiers efficient, Edition Economica, Paris ,, 1999 , P: 11 .⁽¹⁰⁾
- (11) - J. Teulie et Topsa calian, Finance, Edition Vuibert, Paris, pp : 74-75.
- (12) - فيصل محمود الشواور، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 50.
- (13) - طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في سوق الأوراق المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 32.
- Jacques hamon, Bourse et gestion de portefeuille Edition Economica, Paris, 2004, P: 256.⁽¹⁴⁾
- (15) - Thomas.E & Copeland , financial and corporate policy , Addison – wisely publishing , new York, 1997, P: 115.
- (16) - بن عمر بن حاسين وآخرون، "كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس والمغرب"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد الثاني، 2012، ص: 237.
- (17) - إيهاب الدسوقي مرجع سابق، 2000، ص ص: 34-35.
- (18) - عبد الغفار حنفي، البورصات: أسهم، سندات، وثائق الاستثمار، خيارات،

- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 190-191.
- (19) - إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، 2000، ص: 34
- (20) - صاطوري الجودي، "شروط ومتطلبات رفع كفاءة سوق رأس المال دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، أبريل 2006، ص: 174.
- (21) - نور الدين بهلول وزويير دوغمان، أثر الإفصاح المالي وفق معايير المحاسبة الدولية على الهيكل المؤسسية للمؤسسة، ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25-26 ماي 2010، ص: 05.
- (22) - مفتاح صالح وفريدة معارفي، "متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 07، 2007 ص: 184-185.
- (23) - محمد صالح الحناوي وآخرون، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 130-133.
- (24) - كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 33.
- (25) - النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي، الفصل الرابع، 2012، ص: 09.
- (26) - المادة 20 من الفصل الثالث لنظام السوق المالية، رقم: 30 المؤرخ في 31 جوان 2003.
- (27) - هيئة السوق المالية، التقرير السنوي لعام 2012، المملكة العربية السعودية، ص: 68.
- (28) - هيئة السوق المالية، تقرير 2012، مرجع سابق، ص: 68-69.
- (29) - مجلس هيئة السوق المالية، الدليل الإستراتيجي للأئحة حوكمة الشركات، الإدارة العامة للإشراف على السوق، الإصدار الأول، 2012، ص: 6-19.
- (30) - هيئة السوق المالية، التقرير السنوي لعام 2012، مرجع سابق، ص: 72.
- (31) - النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي، الربع الرابع، 2013، ص: 29.
- (32) - النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي، الربع الرابع، 2014، ص: 27.

تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

أ. عريج وليد *

الملخص:

إن أية قراءة متفحصة ومتعمقة للتاريخ الاقتصادي العالمي يمكنها أن تنتهي بنا إلى الإحاطة بالدور الرئيسي الذي لعبته وتلعبه التجارة الدولية في رسم ملامح هذا التاريخ. وستفقدنا مثل هذه القراءة إلى إدراك واستيعاب مسلمة أساسية فحواها: أن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم كان يتجه بصفة أصيلة نحو تطوير وتوسيع مجالات ونطاق التبادل التجاري الدولي، حتى أنه يمكن التأكيد على استنتاج جوهري بهذا الصدد، وهو أن انتعاش التجارة الدولية وازدهارها يصلح لأن يكون وفي أي حقبة من الحقبة مؤشرا جوهريا على حيوية ونمو واستقرار الاقتصاد العالمي، وأن العكس هو الصحيح. وفي زمن العولمة اليوم، مع تزايد موجات التحرر، أصبح للتجارة الدولية قيمة كبيرة في بلورة الحياة الاقتصادية وصياغة الأحداث في العالم.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية

The impact of international trade liberalization on economic growth and sustainable development

Abstract:

Any closer and deep reading of the world economic history could lead us to think of the key role played and still the international trade plays in shaping of this history. And like such reading will effectively lead us to recognize and assimilate a basic message that the normal functioning line of the economic history of the world was moving in an authentic way to develop and to expand the areas and the fields of the international trade, so that can even emphasize on an essential conclusion in this regard, which is that the recovery of international trade and prosperity can serve and at any era of the eras as a pivotal indicator of the vitality,

* أستاذ مساعد قسم - أ - جامعة باجي مختار - عنابة .

growth, and the stability of the global economy and vice versa. In today's era of globalization, with the increasing waves of liberalization, the international trade has become a great value in the development of the economic life and shaping events in the world.

Keywords: International trade, openness trade, economic growth, Economic development.

المقدمة:

لطالما كانت التنمية الشغل الشاغل بالنسبة لكل دول العالم، خاصة النامية منها، باعتبار أن ركب الدول المتقدمة حققت خطوات كبيرة في هذا المجال فيما أن البلدان المتخلفة ما زالت تقبع في القاع، دون أن تجد حلا لهذه الأزمة (أزمة التنمية)، وكذا بالنسبة لموضوع النمو الاقتصادي الذي أصبح الأساس والركيزة الأولى التي تبني عليها طبقات التنمية، لكن اقتران النمو في هذا الزمن كما يشاع، يجب أن يكون مع الانفتاح في زمن العولمة والسياسة الليبرالية. حيث لا يخفى على أحد في هذا الزمان، أنه لا يمكن أن تعيش الدولة بمعزل عن العالم الخارجي وما يصوره من نظم وظروف اقتصادية، تمثل فيه الدول المتقدمة الكبرى على رأس المؤسسات الدولية الدولار الذي يدير عجلة الأحداث السياسية والاقتصادية. فهل فعلا أن الانفتاح التجاري محرك للنمو الاقتصادي؟ ومن ثم هل سيؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تحريك عجلة التنمية المستدامة؟

1- مفهوم التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تعني التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة مستقبل الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتهم، ولعل هذا المفهوم في الإطار العام هو مفهوم يدي في الأساس، ولكنه تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسية، وهي المحور الاجتماعي (الإنسان)، المحور الاقتصادي والمحور البيئي، فالتنمية المستدامة تعني أساسا تحسين نوعية حياة البشر دون استنزاف للصادر الطبيعية واستغلالها استغلالا غير عقلائي، وبالتالي لا بد من التفكير بطرق مبتكرة للاستغلال العقلائي لهذه المصادر ابتداء من الدولة والمؤسسات وانتهاء بسلوك الفرد⁽¹⁾. وبمعنى آخر فالتنمية المستدامة تدعو إلى تغيير في السياسات والأساليب المتبعة لممارسات الأفراد وانتهاء بالمجتمع الدولي، وتهدف إلى:

(1) Lavoisier, Revue en gestion, Le développement durable, n°152, Hermes, 2004, p118.

- تأمين نمو اقتصادي.
- تحقيق مساواة وعدالة اجتماعية.
- حماية البيئة.

على الرغم من أن هذه الأهداف ربما يكون بينها تناقض واختلاف إلا أنها من الممكن أن نعيش وتتجانس، فالتنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بالعيش الكريم لنا وللأجيال القادمة، فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد الطبيعية والأساسية. وتعرف التنمية على أنها تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهيكل الاجتماعي والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما(2).

ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، فقد وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فناؤها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها، أي المتجددة بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة والسياسة الحكيمة الراشدة التي تصقل اقتصادها من مصادر متنوعة ولا يتأتى هذا إلا بالاعتماد على فتح السوق وتحرير التجارة الخارجية. وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

فالدولة التي تبني تنمية اقتصادها فهي بأمس الحاجة إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية وأدوات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق وتصريف منتجاتها، ولا نباح لها هذه العمليات إلا من خلال شريان التجارة الخارجية وبالتالي الدخل في معاملات تجارية دولية(1).

2- النمو الاقتصادي كمحور جوهري لتحقيق تنمية مستدامة:

أما عن النمو الاقتصادي فمقدّر أنه أحد كبار الاقتصاديين ويدعى سيمون

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، توزيع المعارف بالإسكندرية، 1991، ص 109.

(1) جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 18.

كيوزنتس "S.Kusnets" بأنه: "زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والإيدولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه" (2).

فالنمو تلقائي، والتنمية إرادية محفوزة، النمو نتيجة، والتنمية مجهود ضخم يؤدي إلى هذه النتيجة، وينبغي الإشارة إلى أنه في استخدام كيوزنتيس للفظ النمو "Growth"، شأنه شأن العديد من الاقتصاديين، فإنه يستخدمها للتعبير عن الظروف التي تحكم التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وهو يستخدم لغيره أيضا لفظ التنمية "Development" للتعبير عن الجهود الساعية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإجراء التغييرات الهيكلية بالبلدان المتخلفة في وقتنا المعاصر وبالتالي يعد تحقيق نمو اقتصادي ركيزة أساسية للتفكير في موضوع التنمية المستدامة.

والتنمية الاقتصادية هي عبارة على التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع (3).

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسبها.

لكن هذه التعريفات تخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية، وبالتالي للجيلولة دون مزيد من التدهور في البيئمة. لكن الإشكالية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الرأسماليين، فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة.

لكن الأكد أن الوصول إلى تنمية مستدامة لن يتحقق إلا بالمرور عبر تحقيق نمو اقتصادي، هذا الأخير الذي يكفل الانتفاع بوفورات مالية تتيح للبلد الآليات الواجب توفرها لتحقيق تنمية مستدامة.

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 212.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

3- تأثير تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة:

بالرغم من أن هناك ما يقرب من توافق الرأي بين الاقتصاديين على أن تحرير التجارة تعمل على تدعيم النمو وتخفيض أعداد الفقراء، فإن القلق بشأن آثاره السيئة لم تهدأ حديثه إلى الآن.

إن الخبرة العملية للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي أثبتت أن عائدتها بالنسبة للبلدان النامية في واقع الأمر عائد إيجابي، فالتنافس والتعاون اللذان يصحبان التحرير التدريجي للاقتصاد أثبتا أنهما قوتان تحققتان الكثير لصالح البلدان النامية، بدءا من ارتفاع الأجور وانتهاء بتحسين ظروف العمل، وما زحف البلدان النامية اليوم من أجل الانفتاح على تحرير التبادل إلا دليلا إضافيا على الأرباح المنتظرة من الانفتاح، فقد تسارعت وتيرة التحرير التدريجي لأن البلدان الفقيرة أدركت أن ذلك هو السبيل الذي يحقق صالحها على أفضل وجه.

فما هو الأساس للاعتقاد بأن تقليل الحواجز التجارية وفتح الاقتصاديات أمام المنافسة يمكن أن يزيد الثروة، وبالتالي يرفع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي درجة التنمية الاقتصادية، وبالتالي يساعد على تخفيض أعداد الفقراء؟

3-1- الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

إن تحول الاقتصاد في بلد إلى الانفتاح أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، يعني أن تتوفر لمواطني ذلك البلد حرية شراء أو بيع السلع والخدمات في الأسواق الدولية دون أن تثقل كواهلهم أعباء الرسوم الجمركية الباهظة أو الحواجز الأخرى أمام التجارة، ويعني ذلك أنه يتعين السماح للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب بامتلاك العقارات في ذلك البلد، وأن تتمتع استثماراتهم بحماية قانونية وفق لمعايير محددة. إن العديد من الأمثلة تدل على أن الانفتاح ليس دائما جذابا حقيقيا للتطور، والأسوأ في بعض الحالات، العلاقة الرابطة بين الانفتاح والصعوبات الداخلية يمكن أن تقود إلى تراجع في مستوى المعيشة، فالحالة الأكيدة اليوم هو أن السياسات المتعلقة بالإغلاق، مولدة للربح، وتعزل الدول على مختلف قنوات الوفورات الخارجية⁽¹⁾.

هناك بعض المحركات للنمو مثبتة ومنظرة، نذكر منها خاصة "الاستثمار الخاص"، لكن إنارة هذه المحركات تظهر متعلقة بمجموعة معقدة من الشروط المرخصة كالذهاب في تطوير القطاع المالي، تخصيص الموارد بفضل وبفعل السوق وأخيرا.. الانفتاح. Levine & Rennelt يضعون للتوضيح هذه العلاقة الإيجابية بين نصيب الاستثمار في الناتج الوطني الخام (GNP) "Gross National Product" والنمو، وبين هذا

(1) يعرف مارشال الوفورات الخارجية بأنها تلك الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادي خارج عن نطاق الصناعة ذاتها، مما يترتب عليه توسع الصناعة المعنية.

النصيب بالذات ووزن التبادلات الخارجية في (Levine & Rennelt,1992) (GNP).

إن الانفتاح لا يجتذب النمو، لكن ينشطه بفضل "صدمة المنافسة" ويبقى الاستثمار الخاص المحرك النهائي للنمو، وخلافا لذلك، فإن أية سياسة ستستخدم بتخصيص غير ملائم للموارد في ظل غياب ضغط السوق العالمي (1).

إن تعقيدات الميكانيزمات التي تحصل لوحظت منذ فترة طويلة، لكن التحليل الاقتصادي لم يعطها شكلا (ولم يفصلها) إلا منذ وقت قصير، لكن لوحظت صعوبة في وضع إثبات تجريبي للعلاقة "انفتاح - نمو".
3-2-2- بعض الأرباح الأولية للانفتاح (2):
3-2-1- فتح الاقتصاد وتفعيل المنافسة:

واحد من الإيجابيات المعروفة للانفتاح والاندماج في السوق العالمي، والتي تلاحظ من خلال نفوذ الشركات إلى الأسواق الوطنية، فللمنافسة ترفع وتزيد في النزاع على الأسواق المحمية "طبيعيا" من خلال تواجد التكاليف الثابتة المرتفعة، أو إداريا - من خلال النظم والقوانين الموضوعة-، فللمنافسة تسمح بزعزعة السياسات وترك السوق حق معالجة الاختلالات الموجودة في الاقتصاد ورسم البنية السوقية الأكثر فعالية.

3-2-2- فتح الاقتصاد وتوسيع السوق:

إن وجود مردود داخلي متزايد (كما أشارت إليه النظرية الحديثة للنمو) لكل منتج (producer)، منسق ومشارك مع غياب الحواجز عند الدخول، يضمن وجود توازن في المنافسة الاحتكارية الكاملة.

إن سلوك الشركات متعلق بمرونة الطلب (Elasticity of demand)، هذه الأخير تعتبر متغيرة، في ظل هذه الشروط، فالتوسع السوق سيمكن من تقديم تنوع كبير للمستهلك، والمنفعة تؤخذ من سلة الاستهلاك المتزايد، لأن المستهلك يشتري على الأقل وحدة من الوحدات الكثيرة والمتنوعة، وهذا سيحرض تزايد مرونة الطلب، وفي النهاية المنتجون سيحققون اقتصاديات الحجم، بسبب أن إنتاجهم الفردي يزداد ويتطور.

هنا الانفتاح مباشرة قابل للتشبيه على أنه نمو: الانفتاح يعني انفتاح السوق، وهذا الأخير هو ببساطة هو تراكم للموارد الموظفة في الإنتاج (3).

(1) Lionel Fantagné & Jean-Louis Guérin, " L'ouverture catalyseur de la croissance ", Revue: Economie Internationale, n°71,1997, p137

(2) Op.Cit, pp 138-144.

(3) Jean-Mark Siroën,"Monopoles naturels, ouverture commerciale et gain de

وفيما يخص الحسائر الجبائية الناجمة عن الحقوق الجمركية فهي ضعيفة في النماذج الكلاسيكية للتجارة الدولية في المنتجات المتاحة للخارجية، والانفتاح هنا يتيح المجال لدخول منتجات جديدة، والحسائر المنتظرة من التقييدات التجارية يمكن أن تصل إلى مستوى من الناتج الداخلي الخام "Gross Domestic Product" (GDP) أكبر من ذلك الدخل المنتظر من التعريف.

3-2-3- فتح الاقتصاد واتساع معروض المدخلات "Inputs":

إن نصف التجارة الدولية تقريبا تستند وتقام على المدخلات، فأرباح الانفتاح بقدر ما تهم المستهلكين، فهي تهم المنتجين كذلك (Fontagné, Frendenberg & Ünal- Kesenci, 1996).

ففي المنافسة الاحتكارية، التنوع الكبير للمدخلات يضمن فعالية أكبر للعملية الإنتاجية (Ethier, 1982)، فإنتاج المنتجات المختلفة يمكن استخدامها في الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيط.

وفي ظل مردودات الحجم الداخلية المتزايدة تتولد وفورات خارجية، فعندما توسع الصناعة، ستدفع إلى تنوع مختلف المنتجات الوسيطة، وبالتالي فعالية العملية الإنتاجية لكل فروع هذه الصناعة ستتطور بسبب أن كل منتج يستخدم كمداخلات مكونات من المنتجات الوسيطة تتضمن تنوع أكبر. فالنمو لا يتأتى فقط بآساع السوق، لكن كذلك بفضل قيمة الصناعة وعرض المنتجات الوسيطة المختلفة.

إن التبادل الدولي لا يتيح فقط مدخلات للمنتجين في شكل منتجات وسيطة وعناصر أولية، بل هناك كذلك "خدمات المنتجين" التي تعتبر مختلفة وكثيفة جدا في ميدان البحث التطوير "Research & Development" (استشارات في التسيير، الهندسة، الخدمات المالية... الخ). وفي جانب آخر، تبادل المدخلات يزيد من رفاهية كل دولة بالمقارنة مع نظام الانتفاع الذاتي (Morkusen, 1989).

وفي الأخير "التحرير المالي"، وبجل الصعوبات التي يواجهها سيولد نموا بشكل متزايد (Villa, 1996)، فالتحرير يسمح بالوصول للأسواق الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، أين معدل الفائدة يكون ضعيفا، ويسمح بالاستدانة الخارجية بشروط تيسيرية والاتصال ببرامج الاستهلاك والاستثمار. فيجب أن ترتبط سرعة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاديات الاشتراكية المتحولة ارتباطا وثيقا بسرعة رفع القيود عن الأسعار، والنظام الضريبي الساري، ودرجة التحرير المالي في التجارة الخارجية⁽¹⁾. إن الانفتاح سيتصرف بسعة المدخلات وتنوعها، وبدوره تنوع كبير للمدخلات جدير

l'échange", Revue: Economie Internationale, n° 75, 1998, pp 39-42.

(1) ماكين رونالد، الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، 2008، ص 290.

بتكوين وتوليد وفورات خارجية.

3-2-4- فتح الاقتصاد والانتفاع من الوفورات الخارجية (2):

إن الكثير من الأدلة التي تؤيد فكرة أن الانفتاح يحفز النمو ويقلل الفقر هي عرضة للانتقاد القائل بأن أثر الانفتاح لا يمكن عزله عن أثر إصلاحات عديدة أخرى غالباً ما كان يجري تنفيذها في الوقت نفسه، مما يشكل هذا الأمر صعوبة فصل الانفتاح عن تلك الإصلاحات، والتي تمثل جوهر مشكلة القياس الاقتصادي، لكن بقدر ما تمثله هذه الأدلة الواقعية من مشكلة، فهي تبين من جهة أخرى على أن الانفتاح عنصر مهم بصفة خاصة من عناصر الإصلاح. ثانياً هناك أدلة قليلة على أن إصلاحات أخرى يجب أن تسبق الإصلاح التجاري الفعال، وإن كانت هناك إصلاحات فهي مكملة لبعضها البعض.

وأخيراً، فإن للانفتاح وفورات إيجابية على جوانب الإصلاح، حيث أن الارتباط بين التجارة والسياسات المجنّدة للإصلاح، يفصح إجمالاً على جعل الانفتاح جزءاً رئيسياً من حزمة الإصلاحات.

إن الانفتاح على ما يبدو ينشط النمو حتى في أفقر الأقطار، فمثلاً في الاقتصاديات المغلقة يقلل الدخل المبدئي المنخفض هذه الفوائد المحتملة الناجمة عن وفورات الحجم الكبير، مما يكبت النمو ويقضي على فرص التنمية. لكن الانفتاح التجاري يأتاحتها فرص الوصول إلى أسواق أوسع، سيساعد على التغلب على هذا العائق، ويمكن للأسواق الصغيرة أن تستفيد من الانفتاح أكثر من غيرها (1). ولقد حدثت معجزات في النمو في القرن العشرين في أقطار بدأت في الانفتاح بعد أغنى الأقطار بمراحل.

وفي الأخير، نلتمت النظر إلى نقطة هامة تتمثل في أن الانفتاح يسمح بانتشار المعارف والتكنولوجيا التي تلعب دوراً مركزياً في النمو الاقتصادي في عالم اليوم يسير نحو نظام متعدد الأقطاب، حققت فيه الو.م.أ نمواً يعزى للتكنولوجيا المستخدمة (40% من النمو ناتج عن الابتكارات والتجديدات).

(2) أندرو بيرج وآد كروجر، "تعميم جميع المراكب"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص 18-19.

(1) كما هو الشأن بالنسبة لسويسرا في قلب الاتحاد الأوروبي، التي تحقق مستويات من المعيشة ومعدلات نمو تقارن مع تلك الموجودة في اقتصاديات ذات حجم كبير مثل الو.م.أ.

3-3- النتائج التجريبية للتحقيقات الميدانية (2):

لقد أثبت الانفتاح نظريا مزايا محققة على الاقتصاد عامة، فإزالة حواجز التجارة تؤدي مباشرة إلى توسيع نطاق الاختيارات المتاحة أمام المستهلكين وتؤدي إلى اتجاه الأسعار إلى الانخفاض، مما يترتب عليه ارتفاع القيمة الحقيقية لأجور العمال. ودخول الاستثمارات الأجنبية يتيح فرص عمل جديدة وتكنولوجيا إنتاج جديدة ويؤدي إلى إدخال تحسينات في البنية الأساسية، ويتيح لمنظمي المشروعات المحليين مصدرا جديدا للحصول على رأس المال، كما يؤدي الانفتاح إلى سهولة حصول الشركات المحلية على مدخلات الإنتاج بأسعار أرخص وبتيح لهم النفاذ إلى أسواق أكبر لتصرف منتجاتهم، إلا أن المنافع المختلفة العديدة لحرية التجارة والاستثمار تدور بالنسبة لمعظم الناس حول فكرة واحدة لها جاذبيتها الشديدة وهي أن الانفتاح يعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

والأبحاث الميدانية التي أجريت في هذا الخصوص، خرجت بنتائج تؤيد وجود ارتباط بين حرية إجراء المعاملات الدولية وبين النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال هناك دراسة شهيرة قام بها الباحثان جيفري ساكس وأندرو وارنر (Sachs & Warner, 1995) من جامعة هارفارد الأمريكية محاولة منهما لمعرفة أثر الانفتاح على النمو، حيث صنفا البلدان إلى اقتصاديات منفتحة ومغلقة.

كما عرفا الاقتصاد المغلق على أنه ذلك الاقتصاد الذي تتحقق عنده على الأقل واحدة من هذه الشروط الخمسة التالية:

- عقبات غير جمركية على أكثر من 40% من التجارة.
- حقوق جمركية متوسطة أكبر من 40% على الواردات.
- معدل صرف موازي مختلف يزيد عن 20% عن المعدل الرسمي.
- اقتصاد من نوع اشتراكي.
- احتكار الدولة للصناعات الأساسية المصدرة.

لقد خلاصا الباحثان من تلك الأبحاث إلى أن البلدان النامية ذات الاقتصاد المفتوح حققت نمواً بلغ متوسطه 4,5% سنويا في السبعينات والثمانينات، بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نمواً يزيد عن 0,7% في المتوسط سنويا خلال نفس

(2) مقالة صادرة عن معهد كاتو سنة 2003، سلسلة تقارير المنظمة العالمية للتجارة، العولمة والدول النامية، على الموقع الإلكتروني:

تاريخ التصفح: 2009/12/26 <http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm>

الفترة، ووجدا كذلك أن نفس النتيجة تنطبق على البلدان المتقدمة. فالبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المفتوح حققت معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه 2,3% سنويا، بينما البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نمواً أزيد من 0,7% سنويا خلال نفس الفترة.

وهناك دراسات أخرى -منها التحليل الصادر عام 1998 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE"- خلصت إلى أن الدول التي لديها نظم تجارة منفتحة نسبيا حققت معدلات نمو بلغت في المتوسط حوالي ضعف معدلات النمو التي حققتها الدول التي لديها نظم مغلقة نسبيا. ومن الواضح أن البلدان النامية التي حققت في المتوسط معدلات النمو المنسوبة للاقتصاديات المفتوحة تتجه نحو التقارب مع اقتصاديات الدول الصناعية، بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق زادت أوضاعها تراجعا.

والرافضون لمصادقية المقارنات بين البلدان على صواب عندما يقولون إن عزل تأثيرات التحرير التدريجي للتجارة عن تأثيرات التغييرات الأخرى يخلل بالتحليل من الناحية المنهجية، حيث أن انخفاض حواجز التجارة يتم في الغالب مترامنا مع مجموعة من الإصلاحات الأخرى، إلا أن هناك نقطتين واضحتين في هذا الصدد:

الأولى: أن هناك علاقة لا يمكن إنكارها بين معدلات النمو وبين الحرية الاقتصادية، بما في ذلك حرية إجراء المعاملات الدولية.

الثانية: أنه لا يوجد ثمة دليل من أي نوع يثبت أن البلدان التي عزلت نفسها عن الأسواق العالمية حققت الرخاء على المدى الطويل، وذلك على عكس ما يدعيه خصوم حرية التجارة الدولية.

وربما كان أقوى دليل على مزايا تحرير الاقتصاد أن البلدان النامية اختارت طوعا على مدى السنوات الماضية أن تفتح أسواقها، دون أن يقترن ذلك بمفاوضات تعطي فيها شيئا وتأخذ شيئا مقابله، واتخذت بلدان ذات أوضاع اقتصادية متباينة للغاية، منها الأرجنتين، الفلبين، الشيلي وتايلندا خطوات منفردة جريئة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل إننا نجد الدول المعروفة تقليديا باقتصادياتها المغلقة تتخلى الآن عن نموذج الحماية الفاشل القائم على الاكتفاء الذاتي لتتحول إلى اعتماد حرية التجارة، فعلى مدى بضع سنوات فقط، خفضت الهند متوسط رسومها الجمركية على الواردات الصناعية من 71% إلى 32%، والبرازيل من 41% إلى 27%، وفنزويلا من 50% إلى 31%، ويتضح من سجل منظمة التجارة العالمية ذاتها التأييد الواسع النطاق الذي تلقاه سياسة تحرير التجارة عبر العالم، فالأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - المبرمة عام 1948 والتي سبقت منظمة التجارة العالمية - وصل عددها إلى 23 دولة

فقط كان معظمها من الدول الصناعية، أما اليوم فإننا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية - البالغ عددهم 136 دولة عام 2000 - من البلدان النامية (1). فالانفتاح إذا له تأثيرات متعددة، التي تبقى في الطبيعة التجريبية محطة نقاش، بالرغم من أنه ليس هناك شك بأن الانفتاح "يحرك رداً فاعلاً أو استجابة" لاقتصاد من أثر الاستثمار، الصدمة التكنولوجية.. وبالتالي يمكن اعتبار الانفتاح بأنه أداة تحفيزية للنمو الاقتصادي.

3-1-3- الانفتاح والإصلاحات (2):

إن توجيه الاقتصاد نحو الانفتاح يتزامن مع مجموعة من الإصلاحات، والتي تتشدد جعل الاقتصاد أكثر منافساتية، وكذا بسط موضعه في مسلك النمو الأكثر سرعة، فهناك ثلاث روابط للعلاقة: "انفتاح- إصلاحات" يمكن إثباتهم:

(أ) - الالتزام (Conditionality):

يرتبط تقديم معونات من الدول الغنية للدول النامية من خلال قبول الدول المتطورة لسلوك "المرور غير القانوني" (Passenger-clandestine) من طرف الدول السائرة في النمو، وآخر إجراءات GATT هو تقديم إطار لتطبيق التشريعات التجارية، على سبيل المثال: في مجال الملكية الفكرية.

(ب) - تخفيض الحواجز الداخلية (Internal lobbying reduction):

إن الضغط المولد من الأسواق يقلص من سلطة تأثير العقبان الداخلية، فتخفيض الصعوبات في السوق وتخفيض سلطة احتكار المنتجين، يمكن أن يترجم إلى أرباح في الفعالية، وبشكل مركزي فان تقليص سلطة سوق الشركات الكبرى يمكن أن يدخل تخفيض في أسعار المدخلات وسرعة في التجديد والابتكار.

(ج) - مسألة الثقة والتصديق (Question of credibility):

للاستفادة بقوة من أرباح الانفتاح، فعلى الدول، خاصة منها النامية التأكيد على صحة معازمها، وتقديم أكبر ثقة، مشروطة بتقديم إصلاحات راديكالية وجذرية، فالانفتاح يمكن أن يعتبر "إعلان ثقة"، ويمثل في إعطاء إشارة واضحة لمختلف الأسواق، فيما يتعلق بالجدية في الاندماج في سيورة الإصلاحات، وبالتالي تخفيض عام للريب والشك، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول القوي للاستثمار الأجنبي والاندماج الحقيقي على المدى الطويل في سلك الاقتصاد العالمي، وهذا لا يتم إلا من خلال إقامة

(1) الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وصل عددهم 161 دولة في سنة 2014 حسب الموقع الإلكتروني http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm، تاريخ التصفح: 2014/10/22.

(2) Lionel Fontagné & Jean Louis Guérin, op.cit, pp 156-158.

سياسات من شأنها التأكيد على عامل التوازن، وهذا يفسر الوجهة الجيدة لتطبيق الاتفاقيات الجهوية.

فالانفتاح يؤدي بالضرورة إلى المباشرة في عمل الإصلاحات الذي من شأنها تطوير عمل السوق، وبالتالي رفع الحواجز بين الدول، مما يرفع مستوى التخصص والتقسيم الدولي للعمل .

إن الانفتاح يجب أن يسبقه ويتلوه مجموعة من الإصلاحات ليلعب دورا فعالا في الاقتصاد كسياسة صرف متوازنة تتخلى عن القيمة الزائدة لسوق الصرف الموازي، تطوير وتنمية المنافسة، وسياسات في مجال التعليم والتدريب والاستثمار، في غياب هذه السياسات فتأثيرات الانفتاح يمكن أن تكون سلبية.

وفي هذا الأثر أوضح Berthélemy & Varoudakis أن الانفتاح التجاري سيتمشى أفضل مع النمو في الدول التي لديها قطاع مالي متطور كفاية، بينما في جانب آخر سيكون تأثيره عكسيا تماما في الدول التي سيكون القطاع المالي فيها ضعيفا (Varoudakis & Berthélemy,1996).

3-3-2- الانفتاح و متوسط الدخل:

لقد خلصت الأبحاث الكثيرة أن الانفتاح يساهم إسهاما كبيرا في زيادة الإنتاج ودخل الفرد، حيث يبين البحث الذي أجراه Robert Hole & Jones & Andrew "Rose & Jeffrey Frankel & Other ... أن الفروق الضخمة عبر البلدان في مستوى نصيب الفرد من الإنتاج مرتبط على نحو منتظم ومهم بالانفتاح. ويقدر دافيد دولار وآرت كراي (David Dollar & Art Kraery,2000) أن زيادة حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 20% إلى 40% على مدى عقد من الزمن لا بد أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%.

وأبحاث أخرى أجراها (David Romer & Jeffrey Frankel,1999) الأستاذين بجامعة كاليفورنيا، خلصا فيها أن التجارة تحدث أثرا كبيرا وقويا بصورة إيجابية على الدخل الذي يحقق بدوره تغيرا كفييا، وحللا الباحثان في تلك الدراسة بيانات من 150 بلدا، وخرجا من ذلك بتقدير يتضمن أن حدوث زيادة قدرها 1% في نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي في الأرجح إلى تحقيق زيادة في دخل الفرد ومتوسطها من 0.5% إلى 2% (1).

(1) Article titré: "Une grande ouverture du commerce international renforce-t-elle la pauvreté mondiale?", Site: <http://www.banquemondiale.org>, consulté le: 04/06/2010.

كما أن الاستثمارات الأجنبية لها وقعها على الأجور كذلك، ففي بحث قام به (Edward Grahany, 1998)، أن الأجور والرواتب التي تدفعها الشركات التابعة لشركات أمريكية للعاملين المحليين بها مرتفعة (إضافة إلى المزايا التي تصل إلى 25% من الأجر)، ويتضح من النتائج التي توصل إليها أنه على الرغم من انخفاض أجور العاملين المحليين بالدول النامية في شركات تابعة لشركات أمريكية مقارنة مع نظرائهم في الدول المتقدمة، فإن أجورهم ورواتبهم أعلى بصورة ملحوظة من متوسط الأجر في بلدانهم، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض -على سبيل المثال- يحصل العمال الذين ينجحون في الحصول على عمل لدى شركة تابعة لشركة أمريكية على أجور تزيد ثماني مرات عن ذلك الأجر المعطى في بلدهم، ويصل إلى ثلاث أمثال في البلدان متوسطة الدخل. من هذه الأبحاث نستخلص أن للانفتاح وما يتبعه من استثمار أجنبي أثر إيجابي على دخل الفرد، وبالإضافة إلى تحقيق فرص عمل، ورفع هوامش الأجور، فإنها تعطي مثالا جيدا لنوعية الظروف السائدة في مكان العمل.

3-4- "المعجزة الآسيوية (1)" "Asian Miracle":

تعتبر تجربة بلدان شرق آسيا من الأسباب التي تدفع البلدان النامية حاليا نحو الانفتاح الاقتصادي، فقد برهنت تجربة شرق آسيا، بدرجة ربما تفوق تجربة أي منطقة أخرى في العالم، على ما يحدث من تحسن سريع في درجة الرخاء البشري عندما تعتمد البلدان النامية إستراتيجية تنمية تدم بالانفتاح على العالم، والاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الأجنبية وجذب للاستثمارات التي تتماشى مع السياسة المحلية. حيث حلل (Rodrik, 1995) الانفتاح لدول جنوب شرق آسيا على أنه نتيجة ضرورية للإستراتيجية الناجحة للاستثمار، وليس على أنه نتيجة لتغير الأسعار النسبية في صالح صادرات تلك الدول (2).

ففي كوريا الجنوبية مثلا -التي كانت أوضاعها في الستينات شبيهة بأوضاع العديد من بلدان إفريقيا، كالجائر على سبيل المثال، من حيث درجة التنمية الاقتصادية- لعبت الدولة دورا جوهريا في زيادة ربحية الاستثمارات بواسطة ما قدمته من معونات وتحفيزات كبيرة للاستثمارات من خلال قروض بمعدل حقيقي سلبي أو كذلك ضمانات حكومية مقدمة للمستثمرين. وفي تايوان، هذه المقاييس قد طبقت في إصلاح الجباية، مركزة على القطاعات التي تعتبر ذات أولوية. وبالتالي في هذين البلدين،

(1) مرجع سابق، عن الموقع الإلكتروني: <http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm>

(2) D.Rodrik, "Trade and industrial policy reform", Handbook of Development Economics, Vol 3, 1995, p8.

استراتيجيات الاستثمار الصناعي قدمت ولقنت إذن من عند الدولة، ويؤكد Rodrik على دور الحكومة في تقليص الأخطار الناجمة على الصدمات الخارجية.

لقد ارتفع نصيب الفرد في منطقة شرق آسيا بالأسعار الحقيقية بنسبة تراوحت من 4% إلى 6% منذ الستينات، وهذا يفوق كثيرا المعدلات التي حققتها تجارب التنمية في سائر مناطق العالم، ففي المدة من 1960 إلى 1990 حققت أعلى ثمانية اقتصاديات آسيوية معدلات نمو كانت أسرع ثلاث مرات من معدلات نمو اقتصاديات أمريكا اللاتينية، وأسرع خمس مرات من معدلات نمو اقتصاديات إفريقيا-جنوب الصحراء-، وعلاوة على ذلك، كما يتضح من الجدول (01) تبين أن الأزمة المالية التي شهدتها آسيا مؤخرا لم تكن إلا سخابة عابرة على هذه الاقتصاديات القوية. هذا النمو الاقتصادي أدى إلى قفزات في مستويات المعيشة، وهو أمر واضح لكل من يزور تلك المنطقة، فاليوم مواطنو كوريا الجنوبية يتمتعون بدخل يتكافأ في المتوسط مع متوسط دخل سكان البلدان الأوروبية.

الجدول (01): التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جنوب شرق آسيا: (%)

السنة	1996	1997	1998	*1999	البلد
	6.8	5.00	5.8-	10.2	كوريا الجنوبية
	8.6	7.5	7.5-	4.9	ماليزيا
	5.5	1.3-	10.00-	4.00	تايلندا
	8.00	4.5	13.7-	0.5	اندونيسيا
	4.5	5.3	5.1-	1.9	هونغ كونغ
	7.5	9.00	0.3	5.5	سنغافورة
	5.7	6.8	4.8	5.4	تايبان
	9.6	8.8	7.8	7.1	الصين

(*) تقديرات

المصدر: مقال من مرجع سابق، <http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm>، عن:

World Bank, the East Asian Miracle, Economy Growth and Public: Oxford University Press, 1993.

وشهدت سنغافورة، هذا البلد الصغير الذي لا يملك من الموارد الطبيعية إلا القليل، تحولا حتى أصبحت مركزا هاما من مراكز الثقل في عالم التجارة والتكنولوجيا.

وفي الصين حقق متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي زيادة قدرها أربعة

أمثال تقريبا في غضون 20 عاما، ونتيجة لذلك خرج مايقارب من 160 مليون نسمة من سكان الصين من شريحة الفقر المطلق (1)، وهذا بفضل ارتفاع صادراتها من 10 مليارات دولار في 1978 إلى 278 مليار دولار عام 2000، مما جعلها تحتل المرتبة السادسة بين أكبر الدول التجارية في العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الثلاثين في أواخر السبعينات (2).

وفي اندونيسيا ارتفع نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية من أقل من 2100 سعر حراري إلى أكثر من 2800 سعر حراري يوميا، كذلك فإن عدد الفقراء في اندونيسيا -حسب البيانات الحكومية- كان يبلغ مايقرب من 68 مليون في عام 1972، ولكن بحلول 1982 انخفض ذلك الرقم إلى 30 مليون نسمة.

وفي جميع بلدان ساحل المحيط الهادي أدى الاندماج الذشط في الأسواق العالمية والانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية إلى حدوث تحسن هائل في مستويات معيشة مئات الملايين من سكان تلك المنطقة. وليس من الصعب فهم أبعاد "المعجزة الآسيوية" الاقتصادية في جنوب شرق آسيا فنجاحها اقترن بعاملين أساسيين هما:

أولاً: اعتماد سياسات مشجعة للصادرات والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، وعلى العكس من ذلك نجد بلدانا نامية في مناطق أخرى انتهجت سياسة "الإحلال محل الواردات" وهي سياسة اتبعت إغلاق اقتصاديات تلك البلدان عن العالم الخارجي من خلال تقييد الواردات والمبالغة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية والعزوف عن استقبال رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي ودعم الصناعات الرامية إلى خدمة الأسواق المحلية، لكن فبلدان جنوب شرق آسيا انتهجت مسلكا مخالفا تماما.

وعلى الرغم من أن مزيج السياسات المتبعة اختلف من بلد إلى آخر في جنوب شرق آسيا، غير أن القاسم المشترك بينها هو التركيز على تحقيق النمو من خلال التنافس في الأسواق العالمية.

ثانياً: اتجهت بلدان جنوب شرق آسيا إلى التخصص في صناعات، حقق انخفاض الأجور فيها ميزة نسبية لتلك البلدان، وقرنت ذلك بالانفتاح أمام رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمكونات اللازمة لإنتاج صادرات قادرة على المنافسة لبيعها للعملاء في الأسواق الأجنبية، وقد مكنت تلك الإستراتيجية الاقتصادية الآسيوية من تحقيق معدلات نمو أسرع مما كان سيتحقق لو كانت نظرتها قد ظلت مقتصرة على تلبية

(1) الفقر المطلق حدد هنا بالمستوى الذي يكون فيه متوسط الدخل الفردي أقل من دولار واحد يوميا.

(2) را مش أدهيكاري و يونج زهينج يانج، "عضوية منظمة التجارة العالمية للصين"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص ص 22-25.

الطلب المحلي.

لقد أثبتت إستراتيجية النمو اعتمادا على التصدير نجاحها المذهل، حيث استطاعت أعلى ثمانية بلدان آسيوية من حيث الأداء الاقتصادي زيادة نصيبها من صادرات العالم من 8% عام 1965 إلى 13% عام 1980، ثم 18% عام 1990، وفي بداية الأمر كان النمو اعتمادا على التصدير يسير متزامنا مع استمرار قدر كبير من تدابير الحماية في اقتصاديات تلك البلدان، ولكن النمو بهذا النهج أدى في نهاية المطاف إلى زيادة الطلب على الواردات -السلع الإنتاجية لتلبية احتياجات النشاط المتزايد من ناحية والسلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات الطبقة المتوسطة الصاعدة من ناحية أخرى- وأدى نتيجة لذلك إلى خفض الرسوم الجمركية. وقد انعكس نمط زيادة درجة انفتاح اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا على نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان أي:

[(الصادرات+الواردات)/الناتج المحلي] كما هو موضح في (الجدول 02).

جدول (02): نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات جنوب شرق آسيا: (1970-1988)

السنة	1970	1980	1985	1988	البلد
1.5	1.52	1.78	2.82	هونغ كونغ	
0.25	0.46	0.38	0.42	أندونيسيا	
0.32	0.63	0.66	0.66	كوريا الجنوبية	
0.89	1.00	0.85	1.09	ماليزيا	
2.12	3.70	2.77	3.47	سنغافورة	
0.53	0.95	0.82	0.90	تايوان	
0.28	0.49	0.44	0.35	تايلندا	

المصدر: مقال من مرجع سابق، <http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm> ،

عن: البنك العالمي.

و من الأمثلة الدالة على ذلك "تايلندا"، حيث نجحت هذه الدولة في مقاومة الضغوط الرامية إلى العودة إلى سياسة الحماية، على الرغم من حدوث ركود شديد في اقتصاد البلاد نتيجة الأزمة، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 12% تقريبا من عام 1997 إلى عام 1998.

ويذكر تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية أن من أهم جوانب السياسة التي اتبعتها الحكومة التايلاندية لمواجهة الأزمة هو تحرير عدة مكونات في نظم التجارة

والاستثمار الأجنبي المتبعة من أجل الإسراع بعملية "التصحيح الهيكلي".

ومن ثمة فهناك تعارض شديد بين خبرة منطقة شرق آسيا وخبرة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي انتهجت بصفة عامة إستراتيجية للتنمية تعتمد على الحماية من جهة والمعونة الأجنبية من جهة أخرى، ومن ثم لم تتطور معظم الصناعات المسماة بالصناعات الوليدة في إفريقيا، كما أن نصيبها من التجارة العالمية لا يزال منخفضا جدا، أما متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد انخفض في الواقع بنسبة 0.6% في الفترة من 1991 إلى 1998.

وفضلا عن استمرار العديد من البلدان الإفريقية في الإبقاء على اقتصادياتها مغلقة، لجأ العديد منها إلى استخدام المعونة الأجنبية في دعم سياسات غير سليمة، ومن قبيل ذلك إنشاء قطاع عام متضخم متدني الكفاءة، وتقييد الأسعار والإنتاج، وانهاج سياسات نقدية ومالية وأثمانية خاطئة، والعزوف عن قبول الاستثمارات الأجنبية. وقد أدى الاعتماد على المعونة الأجنبية مع العزلة بعيدا عن المنافسة الدولية إلى إرجاء العديد من الحكومات الإفريقية إجراء الإصلاحات اللازمة في أسواقها، وبذلك أوقعت مواطنها في شرك الحلقة المفرغة للفقير.

والدرس الذي يستفاد من ذلك واضح تماما، ألا وهو: أن انهاج إستراتيجية النمو اعتمادا على التصدير ثبت نجاحه، بينما البديل وهو الحماية والمعونة الأجنبية مثل فشلا لكل دولة جربت الاعتماد عليه. وليس من قبيل المصادفة أن تحقيق النمو الاقتصادي صاحبته تغيرات سياسية مواتية في العديد من البلدان النامية، منها بلدان جنوب شرق آسيا، ولن تكون هناك وصفة سحرية لتحقيق التنمية أو التحول الديمقراطي لكن تجربة جنوب شرق آسيا تعتبر شاهدا بليغا على سرعة التقدم الذي يمكن أن يتحقق عندما تحتضن البلدان النامية القواعد الأساسية للانفتاح، ومصصلحة البلدان النامية في ذلك مصالحة جوهرية لا محالة.

الخلاصة:

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم مترام في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولا سيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضيق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان، والابتكار التكنولوجي هو في حد ذاته موضوع محوري متباين الجوانب. فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان

الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج. كما يتطلب تغييرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية. والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة. وتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة. وتعاني الدول النامية من عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومي، وبذلك مع مرور الوقت، تزايدت أهمية التجارة الخارجية، وكذا أهمية الاستثمارات الأجنبية لما لهما من آثار هامة على الاقتصاديات في كافة بلدان العالم خاصة النامية منها، ولعل أبسط تصور لأبعاد الانفتاح الاقتصادي ينحصر في توفير الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، والتي تعجز الموارد المحلية المتاحة الوفاء بها، وفي اجتذاب التكنولوجيا المتطورة للاستفادة منها، وبالتالي القضاء على التخلف العلمي والتكنولوجي لما يضمن حسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب ومن ثم الوصول إلى تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال القادمة.

فالانفتاح ليس "عصا سحرية"، والتجارة ليست سوى وجها واحدا من عملية التنمية فقوة الارتباط بين الانفتاح والمحددات المهمة الأخرى كتنوع المؤسسات، ينبغي أن تدفع إلى التأييد الجيد، والاختيار السليم للإستراتيجية الموائمة للاقتصاد..

المراجع:

الكتب:

- (1) جاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- (2) رمزي ولي إبراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية"، توزيع المعارف بالإسكندرية، مصر، 1991.
- (3) عبد المطالب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- (4) ماكين رونالد، "الاقتصاد الدولي"، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

المجلات:

- (1) أندرو بيرج وآد كروج، "تعويم جميع المراكب"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002.

- (2) رامش أدهيكاري ويونج زهينج يانج، "عضوية منظمة التجارة العالمية للصين"،

(3) D.Rodrik, "**Trade and industrial policy reform**", Handbook of Development Economics, Vol 3, 1995.

(4) Jean-Mark Siroën, "**Monopoles naturels, ouverture commerciale et gain de l'échange**", Revue: Economie Internationale, n° 75, 1998.

(5) Lavoisier, Revue en gestion, "**Le développement durable**", n°152, Hermes, 2004.

(6) Lionel Fantagné & Jean-Louis Guérin, "**L'ouverture catalyseur de la croissance**", Revue: Economie Internationale, n°71, 1997.

المواقع الالكترونية:

<http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm>

http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

<http://www.banquemoniale.org>

تحليل واستشراف نظام التكوين من وجهة نظر الفاعلين دراسة حالة المديرية الجهوية لمسح الأراضي - وهران -

أ. سماش أمينة * أ.د/ ثابتي الحبيب **

ملخص :

تهدف الدراسة إلى استشراف نظام التكوين للموارد البشرية في الإدارات العمومية الجزائرية من خلال التركيز على تحليل دور الفاعلين (مدير الموارد البشرية، مسؤول التكوين، المكونين، المتكونين) في نجاح نظام التكوين لتحقيق أهدافه بكل من المديرية الجهوية لمسح الأراضي بوهران ومركز التكوين حول التقنيات الفضائية CTS بأرزويو- وهران عن طريق استخدام منهج تحليل تدخل الفاعلين (Méthode Acteurs, Objectifs, Rapports de force) خلال الفترة الزمنية 2012-2021.

توصلت الدراسة بعد تحليل نظام التكوين وآفاقه المستقبلية إلى أن التطور التكنولوجي يعتبر أهم عامل محدد لمستوى كفاءات الأفراد، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى الإقبال على التكوين بهدف تطوير مهاراتهم من خلال التحكم أكثر في الأجهزة والبرامج الالكترونية الحديثة و تنمية قدراتهم على مواجهة المشاكل اليومية، كما أظهرت الدراسة أن هناك عدم تطابق نسبي بين توجهات وأهداف كل من الأفراد المتكونين وإدارة الموارد البشرية بسبب التفسير شبه المركزي لعملية التكوين على مستوى هذه الهيئات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق أهم أهداف عملية التكوين.

الكلمات المفتاحية : هندسة التكوين، استشراف الكفاءات، الموارد البشرية.

Analyzing and exploring the training system from the actors' viewpoints. The case of the Regional Directorate Land Survey study - Oran -

Abstract :

This study aims to explore the training's system of the Algerian public administrations through foresight methodology. For this purpose, the study focuses on analyzing the role of the actors (manager of human resources, training's responsible, trainers, trainees) in attaining the training

* طالبة دكتوراه - جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر .
** أستاذ التعليم العالي - جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر .

objectives in two public administrations (Regional Directorate of Land Surveying in Oran, and Center of Training on Space Techniques in Oran). The study uses the method of Actors, Objectives, and force's reports, it also chooses the period from 2012 to 2021 as the period of analysis.

The study's results reveal that the technological development is the main determinant of the level of the employees' competencies. For adapting to the technological change the employees engage in the training programs, in which they acquire the required skills and capabilities. The results also reveal that there is a discrepancy between the objectives of the human resources departments and the attitudes of the trainees because the training system is centralized in which neglects the trainees' needs. This discrepancy inevitably prevents attaining the training's objectives.

Keywords :Engineering of training, Foresight of Competencies, Human Resources.

1. مقدمة:

تسعى منظمات الألفية الثالثة للاهتمام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين مستوى أداء عاملها بالتركيز على تطوير كفاءاتهم، من خلال تصميم برامج تكوين تلي احتياجات الأفراد من حيث المعارف، الكفاءات، المهارات، السلوكيات بغرض تحقيق أهداف المنظمة، فكلها كانت البرامج مصممة وفقا لمعايير محددة وبناء على احتياجات الأفراد كانت هذه البرامج ناجحة وفعالة حيث تعتبر العملية التكوينية جزءا من عملية أشمل للتطوير المتكامل والمستمر للمورد البشري في المؤسسة.

ويعتبر التكوين نشاطا رئيسيا من أنشطة إدارة الموارد البشرية في المنظمات بل وأهمها، لأنه يأخذ مكانته في الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة من أجل ضمان بقائها وتكيف أفرادها مع مختلف التحولات البيئية والتطورات السريعة، لذا فإن نجاح مختلف البرامج التكوينية في أي منظمة (سواء عمومية أو خاصة) يتطلب تحليلا للواقع واستشرافا للمستقبل من عدة زوايا بالاعتماد على مختلف الفاعلين في عمليات التكوين لرسم السيناريوهات المستقبلية الممكنة في مجال التكوين كجزء من / أو ضمن الخطة الإستراتيجية للمنظمة.

في هذا الإطار ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

إذا كان نظام التكوين بالمؤسسة يهدف لإكساب أفرادها الكفاءات اللازمة،

فكيف يتوجه الفاعلون نحو أهدافهم في سياق العوامل المؤثرة على هذا النظام؟ وهل تحليل مواقف وآراء الفاعلين بمنهجية ماكتوريسمح برسم رؤية جديدة لنظام التكوين بالمؤسسة تضمن للأفراد المتكونين التحكم في تطوير كفاءاتهم؟

- أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في التعرف على وظيفة أساسية من وظائف إدارة الموارد البشرية باعتبارها من أهم المواضيع الجديرة بالدراسة من طرف المفكرين والمختصين في هذا المجال، حيث عبرت "L.Lethielleux" عن هذه الأهمية بقولها: "تعتبر عملية التكوين أداة لإنتاج الكفاءة" (Lethielleux, 2016, p59)، إذ جاءت هذه الدراسة كحالة من الإبراز أهمية نظام التكوين في تصميم وتطوير الكفاءة والتنويه إلى ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع ووضعها في الواجهة عند الحديث عن نظام التكوين في الإدارات العمومية كاستجابة للنظرة الحديثة للموظف الذي يجب أن يتطور وفق المنظور العالمي في مجال التطور العلي الإداري والرقمي عن طريق تطوير تجديده معلوماته معارفه كفاءاته سلوكه واتجاهاته.

- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة بصفة أساسية إلى الإجابة على إشكالية الدراسة ميدانيا، من خلال تسليط الضوء على نظام التكوين في إدارة مسح الأراضي، حيث تعمل هذه الأخيرة على الرفع من كفاءة موظفيها عن طريق التكوين نختيار لرفع التحدي ومسيرة التقدم التكنولوجي وتعميم الثقافات المهنية الجديدة ومن أهمها الثقافة الرقمية La Culture Numérique، ذلك ما شجعنا على تحليل هذه الوظيفة (التكوين) ودراسة مختلف العوامل التي تؤثر عليها وأخيرا محاولة استشراف آفاقها المستقبلية في الإدارة العمومية الجزائرية بناء على آراء مختلف الفاعلين.

2. الإطار النظري :

1.2. تعريف التكوين :

هناك تعريف كثيرة للتكوين تختلف في صياغتها غير أن مضمونها واحد.

حيث يعرف على أنه: "النشاط الذي يعمل على تزويد العاملين بالمعارف والمهارات والسلوكيات المرغوبة التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداءهم لتحقيق الأهداف المنشودة"، حيث يعتبر الوسيلة الرئيسية لتقليص الفجوة بين الأداء الفعلي للموظفين وبين ما هو مطلوب منهم من واجبات ومسؤوليات وظيفية، وبالتالي أداء هذه الواجبات بأسلوب فعال (السرعة، السنجق، 2015، ص224)، كما يمكن تعريفه بأنه: "مجموع الآليات التي تسمح للفرد العامل بالتدرب خلال حياته المهنية لغرض بلوغ

مهنة أخرى، الحصول على تأهيل مهني، اكتساب كفاءات جديدة... الخ". (Soulez, 2015, p24)

ويعرفه "الطعاني" على أنه: "نشاط منظم مستمر يركز على الفرد لتحقيق تغيير في معارفه ومهاراته وقدراته الفنية لمقابلة احتياجات محددة في الوضع الراهن والمستقبلي، في ضوء متطلبات العمل الذي يقوم به وتطلعاته المستقبلية في إطار المؤسسة التي يعمل بها". (الطعاني، 2007، ص20)

2.2. الفاعلين في عملية التكوين :

يعتبر التكوين نشاطا مقصودا ومخططا في أي منظمة، حيث يتم تفعيله من طرف أربعة فاعلين أساسيين، إذ نجد مدير الموارد البشرية على رأس العملية التكوينية كفاعل أساسي أول من خلال تصميم إستراتيجية الموارد البشرية في المنظمة، ثم مسؤول التكوين (الفاعل الثاني) مكلفا ببناء جزء منها من خلال هندسته لعملية التكوين وتوجيه المكونين (الفاعل الثالث) نحو تقديم المادة التكوينية التي تضم مجموع الخبرات، الاتجاهات، المهارات، القيم وكل أنواع المعرفة المراد توصيلها لأهم فاعل في العملية التكوينية والمتمثل في الموارد البشرية المتكونة (الفاعل الرابع).

- مدير الموارد البشرية Le DRH: حسب جمعية تشغيل الإطارات APEC فإن مهمته الأساسية هي الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في المنظمة والمصادقة عليها من طرف الإدارة العامة، ومن ثم قيادتها ومتابعة تنفيذها، إذ نجد هذه المهنة في جميع قطاعات الأعمال، واسعة النطاق ولها بعد استراتيجي، تنوع أنشطته بتنوع خصائص المنظمات (الحجم، النوع... الخ)، غير أن أهمها يتمثل في التعريف بإستراتيجية وسياسة الموارد البشرية بالمنظمة إضافة إلى تأطير فرق العمل ودفع مشاريع الموارد البشرية وأخيرا متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم نتائجها. (Apec, 2013, p28)

- مسؤول التكوين Le Responsable De Formation: يعتبر المسؤول عن تحديد وبناء وقيادة سياسة تطوير كفاءات الأفراد العاملين المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية للمنظمة بالاعتماد في ذلك على إدارة الموارد البشرية، حيث يقوم بالمشاركة في تشخيص احتياجات التكوين الفردية والجماعية، وكذا تحديد أهم محاور التكوين المتوافقة مع التوجهات الإستراتيجية للمنظمة، إضافة إلى تنفيذ سياسة "حق كل فرد في التكوين"، وكذا وضع مخطط التكوين قيد التنفيذ عن طريق جمع الاحتياجات المعبر عنها من طرف الأفراد العاملين، المدراء والمسيرين وحتى ممثلي العمال، ومن ثم البدء في العمل بمخطط التكوين، مع تحضير دفتر شروط مشاريع التكوين. (Thévenet, Dejoux, Marbot et Bender, 2008, p 232)

- المكون Formateur Le: هو كل شخص يتولى تذييط عملية التكوين (بيريتي، ثابتي و بن عبو، 2015، ص263)، كما يمكن تعريفه بأنه: "المصدر الذي يبعث بالرسالة وبالأسلوب المناسب مستخدما الوسيلة المناسبة إلى متكون واحد أو مجموعة من المتكونين" (الطعاني، 2007، ص20) يضع "أبو النصر" مجموعة من المهارات والصفات يجب على المكون الاتصاف بها، الأولى تتمثل في: مهارة التفاعل، الاتصال، الإقناع، العرض، الملاحظة، مهارة استخدام لغة الجسم وكذا الوسائل السمعية البصرية، أما فيما يخص الصفات المطلوبة فتمثل أهمها في: اللباقة، الموضوعية، الثقة بالنفس، الصبر والهدوء، التواضع. (أبو النصر، 2008، ص189)

- المتكون LeFormé: هو كل فرد مستفيد من نشاط التكوين بالمنظمة أو خارجها، وباختصار هو كل شخص يستفيد من مرافقة فردية (بيريتي، ثابتي و بن عبو، 2015، ص251)، توجد عدة اعتبارات يجب مراعاتها في عملية اختيار المتكون تتمثل في حاجة، استعداد ورغبة المتكون الفعلية لحضور البرنامج التكويني، إضافة إلى التجانس الذسبي بين المتكونين مع مراعاة عدم تعطيل العمل خلال تكوينهم، المستوى الوظيفي للمتكون، خبرته ومؤهلاته العلمية، عدد المتكونين وأخيرا تحديد المشكلات والصعوبات التي تواجههم في عم- لهم بالمنظمة. (أبو النصر، 2008، ص184)

3.2. دور التكوين في إدارة الموارد البشرية :

تلعب وظيفة التكوين دورا أساسيا في إدارة الموارد البشرية والمساهمة في تحقيق الأداء الاجتماعي من جهة والأداء الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا عن طريق تطوير كفاءاتها حيث تساهم هذه الوظيفة في سياسة إدارة المسارات المهنية، وكذا المحافظة على المعارف وتطويرها، إضافة إلى المساهمة في تفعيل قابلية الاستخدام للأفراد وكذا في سياسة إدارة المهن.

كما يعتبر التكوين وسيلة لتبادل الممارسات الجيدة ويساهم في تطوير العلاقات المتبادلة بين الأفراد والقيم المشتركة بينهم وكذا في تطوير ثقافة المنظمة وبالتالي يمكن اعتباره كلقاء يجمع بين الإدارة والشركاء الاجتماعيين ليساهم بذلك في خلق مناخ اجتماعي جيد في المنظمة. (Moulette, 2014, p54)

- التكوين كاستثمار مشترك Co-investissement بين الفرد والمنظمة :

ظل التكوين لفترة طويلة كإلزامية Une Obligation وكتكليف Un Cout بالنسبة للفرد والمنظمة، ليصبح اليوم كحق Droit Un لأفرد وأداة

إستراتيجية Outil Stratégique للمنظمة، حيث انتقل تدريجياً من منطق المصاريح Logique de Dépenses إلى منطق الاستثمار Logique d'investissement، ليصبح التكوين بذلك وسيلة لتطوير قابلية استخدام الموارد البشرية وأداة لتكييف كفاءات هاتاه الموارد مع احتياجات المنظمة الحالية والمستقبلية، إذ أصبح هذا التكيف أمراً بالغ الأهمية وخاصة في خضم التحولات التكنولوجية التي بدورها تغير من سياق كل من المهن والكفاءات. (Benchemam, Galindo, 2015, p119)

يمكن القول بأن عملية التكوين تلي احتياجات كل من المنظمة ومواردها البشرية معا، حيث تسمح بتحسين جودة الحياة عن طريق مساهمتها في تطوير معارف ومهارات الأفراد، كما تقوم بتعزيز التنسيق الجيد للمهام إضافة إلى أنها تساعد على دمج التقدم التقني بسهولة، وكذا المساهمة في ضمان قدرة تكييف الأفراد العاملين. (Soulez, 2016, p82)

4.2. هندسة التكوين :

يمثل التكوين أحد عناصر السياسة العامة للمنظمة الهادفة إلى الضمان الدائم للمردودية، رضا الزبائن، إشراك المستخدمين وربط علاقات جديدة مع المحيط (ثابتي، 2015)، حيث يرى A.Meignant بأن الحاجة إلى التكوين هي في الواقع ناجمة عن ثلاث مصادر مستقلة: منتجات جديدة، تنظيم جديد، مكاسب الإنتاجية gains de productivité (Peretti, 2013, p448)، ولتحقيق هذه الأهداف وجب على المنظمة إتباع مجموعة خطوات متتالية لضمان هندسة سليمة لعملية التكوين.

إن هندسة التكوين ليست أكثر من إضفاء الطابع الرسمي لمجموعة خطوات تسمح بوضع منهجية لعملية التكوين مع مراعاة عدة جوانب تتعلق بنوع التكوين الذي تستطيع المنظمة تمويله للسنة القادمة، عدد ساعات الدورة التكوينية (المدة)، الأفراد المعنيين، ميزانية التكوين، محتوى أو سياق التكوين (Guerrero, 2014, p167)، إذ يختلف الباحثون في تحديد خطوات التكوين غير أن أغلبهم يتفق على أربع خطوات أساسية يمكن توضيحها فيما يلي:

1.4.2. تحديد الاحتياجات التكوينية: تمثل الاحتياجات التكوينية مجموعة من المهارات والمعارف والاتجاهات المحددة التي يحتاجها الفرد في منظمة معينة أو وظيفة معينة من أجل القيام بأداء مهام معينة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، حيث يمثل تحديد هذه الاحتياجات العملية التي يتم من خلالها تحديد الفئة المستهدفة بالتكوين، تعريف وتحديد الاحتياجات، قياس مستوى الأداء، ترتيب الاحتياجات حسب أولويات الحاجة للفرد، تحديد أهداف التكوين بناء على نتائج تقدير الاحتياجات للتوصل إلى نوع ومستوى التكوين المطلوب والأفراد الذين يحتاجون إلى تكوين (Le boterf, 1993, p65)، إضافة إلى تحديد المحاور الإستراتيجية (المشاريع، التغيرات والتحولات... الخ) وكذا متابعة تطور المهن والكفاءات وأخيراً تحليل الطلبات الفردية.

2.4.2. تخطيط وتصميم البرامج التكوينية: إن تخطيط البرامج التكوينية هي عملية مستمرة وأساسية في تكوين الموارد البشرية، حيث تحدد هذه العملية الشروط والأبعاد الرئيسية للجهود التكوينية والتي تشتمل على عددا من العناصر المتكاملة مع بعضها البعض تكون كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي للمنظمة (الشرعة، سنجق، 2015، ص239)، أما عملية تصميم البرنامج التكويني فهي تهدف إلى وضع خطة كاملة لتنفيذ هذا البرنامج بدءا من تحديد أهداف التكوين (المحتوى والمدة) وكذا تحديد المادة التكوينية واختيار نوع، وسائل وأساليب التكوين الفاعلة، تحديد الزمان والمكان للبرنامج التكويني، اختيار المكونين وكذا المتكونين وصولا إلى تحديد ميزانية التكوين. (Nicolas, 2014, p219)

3.4.2. إعداد، تنفيذ ومتابعة البرامج التكوينية: بعد مرحلة تخطيط وتصميم المحتوى التكويني يتم الانتقال إلى مرحلة الإعداد والتنفيذ والتي تقتضي من مسؤول التكوين الإشراف على تنفيذه، حيث تتضمن هذه المرحلة: تنظيم المحتوى التكويني بشكل متسلسل، تقسيم المحتوى إلى أقسام، وضع جدول زمني لتنفيذ البرنامج، ترتيب مكان وقاعات التكوين، تحديد متى سيتم استخدام المعدات والوسائل التكوينية، تحديد الإطار الزمني لكل خطوة أو عملية وأخيرا وجوب المتابعة اليومية لسير البرنامج، حيث يتم في هذه المرحلة نقل البرنامج التكويني من الواقع النظري إلى الواقع الميداني. (الشرعة، سنجق، 2015، ص240)

4.4.2. تقييم عملية التكوين: تعدد تعاريف تقييم التكوين، غير أنها تشترك جميعا في التركيز على مفهوم النتائج المنتظرة من التكوين، وعليه فإن تقييم التكوين يتلخص في الإجابة عن تحقق أو عدم تحقق أهداف التكوين وإلى أي مدى، وبذلك يمكن القول أن التقييم يسمح بتقدير أو قياس فعالية التكوين (ثابتي، 2005، ص269)

5.2. أسلوب تحليل تدخل الفاعلين (تقنية ماکتور) كنهج استشاري: قبل التطرق إلى منهجية هذا الأسلوب وجب علينا التعريف ببعض المفاهيم الأساسية والمرتبطة به.

- الاستدشاف: يعرفه "ميدشال غوديه" بأنه: نظرة للاحتمالات المستقبلية الممكنة بإلقاء الضوء على العمل الحالي.
- استشراف المهن: يمكن تعريفه بأنه توقع المستقبل ونتائج على المهن وكذا اقتراح الحلول من خلال سياسات إدارة الموارد البشرية وتسيير الكفاءات. (Soulez, 2015, p38)

- الفاعل : هو كل شخص، فريق أو منظمة تتجه نحو أهداف معينة وتواجه بعض القيود وتستطيع من خلال استراتيجياتها ووسائل عملها التأثير على مصير النظام قيد الدراسة. (Hatem, Cazes, Roubelat, 1993, p272)

إن منهج تحليل تدخل الفاعلين المقترح والمطور من طرف " Michel Godet & Pière Chappy" يهدف أساسا إلى تقدير ميزان القوى بين الفاعلين ودراسة التجانس والتنافر فيما بينهم أثناء مواجهة عدد من القضايا والأهداف المرتبطة بهم وبالتالي توفير لكل فاعل المساعدة في اتخاذ القرار من خلال تنفيذ سياسة التحالف والصراع ولتحقيق هذا الهدف يمر التحليل بسبعة مراحل كما يلي: (Godet, Chappy, 1999, p60)

المرحلة الأولى: بناء جدول "استراتيجيات الفاعلين" "Stratégies des acteurs": من خلال بناء هذا الجدول الذي يتعلق بالفاعلين المسيطرين على المتغيرات الأساسية (المفتاحية) (Clés) والناجمة من التحليل الهيكلي، يتم تنسيق المعلومات التي تم جمعها من الفاعلين على النحو التالي :

- إنشاء بطاقة هوية حقيقية (Véritable) لكل فاعل من ناحية غاياته وأهدافه ومشاريعه ومستوى تطورها ومحفزاته ومعوقاته ووسائل العمل الداخلية، سلوكه الاستراتيجي السابق (مواقفه)

-دراسة وسائل العمل المتاحة لكل فاعل على الأخر من أجل قيادة المشاريع.

المرحلة الثانية: تحديد القضايا الإستراتيجية والأهداف المرتبطة بها : من خلال توافق الفاعلين وفقا لغاياتهم، مشاريعهم، ووسائل عملهم حتى يتم الكشف عن وجود تقارب أو تباعد بين أهداف الفاعلين استنادا للقضايا الإستراتيجية.

المرحلة الثالثة: وضعية الفاعلين حول الأهداف وتحديد التقارب والتباعد (وضعية بسيطة): في هذه المرحلة يتم إعداد مصفوفة "فاعلين x أهداف" (acteurs X objectifs) الموقف الحالي لكل فاعل تجاه كل هدف مع الإشارة للوافق بـ (+1) غير موافق بـ: (-1)، وهذا من أجل تحديد التحالفات والصراعات المحتملة بين الفاعلين.

في هذه المرحلة يعمل تحليل ماكتور على تحديد عدد وأهداف الفاعلين بدقة، تباعدهم وتقاربهم اثنين باثنين (أزواجا) ثم يتم إنشاء الرسوم البيانية الموضحة للتقارب أو التباعد الممكن كما يسمح الرسم البياني بعرض مجموعات الفاعلين المتقاربة الاهتمام لتقييم درجة الحرية وتحديد الفاعلين الأكثر عرضة للتهديد وتحليل استقرار النظام.

المرحلة الرابعة: تحديد لكل فاعل الأهداف ذات الأولوية لديه ووضعية تقييمه (position values):

تبقى الرسوم البيانية أساسية إلى حد ما لأنها تأخذ في الاعتبار تقارب وتباعد الفاعلين نحو الأهداف ولتقريب النموذج من الواقع ينبغي أن ترتب الأهداف حسب

الأولوية بالنسبة لكل فاعل La hiérarchie des objectifs للتقييم شدة توقع كل فاعل.

المرحلة الخامسة: تقييم ميزان القوى للفاعلين: في هذه المرحلة يتم بناء مصفوفة التأثير المباشر بين الفاعلين انطلاقاً من جدول إستراتيجية الفاعلين، إن ميزان القوى يحسب باستخدام برنامج ماکتور مع مراعاة كل وسائل العمل المباشرة وغير المباشرة (يمكن للفاعل أن يعمل على الآخر بواسطة ثالث)، كما يسمح ميزان القوى للفاعلين بتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف لكل فاعل وفرص تعزيزها. (Godet, Chappy, 1999, p62)

المرحلة السادسة: دمج ميزان القوى في تحليل التقارب والتباعد بين الفاعلين: توضح هذه المرحلة الفاعل الذي يزن ضعف فاعل آخر ضمن ميزان القوى العام فهو يبين لنا ضمنياً الثقل المزدوج لمشاركته حول الأهداف المهم بها، حيث أن هدف هذه المرحلة يركز أساساً على دمج ميزان القوى لكل فاعل لتوضيح شدة توقعه مع أهدافه من خلال تمثيل بياني جديد للتقارب والتباعد بين الفاعلين، وكذا المقارنة بين سلسلة الرسوم البيانية تسمح بملاحظة التحالفات والصراعات المحتملة مع الأخذ في الاعتبار ترتيب الأهداف الأولوية وموازين القوى بين الفاعلين.

المرحلة السابعة: صياغة الاقتراحات الإستراتيجية والأسئلة المفتاحية للمستقبل: من خلال ألعاب التحالفات والصراعات المحتملة بين الفاعلين يساهم أسلوب ماکتور في صياغة الأسئلة المفتاحية للاستشراف والاقتراحات الإستراتيجية فهي تساعد مثلاً على التساؤل حول إمكانيات تطور العلاقات بين الفاعلين، ظهور واختفاء فاعلين وتغيير أدوارهم.

3. الدراسة الميدانية

1.3. فرضيات الدراسة :

- يهدف نظام التكوين بالمؤسسة لإكساب أفرادها الكفاءات اللازمة بمشاركة كل الفاعلين المعنيين في النظام.
- وضعية الفاعلين مقارنة بأهدافهم الإستراتيجية وكذا تباعدهم أو تقاربهم يضمن نجاح أو فشل نظام التكوين في تحقيق هدفه.
- تحليل الفاعلين بطريقة ماکتور يسمح برسم رؤية جديدة لنظام تكوين يضمن التحكم في تطوير الكفاءات.

2.3. تصميم ومنهجية الدراسة:

1.2.3. عينة الدراسة وطرق جمع البيانات :

تكون مجتمع الدراسة من مجموعة عمال من صنف : إطارات، عون تحكم، عون تنفيذ لمختلف الوظائف: مهندس دولة في الإعلام الآلي، مهندس رئيسي ومهندس مسح الأراضي، مفتش مسح الأراضي، مراقب مسح الأراضي، تقني سالمي، عون معاينة في المديرية الجهوية لمسح الأراضي بوهران، وكذا مجموعة من المكونين بمركز التقنيات الفضائية "آرزيو-وهران" والبالغ عددهم أكثر من 500 موظف، أما عينة الدراسة فتتكون من مجموعة فريق العمل العامل بالمديرية وبالمركز والقادر على التفاعل مع أسئلة المقابلة، حيث تم سحب عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة والفاعلة بالنسبة الأكبر في نظام التكوين التي بلغ عددها 16.

2.2.3. دقة أداة الدراسة :

للتعرف على الأسئلة المرتبطة ببعضها في المقابلة وللتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، تم إعداد أسئلة مقابلة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات، وتم عرضها على بعض المحكمين¹ من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات، أين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم، ثم إجراء مقابلات مع أكثر من عشرين فردا لغرض جمع المعلومات اللازمة للدراسة وكذا اختيار أهم الفاعلين والأهداف المرتبطة بكل فاعل، ومن ثم أجرينا تحقيقا في مرحلة أخرى لمعرفة موافقة الفاعلين أو عدمها على أهداف بعضهم البعض وبأي درجة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج "ماكتور"، مع العلم بأن المقابلات استغرقت مدة زمنية تراوحت بين 30 دقيقة وساعة واحدة.

3.2.3. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة :

جدول (01) : توزيع أفراد العينة وفقا للخصائص الشخصية والوظيفية للعينة .

المتغير	الفئة	النسبة المئوية (%)	المتغير	الفئة	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	81,2	الأقدمية	اقل من 05 سنوات	12,5
	انثى	18,8		من 5 إلى 10 سنوات	25
المجموع		100		من 11 إلى 15 سنة	06,2
	20-30 سنة	18,8		اكثر من 16 سنة	56,2

أعضاء مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات: البروفيسور ثابتي الحبيب، البروفيسور بن عبو الجليلي والدكتور حسيني إسحاق.

السن	العدد	النسبة (%)	المجموع
31-40 سنة	25	25	100
41-50 سنة	12,5	12,5	06,2
أكثر من 50 سنة	43,8	43,8	06,2
المجموع	100	100	43,8
المستوى التعليمي	ابتدائي	00	12,5
	متوسط	00	12,5
	ثانوي	25	06,2
	جامعي	75	12,5
	المجموع	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج برنامج Spss

يتضح من الجدول 03 أن 81,2% من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، وما نسبته 18,8% هم من الإناث، ويرجع هذا التفاوت الكبير بين الذكور والإناث إلى عاملين أساسيين، الأول هو قلة عدد الإناث في التكوين الأولي (الجامعة) للتخصصات المطلوبة في مهن مسح الأراضي (الجيولوجيا، الطبوغرافيا... الخ)، أما العامل الثاني يرجع إلى طبيعة العمل في المؤسسة التي تحتاج إلى فئة الذكور خاصة في النشاطات الصعبة (المسح الريفي)، غير أن هذا التفاوت من المحتمل أن يتناقص بسبب غزو المرأة لسوق العمل في الألفية الثالثة بغض النظر على طبيعة المهنة.

كما يتضح من الجدول أن نصف عينة الدراسة يفوق سن أفرادها الخمسين سنة كون أن عمال مسح الأراضي لم يحال أكثرهم على التقاعد نظرا لأن الانطلاقة الفعلية لمسح الأراضي كانت في سنوات الثمانينات وبالتالي نجد بأن الأفراد المتقاعدين في الوقت الحالي هم دفعات التقاعد الأولى للمؤسسة، أما فيما يخص المستوى التعليمي يمكن القول بأنه مستوى حسن بشكل عام حيث يغلب عليه المستوى الجامعي بنسبة 75% على المستوى الثانوي بنسبة 25%، فيما يتعدى كل من المستويين الابتدائي والمتوسط كون أن طبيعة نشاط المؤسسة تحتاج إلى تطوير مستمر لكفاءات أفرادها ما يحتم عليهم مواصلة تعليمهم وتكوينهم خاصة في مركز التقنيات الفضائية، وهو ما يخدم المؤسسة ويسهل عملية تنفيذ إستراتيجية التحيين والتجديد في ظل بيئة أهم ما يميزها التطور

المتسارع.

فيما يخص عدد سنوات الأقدمية نجد بأن ما نسبته 56,2% من أفراد العينة هم ممن لديهم أقدمية تفوق الـ 16 سنة وهم الفئة الأغلبية في الدراسة كون أن بعض الأفراد يتجاوز السن المحدد للتقاعد ليصل إلى 35 سنة ويفضل البقاء في المؤسسة للعمل على التقاعد، كما نلاحظ من الجدول أن ما يفوق نصف العينة المدروسة هي من فئة المهندسين (مسح الأراضي وإعلام آلي)، ما يفسر هذه النسبة أن طبيعة نشاط المؤسسة التقني يحتاج إلى مهندسين أكثر منه إداريين.

3.3. تحليل نتائج ماكتور:

1.3.3. تحديد الفاعلين وأهدافهم :

جدول (02) : جدول تحديد الفاعلين والأهداف المرتبطة بهم

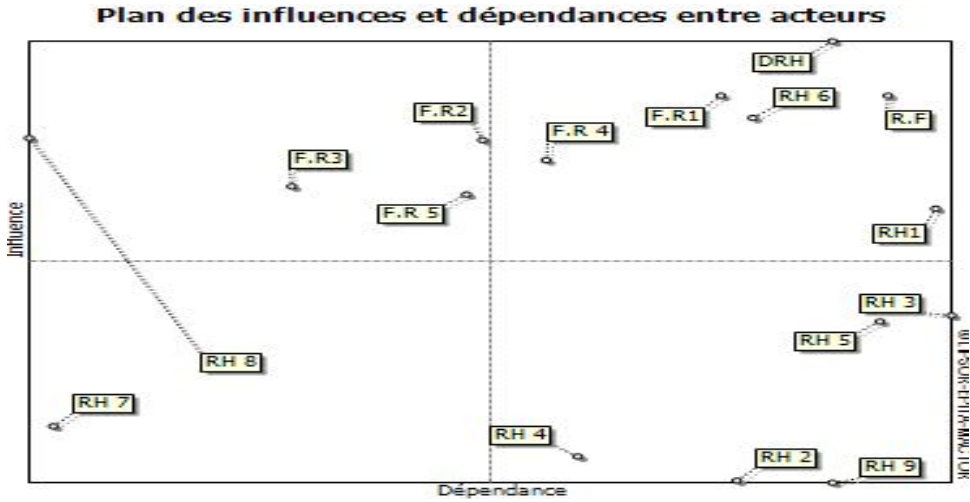
الاهداف	الفاعل
1. تلبية احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية المؤهلة 2. تحسين أداء الأفراد في العمل - مساعدة الأفراد على التحكم في مهامهم	مدير الموارد البشرية
3. تحسين أساليب العمل - تنمية وتطوير كفاءات الأفراد 4. زيادة إنتاجية الأفراد في العمل .	مسؤول التكوين
5. توفير المعلومات للأفراد - تطوير المهارات التقنية.	المكون الأول
6. توصيل المعارف والخبرات الجديدة المرتبطة بتقنيات مسح الأراضي للأفراد.	المكون الثاني
7. تدريب الأفراد على استعمال برامج الكمبيوتر المرتبطة بعمليات مسح الأراضي (ARC.Gis, GIC..etc) 8. تعليم الأفراد أساسيات وقوانين مسح الأراضي.	المكون الثالث
9. تدريب الأفراد على التحكم في التقنيات الحديثة لتسهيل عمليات معالجة وتصميم الخرائط (Station Gps)	المكون الرابع
10. تقديم المقاييس بأسلوب مقنع للمتكون. 11. تحفيز وتشجيع المتكونين وترغيبهم في حضور التكوين والمواظبة عليه.	المكون الخامس
12. تعلم واكتساب معارف وخبرات جديدة.	المتكون الأول
13. تطوير الكفاءات التي تساعدني على التحكم في العمل.	المتكون الثاني
14. تحسين الأداء في العمل.	المتكون الثالث

المتكون الرابع	15. كسب أجر مرضي.
المتكون الخامس	16. القدرة على معالجة المشاكل بسرعة.
المتكون السادس	17. تطوير الكفاءات رغبة في الانتقال إلى منصب أعلى.
المتكون السابع	18. اكتساب معارف وكفاءات تساعد على تحمل المسؤولية.
المتكون الثامن	19. معرفة التقنيات الجديدة المستعملة في الإعلام الآلي.
المتكون التاسع	20. الحصول على الشهادة بهدف الترقية.

المصدر : من إعداد الباحثين

2.3.3. تأثير وتبعية الفاعلين:

الشكل (01): تأثير و تبعية الفاعلين



المصدر : من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج ماكتور.

يعطينا المخطط رؤية واضحة عن وضعية الفاعلين وسلوكهم من حيث التأثير والتبعية (المباشرة وغير المباشرة) فيما بينهم، حيث يحدد لنا أربعة فئات من الفاعلين حسب درجة التأثير والتبعية:

الفاعلين المهيمنين (**Dominants** المنطقة شمال/غرب): لهم تأثير قوي على الفاعلين الآخرين وهم ثلاث مكونين (F.R.2, F.R.3, F.R.5) من بين الخمسة المشاركين في تحليل النظام وهذا دليل على كفاءتهم وقدرتهم على التحكم في عملية التكوين من خلال تحقيق أهداف التكوين المسطرة من طرف المؤسسة من جهة وتشجيع وتحفيز المكونين على مواصلة التدريب وتلبية احتياجاتهم من جهة أخرى.

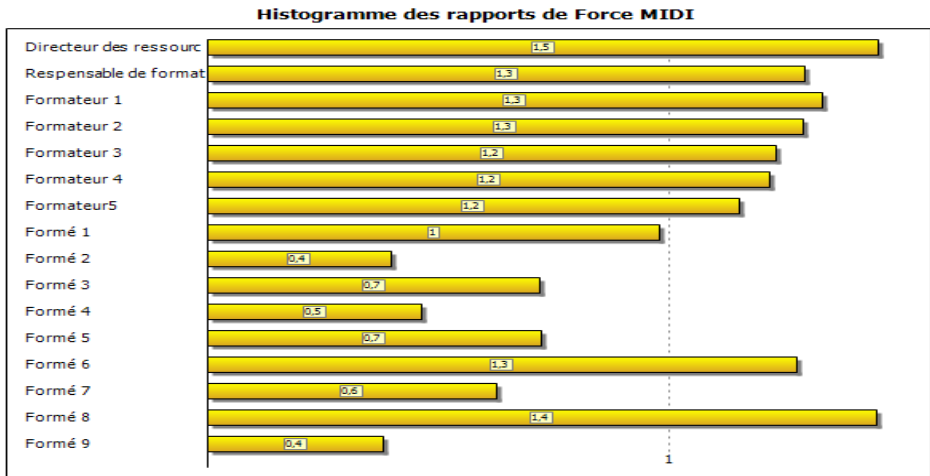
الفاعلين المهيمن عليهم (**Dominés** المنطقة جنوب/شرق): يؤثر عليهم بقوة من طرف الفاعلين الآخرين، فهم في تبعية لأنهم يمتلكون سلطة ضعيفة في النظام وهم مجموع المتكونين (RH2,RH3,RH4,RH5,RH9) الذين لا يهتمون بالتدريب ولا يسعون لتحقيق الأهداف المشتركة، فهم يتبعون ما يوجهون إليه.

الفاعلين التابعين (**Relais** المنطقة شمال/شرق): لهم تأثير قوي، تبعية كبيرة وهذا يسمح لهم بالتحكم في مشروعهم وتحقيق أهدافهم وهم: مدير الموارد البشرية DRH وممثل التكوين RF، حيث تشير أسهمهما للتوجه خارج النظام حيث أنهما عاملان مؤثران خارجيان على سير عملية التكوين، أما المتكونين FR1,FR4 يتركزون في منطقة التبعية والتأثير لقدرتهم على تحقيق أهداف الفاعلين الآخرين ونجاحهم في ذلك، وأخيرا نجد بأن المتكونين R.H1,R.H6 رغم تبعيتهم للآخرين في تحقيق مشاريعهم إلا أنهم يؤثرون لوعيمهم بأهمية التكوين وما يحققه من نتائج بعد تكاتف جهود الأفراد.

الفاعلين المستقلين (**Autonomes** المنطقة جنوب/غرب): اهم تأثير ضعيف وتبعية ضعيفة للفاعلين الآخرين وهم R.H7,R.H8 حيث يتضمن خلال أسهمهما أن لهما نفس السلوك في الخروج من النظام فمشاركتهم في التكوين ليس من أجل تطوير كفاءاتهم وتحسين أداءهم في العمل وإنما بهدف الحصول على الشهادة للترقية وكسب أجر مرضي.

3.3.3. ميزان القوى :

الشكل (02): ميزان القوى بين الفاعلين

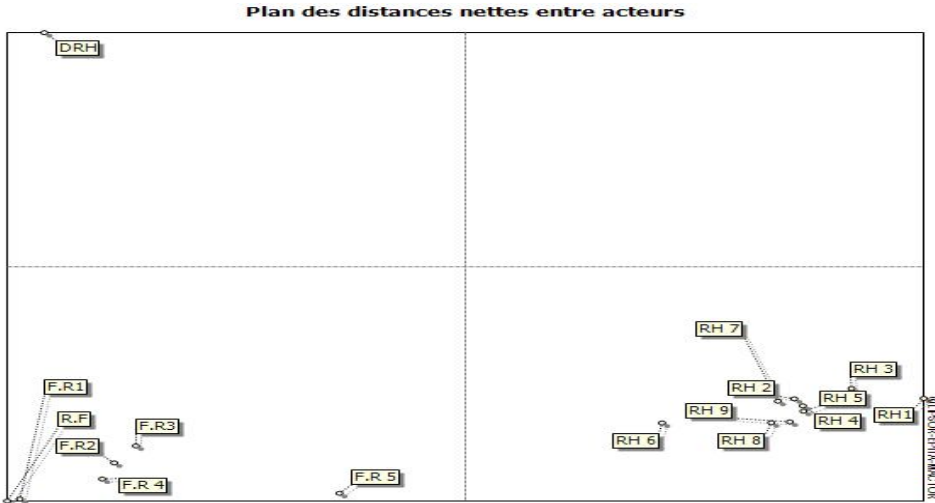


المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج مكتور

يشير ميزان القوى إلى درجة اندماج الفاعلين في النظام فالأكثر موافقة على الأهداف هو الأكثر اندماجا، فيشير ميزان القوى المقابل إلى الوزن النسبي لكل فاعل في النظام حيث يتضح أن المدير الموارد البشرية DRH ومسئول التكوين RF والمكونين (R.H1, R.H2,...) لهم وزن قوي في نظام التكوين نظرا لدورهم المهم في نجاح عملية التكوين، أما الفاعلين الآخرين يمتلكون أوزان ترتيبية حسب أدوارهم في تحقيق نجاح عملية التكوين وأهمية أهدافهم التي يسعون لتحقيقها، حيث نلاحظ من خلال الرسم البياني أن المتكونين ينقسمون إلى مجموعتين، الأولى (Formé1, Formé6, Formé8) أوزانهم قوية ونفس ذلك بدرجة موافقتهم على الأهداف وهذا دليل على وعيهم واهتمامهم بتحقيق أهداف التكوين أما المجموعة الثانية (Formé2, Formé3, Formé4, Formé5, Formé7, Formé9) فأوزانهم ضعيفة لعدم فهمهم وقناعتهم بالأهداف المسطرة.

4.3.3. المسافة بين الفاعلين :

الشكل (03): مخطط المسافة بين الفاعلين



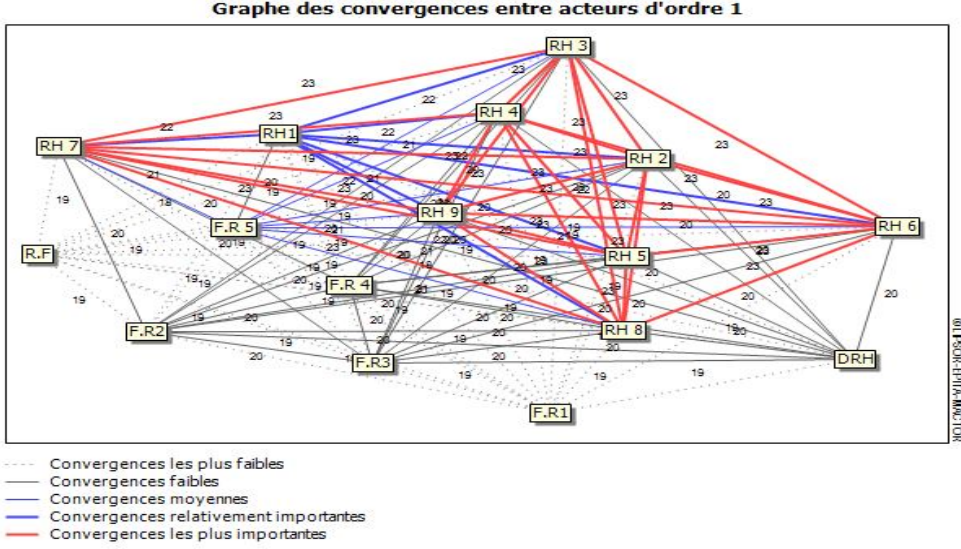
المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج ماكتور

يسمح لنا هذا المخطط بتحديد التحالفات الممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار التقارب والتباعد بين الفاعلين حيث يوضح أن هناك مجموعتين من التحالفات الممكنة: مجموعة المتكونين (RH1, RH2, RH3, RH4, RH5, RH6, RH7, RH8, RH9) التي تشير أسهمهم إلى تحالف قريب جدا، ومجموعة المكونين (FR1, FR 2, FR 3, FR 4, FR 5) ومسئول التكوين (RF) الذين يشكلون تحالفا آخر بعيد كل البعد عن تحالف المتكونين

وهذا راجع لاختلاف أهدافهم وقناعاتهم، في حين نلاحظ أن مدير الموارد البشرية DRH يتجه نحو الخروج من النظام وليس له أي اتجاه نحو التحالفات الممكنة وهذا دليل على أنه يعمل دون الأخذ بعين الاعتبار أهداف الفاعلين معه في النظام.

5.3.3. التقارب بين الفاعلين :

الشكل (04) : الرسم البياني للتقارب بين الفاعلين



المصدر : من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج ماكور

يوضح لنا هذا المخطط روابط التقارب بين الفاعلين حيث يساعدنا على تحديد التحالفات والصراعات المحتملة كما أن الروابط تشرح لنا معدل التقارب، فمن خلال المخطط يتضح لنا أن هناك تقارب مهم جدا بمعدل يتراوح بين 20-23 بين الأفراد المتكونين أو الموارد البشرية في المؤسسة (RH1, RH2, RH3, ...) وهذا راجع لتوافقهم على نفس الأهداف، كما نجد تقارب نسبي مع مجموعة أخرى من الأفراد يختلف في الدرجات نظرا لطبيعة المهام الموكلة إليهم في العمل اليومي، في حين هناك تقارب متوسط بين المكون الخامس في ترتيب الفاعلين - (FR5) وبين جميع الأفراد المتكونين كون أن هذا المكون يعمل مع أغلبية الأفراد في الميدان وفي نفس الوقت يقوم بتكوينهم عند الضرورة ذلك ما يوفر أرضية صلبة لتبادل الخبرات وإنجاح عملية التكوين، أما المكونين الآخرين فتجمعهم روابط تقارب ضعيفة مع جميع المتكونين بدرجات متفاوتة، وكذلك إدارة الموارد البشرية DRH تجمعها روابط تقارب تختلف من ضعيفة إلى ضعيفة جدا مع كل الفاعلين في النظام.

4. الخلاصة

نظرا لأهمية وظيفة التكوين في منظمات الألفية الثالثة، خصصنا هذه الدراسة لمعرفة واقعها في مسح الأراضي وفاقها المستقبلية، حيث تعتمد عليها المؤسسة لتطوير كفاءات أفرادها وكذا سد العجز في الموارد البشرية كما ونوعا الذي تعاني منه منذ منتصف سنة 2016، فكانت أهم نتائج الدراسة التي توصلنا إليها هي وجود ألعاب توافق وصراع بين مختلف الفاعلين كل حسب أهدافه وموقعه في نظام التكوين.

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات، وهي ضرورة إعداد دراسات وبحوث ميدانية حول العوامل المؤثرة على عملية التكوين مستقبلا استجابة للتغيرات المحيطة، إضافة إلى تحليل وتقييم احتياجات الأفراد العاملين دون تمييز، كما يتوجب على إدارة الموارد البشرية ومسؤول التكوين والمكونين التعاون من أجل التخطيط والتكوين وتحديد أهدافه وطرح كل الصعوبات ومحاولة معالجتها، عمل إدارة الموارد البشرية على نشر ثقافة التعلم واكتساب الكفاءات، وكذا توفير مكونين ذوي كفاءة و/أو أجانب لتبادل المعارف والخبرات، اختيار الفرد المناسب للتكوين المناسب دون تحيز، تشجيع وتحفيز المكونين والمتكونين على التفاعل والتعاون لإنجاح عملية التكوين، توفير الوقت اللازم للمدورات التكوينية حتى يتمكن المكونين من توصيل المعارف والكفاءات والخبرات اللازمة من جهة ويمكن المكونين من طرح كل اذغلاتهم وتلقي الإجابات عليها من جهة أخرى، توفير الأجهزة والبرامج الحديثة اللازمة المناسبة لعملية التكوين وتسهيل أداء العمل، توفير الاحتياجات اللازمة وتأهيل مراكز التكوين وتجهيزها، إتباع المعايير العلمية في التخطيط والتكوين كهندسة التكوين وكذا برمجة دورات تكوينية مكثفة حول: عملية المسح الريفي والحضري - نظام المعلومات الجغرافي SIG - برامج GIS - ARC - GIS - الإعلام الآلي - اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية - تنظيم العمل لما له من دور كبير في تسهيل في أداء مهام كل فرد.

وأخيرا اختيار نوع التكوين حسب خصوصية الأفراد أي توفير للأفراد الذين يشغلون مناصب ذات مهام حساسة ولا تؤجل تدريب في مكان العمل في حين يوجه الأفراد الذين يشغلون مناصب يمكن أن تكون شاغرة لفترة إلى تدريب حضوري في المراكز، أما النساء فيفضل أن يوجهوا إلى التكوين عن بعد لصعوبة تنقلهم والتزاماتهم الاجتماعية.

قائمة المراجع :

❖ المراجع باللغة العربية :

- (1) أبو النصر مدحت محمد. (2008). إدارة العملية التدريبية - النظرية والتطبيق -، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- (2) أمر 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 46، بتاريخ 16 جويلية 2006.
- (3) بيريتي جان ماري، ثابتي الحبيب، بن عبو الجيلالي. (2015). قاموس الموارد البشرية طبقا للسياقين الفرنسي والجزائري، كنوز الحكمة، الجزائر.
- (4) ثابتي الحبيب. (2015). هندسة التكوين، سلسلة دروس خاصة بطلابة الماستر تخصص إدارة الموارد البشرية وتطوير الكفاءات، جامعة معسكر، الجزائر. (<https://tabetihabib.jimdo.com/ingenierie-de-la-formation>)
- (5) ثابتي الحبيب. (2005). الرهانات الإستراتيجية لتطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص المؤسسات المالية، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر.
- (6) الشريعة عطا الله محمد تيسير، سنجدق غالب محمود. (2015). إدارة الموارد البشرية - الاتجاهات الحديثة وتحديات الألفية الثالثة -، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (7) الطعاني حسن أحمد. (2007). التدريب الإداري المعاصر وفق رؤية تطويرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- (8) قانون رقم 78-12 المؤرخ في 05 أوت 1978، المتضمن القانون الأساسي العام للعامل، الجريدة الرسمية، العدد 32، بتاريخ 08 أوت 1978.
- (9) قانون رقم 81-07 المؤرخ في 27 جوان 1981 المتعلق بفتح التمهين، الجريدة الرسمية، العدد 26، بتاريخ 30 جوان 1981.
- (10) مجاهدي الطاهر. (2009). فعالية التدريب المهني وأثره على الأداء، أطروحة دكتوراه تخصص علم نفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، عن: رشاد أحمد عبد اللطيف. (2000). إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- (11) مرسوم 82-298، المؤرخ في 04 سبتمبر 1982، المتعلق بتنظيم وتمويل التكوين المهني في المؤسسة.

❖ المراجع باللغات الأجنبية :

- (1) APEC (Association Pour L'emploi Des Cadres). (2013). les référentiels des métiers cadres « les métiers de la FRH », paris, France.
- (2) Benchemam Faycel, Galindo Géraldine. (2015). Gestions des Ressources Humaines, 5^e édition, Gualino éditeur, **Lexctensoéditions**, Paris, France
- (3) Chappy Pière, Godet Michel. (Mai 1999). Analyse Du Jeu-Par La Méthode MACTOR, **Cahier Du LIPSOR 11** : Sécurité Alimentaire Et Environnement, Librairie Des Arts Et Métiers, Paris, France.
- (4) Guerrero Sylvie. (2014). Les Outils des RH : Les savoir-faire essentiels en GRH, 3^{ème} édition, **Dunod**, paris, France
- (5) Hatem Fabrice, Cazes Bernard, Roubelat Fabrice. (1993). La Prospective: Pratiques Et Méthodes, **Économica**, Paris, France.
- (6) Le Boterf Guy. (1993). Intégration De La Formation, édition d'organisation ,3^e édition, paris, France.
- (7) Lethielleux Laetitia. (2016). l'essentiel de la gestion des ressources humaines, 9^e édition, **Gualino- lexctensoéditions**, paris, France.
- (8) Moulette Pascal, Roques Olivier. (2014). Gestion des ressources humaines, 2^e édition, **Dunod éditions**, paris, France
- (9) Nicolas Eline. (2014). Gestion des ressources humaines, Dunod éditions, paris, France.
- (10) Peretti Jean-Marie. (2013). Ressources Humaines, 14^e Edition, **Vuibert**, Paris, France.
- (11) Soulez Chloé Guillot. (2015). Petit Lexique Gestion des ressources humaines « les 430 mots clés pour maîtriser les principales notions de GRH », **Gualino éditeur, Lexctensoéditions**, Paris, France.

(12) SoulezChloéGuillot. (2016). La Gestion Des RessourcesHumaines, 9^e édition, **Gualinoéditeur, Lexctensoéditions**, France.

(13) Thévenet Maurice, Dejoux Cécile, EléonoreMarbot, Bender Anne –Françoise. (2008). Fonctions RH « Politiques, métiers et outils des ressourceshumaines », **Pearson Education**, France.

❖ المراجع الالكترونية :

- www.lapropective.fr
- www.an-cadastre.dz
- www.joradp.dz

